



# التقسيم والتبيين

في حكم أموال المستغرقين  
[من الظلمة والخاصين]

تأليف

أبي زكريا يحيى بن محمد بن الوليد الشبلي  
من فقهاء القرن الثامن الهجري

تقديم وتحقيق

جمعة محمود الزريقي

يتضمن الكتاب ملاحق مخطوطة

عن استغراق الذمة بالمال الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

## التقسيم والتبيين

في حكم أموال المستغرقين  
[من الظلمة والغاصبين]

## تقديم

بقلم

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة

إن تحقيق التراث الفكري الإسلامي ونشره عمل جليل توليه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة كثيراً من اهتمامها وتضعه في مقدمة أولويات نشاطها. ففي بعث هذا التراث إبراز لحضارة عظيمة استطاعت إيجاد التوازن بين الروح والمادة وحققت رغبات التطور والرفي بما تضمنته من قيم ومبادئ ، وما أبدعته من مناهج وأساليب يحتاج إليها الإنسان المعاصر ليخرج من دوامة التردد بين حمأة المادية وهوة الأثنية اللتين تحكمان ماجريات حياته. وكما تدل الحكمة المأثورة "رأس الحكمة مخافة الله" ، فإن تحقيق العدالة بين الناس مرتبط باستشعار عدالة الخالق جل وعلا ، ومتى تيقن الإنسان من مراقبة الله له ، عمد

إلى مراقبة تصرفاته، فلا يتجاوز حقه إلى حقوق غيره، ولا يرضى أن يغضب خالقه في طاعة هواه . بل إن شعوره بالعدالة يزداد عمقاً كلما ازداد إيمانه وسمت ووجه.

والشريعة الإسلامية في مبادئها ومقاصدها تختلف عن القوانين الوضعية في كونها شمولية النظرة للإنسان، فلا يمكن أن تضحى بالحق على حساب الأخلاق ، ولا بالأخلاق على حساب الواجب. والعدالة في نظرها لا تصدر من المحاكم ، بل تنبع من أعماق الإنسان نفسه، قال صلى الله عليه وسلم "الإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس" ، وقال صلى الله عليه وسلم "استفت قلبك ولو أفثاك الناس وأفثوك" ، وقال صلى الله عليه وسلم "إنكم تختصمون إليّ وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار" ، لذلك أنكر العلماء الخيل وأبطلوا أثرها ، لأنها تحجب الحق وتفتح للباطل طريقاً إلى الظلم.

وجل أهل العلم بمنع الخيل

لقلب حكم أو لإبطال عمل

ولقد حرص الإسلام في توجيهاته وتشريعاته على تنمية شخصية المسلم خلقياً ليكون له رادع من نفسه، وعنى بالإصلاح الداخلي قبل الإصلاح الخارجي. قال صلى الله عليه وسلم: "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم".

ولقد اهتم علماء المسلمين في ميدان الاقتصاد، بتأصيل أخلاقيات التعامل، وتنظيم قواعد المعاملات التي تمنع تسلط الهوى وغلبة الأنانية الفردية والتحايل على الكسب بطرق غير مشروعة.

ويأتي كتاب "التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين" لأبي زكريا يحيى بن محمد الشبلي من فقهاء القرن الثامن الهجري، الذي حققه الأستاذ جمعة محمود الزريقي، ليقدم صورة ناصعة عن الأخلاق في علم الاقتصاد الإسلامي، بما تضمنه من تفصيلات للحلال وأصوله والحرام وأصنافه، وشرح للورع وللمستبهاات من الأموال التي لم تكن عين الحرام ولا متولدة عنه، ولكنها ذات أصول مشكوك فيها. وبما بيّنه من جوانب الاحتياط في المعاملات، كمعاملة متعاطي الحرام، وأحكام الشريعة في المغصوب، وفي التعامل المالي مع غير المسلمين من أهل الكتاب والحريين، والتجارة في بلاد غير إسلامية.

إن هذا الكتاب القيم الذي تسعد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بنشره، يعتبر مرجعاً هاماً يجدر بعلماء الاقتصاد وأساتذته الاطلاع عليه، وإدخال ما تضمنه من علم نافع في مناهج التعليم في الجامعات التي يعملون فيها ليتبين تميز العلم الإسلامي بأخلاقياته السامية في ضبط التعامل الاقتصادي وتوجيهه، وليستفاد منه في إصلاح أساليب المعاملات المعاصرة التي يكتنف كثيراً منها التدليس والتحايل تحت شعارات الدعاية والإعلان التي تسعى إلى الربح ولو على حساب المبادئ والقيم الأخلاقية.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: (إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى سَبِغَ عَلَيْهِمْ وَاتَّبَعَهُ مِنَ الْكَافِرِينَ مَا إِنَّهُمُ فَتَاتِحُهُ لَشَرٍّ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الشَّرِّ، إِذَا قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ) (\*)  
 وَاتَّبَعَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ،  
 وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (\*) قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي،  
 أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا، وَلَا  
 يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ) (\*) فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ، قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا:  
 يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) (\*) وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ: وَيْلَكُمْ  
 ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ) (\*) فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَّاهُ الْأَرْضَ  
 فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ قُوَّةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْصَرِّينَ) (\*) وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَتَّعُوا  
 مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مِنَ اللَّهِ  
 عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنُو وَيْكَانُهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ) (\*) تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ  
 عُلُوقًا فِي الْأَرْضِ وَلَا قِسَادًا فِي الْعَاقِبَةِ لِلْمُتَّقِينَ<sup>(١)</sup>

صدق الله مولانا العظيم.

الآيات 76-83 من سورة القصص.

## شكر وتقدير

يطيب لي بمناسبة طبع هذا الكتاب أن أترجعه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد المساعدة في تحقيقه وإخراجه وجعله في متناول الباحث والقارئ، وأخص بالذكر: أستاذي الدكتور خالد عبد الله عبد الأستاذ القانون المدني والشرعية الإسلامية وفلسفة القانون بكلية العلوم القانونية جامعة محمد الخامس بالرباط، الذي تفضل بمراجعة الكتاب وأقادني بالكثير من الملاحظات القيّمة جزاء الله عنى كل خير.

وإلى الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجناف، الأستاذ المحاضر بالمعهد الأعلى للشرعة، جامعة الزيتونة بتونس، على توجيهاته المفيدة وآرائه السديدة التي استفدت منها، وتشجيعه لي على تحقيق الكتاب وإظهاره للمكتبة العربية، وإلى الأستاذ الدكتور محمد حجي، أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، على ما قدمه لي من مساعدات وتوجيهات، وما دلتني عليه من مصادر استفدت منها في عملية التحقيق.

وإلى الصديق العزيز الأستاذ عبد الحميد الثيرامة الذي تفضل بمراجعة الكتاب وتصويب بعض الأخطاء، وإلى الأستاذ مصطفى ناجي صاحب دار مكتبة إحياء التراث بالرباط الذي يرجع له الفضل في إعلامي بالكتاب ومساعدتي في الحصول على صور ضوئية منه.

ولا يفوتني أيضا أن أشكر أيضا السيدة محاسن الخزنة العاصة بالرباط والعاملين بقسم الوثائق والمخطوطات على مساعدتهم لي، وكذلك السيد محافظ الخزنة الصبيحية في مدينة سلا والعاملين بها على ما قدموا لي من مساعدات، وأجيا للجميع التوفيق والسداد.

وأخيرا أقده شكري وتقديري للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو" التي وافقت على طبع الكتاب ونشره خدمة للمسلمين في كل مكان.

المحقق

جمعة محمود الزريقي

حرر بجي السلا، مدينة سلا في:

السابع والعشرين من رجب 1412 هـ

الموافق 2 فبراير 1992م

## الإهداء

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع إلى أبنائي

صلاح الدين و نور الدين

ونجم الدين و محمد

ومحمود و علي

وأختهم حنان و أمهم عائشة

الذين يحملوا معي مشاق الغربة وعناء الانتقال، وقدموا لي كل ما يستطيعون من أجل طلب العلم، موصيا إياهم بتقوى الله في السر والعلانية، وأجيا لهم دوام التوفيق والسداد.

فإني ما رأيت أعظم من خشية الله، وأفضل من طلب العلم، وألذ من راحة الضمير، وأطعم من أكل الحلال وأسلم من مجازبة الأشرار.

والدكم

## وفاء

لا يفوتني بمناسبة طبع هذا الكتاب أن أقف لحظة وفاء أمام روح أستاذي المرحوم الأستاذ عبد الله الهوني، رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الفاتح بطرابلس الغرب، الذي وافاه الأجل في العام 1988.  
ذاكرا أخلاقه الكريمة وأفعاله العظيمة وتشجيعه لي وللكتّاب من أمثالي على طلب العلم والمعرفة، لقد أخذ بيدي وساعدني وأمدني بكل الوسائل التي جعلتني أواصل تعليمي، وفتح المجال أمامي بعد أن تطرق اليأس إليّ من جراء التعقيدات الإدارية.  
لقد كان رحمه الله مثالا للتضحية والفداء، لا يبخل على الجميع بوقته وجهده وعمله يقدم كل ذلك بصدر رحب وخلق جميل وإيثار شديد ومجبة عظيمة.  
لقد تعلمت من سيرته العطرة ومعاملته الحسنة كيف يكون الوطني المخلص والمربي الفاضل والمسلم الحقيقي، فسباحته وصفحه عن الإساءة وورعه وتواضعه مضرب الأمثال، إلى جانب الوجه البشوش والابتسامة الدائمة وقضاء حوائج الناس، وله در القائل:

فَمَا كُلُّ الْوَقُودِ كَنَارِ مُوسَى  
وَلَا كُلُّ الْفَوَاطِمِ كَالْبَتُولِ<sup>(1)</sup>

فإلى روحه الطاهرة كل الرفاء والحب والتقدير والاحترام وإلى سيرته العطرة الخلود والمجد.

جمعة محسود الزويقي

<sup>(1)</sup> مشروب لأبي عبد الله محمد بن مكرم، نفاخت النسر بن ص 159.

## تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبع دعوته إلى يوم الدين، أحمدته على نعمه العديدة، وخيراته الواسعة المديدة، راجيا معونته، وطالبا مغفرته، لا صلا لي إلا هو، ولا ملجأ لي إلا عنده، وبعد، من نعم الله علينا أن هدانا إلى الإسلام فأرسل رسوله بالهدى والحق، وأنزل عليه كتابا ناطقا بالصدق، به كان قوام الدين، والهداية إلى رب العالمين، فجاءت شريعة الله كاملة، لم تترك كبيرة ولا صغيرة إلا وأحكمت فصولها وأحكامها، وبينت أروها وشأروها، مصداقا لقوله تعالى: (مَا فُرِطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)<sup>(1)</sup> وقد جاءت الرسالة لهداية الناس، وإنقاذهم من الضلال، ورحمة للبشرية، وسعادة للإنسانية، فقد قال تعالى (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)<sup>(2)</sup> فالدين الإسلامي كامل الأركان، متكامل البنيان، خاتم لكل الأديان، مصداقا لقوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)<sup>(3)</sup>.

وقد فهم أجدادنا حقيقة الرسالة، واحتدوا إلى الطريق القويم، فانكبوا على دراسة كتاب الله وستة الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وهدى الخلفاء الراشدين، والصحابية المهتدين، رضوان الله عليهم أجمعين، فنبغوا في المعارف العديدة، وتركوا لنا من التراث العلمي ما به نفخر على مر الزمن، فحري بنا أن نكتب عليه بحثا

<sup>(1)</sup> سورة الأنعام الآية 39.

<sup>(2)</sup> سورة إبراهيم الآية 1.

<sup>(3)</sup> سورة الأنعام الآية 114.

وتحقيقاً، ودراسة وتحصيماً، فلا يصلح آخرنا إلا بما صلح به أولنا، ولن نجد أنفسنا إلا بالبحث عن ذاتنا، ومعرفة هويتنا، وهذا لن يتأتى إلا بالتقصي عن تراث أجدادنا بين دفات الكتب الدينية والآثار القويمة، التي كدنا نساها ونساق وراء الأقوام، لنأخذ منهم ما جعلوه لأنفسهم، وصقلوه لخدمتهم، وجربنا وراءهم لتعلم مشيتهم وما فقهناها، أمياً طريقتنا فقد نسيناها، اللهم أعدنا إلى سواء السبيل.

اهتم علماء الإسلام - من ضمن ما اهتموا - بفقه الأموال أو المعاملات المالية وبكل ما يتناول حياة المسلم. وما يتعلق بها من أموال، وما يدور فيها من معاملات، ومرجع ذلك تطبيق لما جاء في كتاب الله من أحكام متعلقة بذلك، حيث يقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ قَرَارٍ مِنْكُمْ) (١) وقوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (٢) وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) (٣) وقوله تعالى: (وَأَخَذَ الرَّبُّ نَفْسَهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) (٤) وقوله تعالى: (وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْحَبِيثَ بِالطَّبِيعِ) (٥) إلى غير ذلك من الآيات التي تبين حكم الله في الأموال، وأمر المسلمين بأخذها من حلال، وعدم اغتصابها من اليتامى والفقراء وغيرهم، أو أخذها بالباطل تحت أي صورة كانت، وإنفاقها في الحلال وفق أحكام الشريعة الغراء.

لذلك انكب علماء الإسلام، منذ العصر الإسلامي الأول على دراسة هذا الجانب المهم في حياة المسلمين، ودونوا العديد من المؤلفات في هذا المجال، لبلى جانب المدونات الكبرى، مثل مدونة الإمام مالك رضي الله عنه، وكتاب الأم للإمام الشافعي رضي الله عنه، وكتاب المبسوط للرخسي رحمه الله، وغيرها من الكتب التي تضمنت أحكاماً كثيرة تتعلق بالأموال وطريقة تداولها، قام العلماء والفنهاء بوضع كتب متخصصة في الأموال وأحكامها، ولا يمكن حصر جميع تلك المصادر، وإنما نذكر بعضها للاسترشاد فقط، منها

(١) سورة النساء، الآية ٢٩

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٨

(٣) سورة النساء، الآية ١٠

(٤) سورة النساء، الآية ١٦١

(٥) سورة النساء، الآية ٥

كتاب الأموال للإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى في سنة ٢٢٤ هـ (١) وكتاب الأموال للإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الطرابلسي التلمساني، المتوفى في سنة ٤٠٢ هـ (٢) وكتب الخراج العديدة، منها كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة، المتوفى في سنة ١٨٢ هـ، وكتاب الخراج ليعقوب بن آدم القرشي، المتوفى في سنة ٢١٣ هـ، والاستخراج لأحكام الخراج للإمام الحافظ أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (٣) ومنها ما يتعلق بالالتزام، بوجه عام مثل كتاب: تحرير الكلام في مسائل الالتزام للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد الخطاب، المتوفى في سنة ٩٥٤ هـ (٤)، هذه أمثلة فقط على الكتب المتخصصة في مجال الأموال، وطرق جبايتها وإنفاقها، والأحكام المتعلقة بها، وإن كانت كتب الأموال والخراج تتعرض للسؤال العام بدرجة أكثر، إلا أن مجال المال الخاص مذكور بها، كما إن جل الكتب الفقهية الأخرى تتضمن العديد من الأحكام المتعلقة بالمال، فلا يخلو كتاب من أبواب خاصة بالغصب والتعدي والاستحقاق والتفليس، وما أشبه ذلك من أمور تبين أحكام الأموال.

هذه الكتب المتخصصة لا تقتصر على مذهب واحد، بل نجد في جميع المدارس الفقهية الإسلامية، حيث عاجلت كل المذاهب أحكام الأموال في الكتب الخاصة بها، وقد تناولته شرحاً وتفصيلاً، سواء فيما يتعلق بالأحكام، أو الحث على طلب الأموال من حلال، وإنفاقها في الوجوه المشروعة، إلى جانب أحكام المعاملات وما إليها، ولكننا نجد أن مدرسة الفقه المالكي، قد تضمنت دراسات وآراء وقواعد، تعد في واقع الأمر أقرب إلى النظريات القانونية الحديثة، وهذا لا يدل على أنها مشتقة منها، بل الفقه الإسلامي في مجسوده له صناعته التي يستقل بها، ولا علاقة له بالفقه الغربي، وأشارتنا للفقه المالكي لا تقلل من أهمية المدارس الأخرى، بل هو مكمل لها، فجميع هذه المدارس تنهل من معين واحد، هو كتاب الله الكريم وسنة الرسول عليه السلام، وما اختلافهم وتشعب أرائهم إلا رحمة بالمسلمين، فهي إقنعة في مسائل فرعية ولا تتعلق بأصول الإسلام الثابتة

(١) انظر كتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، شرح عبد الأمير علي ميتا، دار الحديث، ط ١ - ١٩٨٨.

(٢) انظر كتاب الأموال للإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة، مركز إحياء التراث العربي، الرياض بدون تاريخ.

(٣) كتاب الخراج ليعقوب بن إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧١، مطبوع مع موسوعة الخراج، وكتاب الخراج ليعقوب بن آدم، القرشي صححه حسه شكر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٩.

(٤) انظر تحرير الكلام في مسائل الالتزام للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد الخطاب، المتوفى سنة ٩٥٤ هـ تحقيق الدكتور عبد السلام محمد الشريف دار الغرب الإسلامي ١٩٨٤.



المستقرة<sup>(1)</sup>

فنظرية الحيازة التي هي سلطة فعلية، يمارسها شخص على شيء من الأشياء يستأثر به، ويقوم عليه بأفعال مادية تظهره بمظهر صاحب حق ملكية، أو أي حق عيني آخر على هذا الشيء، وبصرف النظر عن الأسباب التي يستند إليها الحائز للقانون بحميه، ويفترض أنه صاحب الحق، حتى يثبت العكس، وتقوم على عنصرين هما: العنصر المادي، ويمثل في مجموعة الأعمال المادية التي يمارسها الحائز على الشيء، والعنصر المعنوي الذي يدل على نية التملك، ويشترط في الحيازة أن تكون هادئة وظاهرة وواضحة ومستمرة وألا تكون عرضية<sup>(2)</sup>، هذه النظرية التي نصت عليها بعض القوانين المدنية العربية، مستنبطة أصلاً من القانون المدني الفرنسي أو حذت حذوه فيها<sup>(3)</sup> هي في واقع الأمر موجودة في الفقه المالكي بصورة واضحة ومتكاملة.

يقول الإمام ابن القيم عندما يتحدث عن وضع اليد: (مدُ يعلم أنها محقة عادلة فلا تسبع الدعوى عليها، كمن يشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرف من عمارة وخراب وإجارة وإعارة مدة طويلة، من غير منازع ولا مطالب، مع عدم سطوته وشركته، فجاء من ادعى أنه غصب منه، وأستولى عليه بغير حق، وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة، ويمكنه طلب خلاصتها منه، ولا يفعل ذلك، فهذا م يعلم فيه كذب المدعي، وأن يد المدعي عليه محقة، هذا مذهب مالك وأصحابه وأهل الصواب)<sup>(4)</sup> فهذا يوافق تماماً النظرية القانونية المتعلقة بالحيازة كسب من أسباب كسب الملكية، وقد عدها بعض الفقهاء اكتشافاً جديداً، حيث يقول: (كان الفهم الخاطئ السائد أن الفقه الإسلامي في مجموعته لا يعرف، وبذلك لا يعترف بنظام التقادم والحيازة، وإن تقادم الزمان بالنسبة للبحر لا يعرف إلا في أواخر عهد الخلافة العثمانية، ولكن محتض الصدفة كشفت لنا عن أن فقه المذهب المالكي، ومن يدري فقد يكون غيره أيضاً، قد وضع لنا نظرية متكاملة للحيازة<sup>(5)</sup>).

(1) من أحسن ما قيل في وحدة المذاهب الإسلامية، قول شاعر ليبى أحمد رفيق الميذوي بمناسبة ترقيته بكتاب شخص الأحكام الشرعية ص 333.

هم كالنجم إذا اقتضيت مذهب فقد اقتضيت به إلى الإسلام  
كل المذاهب في الحقيقة وأجمع للأهل ليست موضع خصام  
والاقتضاء إذا تخالفت وحمة لنفسه فهو تخالف لولسامة

(2) شرح القانون المدني الليبي-المصدر السابق ص 245، جامعة بنغازي، وأحكام الملكية للدكتور عبد العزيز عامر ص 246 ط، مصر.

(3) شرح القانون المدني الليبي-المصدر السابق ص 245.

(4) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم، تحقيق الأستاذ محمد حامد الفقي ص 114 دار الكتب العلمية بيروت.

(5) ملكية الاراضي في ليبيا في العهد القديم والعهد العثماني، الدكتور محمد عبد الجواد محمد، ص 17 مطبوعات جامعة القاهرة فرع الخرطوم، 1974.

يتميز الفقه المالكي أيضاً بوجود أسس الدعوى البولصية في قواعده وهي الدعوى التي يمارسها الدائن ضد تصرفات المدين، التي تضر بالضمان العام للدائنين<sup>(1)</sup> فقد تناول الأستاذ الدكتور المرحوم عبد الرزاق السنهوري في نظرية الحق، دراسة الإغسلار أو الإفلاس في الفقه الإسلامي، وفقاً للمذاهب الأربعة المعروفة، وأفرده فقرة خاصة بهذه الدعوى، جاء فيها: (الفقه المالكي يشتمل على الأسس التي تقوم عليها الدعوى "البولصية")، حيث يقول: (ونرى ما قدمناه أن أسس الدعوى البولصية المعروفة في الفقه الغربي قائمة في الفقه المالكي، ففي هذا الفقه لا تنقيد تصرفات المدين بعد الحجر فحسب، بل هي تنقيد قبل الحجر، وتقوم بتسييد المدين قبل الحجر على نفس الأسس التي تقوم عليها الدعوى البولصية)<sup>(2)</sup>.

ولتقدم للقارئ الكريم-في هذا الإطار- هذا الكتاب الذي كان نسباً منسياً، فموضوعه يدور حول النظرية العامة لاستفراق الذمة بالمال الحرام، وهي مستخلصة من الفقه الإسلامي عموماً، و من مدرسة الفقه المالكي على وجه الخصوص، بحيث تناول مؤلف الكتاب حكم أموالهم ومعاملاتهم وتصرفاتهم، ووراثه ذلك المال عنهم، وكيفية التصرف في تلك الأموال التي توجد بأيديهم، سواء ناتجة عن معاملات حلال مثل الديون العادية أو غيرها، أو ناتجة عن استفراق الذمة بالأموال المغصوبة، أو المتحصل عليها بطرق أخرى غير مشروعة، فالسائد في مختلف المدارس الفقهية-وفق ما نعلم- أن التفليس الذي عاجلت أحكامه مختلف المصادر، وتناوله الفقهاء، إنما يتعلق بالديون العادية، فمستغرق الذمة هو الذي أحاط الدين بناله، أو أصبح مساوياً له، أي كثرت ديونه عما يتوفر لديه من الأموال، أو أصبحت مساوية لها، ولكن الكتاب الذي نعهد له، يجعل من الاستفراق ما يشمل المديان وغيره من المتحصلين على الأموال بطريقة غير مشروعة، ورغم كونهم لا يظهرون بمظهر المفلس عند الناس، ولكنهم في الحقيقة كالمفلسين، لأن أموالهم كسبت عن طريق الحرام وبالتالي تعتبر ذمتهم مستغرقة به، حتى يؤدونه لأصحابه ومستحققيه<sup>(3)</sup>.

(1) المرحز في النظرية العامة للإلتزام، الدكتور أنور سلطان ص 119، دار النهضة بيروت 1980.

(2) مصادر الحق في الفقه الإسلامي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ص 5/158 مصر 1963، وكتب استاذي الدكتور خالد عبد الله عبد عند مراجعت للكتاب التعليق التالي:

إن طبيعة وأصول التشريع الإسلامي لا تعترف في الواقع بنظرية كسب الحق أو إسقاطه بمرور الزمن فالحق إذا كان ثابتاً لصاحبه بدليل شرعي لا يمكن أن يكرن الزمن مسقطاً له، أما أن كان في الحق شبهة فإن الزمن يمكن أن يؤثر فيه أضعافاً واتضاعاً للقاعدة الأصولية التي تقضي "ببقاء ما كان على ما كان" تلك لاستقرار التعامل ودرا المنازعات التي تكون الحق في موضع شبهة لن يضايق بها أمام المحاكم.

(3) أنظر بالإضافة إلى الكتاب الملاحق التي تتضمن آراء بعض الفقهاء حول استفراق الذمة بالمال الحرام، وفي الكتاب إشارات متعددة لمصادر أخرى تجدها في محلها من الدراسة.

## القسم الثاني: الكتاب

ونخصص هذا القسم لنص الكتاب، كما وضعه المؤلف دون زيادة، إلا ما تقتضيه ضرورة التحقيق، من تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وتفسير المفردات الصعبة، والإشارة إلى المصادر والمراجع التي أخذ منها المؤلف، أو أشار إليها، أو التي تتضمن مسائل تتعلق بنفس الموضوع.

## القسم الثالث: الملاحق والفهارس

يضم هذا القسم الملاحق التي رأيت إلحاقها بالكتاب، وهي تتعلق بموضوع استغراق الذمة بالمال الحرام<sup>(1)</sup> ثم الفهارس التي تتضمن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار والاصطلاحات والكلمات الصعبة والكتب والبلدان والأماكن والطوائف، مع الإشارة إلى أرقام الصفحات الواردة فيها، أما فهرس الأعلام، فقد جعلته على شكل معجم مرتب على الطريقة الأبجدية، بحسب اسم العلم أو لقبه كما ورد بالكتاب، وقرين كل اسم ترجمة حياته باختصار فيما عدا الخلفاء الراشدين فتكتفي بذكرهم دون ترجمة لشهوتهم. مع الإشارة إلى الصفحات التي ذكروا فيها<sup>(2)</sup>.

وأخيرا فهرس بالمصادر والمراجع التي تمت الاستعانة بها في تحقيق الكتاب، ثم نختم ذلك كله بفهرس عام للموضوعات التي وردت في الكتاب باقسامه الثلاثة.

والله الموفق للصواب

المحقق

وقد لاحظ المرجع الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، تباين الفقه الاسلامي حول هذا الموضوع، عندما قام بدراسة نظام الإفلاس في المذاهب الأربعة، حيث أشار إلى تفريق المذهب المالكي، بين مستغرق الذمة بالدين ومستغرق الذمة بالتبعات والمظالم، فيما يترك له بعد الحرج عليه<sup>(3)</sup>، ولم يشر الأستاذ المذكور، إلى هذا الاختلاف في المذاهب الأخرى، فربما يدل هذا على أن الفقه المالكي، قد ينفرق بهذه النظرية دون سواه؟

وهذا الكتاب الذي تقدمه للقارئ، والباحث، أراد مؤلفه رحمة الله عليه، أن يجعله خاصا بالاموال الحرام، وطرق الكسب غير المشروع، من تعدد على الاموال والغصب والإكراه والربا والرشوة والباطل والشركات الفاسدة، وعموما جميع المعاملات والتصرفات والافعال التي يمكن من خلالها أن يتسرب المال الحرام للمسلم، كذلك ظلم أصحاب الوظائف العامة، وغيرهم من أصحاب القوة والنفوذ والسلطة والجاء، إلى جانب ذلك، فقد أورد الكثير من المسائل والفروض التي تدخل في حياة كل إنسان، ويتعرض لها من حين لآخر في معاملاته، هذه المسائل تندرج أيضا في نطاق القانون المدني الاسلامي، منها ما يتعلق بمصادر الالتزام، مثل العقود كالبيع والنقل والكراء وما إليها، والفعل الضار أو المسؤولية التقصيرية، كالمسؤولية الطبية والغصب والتعدي والاستيلاء وما إليها، والاثراء بدون سبب، ومخالفة أحكام الشريعة، وبعض احكام القانون الدولي الاسلامي الخاص، والعلاقات الدولية الاسلامية، إلى غير ذلك من الامور التي يضمها هذا المجموع.

فحري بكل مسلم أن يطلع عليه، ويعلم حكم الله في الاموال التي يتداولها بين يديه، عساه أن يتعظ أو أن يرشد غيره إلى الطريق القويم، والله الموفق للصواب. ونسلك في تحقيق هذا الكتاب منهجا، قد يغير بعض الشيء، ما درج عليه بعض المحققين، من تقديم النص مباشرة، أو بعد مقدمة تقتضيها الطرق المعروفة في تحقيق المخطوطات، لهذا نقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

## القسم الأول: مقدمة التحقيق

ونخصصها لتسليط الضوء على الكتاب، ومؤلفه وعصره وشيوخه ومنهجه في التأليف، ومصادره، والنسخ التي اعتمدت عليها، والنتج الذي اتبعته في التحقيق.

<sup>(1)</sup> في القسم الأول دراسة لهذه الملاحق بين أهميتها والأسباب التي دعت إلى إلحاقها بالكتاب - انظر ص: (56)

<sup>(2)</sup> فطلت هذه الطريقة لكي تخشى زيادة صفحات الكتاب بفراغ الأعلام حيث تقتصر الترجمة في الفهرس على اسم العلم كاملا وما يميز حياته باختصار ثم تاريخ ميلاده ووفاته فقط.

<sup>(3)</sup> مصدر الحق - المصدر السابق، ص 115/3.

## نظم الأول

### مقدمة التحقيق

تجدول في هذه المقدمة دراسة الكتاب والمؤلف تاركين موضوع، متفرق الدماء، مثال  
أحد، الذي ورد في الكتاب، في وقت لاحق بدون الله "لهذا" فنفسر على السكند من  
كتاب وتسميته، اسمه، إلى سالفه، وذكر نوع مؤلف ومصدره وعصره ومنهجته في  
أسف الكتاب، سواء من حيث المسائل التي وردت، أو معالجته لتقريبها لفهمه التي  
نرجس، ثم نذكر النسختين اللتين تمتعت بهما، والملاحق المخطوطة التي احتفظ بها إليه  
والمنهج الذي تبعه في التحقيق، ونذكر الكتب العلمية التي غير ذلك من أمور تدخل  
في نطاق التحقيق، ونقسم هذه المقدمة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مؤلف وكتبه وعصره وشيوخه

الفصل الثاني: منهج مؤلف في الكتاب

الفصل الثالث: منهج المتبع في التحق

<sup>1</sup> يقع الكتاب موضوع متفرق دماء، وهو يحتفظ عن متفرق الدماء بالديون، وقد شرع في إعادة درسه بعد  
موضوع تصاحب عمليه التحقيق، غير أني ريث التريث يشهد، بالتفر في أخيه لدراسة ومنه المصادر التي تعالج موضوع  
متفرق الدماء بأهل الجراء، وهي مستندته من بحث حتى يروح في إطار العنصر الآتي.

## الفصل الأول

المؤلف وكتابه وعصره وشيوخه

بما أنصالي بهذا الكتاب خلال شهر رمضان المبارك للعام 1410. هـ عتدمت تحصيلت على نسختين مصورتين عنه، من صاحب مكتبة حجب، لترب بالرباط، وبعد اطلاسى عليهم وفرو عنهم. تضح لى أنهم كملبار. وأن موضوع الكتاب يستحق التحقيق بالنظر لكونه يعالج جانب مهم فى حياة المجتمع الإسلامى، وما يتعلق به من معاملات تخص الأموال. وأنه يفتح رؤية جديدة فى الفقه الإسلامى لم يستق وأن فردت بتأليف متخصص على هذا النحو<sup>1</sup> وإن كانت حكمه متدرة فى كتب الفقه والنوازل المختلفة باختصار، لهذا شرعت فى لبحث عن شخصية مؤلف للحصول على ترجمة لحبته وعصره وشيوخه، وفى نفس الوقت محاولة لخصوه على نسخة ثالثة أو أكثر<sup>2</sup> سعيين به فى عملية تحقيق.

يبحث في كتب الترجمة المعروفة التي تمكن من الاطلاع عليها فلم يجد ذكر لهذه الشخصية فاضطرت إلى البحث في المراجع لثبوت العلي أعطى بسى، عنه، فلم أظفر إلا بمعومات قليلة جدا لا تكفي إلاناء، (صو، عسى هذا التقيي المعصور<sup>(١)</sup> فقد وجدت إشارة إلى اسم الكتاب والمؤلف في ذيل كتف لظن<sup>(٢)</sup> كمد وجدت إشارة إلى اسم الكتاب فقط في المعاد<sup>(٣)</sup> وهذا بناء على ما ذكره في جواب مسددي محمد لعيناني عن مرآت مستعري لدن، جاء به (هكذا) وقع للشيخ ابن رشد في أجروته في التقيي والنسب، ولما كان الكتاب الذي فوه بحقيقته قد نقل كثير من قو

پیرچند کتب در خلال و حرم اقامه ای جامع الفوائد بهسرتبیه آمده، حدود ده، که بجز کتاب خلال العلوم باقی نفسی شد و یکی نسخ از او است. آنکه معروف به (90) و در فهرست مستعربان دیده، لکن سبک متعدد دارد. می باشد الک.

۱- بیک قطر جمع افتد. رانجی جمع غیبی نیم سبب است. راجع و تحقیق با شریعتی است. لا اله الا الله  
سور مغرب غری و لا اله الا الله است. لا اله الا الله.

پیش از آنکه در این باره مطلبی بگویم، بخواهم از شما بپرسم که آیا تا به حال به این فکر کرده‌اید که چگونه می‌توانید به دیگران کمک کنید؟

[illegible]

لاين رشد فلعله يقصد كتاب النبلي<sup>11</sup> الكد عبرت على إثارة في كتاب مخطوط يتضمن جواب عن حكم معدملة مستغرق الذمة بالمأكل حرام بلرب تعبد<sup>12</sup> بأن لموق ذكر عن لبرزلي<sup>13</sup> أن النبلي جواز للفغير الأخذ من مال المستغرق<sup>14</sup>

فما لبثت شعبي باختصاصي كسحة ثبات أو كسرة ففقدت ما كان لها على بعض  
فندرس لمخوضات المنوع في المكتبات وأسباب بعض الامتدادات<sup>(4)</sup> فبعض شعبي،  
ورسبت العديد من مكتبات في العهد العباسي من الحسب والوجود شيخ آخر من هذه  
الكتب فبعض فمن رآها لا يوجد له في شعوب وشبهه من شعوبه<sup>(5)</sup> فبعض  
الان<sup>(6)</sup>، وكل ما ففقدت به صورة من سقطات يكون من سباني، وربما ينقص من  
شعيرة مكتوبة في (18) من الشعر ثنائيه منسوبة إلى أبي عبد الله من سباني  
عربان بوزن معسر القدم وفهم من المنوع<sup>(7)</sup> المكتبة لا ينقص جميع  
الاحكام خاصة باستغراق القدم بادل فبعض وضع ذلك في الاستداد في تسمية  
التحقيق

<sup>(۱)</sup> لیسر، امکنوہ بی سواور، سروہ، لاچ، ریکوٹا جینلی و حنفی، اعظمیہ مدنیہ سرمد ٹھکانہ، ۸۵۸ء و بعد میں مسیحیت۔  
گداس امپریٹ، مسیحی لان، شہید علی حدیثہ لائسنس ۶۱۴ء، اربل صغیر، فرانس ۱۹۰۷ء

(٦) مات القديس الاسبند رابعه - حواء اقبلت مني بكم  
 بخره - نزل الاستبد الفاضل بكسر هاءه مر - الوعد من سبطه موسى - شاشان - فخطبت وادعوه وسبعيني من الاسماء  
 في خفته حراد الله عم كل خير.

[illegible]

التي يغنى جيب هاب في نظم الاسوال وتداولها في المجتمع الاسلامي على محسن  
 انعموا ائتمنه الى ان الكتاب كامل في موضوعه، وأن السحتين لموجودين تحت يد  
 كاذبان لحقيقته. فله فرت بعد الاتكل على الله تحقيق هذه الكتب بكتفيا بعمومات  
 الواردة به حيث ذكر المؤلف سم شحه الذي ينقل عنه وتورد إليه، ودلتلي أمكني محمد  
 عصره وإن لم تكن من محمد مكان مولده أو قامه ركب لم يوقفه الله مستقبلا في  
 لكنت من هذا الشخص بعينه، ولمي يهذه بسنه رأي - من في عنه - من  
 الكتب بغيره ذكره في الكتب لغنيته ماورد به بعد احداث من شخصه المؤلف - مبرح  
 عصره

[illegible]

<sup>(2)</sup> في العدد ١٠٠٠، ولعلك حقا متعجب من ١١٤/١١٤.



له ابن فقيه يدعى أبي عبد الله محمد بن الشيخ، فلعل استتبع قد التمس عليه بالأمر  
فنسب كتاب الحلال وحرām لابن المؤلف بدلاً من المؤلف نفسه؛ وهذا احتساب حذر خاصة  
من الأدب المذكور له شرح على كتاب بن محبوب حسب ما ذكر الوثائقي في المعاد<sup>1</sup>  
أما فيما يتعلق باختصار التسمية لكتاب المشار إليه، فقد نضج في بعد تصحيح كتاب  
الحلال وحرām لأبي نعيم رشح الوليد بن مسعود في تأليف كتابه يختلف عن منبج  
الشامي كتب توضيحه فيما بعد في نسخة الكتاب نفسه والتعليق في حكمه أمراً  
لمستغرقين، وقد سلك الوليدي في كتابه الحلال وحرām مسلك الإمام أبي حنيفة عرّلي  
رحمة الله في كتابه إحد، علوم الدين كتاب الحلال وحرām فقد قدّم على الحلال سنة  
وهي: (أ) الإبر، (ب) ما روي في مثل الحائز سبب سرعي (ج) ما يستحقه الخنزير  
(د) ما يؤخذ من لا حرمة له كاللحم وحرām (هـ) خور غني ومه التراخي معوضة  
إلى الأخذ بالتراخي بدون عذر، ما خور فأنى من تحلل الذي يتراءى على ما الحلال  
ومنهم إلى قسمين.

الأول: ما بسبب بغيره الفقه كعبد بن وهب،  
الثاني: وما بسبب الغصب وخذره

وقد قسم المؤلف مرفوع الكتاب إلى مائة وثلاثة وخمسين فصلاً وبالأبواب أربع  
عشرة مسألة، لكنه بدأ بالفصول الخمس ثم وورد ما في بوابه الأربعة فتمتعه  
معامية مستغرق الذمة بأكل الحرام (ص 2) ويبدأ من أبي السلاطين  
الضمّة، وأخيراً باب في مسائل متنوعة وعنى ذلك فلاحات حافة الكتاب ولا تتعلق  
بتقسيم الموضوع.

تناول الوليدي رحمه الله أغلب مسائل سبعون مسألة خاصة بسبب يتعلق بالغصب  
والاعتدي وما إلى ذلك، وركز في عشر المسائل على احتلاط الغصاة وأنه بالتجسس  
وأصل فيها القول (من ص 16، إلى ص 21). أما فيما يتعلق بميراث مال الحرام فقد  
تداولها المؤلف في بداية الكتاب (من ص 41 إلى ص 5)، ثم عاد وذكر مسألة تتعلق  
بالميراث (ص 264 إلى ص 208).

نقل الوليدي باب أخذ الأموال من أيدي السلاطين للظلمة (من ص 206 إلى ص 216)  
ص 37، عن الإمام الغرالي من كتاب الإحياء<sup>2</sup>، ثم علق عليه شيء من الشرح في عدة

صنجات (من ص 31 إلى ص 33) أما فيما يتعلق بمخالطة السلاطين الظلمة وما سجل  
ويحرم من ذلك وحكم غشيب مجالسهم والدخول عليهم والإكرام لهم (من ص 32 إلى  
ص 33) فقد نقله أبا عن الإمام الغرالي مع قليل من التصرف<sup>3</sup> وكذلك لباب الآخر  
الذي تضمن مسائل متنوعة (من ص 337 إلى آخر الكتاب) فقد نقله الوليدي حرفه عن  
إمام الغرالي<sup>4</sup>

يصحح من ذلك أن أن انفصل رحمه الوليدي قد تبع في كتابه أحدث وأحره ما جاء  
في كتاب الإحياء، بالإمام الغرالي بن نقله منه كثيراً، أما السبب فقد سلك منهج آخر  
ستوضحه بعد المعرف به ومسرحه

### مؤلف الكتاب

ورد في السجستان الذين اشتهر عليهم في تحقيق الكتاب، أن اسمه أنزل هو: أبو  
زكريا يحيى بن محمد بن الوليد السبلي، رغم أن نسخة مكتبة الاسكوريان قد وردت في  
سجله أن لقبه التميمي، أما في آخرها ورقة رقم 117- فقد وردت أن لقبه التميمي  
وعلى ذلك يكون لقبه سبلي، وهي لا يسمون له أي أثر به وبمكتوب شيء  
سجدة الاسكوريان سبيل إلى أن اسمه المؤلف هو أبو زكريا يحيى بن محمد بن الوليد، وأنه  
(٨) ويورد صاحب إيضاح المكنون في الدليل على كشف الضون أن مؤلف الكتاب سبب  
أبو زهر يحيى بن محمد بن الوليد السبلي<sup>5</sup>، وذلك حفص حديث هذه المصادر لفيلة  
جد على اسم المؤلف يحيى بن محمد بن الوليد، واختلاف في الكنية، بين أبي زهر وأبي  
زكريا ولثاني قرب للضوابط، واختلاف في لقب المؤلف، بين السبلي والأزري والسبلي،  
وحسب بهذه الكنى واللقب لم أحد ترجمة لهذه النعم في المصادر التي تمكنت من الاطلاع  
عليها.

وأما هذا الفسوح الذي وأحبني حول هذه الشخصيه لم يبق أمامي سوى الترحيح  
بين المعلومات المتوفرة لدي، فالرجح أن اسم المؤلف هو: أبو زكريا يحيى بن محمد بن  
الوليد، وهو محل اتفاق سوى ما جاء في ذلك كشف الضون حيث ورد أن كنيته أبو زهر،  
ولكن المتعارف بين العرب أن من اسمه يحيى يكنى بأبي زكريا فهم اسمان للبيين عليهم

<sup>1</sup> نظر لإحياء-المصدر السابق من (ص 142 إلى 152)

<sup>2</sup> نظر لإحياء-المصدر السابق من (ص 153 إلى 156)

<sup>3</sup> إضاح المكنون-المصدر السابق، ص 1/310

<sup>4</sup> معيار المصدر السابق من 6/9

<sup>5</sup> انظر إحياء-علوم الدين للغرالي (من ص 165 إلى ص 142)، محمد شامي، تاريخ مدينة بيروت 982، وتوافق مع كتاب  
الوليدي





احترام وتقدير من أغلب الفقهاء وأهل العلم فيها.

وذكر أنه قد غادر مدينة حمص في عدة رحلات خاصة إلى البلد الذي نفسه نفسه لشبقي غير أنه لم يذكر متى وأين؟ ولم أعثر على ترجمة ذاتية لهذه هذه الفقه رغم أن لوسريسي نقل له أكثر من ثلثي في المصادر<sup>14</sup> وكذلك في نوارا - روية - بالاصلة إلى ما نقله الشبلي من إياها، اجتهدت نفسه، كما كان غير مكانيه نفسه.

سليمان أبو عبد الله الرووي على أنه أنى محمد الرووي حسب ذلك في مكانة أبي الشبلي<sup>15</sup> كما أخذ على أبي عبد الله محمد بن يحيى ساهي السجستاني أن يروي عن المستنير نفسه في سنة 411 هـ - وقد شاركه في أخذ عن من المستنير كل من محمد بن أحمد مرزوق النعماني، سفيان بن عمار بن الحنفية<sup>16</sup> 411 هـ، ومحمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني لسفيان بن عمار<sup>17</sup> 411 هـ.

وتفتح من خلال بعض التراجم الآخرين لبعض الأعلام به أخبار عن أبي عبد الله محمد الرووي، فمنه ورد في ترجمة أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الرووي تروى نفعان أنه أخذ عن أبي عبد الله الرووي وسبحان بن مسفر<sup>18</sup> وفي حصة لأبي عبد الله أن أبا محمد بن أبي عبد الله صاحب الموافقات قال في ابتدائه حديث نسخة الأستاذ للعلم، سفيان أبو عبد الله الرووي<sup>19</sup> وقد تروى لآدم الشافعي في غير مرة سنة 411 هـ<sup>20</sup> ومن المحتمل قبل الرووي رحلة إلى الأندلس وكذلك إلى مصر<sup>21</sup>.

يستبين من خلال المعلومات المتوفرة على حدوث جمعها من المصادر والمراجع عن شخصية شيخ لشبلي أبي عبد الله محمد الرووي أنه من الفقهاء المتميزين في صقلته العرب الإسلامية، وأنه على درجة علمية شالية مكانة مرموقة من الفقهاء، مدلل بحرف

عدة فتوى مفقولة عنه، وما أورده لتسبي من فتوى وآراء واجتهادات التي كان يحدثه بها في لفاته أو بكتبت بها إليه، ورغم أن معاصره مثل المقري وابن مرزوق قد ركرو عصفرت علمه إلا أن الرووي لم أعتر له على أنه مؤلفات، وشيخ هذه مكاتبة العنينة لا ستغرب أن يقتدي به لتسبي وأخذ عنه.

وسه أنه لم يكن من مؤلفين لوظائف القضاء أو سفارة أو غيرها وأنه على حبه بعيدا عن لاسو، وبالتالي لا نجد له ترجمة وفيه غير من مكانة معتمدة فحسب من واه وفدوه. ومع ذلك مكن تحديد عصره من خلال ترجمة شيوخه ومعاصره، ولما.

وهو اقرب إلى من الهجري غير أبي لم أعتر على تاريخ محمد لولادته، ودته.

### أبو محمد عبد الله بن يحيى الزواوي

هو، له نسخة حبيب ح، في كتاب التفسير والبيان، وفي ذكر مؤلفاته من شيوخه. فري يكون السلي في البدء أص وخذ عنه وفي ترجمة ابن مرزوق أنه أخذ من أبي محمد بن عبد الله الرووي وبني لإمام<sup>22</sup> واستفاد من ذلك أنهم معاصرون، وهذا يرجح أن الشبلي قد عاشهم وأخذ منهم مع، وله أحد ترجمة مستفدة للريد، غير أن لشبلي ذكر فتوى صدرت له أيام ولاية الأمير أبي حفص على إصريف<sup>23</sup> حول جوار لسر، من الأعراب الذين يقومون بجمع الطعام، فعصوب، والتي رفض فيها بجواز لسر منهم لبعضهم، هذه الفتوى كتب بها للسلي ابن الفقيه المذكور ووجدته مقبولة في معيار<sup>24</sup>.

ذكر لونسري أيضا في المصادر عدة فتوى لأبي محمد الزواوي منها سؤل وجه له وللتشيخ أبي محمد عبد الحميد بن أبي لذيبي (601 هـ - 684 هـ)<sup>25</sup> عن قال السلام عليكم وجمع بين التعريف والتعويض؟، فأجاب كل واحد منهما بأن فاك لا أعترف فيها نفسا<sup>26</sup> وعلى ذلك يكون من متعاصرين، كما ذكر عنه حكاية يؤخذ منها أن أبو محمد

<sup>14</sup> غير المعيار، ج 1، ص 39، ج 2، ص 7، ج 3، ص 90، ج 4، ص 10، ج 5، ص 10، ج 6، ص 10، ج 7، ص 10.

<sup>15</sup> لدر الزواوي في نوارا، نفسه، ص 10.

<sup>16</sup> نفس ص 143.

<sup>17</sup> نفس ترجمته في حصة لافسان ص 1/206، سحر، سور تركه ص 774.

<sup>18</sup> شجرة البركة ص 1/211، وحدود لافسان ص 226.

<sup>19</sup> بل الانتباه ص 61، ولادته وولادته، أبي سحر، الشافعي تحقيق الأستاذ الدكتور محمد أبي دحمان ص 163، وشجرة البركة ص 1/212، ويرجع أحاديث، أبي عبد الله محمد، سحر، الشافعي تحقيق الأستاذ الدكتور محمد أبو دحمان ص 111، دار الغرب الإسلامي 1982.

<sup>20</sup> حصة لافسان، نفس ص 226، 226.

<sup>21</sup> نفس ص 131، 225، نفس الانتباه ص 8، وشجرة البركة ص 774.

<sup>22</sup> بهذا ذلك من روية أبي عبد الله الشافعي عن شيخه أبي عبد الله الرووي، في حصة لافسان ص 1/212، 225، نفس في الإشارات للشافعي اسم أبي عبد الله، نفس، في نفسه به رواوي، نفس ص 197/225.

<sup>23</sup> شجرة البركة ص 1/336، ولأخذ من (أحمد بن عبد الله الرووي وبني الإمام، وهو معارف لافسان).

<sup>24</sup> ولاية أبي حفص على إصريف ص 709 هـ إلى 709 هـ، نفس شجرة البركة ص 2/149.

<sup>25</sup> معيار، معيار - نفس ص 68، 672.

<sup>26</sup> انظر ترجمته في نفس الفتوى في تاريخ صريين، نفس، أحمد بن ثابت الأصمري بنوالملي ص 151، في مكانة الفرداني نفس، وشجرة البركة ص 1/192.

<sup>27</sup> نفس، نفس، نفس ص 1/179، ونفس فتوى نفس في ص 1/22، 2/278، 3/391، 4/267، 5/146، 6/133، 7/133، 8/133، 9/133، 10/133.



فتوى ابن رشد حول حكم المأكل الحلال الذي يحصل عليه مستعبر لمدة . بعد تربيته وعلمه  
تبايعات لا تعرف ربابها<sup>(1)</sup> حيث يقول: (وقد كن تبيعاً لمحمد بن عبد الله محمد بن عبد الله  
الرواوي أعزه الله وصل إلي في بعض رحلاته . ووقع معه مناصرة ومذكورة في هذه المسألة  
نفسها وكان اختصاره ما ذهب إليه ابن رشد رحمه الله . وصاحب البحث ذهب إلى أن وقع  
الاتفاق بيني وبينه على استحسانه من ربه . وحصلت لأصحاب علمه نصيحة جيدة  
واعتمدوا صحتهم وتقديرهم . ومن هذه الرواية نفهم أن مسلخه كان يروى أمهاته ليس بمرشد  
بها مؤلف ، كما أن تبيخه بقوة برأيه من مذهب حمزة في مدة حياته . فقد أثار إلى  
عدة مسائل بقوله: كتب إلي تبيخني مثل مسألة الغنم التي تدرب من ربه في  
كسبه البيل والتحصيل<sup>(2)</sup> وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة التي تربط السلفي بشيخه لزوي  
رحمتهما الله تعالى .

وما يزيد في تأكيد تلك العلاقة العلمية ما حكاه لشيوخه من ذكر بعض الناس عن  
فتوى ابن رشد حيث قال: (وكن بالقرى من مواضع لأصحاب أفواه من صنف الفقهاء  
والمعظمين . ممن كن لأصحاب مكروب عظيم . شرب تركيزك من مخالطة الأفاضل من  
النسوة للشوب . ومن عدده سترهم بربابته تركيزك لمخالطة من ليس بين يدي محرر من  
لرحال . ومثل عاداتهم للفتنة بالحرف وبسببهم منهم ما لا يحل بيعه . فقد ذكر هؤلاء  
(3) ركون الشيبني وأصحابه لفتوى ابن رشد . فأخذوا ينتقدون . ولم يكنهم بهم أظهروا  
الإنكار . بل وجهوا سؤالاً إلى أحد شيوخ بحرية موطن الشيع الرودي . فأجابهم ذلك الشيخ  
بما يوافق عرضهم وقال: (إن هذه الفتوى مخالفة للإجماع) . ثم سمع الشيبلي وسبحه أيضاً  
اشدد نكرهم على النسخ الذي أنكره القوي . وأثار قوله ردود فعل لأصحاب الشيبني  
فحضرُوا إليه . فقام بإخراج بعض كتب الفقه واستعرض معهم بعض المسائل فإقناعهم بحجة  
قوى ابن رشد لدى استحسانها بشيخه ونفق على اعتدال رأيهم بالذهاب إلى بحرية .  
والاحتجاج مع من بها من فقهاء . لأحد ربه في المسألة . ثم طلبوا الشيخ المنكر  
لمناقشته . ففعلوا . وبعد حناغهم بتبني بحرية افطنوا . بحجة فتوى ابن رشد . وكتبوا  
للسبلي يعلمونه بذلك وينعظهم ففعل . بحاية لابن رشد حيث سمونه: (مالك الأصغر) ولم  
تسم المسألة إلى هذا الحد . بل قامت مناقشته بين الشيخ المنكر للفتوى والشيع الرواوي .

<sup>(1)</sup> راجع ص 316 ، وما بعد ذلك من شرح الشافعي . أو حكمه بصدق .

<sup>(2)</sup> يوجد عدة مسائل كتب إليه بها لشع الرواوي . وقد شذفت له ذلك وقال بعض المسائل لم يذكر شيخه بأحد . ولكنه  
معروف من مسائل الكلاء والخوارق .

<sup>(3)</sup> عدد المؤلفين كثير من الأندلس التي يكره عنده من تصحيح للفتاوى بخاصة . وأما فقهاءهم للعلماء . فحضر بلار  
ويضع شجر واحد في مسكنهم من القصة . لاشاء . فغسروا . راجع ص 323 . وفيه عدة .

وكلاهما في بحرية . ولم سم الفقهاء بينهما . بل بوساطة رسول يدعى محمد بن أصفى قال  
عنه الشيبلي إنه من أصناف الضبية . كن يفعل لسؤل والحوار من هذا إلى ذلك . وقد ذكر  
للسبلي ذلك حوار بينهما تفصيلاً . وحسمه في بغيه راجع رأي شيخه الرواوي على الشيخ  
المنكر . إلى أن يقول: (إلى هذا الشيبلي الكلاء الرواوي بين شيخنا أبي عبد الله الرواوي أعزه  
الله وبين الشيخ المنكر . كتب إلي كنت سبخت لمحمد بن عبد الله مع الأصحاب لأدرس  
عليه حسب هذه المسألة . ومثلي به عند وصوله إلي في حلقته إن شاء الله .

يصح لك من سرد الحكاية السابقة . للسبلي رحمه الله كن مريض في أحد شعور  
الإسلامه وأنه معكف مع بعض أصحابه للقيام بحرب حديد . والتعب . وأبهم يندكرون  
في مسائل لفقه مستصراً . وفي عرله كما يسر عن فتية السكن والمرضى الآخرين . لأن  
شيبلي وأصحابه مكروب عظيم فعلاً يروى مخالفة لأحكام الدين . ويستفاد منه . بخاصة  
معونه خير لعلمي لدى كان بسره مذبذبة بحرية وعمره من المدا . وانما نثبت التي كانت  
تحدث بين الغنم . حول مسائل الدين وآراء الفقهاء . والحكاية التي يحظى بها ابن رشد من  
العلماء .

ومن خلال تلك المعلومات السابقة . وحده شيخه أبي عبد الله محمد الرواوي . وحيد  
والله أبي محمد عند الله بن يحيى الرواوي . أمكن تحديد العصر الذي عاش فيه الشيبلي  
فهو بالنظر إلى ذلك كله . نتأكد بحبته خلال القرن لاسم البحري . غير أن تلك المعلومات  
التي استقيناها من المصادر لا تكفي لتحديد تاريخ ولادته أو وفاته .

فإذا أمكن تحديد عصره . فهل يمكن تحديد البلد الذي ينتمي إليه؟ أو المدينة التي  
ربط بها؟ لم تمكن من الإجابة على هذين لسؤالين بالنظر إلى عدم ذكر مؤلف أي  
بيانات يمكن الاستفادة منها في تحديد مكان رباطه أو المدينة التي أقام فيها قبل ثقله  
للرباط . وبالتالي ليس أمامي إلا ذكر بعض الاحتمالات دون الجزم بصحة أي منها .

لاحتمال الأول: فيما يتعلق ببداية شهر النظر إلى الألقاب التي أوردها المصدر .  
السبلي . لاسم . ابن الأزرق . يحصل أن يكون من سكن المغرب العربي لكبير ورمي  
يكون من أهل الأندلس<sup>(4)</sup> .

لاحتمال الثاني: فيما يتعلق بمكان رباطه الذي لم يذكره . فيكون في المنطقة  
المستندة شرق مدينة بحرية إلى المدن لساحلة التونسية أو يكون في منطقة الغرسة مدينة .

<sup>(1)</sup> نظر ص 327 .

<sup>(2)</sup> ذكر الأندلس . فحضر الدكتور محمد أبو أحمد بأن كتب انفسيه ولشيبني قد يكون من نفس القرية لاندلسي . فـ  
يكون رسالة حاكم بكر . مشكور . سبغت في تاريخ 9-1/1-2 .



## الفصل الثاني

### منهج المؤلف في الكتاب

لدراسة منهج المؤلف ينبغي لأمر بيان تقسيمه مواضع الكتاب، ثم طريقة نقله لبعض مسائل الفقه، وكيفية صرحه لبعض الفقهية، فنسب بعده إلى تحديد لقيمة العنسة للكتاب

أولاً: منهج المؤلف في تقسيمه لمواضع الكتاب

بدأ المؤلف، رحمه الله، بتقسيم الكتاب إلى أربعة أبواب، خصص لباب الأول للحلال والباب الثاني: في الحرام، والثالث في الورع، أما الباب الرابع فقد خصصه لمشتبهات، ولا نعلم هذا التقسيم هو الرئيسي، بل يعتبر كمداخل تمهيدية للموضوع، فمدر الكتاب حول المشتبهات، وهي التي يدخل فيها أصل الحرام وتفصيلاته وبروغيته، وقد أشار المؤلف إلى ذلك عندما قال: (ويختصر المقصود من هذا المجموع في أربعة أبواب مع ما يظم إليها من الفصول)...

الباب الرابع، في المشتبهات، وفيه سبع الكلام<sup>(١)</sup> ولهذه تكلم عن الأبواب الثلاثة الأولى في خمس عشرة صفحة، أما الباب الرابع، فقد شمل بقية الكتاب وقسم الباب الأول إلى ثلاثة فصول، وأحد الفصول قسمه إلى قسمين، والباب الثاني قسمه إلى ثلاثة فصول، أما الباب الثالث لحص بالورع فقد قسمه إلى ثلاثة مدارك وأخذه فصل واحد، وقسم بعض الباب الرابع، الذي يستغرق معظم الكتاب فقد جاء على النحو التالي:

بدأ هذا الباب بفصل تمهيدية في أقسام المشتبهات، وهو على ثلاثة أقسام: الأول ما شقوى الانتباه فيه في حق العامة والخاصة، لثاني (الأوسط)، ما قويت شبهته في حق الأكثرين ويعلمه القليل، الثالث، ما هو مشتبه على الموسمين وليس بشبهة، وهذا لقسمه قصد به لمؤلف الوصول إلى اشكالية لبحث أو القصص من لتأليف فساد: (وحكم الأوسط من الأقسام وهو المقصود في الحديث وعليه مدار هذا المجموع تتضح حكمه

<sup>(١)</sup> ص 781 من الكتاب.

بالكلية على ما وعدناه والتزمناه من شرح لمعالمه بما في يدي الضلعة والمستغرقين،  
وهذا موضوع الكتاب

القرطبي اذلكي<sup>١</sup> له مكنة عسمية كبيرة ومنزله فقهية مشفوفة حيث كان مرجعا كبيرا في  
الإفتاء، على مستوى الأئمة والعرب لعربي. وكانت لاسن تأنيه في هذه مطقة فيقوم  
بالإفتاء فيه. لذلك حظف فدوه باهتمامه خاص من معاصريه وأقره وقدمت عيه  
من أجل ذلك عت محاسب لغتف، وزعيمهم<sup>٢</sup> فلا تعجب إذن أن نسق مؤلف كذب  
التقسيم والتبيين حذر الفقه، وسن مسائل عده عن الإمام ابن رشد لما لفتوه من  
لدقة والإحكام ومعرفته لأحكام مذهب الامه صلب وحلاف الآراء وبها النظرات ني  
ذلك لمذهب، واقتد، ستسحه لزووي الذي كان سقر إليه آراء ابن رشد ويكتب به إليه.  
ومن المعروف أن لزووي من أهل بجاية لني عسي ما يبدو أن فقهه ه متأثرون بفقه  
الإمام ابن رشد ودنيه لدرجة أنه ليقدر بذلك لأصغر حسبما ذكر الشبلي، رحمه لله.

ومن أمثلة ذلك: مسألة الشراء من قطاع الطرق والغصين. فقد كتب إليه يفتوى والده الشيخ أبي محمد الزواوي. لدى أفتى بجواز الشراء منهم للضرورة رغم أن بعض الفقهاء قد أفتى منع الشراء منهم لأنهم مستغنونوا الدماء بالطعام الذي سئلوا عليه، وقد بنى الشيخ لوالده فتواه على أن هؤلاء لعاصين قد عصوا الطعام من عدة أشخاص، ونقلوه إلى مكاب آخر، وحسب بعضهم ببعض وبالتالي لا يتعين على مالكه بيع طيبه لما حاكمه به، ونقل لعدم المعصية بتدبير استهلاكه. على ذلك فهم مضطربون باعتلال عن الطعام، وإذا لم يشتري منهم هذا نقلوه إلى مكان آخر فباعوه، وما كان الناس في ذلك الوقت يرحمونه إلى الطعام حسبما جاء في المسألة<sup>(1)</sup> لذلك أفتى بجواز الشراء منهم للضرورة.

ثم نقل المؤلف تعليقاً مسجوعاً على عبد الله الزواوي على فتوى والده يقول: لقد رتب لأبي رسد رحمه الله ما يوفقني شيخه رحمه الله<sup>(2)</sup> وكتب للشيخ بنفس المسألة بالأكمل ونقلها المؤلف في الكتاب، وحديث: أن قبائل شتى في الصحراء يتفحصون النسيب فيهم سهم من عبيد آبائهم وأجددهم، يشترون تلك النسيب فيهم بينهم، فهل يجوز الشراء منهم؟ وهل يجوز لهم هذا، بعض منه لأصحاب الوظائف العامة؟ فكان جواب ابن رشد، إذا كنت المديونية التي بأيديهم قد مورسوها عن أنفهم وأجددهم، فهي في لأخر مغضوبة ولا يعلم له - لقدوة أعيانه - صاحب. لذين عسست منهم ولا ورثتهم ولا يمكن صرفهم لهم للجهل بهم، فحكمهم لفضة يجب لتعريف بها سنة سنة وعند لياأس من وجود أصحابهم يجوز لهم استهلاكها، وتستحب لهم المصدق به ولا يجب ذلك عنهم فربما ولا سيما إن لم تكن هي المعصرة بأعقاب بل أنسأله، ومن أراد لسراء منه مدغ له ذلك، وبه يهدونه لأمسور، لمسلمين منها حتى لأنه مدخل في بيت المال، وعصرف في مصالح المسلمين، أما من عداد من أصحاب الوظائف لا يسوغ لهم قبوله إلا أن يكفوا عبيدهم، أما إذا كانوا قد غصبوا هم أو من ورثوها عنهم ولكنهم يعرفون أربابها فالواجب عليهم أن يعرضوه على أربابها ويعطوها لورثتهم، فإن لم يفعلوا وتمسكوا بهم، فلا يحل لأحد أن يشتري منهم شيئاً منها، ولا أن يقبض هدية، وإن صادرت لى أحد بني وجه وهو يعلم بها فحكمه حكم الغصب<sup>(3)</sup>.

بعد نقل الفتوى السابقة أورد الشنشي تعليقاً شبيهاً أبي عبيد الله الزواوي على الفتوى (فتوى والده في لعدم المعصية وفتوى من رشد في المديونية المعصية). وجاء في

**التعليق:** بأن من تأمل فتوى ابن رشد علم صحة فتوى شيخه (الوالد) لكن تشبيهه بين رشد لمسألة المعصية باللفظ فيه نظر لأن اللفظة لم يمتنع منقطعاً من دفعه. إذ علم به ومسألة الماشية معلوم أنها معصية وورثتها عن أبيهم ليمتلكوها فشتان ما بينهما، إلا أن يكون هؤلاء قد ذبحوا واقتدوا إلى الحق فيكون حكمها كاللفظة، وقوله (أي ابن رشد) بمكالية إعادته لأصحابه فيه نظر أيضاً، لأن هؤلاء يتفحصون نسب بينهم، ومعنى ذلك أن في إعادتها لأصحابهم وجه من اشتبه بالغصب، وعليهم تبعات أفعال فلا يعطى لهم به إلا إذا علم من حالهم أنهم يعطون ما عليهم من تبعات، وإلا فالواجب بيع الماشية على أربابهم ومسألة منهم فسمه ما عليهم من تبعات<sup>(1)</sup>.

بعد أن نقل الشنشي فتوى والده شيخه ونسوى ابن رشد وما استحق تشجعه على ابن رشد، بدأ في مناقشة تلك الآراء، يقول: والذي عندي في عتراته (أي شخصه) على ابن رشد من نقد من يدرجه لمشية ذلك مأخوذ من كلام ابن رشد، لأنه ورد في السؤال أن أمير المسلمين ولي عليه أميراً، وهذا يقتضي كونهم تحت حكمه وسيطته، وهذا مشير لالتقيدهم إلى الواحد فوجب تركها، فإن قيل ينبغي للأمير لمسلمين أخذ منهم ورجعها لأصحابهم أو صرفها بين حيله في إصلاحه العامة، قلنا عنه ذلك إما تركت لأحد وحده، إما لأنه رأى فيهم منعة لمسلمين ونكاه على المسلمين وقنع للمسلمين، فأراد في أيديهم وهذا أحد الوحدة التي تصرف فيها لأموال العامة، وأما أن أخذ منهم بقو فتوى فتجب حينئذ إعانتهم من بيت المال وهذا واجب عليه، فمن تأمل جواب ابن رشد علم أنهم منفردون بحكم أمير المسلمين وتحت مطويعه وقهره لهم ودخولهم تحت طاعته، وغلب على الظن أنه أقر تلك لمشية في أيديهم، لذلك أراح ابن رشد لسراء منهم<sup>(2)</sup>.

وله نكتة الشنشي بتحليل فتوى ابن رشد وهذا يدل على عدم اقتناعه برأى شيخه بل حاول أن يفتش فتوى والده شيخه الخاصة بجواز شراء الطعام المغصوب للضرورة، فقال: والذي عندي فسمه حكاية عن والده رحمه الله أن تشبيهه قول ابن رشد فيه بعد الحصول الاغنياء من أصحاب الماشية وعدم حصوله من أصحاب الطعام، وبه اعترض به على الشيخ (الوالد) من ضرورة التوثيق من الغاصب قبل أن يخلى بيده وبين الطعام صحيح، وقال به أكثر من فقهه، وجواب الشيخ الوالد لا ينهض عندي، (لأن هذا الطعام عمننا قطعاً أنه مغصوب وإما حينئذ عين المالك وهذا لا يبيح للعاصب التصرف فيه قبل التوثيق، وفي حال الجهل بالمغصوب منه يقوم الإمام أو جماعة المسلمين مقامه، ويملكون منزله كما لو كان

(1) راجع مسألة كمالك في ص (141)، وقد نقلت التبرسي في ص (8) - 9.

(2) راجع تعليق شيخ المؤلف على والده في ص (145).

(3) راجع مسألة ابن رشد بالكتاب في ص (143).

(1) راجع مسألة كمالك في ص (143) وقد نقلت التبرسي في ص (8) - 9.

(2) راجع تعليق المؤلف على شيخه في ص (146).

حاضر ، فالواجب إذن أخذه منه ورده لأصحابه أو صرفه فيما يصرف منه ما جهل ربه من أمر مسلمين، ولم يكن لا سبيل له في مسأله لطعمه لثمنه وحلاطه- فلا بد من التوقف. وما ذكره من كونهم إذا لم يشر منهم بقلوبهم، إلى مكان آخر، نقول يجب على أهل الموضع الآخر الامتناع عن شرايه. وهكذا قسم بين لهم لا أكس، وهذا يقبل من عندناهم وأحف وطأ، لأن من غصب ما يأكل أحف ظلم من غصب ما يأكل وما يبيع<sup>(1)</sup> ينطرح بعد هذا الرد منهج التسلل في تأليفه للمكتب، فهو لم يكن بقليل عن غيره بحسب، وإن مجيها في تحليل الأحكام ولعل ولوقوع، ومن حلل طريقته لتي عرصت عودها له، سبب لك ضرورة على مناقشة المسائل التي تطلب حقه عليها سرباً على سعة أفقه ومعرفته بالأحكام الشرعية، وقدرة فائقة على تحليل لوقوع التي تبني عليها الفتاوى، وبما لاحظ كيف لم يأخذ برأي شيخه لزور في فتوى ابن رشد فقد سبب هذه الظروف التي حدثت بأن رشد إلى المستوى المسار إليها، ثم تفرقه بين ودفع الفتوى بين الاختلاف ظروفهما مما جعله يؤيد فتوى ابن رشد ولا يقبل فتوى ولد شيخه على عدلها، فهدى إلى التسلل على قدر كبير من العلم رغم عدم شهرته.

## ثانياً: كيفية طرحه للقضايا الفقهية

أما فيما يتعلق بمنهج المؤلف في صرحه لفصيا الفقهية التي يصنف هذا المجموع، فقد كان يعالجها بطريقة تمولية تتناول جميع ما يتعلق بموضوعها، فيقوم بتقليد مسألة على مختلف الفروع، موضحاً الحكم الشرعي في كل فروع على حدة، وكتبت ما يستعمل حمل الاستنباطية لا تارة لقارئ، وينسب على معرفته حكمه في القضية التي سينوه شرحها، حاشية في يده صرحه لها، وإذا تدبر بالشرح مسألة أو مسألة فقهية، فإنه يرد رأيه، اعلم، ومما يسهلهم الترتيب، ومما يسهلهم تلك الآراء، وإذا حكم لشرعي، تم بدو ما العدة من مشكلاتها، أو التي تتجلى معها في الحكم، والواقع أن في طرح أي مسأله للنقد، من شأن أن تشر السؤل عن نقصان المشابهة له

فمثلاً عندما ذكر مسألة إفساد الماشية بزور وما يتعلق بها من أحكام، ذكر قول الإمام مالك في الخصوص، وسنده من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما يوثق الحديث من كتاب الله الكريم، وما أورده ابن العربي من مناقشة أحكامه التي جاء في الحديث الشريف، وهو أن علياً أهل الخوارج (الساكنين والمزارع) حلفوا بالفساد، وأن ما

<sup>(1)</sup> مذهبهم يفسد، ومع ذلك فإن المؤلف لا يكتمل ص 117

أنفسه المؤش بالليل على أهلهم مضمون، فهل هذا الحكم مبني على (يعني من قاعدة سرعة) أو مبني على عادة الناس (أي حكمه من لرسول الله السلام على مفتضى العرف والعادة) فأورد في هذا الاختصاص تفسير بن رشد من كتبه ليدن والتحصيل فيمن يتحصل لضمان في هذه الحالة، وأما الماشية أو الرعي، أو من يقوم بحمايتها وسوقها؟<sup>(2)</sup> ثم يورد من كتاب المنقلى للبحر تعريف المزرع البر ينطبق عليها الحكم لشرعي، وهناك عدة أنواع في هذا المجال، وسنسل بأقوال أخرى لبعض الفقهاء في تحديد لأرض الزراعية أنتقل بعدها إلى مناقشة كيفية تطبيق الضمان على ما أثلفته مائتة، ونقسم ذلك إلى قسمين: إما أن نرجى إعادة الزرع أو لشجر إلى حاله، أو لا نرجى عودته، أي كن لللف نبات، ويورد أقوال الفقهاء في ذلك، وفي المسألة تعرضت كثيرة بذلل فيها كيفية لتقدير ووفته، ومصاريف حق وعلاج ما أثلفته مؤشني وما إلى ذلك من أمور.

ولا نكتفي بذلك بل نقوم ببحث المشاكل التي تحدث وتتنوع عن الاشكالية لأولى، وهي إثبات المائتة للزرع فيورد فروعاً في كيفية التقدير: الأولى: حالة ما إذا كان تم الزرع أو الفرس الذي ليس له مفعلة، وهو يرجي حلفه من جديد أم لا؟ الثاني: إذا تم تقدير الفساد، وحاشية رب مسألة ثم ظهر للزرع من جديد وأمر، فلماذا يكون؟ لصاحب الزرع أو لرب الماشية الذي ضمنه والجواب عنها: قولان، لكن قول قياس وسد، ثم يعرج إلى مسألة فرعية أخرى، وهي إفساد مائتة لشيء آخر غير لزرع، كأن وطئت رحلا فقطعت رجله، فهل يجب على صاحبها الضمان؟ في المسألة عدة أقول على مختلف المذاهب<sup>(3)</sup>

يتناول المؤلف بعد أن شرح الأحكام الخاصة بمسألة مائتة، وما حدث منها من أضرار للفرس، مسألة أخرى خاصة عن مائة الفرس لدجته، مثل أنوز ولبط وحسد ولحاح الخيل والتحل والعقد، فيورد الأحكام الخاصة بها وأقوال الفقهاء، في ذلك ننصح من ذلك نصح لسنو لي الذي عدلج المؤلف رحمه الله لمساند لتفتيشه في هذا التحصيل ولدي بدل على سبب ومع عزيز، وبندرة تفتيش في شرح الأحكام الشرعية.

<sup>(2)</sup> يورد من بعض الأحكام 91: 92، أي من الزرع أو الفرس الذي كان يملكه شخص على ربه، وإن كان يملكه شخصاً غيره، يورد المؤلف رأيي في حلفه وهو يجب أن يزرع لكونه لفتن على الرعي لا على صاحبه، غير أن بعض الأحكام الشرعية على شخص من مذهب مالك، وأما من مذهب مالك، وهو من شرعي فتوى ص 90، 91، 92.

<sup>(3)</sup> يورد المؤلف 90: 91، أي من مائة الفرس أو مائة الفرس الذي كان يملكه شخص على ربه، وإن كان يملكه شخصاً غيره، يورد المؤلف رأيي في حلفه وهو يجب أن يزرع لكونه لفتن على الرعي لا على صاحبه، غير أن بعض الأحكام الشرعية على شخص من مذهب مالك، وأما من مذهب مالك، وهو من شرعي فتوى ص 90، 91، 92.



#### رابع: القيمة العلمية للكتاب

يتناول هذا الكتاب موضوعاً هاماً يتعلق بالحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لأن موضوع استغراق الذمة بأعمال أجراء، علاج مسألة الحدف على الأموال العامة وحمايتها بالدرجة الأولى، وسلامة تدويل الأموال خاصة بين الأفراد خاصة إلى حسن سير العدة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على من يكسب أموالاً بطرق غير مشروعة، وهذا من شأنه أن يجعل من المجتمع الإسلامي يعيش في طمأنينة وأمان، يجب لفرد فيه هذا غير خائف على نفسه وأمواله، وفي هذا تحقيق الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية ويصنف الكتاب دراسة أخرى للفقهاء الإسلاميين، فهو يعتبر لأول من نوعه وفق ما نعلمه يتحدث عن موضوع استغراق الذمة بأعمال أجراء، ويتناول سبب وبين استغراق الذمة بالدين، ولئن كان موضوع الاستغراق بأعمال أجراء مذكوراً من قبل الفقهاء الذين سبقوا المؤلف، أمثال الداودي وابن رشد وغيرهم إلا أنه لم ينفرد المؤلف مستفيضاً مستفيض في هذا الموضوع، بل رأى وفردى مستتب في الكتب فقهية مختلفة، فقد مؤلف يجمع سنتها ولم يأت تفرداً منها رجعتها في موضوع قيم تداوله بقرينة منهجية جديدة، ومقدمة استطاع أن يدخل بها إلى الموضوع بأسلوب متقن، حيث بدأ بحلال ودرجته، ثم حرم وأصافه ثم الورع يصل إلى المشاهدة، ويدخل منه للمال أجراء، كل ذلك بأسلوب واضح وبسيط وسلس وعبارة سهلة ولغة مفهومة إلا أنه ندر وعسرة عامة في كتاب أقرب إلى فهم الإنسان، فغصص من المصادر الفقهية القديمة التي تحتاج إلى كد وجهد لفهم عبرتها وفك صطلحاتها.

ويقدم الكتاب خدمة عظيمة لرجل لفقه والفنون من قطعه ومحامين وأستاذة وباحثين، فبما يتعلق بالفنون المدعى الإسلامي، لأنه يتناول بعض مصادر الالتزام، مثل الفعل الصادر أو المسؤولية لتقصيرية، وخاصة فيما يتعلق بالعصب والتعدي الذي ورد بشكل واسع، إضافة إلى بعض حالات الإثراء بلا سبب وعشود الكراء والنقل والسبع،

<sup>(1)</sup> لقد تناول الإمام القرطبي رحمه الله موضوع استغراق الذمة بشكل موجز لا يشمل كل الأحكام وتداوله من جانب إيراد ولو، انظر إحد، علو، الدين ص 88/ وما بعده، أما كتاب الركني فهو في علمه نرجح أن جاء في كتاب إحد، ونقل منه، وفيه تعرض المؤلف لموضوع استغراق الذمة بأعمال أجراء، غير أنه لم يكن شاملاً في الأهمية ومسائل الشبهة بالقوس، وانبع فيه منهجية مشابهة لعكس الفقهية القديمة، كما أنه قلص المصادر استنبطها أو التي نقلت عن ثلاث للقرن والأحدث النبوية والكتب، عبر الحلال وأحرم - مصور لسن.

والسؤلة الطبية، وأحكام لقانون الدولي الإسلامي الخاص، فيما يتعلق برقامة الدمى، الحربي<sup>(1)</sup> والمستأمن بين المسلمين، وإقامة المسلم في دار الحرب، والأحكام المالية المتعلقة بمعقونه الحراء وقطاع الطرق وما إليهم، وفي كل ذلك لم يقتصر المؤلف على إيراد الأحكام فقط، بل تناول أسأله وفنيتها على مختلف الوجوه، ويورد آراء، لفتها، وأسبدهم، ويقوم بتدقيق لأدلة ليصل فيصيصه إلى لرائ الذي يقول به أو معتنفه أو الذي سسحسه ويبين إحد، مما يجعل لباح ولتدري، يصل إلى سأسلة الرأى الذي توصل إليه، بالنظر إلى أنه مبني على حجج وبرهين بعد عرض مسائل خلاف حوله، وكتبت كنهها لا على عنه بحث في محل لفته والذين كتب لا يستغنى عنه لمسلم في جميع لأحول لأن بحد، في الكتاب من مسائل وأمنته وبتتبع يعرف لبا الإنسان في حبه لوميد، والمسلم يجب عليه أن يعم حك، له لست شذوه من أعمال وأفعال وأقول.

ولكتاب فائدة أخرى من الناحية التاريخية في سختلف المجالات، ففي مجال سسريع الإسلام نجد أن تداول موضوع سسريان للذمة قد بدأ مع القرن الخامس الهجري على ما يبدو في سسنة العرب الإسلامي بالنظر إلى كسرة أسأب، الفصب والتعدي وأخراة، وشاهده في تلك الفترة، فقد ذكر مؤلف بعض لوقائع التاريخية التي سستفد ذلك منها، وفي مجال أحدة الاجتماعية، فقد أورد مؤلف مسائل عديدة من شأنها أن يعنى صورة واضحة عن العصر الذي عاش فيه أي القرن لثمن الهجري، وقد سميت الصعاء وأنوعه والصناعات والحرف كالحياطة والطبخ والرفو والسبيج، ولزعة ولنقل البرى والسحري وأعمال اليد، والجص والحفر، وأعمال الطب والجراحة وتربية الدواجن والمراشي وأعمال العصابات والحرفة، والأعمال التي تدعى في المصلحة العامة، مثل بناء، المقاطر وبت، القرون، والساحد والزوايا، وخدمات الفنادق، وهذا قليل من كثير.

ولما كان ولادة الأمور في المجتمعات الإسلامية يحاولون دائماً وباسمرار بطبي القوانين واللوائح التي من شأنها محاربة الرسوة والغصب واختلاس وما إليها من وجوه كسب أموال الناس بالباطل، ولكنهم قلما يهتمون بذلك بالنظر إلى وجود عوائق أهمها الشريعة التي تحد من سسبهم، وخاصة أمام الذين يعرضون كيف يتحدسون على تلك

<sup>(1)</sup> على أسأدي قدكتور حائل عبيد على هذه الفترة بالتالي (الحربي هو من يقيد بدار الحرب لا بدار الإسلام) فدا في دار الإسلام أذمة مؤمنة بحد عهد لباؤ مؤلف سسني عديد سسماين، إن الحربي لا يسلمه لعه شريعة/ادبوسه، بل إحد، وجد "بهذه لصفة في دار الإسلام كان متسللاً وعليها بدون عهد تبعه كحدسوس، أما غير سسملين فيه فقد لدمي (الساين).

العوائق ويجدون، ثم انه الواسعة فيه، فيستولون على حقهم وحقوق غيره. ويترور بالمال الخراء، تسين أو متسعين أن لشرعة لإسلامة تعطي لولي الأمر إذا انت له ذلك حق يفاديه واضرب على أنفسهم وأخذ حقوق الغير منهم وإعاديهم إلى أصحابهم، ولا ينفذ أماء ولي الأمر شاق مادي أو تشريعي، فهو المكنت بصفة العدد والمسؤول عنه أماء له وأماء الناس، وكم من مجتمع إسلامي معاصر نجد به التشريعات الكثيرة التي تنظم من المجتمع ونسب بحرم الرقبة والفساد والاختلاس وكل أموال الناس بالباطل ومع ذلك نجد في الإتر، الفاحش لمكون طرق عملي مشروعة بما يحرم على ولاية الأمور اسمه لهذا وتصبق حكمه له فيه، لذلك جاء هذا الكتاب لدي يوضح لأحكام الشرعة في التعامل غير المشروعة المتعلقة بادل.

## الفصل الثالث

### المنهج المتبع في تحقيق الكتاب

وإيضاح ذلك، لابد من الإشارة إلى السخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وحظت التي سعيهم وأهم مصادر التي تم الاستعانة بها، وبالنظر إلى ندرة المصادر والمراجع التي ذكرت هذا الكتاب ومؤلفه، رأيتُ بدلاً، بوجهة نظري حول الأسباب التي لم يجعل لكتاب معروف ومصدر ولا دعم أهميته ولذا كان هذا الكتاب هو الوحيد الذي صهر حتى الآن حسب عسمى في موضوع سيعرق للذمة بادل أخراء بصورة شاملة ألحقت به بعض الملاحق الخاصة بهذا الموضوع، مثل تحتم بيان هذه الملاحق وأهميتها.

### أولاً: نسخ التي تم لاعتماد عليها في التحقيق

أوصحت-فيما سبق- نسي تحصلت على نسختين منه فقط، وله أتمكن من الحصول على نسخة ثالثة، ونسب نسي وصف لنسختين المذكورتين  
النسخة لأولي موجودة بالحزبة العامة بالرباط تحت رقم ٨٦، د، منسوخة تاريخ 24 ربيع الأول سنة ١٤٦٠ هـ على يد أحمد بن محمد بن محمد بن محمد النقيب غير واضح) مكتوبة من ٦٨ صفحة، في ورقتان مكتوبان بالترقيم، من ١٦، مكرر مكتوبة بخط معبري قديم، يلاحظ أنه اشترى في سبعة شخض حر من صفحة ١١، إلى صفحة ١٩١، حاليه حيدة رقم من الترقيم الواسعة سبب سحر أوريب من متوسط، ١١٠٠ نكن ورقه ١٠ مكرر موجوده ضمن منسوخ كتب سم سلات، سم الكتاب مع كتب أخرى، تم استن بالشر، الصحيح والسلي منسوخه فتمسك من حالات يوسف النسخة لاسم مكرر واضحة، وعدد أوراقه مائتين وسبعة وألثان ورقه ١٠، سج أو ممول شام ستاة وسبعين، تسعة، حسم غير واضح، عدي، بعد ذلك حسم حديد مد حسم (سحسد حسم لحي لكتاني في) بعد عشره هـ، النسخة حسم لقدم ودرت تاريخ نسخها ودرت لها بالحرف ع  
النسخة الثالثة -بمودة بمكة الاسكورياب تحت رقم ١١٥٩، يدأ ترتيبها من ١٠

110 ولكل رقم ورقة كاملة، بما في ذلك لاسمراي على المؤلف<sup>11</sup> لم يذكر تاريخ نسخه الذي تم على يد محمد بن سعيد بن إبراهيم الراشدي الحمصي، كست بخط مغربي واضح ومقروء وحديث نسبي، عدد صفحاتها 213 صفحة، من الحجم متوسط، مقياس: 22 × 17 بمعدل 23 سطراً في كل ورقة، كتب على العلاف، الحمد لله... ملك أحمد بن محمد عيسى (اللقب غير واضح) كتب لتقسيم وتبيين في حكم أصول المستعرقين. أرد أن نشرح في هذا الكتاب ما في أيد العلماء والمستعرقين والله أعلم. ثم سم مالك لكتاب مكتوب بطريقة متسككة، غفر لله له ولوالديه ولجميع المسلمين، هذا كتاب في اللغة رحم الله مؤلفه. كتب التقسيم والتبيين في حكم أصول المستعرقين، تأليف الشيخ الفقيه العالم أبي زكريا يحيى بن محمد بن الوليد. وقد اعتبرنا هذه النسخة مكتملة للدولى ورمزنا لها بحرف (س).<sup>(2)</sup>

#### ثانياً: المنهج المتبع في التحقيق والمصدر التي تمت الاستعانة به

ولما اعتبرنا نسخة لربط أصلاً بدناً بإعادة كتابتها أولاً ثم مقارنتها بالنسخة الأصلية وإدراج الاختلافات بالهامش، والتباين بينهما بسيط لا يعدو عن حروف في بعض الكلمات، غير أنه يوجد بعض الإغفالات في بعض الجمل غنثها النسخ في نسخة لربط قمت باستكمالها من نسخة لاسكوريال، وفي بعض الأحيان توجد إغفالات وإسقاطات في نسخة لاسكوريال أكملتها من نسخة الربط، مما يدل على أن النسخ لم يقلد عن مصدر واحد، وهذا يعزز احتمال وجود نسخ أخرى من الكتاب في بعض الخزائن لم نلق في اعتور عليها، ولكن النسختين اللتين بين أيدينا كملتان من النسخة للثبته، حيث توجد استمرار على المؤلف كتب بعد خاتمة السبخ في نسخة لاسكوريال، وفيوى أحد العبد، كسب بعد خاتمة السبخ في نسخة لخزانة العامة بالرباط، وقد رأيت إحداهما بالكتاب لاسب ساذكر في فيما يأتي في هذا الفصل<sup>3</sup>

حافظت على خطة المؤلف في نفسه لكتاب دون تفسير غير أي وصفت شذوئ لبعض الشروع أو المسائل التي لم يصح لها عنوان، وذلك في محاولة لإفاد الباحث والقارئ للعشور على لمادة العنصرية بسهولة ويسر، وقد وضعت تلك العناوين بين قوسين

<sup>11</sup> راجع الملحق الأول في آخر الكتاب ص 37.

<sup>12</sup> لم نطلع على نسخة لاسكوريال الأصلية وكسبتنا من نسخة المصدر التي تخصب شذوئ من صاحب مكتبة إحيى التراث بالرباط.

<sup>13</sup> انظر الفقرة الرابعة في هذا الفصل

كسب هكذا (11) وكذلك كل كلمة وأب صحتها للضرورة، ووضعت أرفد مسسة للبنود والتعريفات والتسميات التي لم يضع لها المؤلف أرقاماً لتسهيل مهمة القارئ، ونقلت بعض الحواشي التي وجدت في بعض النسخة الخزانة العامة بالرباط، لما لها من لغو ووضعتها في الهامش مع الإشارة إلى السطر الذي كتبت بحاشية، أما نسخة لاسكوريال فلا يوجد عليها حواشي ولما كان هناك اختلافات في بعض الكلمات بين النسختين رأيت اختيار أقربهما للاستعمال الحالي أو لما يؤدي المعنى متصود ووضعتها في المثل مع الإشارة إلى ما جاء في نسخة الأخرى بالهامش، كما قمت بتفسير بعض المفردات التي لم تعد معروفة في الوقت حاضراً للشارع بالاستعانة بالمصادر اللغوية والفقهية، وحولت بتفسير بعض الجمل بلسن المقصود منها وفق فهمي الخاص لها، إلى جانب ذلك وضع أرفد آيات وسماء سور القرن الكريم في الهامش، وتخريج الأحاديث النبوية الشريف في سرت عليها في مظاهر. غير أنني حولت إرادتي كاملة بالهامش عندما يذكر مؤلف جزم منها فقط، أما الإعلام فقد كتبت في الهامش بالإحالة إلى فهرس آخر به ولدي شخص الترحم التي رفقت في المصود عليها.

وسعت في تحقيق لكتاب بعدة مصادر فقهية وإخبارية وبالأخص التي نقلت منها المؤلف بعض المسائل، وأهمها المدونة الكبرى للإمام مالك، وكتاب الفتاوى لابن رشد (مبش بن رشد) وكتاب الأموال لداودي، ومقدم بن رشد، وبدايه المحدث لابن رشد الخفيف، وقد ساعدني ذلك في استجلاء الكلمات أو لعبارة التي كتبت في النسختين بشكل غير مفرد، إضافة إلى مصادر أخرى عديدة مثل المعيار للونترسي، ونور مازونه وعندهم ما أسرت إليه في الهوامش من شذوئ المصدر التي نقلت منها ولدي شخص نفس العبد التي بفرحتها المؤلف

ولما كان سم لكتاب كما وحدته في النسختين اسد إليهما هو (لتقسيم) سبب في حكم أصول المستعرقين، يسر بعض اللبس حول لفظة (المستعرقين) كما حدب في عداد أظن على عنوان أول مرة تانصرف ذهني إلى أن الكتاب يعالج موضوع استعرق الدمة بالدم أو ما يعرف بأحكام التفليس. وبعد مقابلة الكتاب افضح أن المقصود بالمستعرقين هم من قاموا بالاستيلاء على الأموال غرق غير شرعية. وقد أشار المؤلف إلى ذلك عندما قال: مدني ذلك إلى تقسيمه ونفسه أشرح فيه حال المعمنة بما في أيدي نفسه والمستعرقين<sup>14</sup> وكرر هذه العبارة في صفحات أخرى<sup>15</sup> إضافة إلى أن هذا المعنى ورد

<sup>14</sup> ص 71

<sup>15</sup> ص 98



## رابعاً: إضافة ملاحق للكتاب

سبقت الإشارة- أكثر من مرة- إلى فئة المصادر التي تناولت موضوع استغراق الدمة بالمأل الحرام، رغم استنفار الوسع في البحث على قدر الطاقة والوقت، ولما كنت قد وجدت استمراكم على المؤلف في نسخة لاسكوريال وإضافة على نسخة الخزانة العامة بالرباط، لذلك رأيت إلحاقهما بالكتاب لما لها من علاقة بموضوعه، كما وجدت أيضاً فتويين: إحداهما للشيخ المؤلف أبي عبد الله أبو وي، وللمدة لفضلي أجماعة من إمامهم السننسي المتوفى في سنة 794 هـ<sup>1</sup> وبهذين العنبرين صلة ونسبة بموضوع استغراق الدمة بالمأل الحرام، لذلك ألحقتهما بالكتاب كما ألفت بالكتاب منظومه مغترق الدمة والعد من اللصوص والمداواة لأحد فقهاء موريطانيا، لكي يكون كتاب لتقسيم وتبيين في حكم أموال المستغرقين مرجع كاملاً متخصص في موضوع استغراق الدمة بالمأل الحرام، علماً بأن بعض الملاحق سبق نشرها في كتاب المغير<sup>(2)</sup> ويعتبر ما يزال محفوظاً.

وهناك فتوى أخرى تناولت جريمت بسطه في موضوع استغراق الدمة أشرب إلى بعض منها في هوش لكتاب، وذكرنا مصادرهما من أريد الرجوع إليها، على عكس الملاحق التي أضفناها، فهي تتضمن أسئلة عديدة في موضوع استغراق الدمة، وبإنا لعدة أحكام حول الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه الحالة ونصيرهم، وبإ ذلك من أمور، وفيما يلي بيان لتلك الملاحق ومصادرها وأهميتها والطريقة التي تتبعها في نشرها، وإعادة ما سبق نشره منها.

**الملاحق الأول:** استمراكم على المؤلف في نسخة لاسكوريال وجدته مكتوب بخط النسخ بعد خاتمة الكتاب، ولم يذكر اسم الكتاب ويروج أنه كتب من أحد العلماء، بعد قراءته كتاب لتقسيم والتبيين وهو يضم أربع صفحات ونصف من مجموعته 106 سطراً، عنوانه المستدرت بتكملة زانية لباب الوراء، ذكر فيها مسائل لاحظ أن مؤلف كتاب التبيين وتبيين قد تركها، وتكملة أخرى لباب السبب حفظها لذكر الفرق بين الرنومة والهدية، وهي من الموضوع التي أشار إليها للسبي عروضا دون أن يحفظها نفس أو فرع مستقل. نلاحظ أن المستدرت قد أفتسح الاستمراكم المذكور من كتاب خلال والحرام لأبي

الفضل راشد الوليدى<sup>(3)</sup> الذي بدوره قد نعل عن كتاب لإحياء للعزالي<sup>(4)</sup> وقد جعلت هذا الاستمراكم ملحقاً له من أهمية في بيان اسم المؤلف حسب ذكر المستدرت أن لقبه ابن لأزوق، ولأهمه موضوع لفرق بين الرنومة والهدية في موضوع استغراق الدمة بالمأل الحرام، ولأن المستدرت تنهم الشبني باختصار كتاب خلال والحرام لتوليدى<sup>(5)</sup>

**الملاحق الثاني:** فتوى لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام البهاري لتوسلي، قصي الجصاعة بنونس، المتوفى سنة 749 هـ وعصره يوفق عصر المؤلف الذي عثر في تلك الفتوى، وقد وحدتها مكتوبة في آخر نسخة الخزانة العامة بالرباط وتبدأ من منتصف صفحة 204 إلى نهاية صفحة 208، ما يعرب 62 سطراً. وقد تضمنت هذه الفتوى الرد على عدة أسئلة تدور حول مسغرفي لدم بالمأل حرام وعصايب وعصرهم، وحكم معاملتهم بالشر، وقبول صداقاتهم وحبائهم وكيفية التصرف في أموالهم إذا كانوا، وحكم الأموال التي بأيديهم إلخ... وقد وحدت الفتوى بنفس في كتاب لدر المنكوتة في نوارل ماريونة، الذي مارب مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 886 د ورقه رقم 92، كما نشرت أيضاً في كتاب انصار لنيوشيرسي تحت عنوان حكم معاملات أهل العصب وهذا ما جعلني أقوم بحديثها مرة أخرى مستعين بالمصادر المذكورة ودرحتها كملحق بآخر للكتاب.

**الملاحق الثالث:** فتوى شيخ المؤلف أبي عبد الله الزروقي، الذي عثر في نسخة «بجاية» زمن المؤلف، وهو الذي عسده عليه السبي كسر في تأليف الكتاب، حيث ذكر العديد من قصوده وفتوي ولده الذي كان فقيهاً هو الآخر ونص عنه عدة مسائل كتب إليه بها. وحدثه بها في رحلته بعصبة من مسائل ابن رشد وعصبة من فتوي، عس أن المؤلف لم يرد فتوى الزروقي لبي وجدته في كتاب اندور المنكوتة في نوارل ماريونة نفسه، بله، تحت عنوان من مسائل العصب والفتوي ورقة 33 لوجه الثاني وورقة رقم 104 لوجه الأول، ولم أجد في مصدر آخر، وقد تضمنت العديد من الأحكام حول نصير سبغري لدم في ماله إذ عات لله تعالى وحكم ما خذ من لركه وما شتره من عتد وحريري وب إليها، وب رضعه من أموال في خدمه المسلس ولأموال التي محص عليها حداه

<sup>1</sup> بقر كتاب خلال والحرام، سنة التسعين 200، ص 34.

<sup>2</sup> بقر كتاب خلال والحرام، سنة التسعين 200، ص 34، بقر كتاب العصب والعصايب، سنة التسعين 200، ص 34.

<sup>3</sup> بقر كتاب العصب والعصايب، سنة التسعين 200، ص 34، بقر كتاب العصب والعصايب، سنة التسعين 200، ص 34.

<sup>4</sup> بقر كتاب العصب والعصايب، سنة التسعين 200، ص 34، بقر كتاب العصب والعصايب، سنة التسعين 200، ص 34.

وأعوانه، وأغلب هذه الأحكام تُشار إليها الشبلي باختصار، ولما كانت هذه الفتوى جامعة، والأحكام الواردة بها تكمل موضوع الكتاب، لذلك قمت بتحقيقها وتحققها، وأخر لكتاب، علماً بأن لفظة الزور، وهي له عدة تدو في نوازل مازونة وفي المعار حول موضوع الغصب وسنعرى الدماء عسماً، لكنني في مسائل شرعية محدودة، وقد أشرت إلى بعضها في هومش لكتاب من أراد الرجوع إليها<sup>١٦</sup>

لمحقق الرابع: تنوي قاضي الجسعة بنس إرهم الرباسي، وقد وجدت هذه الفتوى في كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة ورفعة رقم ١٠١ نوحهنا، وحدثني في رده رقم ٩٥، وتخصص عدة مسألة حول رجل من جماعة أعرب كان مسؤولاً على أراضيه غاب يستعلب لصالح نفسه، وعنى نائل من العرب، ويعتمد على الإشارة بسبب الاموال وحيدة الزكاة، ثم أراد التوبة، فحاجب عنها لتأخير المذكور مبدأ كسفه، التصرف في أمواله وحكمه ما أغضبته من موافق وعقد وزكاة، وما يجب على السبب من الضرب على يده إن لم يسم، ثم أتت أخرى جديدة، وقد وجدت جواباً لمسألة قد نشر في المعار دون السؤال، ولكنه لم يحقق كسب يجب، حيث لم يتم مخرج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأراء إمام مالك بن راشد والوددي<sup>(١٧)</sup> لذلك قمت بتحقيق، لتتوي بتفسيها للسؤال والجواب، وأصنفت كملحق لكتاب<sup>(١٨)</sup>

أما الحلقة المستوية شعيرة حصة نورل مفترق الذمة والفداء من للصوم والعدالة المولفيا: محمد فالح بن أحمد فالح وهي تعضي جانباً من موضوع استغراق الدماء نائل جرم، وقد سعت بها في تحقيق هذا الكتاب، وتعتبر من مصادر الدماء في هذا الموضوع، لأنني ضيف إلى المواضيع التي وردت في كتاب، لتقسيمها أساساً من يتبع

<sup>١٦</sup> عن نورالدين في نسخة من (٩١)، فالحق بن

<sup>١٧</sup> راجع مصادر المصنف، ص ١٥٩ - ١٦٠

<sup>١٨</sup> عن سورة قصص، ص ٧٢، المصحح الرابع

<sup>١٩</sup> بحث د. أحمد فالح في "المجلة" التي أعني، ولدني صوري، في نسله، دالة تراث، ص ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥

المخطوطات







بِقُدْرَةِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِّ وَالْحَقِّ

**فصل في التفسير** العنيفة الحادة العجوة التي يكون كرمها على  
 في معنى التفسير هو التفسير على الله تعالى له وحده بعقله وحيوه، و  
 حسانه **الحج** لله الذي أكل على كل من الشجر في ابراهيم النبي في  
 صلاته وأمر أن يسيب على طامه الحجة وأمر أن المعجزة أعلنوا وأعلنوا وأكهاروا الله  
 فتمردوا على الله بغيره من غير الإجابة وتكلموا من غير الله بغيره ونجده  
 بعينه ونفروا من صلاته وعزاه وبالله ونطق على غير الله وعبروا برسوله  
 وخلفه على الله وعلى الله وأمر الله وحده بغيره والله وحده على الله عن الله  
 التفسير هو التفسير الذي لا يشرى وخالقه **أهل** بعقل وقفا الله وأياكم لما يبرره  
 رغبنا من التفسير وأما طامه وأما طامه وأما طامه وأما طامه وأما طامه  
 أهل يشرى من غير الله إلى المعاملات وأما أهل زماننا وأما يوجر وهم البري  
 من أقباعنا نرى به دليل إلى تفسير وتفسير أشرح فيه حال الله له بأحد  
 أبرزه الله والمسلم من وأمن به المعجز من تكلموا به تتجلى للمفسر ومقتبه  
**بالسفسيم والتلين** في حكم أموال المستع فيقول والله سبحانه  
 به إلى استعير في خا حجب الله سبحانه عباده المؤمنين بها خا حجب به  
 الله سبحانه في أياها الزمن أمنوا كلوا من الثبات وأعلنوا طامه وأما طامه  
 البري أمنوا كلوا من حبيات ما كسبتم والكذب في التبين عبارة عن الخلال  
 وإذا نسب صرا فله علم معرومة موزع فيما من المال والتجارب ما يتضمن التبين  
 على لب الخلال والتبين عن ثا والخرام وبخون فامعنا ما يعتقروا بعض الناس  
 من أنه لما كذب الثقلات ودرست المعاملات في غير ع الخرام جميع المعاملات  
 فلا تفرق القلب الخلال وليس كالم على نحو ما يعتقرونه ولكن العلم أن كل ما قال  
 عند السفسيم بأن الخلال من الخرام يشرى بهما مشبهات بالخرافات كماله على

حكم أموال الخلال والمستع فيقول والتعلم بهما وبها حجبنا الاستعارة  
 والله سبحانه استعمل التوفيق للأفاد على امتثالها موزانها واجتنا فبد  
 به ذنوبنا وإن لم نأطع الله بها من أجله وتوابعه وما فعل من بعده وعفا به  
 أنه من مع كرمه ونفع الكتاب بالطاعة عليه صلى الله عليه وسلم تسليم  
 فسنوا أهل الله ما أخلصوا وخلطوا والتسليم على سفيرنا عملوا الله  
 وحبهم سلع تسليمنا كثيرا كثيرا كمالهم الله حسن عونه على  
 ما أحسن الله به في الهمزة مؤلف الغنى بغيره يسواه محمد بن سعيد بن أبي  
 الراسين الله به في الهمزة مؤلف الغنى بغيره يسواه محمد بن سعيد بن أبي  
 الله سبحانه ونحوه عنهم بالرفقة وأما الله رب العلمين وأما الله رب العلمين  
 على سفيرنا محمد بن أبي القيسين وأما الله رب العلمين وأما الله رب العلمين









## القسم الثاني الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
قال الشيخ لعقبه الإمام العارف الحافظ المحقق الذكي<sup>(1)</sup> أبو زكريا يحيى بن  
محمد بن الوليد السبلي غفر الله تعالى له ورحمه فضله وحوده وإحسانه<sup>(2)</sup>.  
الحمد لله الذي طلع على ظلمات الشرك في أبرح<sup>(3)</sup> البهوة تسمى لربالة، وأقبر  
أنبياءه على إقامة حجة وإبراز<sup>(4)</sup> المعجزة عذاراً وإنباء وإظهاراً للدلالة<sup>(5)</sup> نحمده حمداً  
مقرباً للربوبية، معترفاً بآلائه<sup>(6)</sup> ونشكره شكر مستزيد لنعمائه، ونعوذ بعزته وقدرته من  
سخطه وعذابه وبآلائه ونصلّي على محمد بيبه<sup>(7)</sup> وعبيده ورسوله وحاقم أنبيائه، وعلى  
أصحابه وزواجه وذريته وآله<sup>(8)</sup> ورضي الله عن العلماء الراغبين الوارثين لشرفه  
وخلاله<sup>(9)</sup>

أما بعد، وفقت لله وإياكم لما فيه رضى، وغفرت من الخطايا والآثام<sup>(10)</sup> ما علمه  
وأحصاه فأبى لما رأيت حسنة من الأصحاب<sup>(11)</sup> المراعين مضطرين إلى المعاملات، ورأيت  
من زعماء أهل البيت سوجد فيهم السوء من التبعات ندى ذلك إلى تقييد وتقسيم شرح

- <sup>1</sup> أبو زكريا يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>2</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>3</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>4</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>5</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>6</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>7</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>8</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>9</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>10</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي
- <sup>11</sup> يحيى بن محمد بن الوليد السبلي





نَظَرَ خَيْرُكَ مِنْ ابْنِ هُوَ، ثُمَّ سَأَلَهُ مَرَارًا، فَلَمْ يَزِدْهُ عَلَى ذَلِكَ<sup>(1)</sup>

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقالت له من المؤمن يا رسول الله؟ قال: (الَّذِي إِذَا صَبَحَ سَأَلَ مِنْ ابْنِ قُرْصَنَةَ) قالت: ثم سأله فقلت: من المؤمن يا رسول الله؟ فقال: (الَّذِي إِذَا أَمْسَى سَأَلَ مِنْ ابْنِ قُرْصَنَةَ، فَقَالَتْ قُبْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ ابْنَهُمْ لَمَكْتُوْنِ<sup>(2)</sup> عَلَيْهِ هَذَا لَمَكْتُوْهُ فَيُقْتَلُ - ثُمَّ غَسِبَ ذَلِكَ وَبَكَتْهُمْ ثُمَّ غَسِبُوا بِعَيْتِهِ سَلَمًا مَعَهُ لَقُتُوا<sup>(3)</sup>)

## لفصل الثاني

### هي أصناف أكل الحلال

وذلك يحصر في قسمين:

القسم الأول: في حصول الحلال<sup>(4)</sup>

وهي مستتمة في ثلاثة أنواع معدة وسات ومبيحان، كما لمعدون<sup>(5)</sup> في معناه من حبه، المرات داخل تمكك شرط لا تكون محصورة في مرة من ذاهبين، وكذلك أكله حلال أيضا إلا حيث تنقضي لآكل ضرورة وأما التات وب يكون منه فلا حرج فملكه إلا أن يملكه الغير قبل تناول هذا له وحسنه يتوقف على ما سوفت عليه ملك الغير أو يكون خسر، ولا يحرم أكله أيضا إلا ما أصر أو أزال العيش أو حكه بيجاسنه، وأما الحيوانات فملكك قبل قتلك الغير لها جازر إلا الخنزير، وأما الأدهى فيملك بشرطه، وأما الأكل منه فما شرعت فيه الذكاة حاز تداوله بعد حصول ذكاه شرعا - وحقيقة الذكاة وما شرعت فيه بيان ذلك مذكور في موضعه<sup>(6)</sup> من كتب الحنفية

<sup>(1)</sup> لا يمكن من حصول هي مصدر لبرائة، هي حبة، أولية، أو سمان بن عقبة دار قتلت لشد ن الحار، عشي، قال انظر حرك من ين هو لا يعرض لدار، حله، أولية، من: (3/294).

<sup>(2)</sup> في ع: يكتفوا

<sup>(3)</sup> انظر: الرغيف الصغير، حيلة التمة دار: من (3/252)، القصد: شدة والعصب، لسان لغوي لاس ميسر، حديث: لم اعثر عليه في مكانه

<sup>(4)</sup> في ع: المحلات، وأصله كنه: أصبا بشرطه.

<sup>(5)</sup> في ع: المعدن

<sup>(6)</sup> في (الموضحة) له قرء في من، والذكاة: سيج نظره شرعية.

## القسم الثاني: في وجود<sup>(1)</sup> نيل المحلات وجوزها

ولا بد أن يؤخذ ذلك من مالك أو غير مالك، فإن كان الثاني فقد تم التنبه عليه وهو المأخوذ من المعادن وحساء الموت والاصطياد والاحتطاب وما في معناه فهو حلال بشرطه المذكور، وتفصيل ذلك مستوفيا في الكتب لفتنية، وإن كان الأول وهو مأخوذ من مالك، فرب أن يكون باختياره أو غير اختياره،<sup>(2)</sup> فمن كان الأول، فرب أن يكون موقوف أو غير موقوف، فإن كان موقوف، فرب أن يكون حلال إذا روعي فيه شروط صحته في المعايير والمعادين، وبين ذلك سجال عني<sup>(3)</sup> ومن كان غير موقوف كبرصان والنبات والصدقات فهو أصب حلال بشرطه المذكورة في موضعه<sup>(4)</sup> ومن كان الثاني وهو مأخوذ من مالكه<sup>(5)</sup> بغير اختياره، فإن كان الموت ملك الأول كالميراث فهو حلال إذا كان الموت قد اكتسبه من حله ووقع انتسبه بعد، فرب، لادن وتنفيذ الوصية<sup>(6)</sup> وحال من أكتسب من أكتسب وشروط<sup>(7)</sup> ذلك حسب ما تنبى عليه في موضعه من كتاب الله تعالى، ومن كان مع بقاء حبه، فإن كان لشروط حركه كالميراث والقبضة وشروط أصول للكفر والخرابين فرب أصب حلال بشرطه لمخصصة به أو لاستحقاق الأخذ كركوة مستعين<sup>(8)</sup> ولنفقة زوجته نحو أصب حلال مع مرعاة شروطه<sup>(9)</sup>

<sup>(1)</sup> في ع: وجود

<sup>(2)</sup> ما بين قوسين سقط في ع

<sup>(3)</sup> كنه: لم وضحه في التفتيح ولعل المقصد: به كنه: دعه

<sup>(4)</sup> في ع: موضعه

<sup>(5)</sup> في ع: مالك

<sup>(6)</sup> في ع: الوصية

<sup>(7)</sup> في ع: الشروط

<sup>(8)</sup> في ع: مستعين

<sup>(9)</sup> قسم: وأما الغرائي طريقه أخذ المال إلى ستة أشهر عني التحويلي

ما يؤخذ من غير مالك: كليل المعادن ووجبة، الثروات والاصطياد، الاحتطاب والاحتطاب،

ب: المأخوذ بغير من لا حرية به وهو الميراث والقبضة وشروط أصول الكفر والخرابين،

ج: ما يؤخذ بغير مستحق عند امتناع من وجب عليه بوجه دون وجه

د: ما يؤخذ بغير معاوضة كالبيع والتمتع والإجارة،

هـ: ما يؤخذ عن رضى بغير عوض وهو حلال، كالقبضة والوصية

و: ما يخص بغير اختيار كالميراث،

ز: حياء، علوم، بلدين - للعقد الثاني - من: 34.

و نظر في شرح هذه الأقسام، كتاب حلال والمحر والامى الفقه رشيد تولدى: ص 63 وما بعده

## الفصل الثالث

### في درجات الحلال

ولا يحرم ما حكم له بالحلية إما أن يتجرد عن شائبة الحرمة<sup>(1)</sup> أو لا، فإن كان لأول حار تركه وأكله حراماً، وحار أص تركه وتركه يسمى زهداً، وإن كان لتأني وهو أن لمال المحكوم بحميه غير متجرد عن شائبة حرمة<sup>(2)</sup> فلا يخلو أيضاً، إما أن تكون خمسة أغلب أو «الحرمة أغلب»<sup>(3)</sup> أو التائبان<sup>(4)</sup> من غير ترجيح، فإن كانت شائبة الحية أغلب، فلا شك أن الحكم الفقهي فيها للعالم، فتدول ما هذه صفتها حلال في حكم الفقه، وتركه باب من أبواب الورع، وإن كان جانب الحرمة<sup>(5)</sup> أغلب للحكم الفقهي موجب للتحريم، وكذلك أيضاً إذا تساوت الشائبتان وجب تركه وحريم ماوله، لأن ترك الحرمة واجب، وما لا يتوصل إلى الواجب<sup>(6)</sup> لا به فهو واجب

## الباب الثاني في الحرام

ويحصل الغرض المقصود منه في ثلاثة فصول:

### لفصل الأول: في مقدمته

اعلم رحمك الله وإياك أن الله تعالى حرم أكل المال بالباطل، ومن الباطل لعصب والسعي وخيانه والربا والسحب والقمار والغرر والغش والخديعة والخلافة<sup>(1)</sup> وهذه الخمسة<sup>(2)</sup> لا خلاف فيها، وقد دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، أما لكتاب فقد قال الله تعالى (وَلَا تَكُونُوا مَوْلَكُمْ أَنْفُسَكُمْ بِالْبَاطِلِ)<sup>(3)</sup> وقال (تعالى): (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ)<sup>(4)</sup> وقال (تعالى): (لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّسُولُ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمْ إِنَّا نَحْنُ وَإِكْلَامُنَا سَوَاءٌ)<sup>(5)</sup>

وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَكُونُونَ مُوَالٍ لِلنَّاسِ ظُلُمًا)<sup>(6)</sup> وقال تعالى: (الَّذِينَ يَكُونُونَ لِرَبِّهِمْ أَقْنَمِينَ لَا يَكُونُونَ لِقَوْمِهِمْ أَقْنَمِينَ) (الَّذِينَ يَتَخَفَتُهُ النَّاسُ مِنْ أَلْسِنَةٍ) وقال سبحانه: (وَالَّذِينَ آمَنُوا تَقُوا اللَّهَ وَكَرِهُوا مَا نَتَى مِنَ الرِّبِّ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ قُلْ لَكُمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)<sup>(7)</sup> والربوب كان في النفقة عبارة عن الزادة، فهو من لشرع عبادة عن كل بيع حرام بيد علي بن مولا، صلى الله عليه وسلم، لما نزل هذه الآية: (يَرْبُ اللَّهُ

<sup>(1)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(2)</sup> كقوله: (تعالى) (وَالَّذِينَ يَتَخَفَتُهُ النَّاسُ مِنْ أَلْسِنَةٍ) (الَّذِينَ يَكُونُونَ لِرَبِّهِمْ أَقْنَمِينَ)

<sup>(3)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(4)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(5)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(6)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(7)</sup> سورة النساء، الآية 9

<sup>(8)</sup> سورة، الآية 271

<sup>(9)</sup> سورة، الآية 278، 277

<sup>(1)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(2)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(3)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(4)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(5)</sup> في من يستل وتصح له

<sup>(6)</sup> في من يستل وتصح له، في هذا، لست وقد في الوثائق في بعض من: ما 54

حَرَّمَ التَّجَرَ فِي الْحُمْرِ<sup>(1)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم: (الذُّهَبُ بِالْفِضَّةِ رِبَاٌ إِلَّا هَا وَهَآ)<sup>(2)</sup> ولذلك قال عسمر رضي الله عنه<sup>(3)</sup>: إن من الربا بيع الثمار وهي معصصة، أي قبل «خلقها»<sup>(4)</sup> وبدء صلاحها وأما السنة فنسوقه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس<sup>(5)</sup>: (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بَيْتِ الْمُتَدَيِّ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ أَكْلِ حَرَامٍ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ صَوْفٌ وَلَا سَدٌّ)<sup>(6)</sup> فتشيل الصوف: لتافله، والعدل: الفريضة، وإلى مثله أشير ابن عباس رحمه الله حيث قال: من لم يتق الحرام لا يتقبل منه شيء من عمنه لا صدقة ولا صبيح ولا حج ولا جهاد ولا شيء من أعمال الخير<sup>(7)</sup> لقوله تعالى: (إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)<sup>(8)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم: (كُلُّ لَحْمٍ نَبَتْ عَلَى سَحْتٍ فَالنَّارُ وَكُلُّ رِبَاٍ فِي رِوَابَةٍ مِنْ حَرَامٍ)<sup>(9)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَآثِمِ قَوْصَلٍ بِهِ حَسَبٌ أَوْ تَقَدَّسَ بِهِ نَفْسُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، حَمَعَ اللَّهُ ذَلِكَ جَمِيعٌ ثُمَّ قَذَفَهُ فِي النَّارِ)<sup>(10)</sup> وفي حديث (مَنْ أَكْتَسَبَ مَالًا مِنْ الْحَرَامِ قَبِضَتْ يَدُهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، أَوْ أَشَقَّ مِنْهُ لَوْ يَدْرِي لَهُ نَسَبُهُ، أَوْ تَرَكَ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَاكَةً إِلَى النَّارِ)<sup>(11)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لَمْ يَدَلَّ مِنْ أَيْنَ أَكْتَسَبَ لَمْ يَدَلَّ لِلَّهِ مِنْ أَيْنَ دَخَلَ النَّارُ)<sup>(12)</sup>، وروي عن الحسن رضي الله عنه<sup>(13)</sup> أنه كان يقول: إذا وضع الرجل يده بيدده من حرام<sup>(14)</sup> فقال: سبى الله. قال الله للملائكة: العتوه لعنة الله، فقلت

<sup>1</sup> من سائفة وصلى الله عليها فقلت: لا تربت آخر السرة فراهني شبي «صلعم» في سجدة له حرم التجارة في الحمر صحيح الإمام البخاري ص 2/8 وصحيح الإمام مسلم، ص: 1206

<sup>2</sup> عن عسمر بن الحفص رضي الله عنه يحبر عن رسول الله صلعم قال: (الذهب بالفضة ربا إلا هاهنا وهاهنا، والبر بالبر إلا هاهنا وهاهنا، والتمر بالتمر ربا، إلا هاهنا، واشعر بالشعر ربا، إلا هاهنا وهاهنا) صحيح البخاري، ص: 2/16 وصحيح مسلم، ص: 2/10.

<sup>3</sup> هو الخليفة الثاني من خلفاء الراشدين وصون عنه عسمر.

<sup>4</sup> خلقها، لم ترد في ع.

<sup>5</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>6</sup> رواه أبو ذر والدارمي. نظر معجم الحديث بنسك وآخرين، ص: 154 وحياء علومهم ص 21.

<sup>7</sup> له أكثر عنه في مثله.

<sup>8</sup> سورة المائدة، الآية: 29.

<sup>9</sup> الحديث سقط في ع، وقد أخرجه الحاكم في المستدرج (إن الله أبي أن يدخن جنة لحما نبت من سحت فصار أولى به) كتاب الأطعمة، وله روايات أخرى، ص: 4/127، والترغيب والترغيب للشمسري، ص: 2/547، وأجيباء علوم الدين، ص: 2/90.

<sup>10</sup> الحديث رواه أبو ذر وهو مرسل، إجابة علوم الدين للبخاري، انظر السابق، ص: 2/90.

<sup>11</sup> انظر السابق على الصفحة.

<sup>12</sup> في س، (من أي باب دخل النار).

<sup>13</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>14</sup> هكذا كتبت في المخطوطين ولعل المقصود إذا وضع الرجل طعاما من حرام.

الملائكة لعنة الله عليه، فإذا فرغ، قال: الحمد لله، قال الله للملائكة: العتوه لعنة الله عليه<sup>(1)</sup>. فقالت الملائكة: لعنة الله عليه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(2)</sup> أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُكُونُ فِيهِ رِبَاٌ كُلُّهُمْ، فَالْحَاجِي مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ يُصِيبُهُ عِبَادَةٌ، أَوْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْعَيْشَةُ مِنْ غَارِهِ)<sup>(3)</sup> وهذا والله أعلم إنما يكون عند انقطاع العلم وذهب لعلماء، إذ قربت السابعة وتوارت أسرارها<sup>(4)</sup> ونسب ومنازل بعضها من ذلك، فالأمر لله من بين ومن بعد، والله أعلم بالصواب. وقال الحسن بن هاشم قد مات أكنث لرب لو أدركتهم هذه مصوبة لتعجب بهم الخوف. وقال عسمر بن الحفص رضي الله عنه: لأن يكون عسمر أبوب الربا أحب إلي من أن يكون أبي صارف وكورف<sup>(5)</sup> وعن أبي العتاهية<sup>(6)</sup> قال: تربت في كسوفه يسوق، مصرفة في شيوخ وقت غيبهم فقال: يا عسمر انصرف إلى أسرار الدار، فإني سألت منه فقلت لي: عند الله بن أبي وأني صاحب ربحا أنه صلى الله عليه وسلم<sup>(7)</sup> وكان صبي بن شرح<sup>(8)</sup> مكبره أن يستغل بقل لغيري ركن الحسن ابن أبي الحسن<sup>(9)</sup>، قال: إذا استسقى فستسقى من دار<sup>(10)</sup> صارفي فلا تصوب لأن الغالب غلبه عمل الربا، وقد تدرك صلى الله عليه وسلم، (لَنْ يَكُنَّ أَكْلُ الرِّبَا) ونهى ليس صلى الله عليه وسلم عن الغزو وعن لغت وطردعه وقال: (مَنْ عَشَّ نَيْسًا) وقال الحسن بن مسلم: إذا عفت فقل لا خلافة<sup>(11)</sup> وما الإجماع فقد أجمع الأمة على أن اكتساب الربا بوجه حرام مراء.

<sup>1</sup> «عنه» غير موجودة في س.

<sup>2</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>3</sup> الحديث كما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُكُونُ فِيهِ رِبَاٌ وَهَذَا مِنْهُ أَوْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْعَيْشَةُ مِنْ غَارِهِ» صحيح البخاري، ص: 2/1.

<sup>4</sup> في س: شتراف.

<sup>5</sup> حسن بن عبيد، صلى الله عليه وسلم.

<sup>6</sup> في س: وكورف.

<sup>7</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>8</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>9</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>10</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>11</sup> في س: من ست.

<sup>12</sup> الحديث كما رواه جابر قال: «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ رِبَاٍ وَكَانَتْ وَشَدِيدَ رِبَاٍ هَذَا مِنْهُ» صحيح مسلم، ص: 3/121.

<sup>13</sup> «صحيح الإمام مسلم» ص: 1/162، و«معجم تفسير شرح فخر» ص: 6/185.

<sup>14</sup> الحديث رواه عبيد الله بن عمر رضي الله عنه، صحيح البخاري، ص: 2/16 وصحيح مسلم، ص: 2/165.

## الفصل الثاني في أصناف الحرام<sup>(1)</sup>

وهي ترجع إلى نوعين: حرام تحريم أصلي كاسته والده والخزير والغصب وبه في معنى ذلك من نكاح الأمهات والأخوات وثوب الحمر والسموم وغير ذلك. والثاني ما فقد منه الشرط الذي يوجب لشرع إباحته عنه كأنواع البساتن الفاسدة.

## الفصل الثالث: في درجاته

وهي أربع<sup>(2)</sup> وتخرج من تنقسم درجات حلال. لأن الحكم عني لشيء، بالحرمة من غير شائبة لا مند<sup>(3)</sup>، سحرته، فإن كان فيه شائبة التحليل لكن لتحريم أغلب فلا شك أن الحكم لفتحي بوجوب التحريم «وإن كان شائبة التحريم ضعفت وشائبة التحليل أعنت» قد قيلت أن الحكم الفتحي<sup>(4)</sup> ينقسم إلى التحسين وإن كان تركه من باب لزوم، وإن تفاوت التشديد من غير ترجيح فقد تقدم أن موافقة هذا أو الفداء عليه حرام والله أعلم.

## الباب الثالث

## في الزور<sup>(1)</sup>

ويتحصل العوض منه في ثلاثة مدارك

### المدرك الأول: في حقيقته

قال بعض الأشياع حقيقته كلف للنفس عن ابوي وعدة لحق الله تعالى في كل فعل وترك. فلا يفعل إلا لله ولا شرع إلا لله. يدل على ذلك قوله تعالى: (وَأَمَّا مَنْ خَفَ مَقْدَرَهُ) ونهى النفس عن ابوي فإن أجته في ما يرى<sup>(2)</sup>، قال صلى الله عليه وسلم (الزورع سئد لعن<sup>(3)</sup>، وفان عليه السلام: (ملا السن لزورع)<sup>(4)</sup> ولا شك أن من لا يتبع فعلا إلا بأمر ولا شرع إلا بهي كن عند الناس. ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: (كُنْ زورعاً تَكُنْ أَعْيَدُ النَّاسِ)<sup>(5)</sup>

وإد حاسب لعدم نفسه ورافع في فعله وتركه، هذه المرافعة قل<sup>(6)</sup> حاسبها أو سقط، لذلك جاء في بعض الأخبار أن الله عز وجل قال: (أَمَّا الزُّورُونَ فَبُذِيَ أَسْتَحْيَ نُؤُ أَخَابِهِمْ)<sup>(7)</sup> وإذا كن الزورع على هذه الصفة فهو عمل بالإسلام كله، بحدوده ومحسنه.

<sup>(1)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(2)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(3)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(4)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(5)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(6)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان

<sup>(7)</sup> مع عاري يكره إلى وجوده من دون أن يكون له أثر في صحة أو بطلان



ومن قطع هذه الدرجات فلا بد أن يكون قد قدم بحصص الراحات واتقى جميع المحذورات. فهذا يصح أن يعطى ثوب الإسلام كله. وفي ذلك ما حكى أن أبا الحسن الدنوري<sup>(1)</sup> ليس له لم لا تصلي العتف، لآخره في جامع عمرو بن العاص؟ قل: لأنني رأيت العامة لا يتورعون في اكتسابهم فترك الصلاة<sup>(2)</sup> في الجامع<sup>(3)</sup> لتلا نمشي في صوم مصابيحهم، يريد أنه يصلي في جماعة في غيبته من المساجد، وروى أن أخت بشر الحافي<sup>(4)</sup> سألت أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى<sup>(5)</sup> فقال: يا أبا عبد الله: إنا نغزل على سطحت فتصير بها مستعمل<sup>(6)</sup> صاحب السرقة ويقع لشعاع علب فيحور أن تغزل<sup>(7)</sup> في شعاعها؟ فقال لها: من أنت عذاك؟ قلت: أخت بشر الحافي. قال: وهل يكون الورع التافئ إلا من يت بشر الحافي لا يغزلي في شعاعها. وحدثني بعض أثباني عن ساجدة عن الإمام أيم عبد الله المازري<sup>(8)</sup> أن النجاشي لحسن اللحى رحمه الله<sup>(9)</sup> سئل عن مثل هذه المسألة في مجلس مبعاده فأجاب فيها بمثل جواب ابن حنبل رحمه الله تعالى وإلى هذا المسمى "أشهر أصابع من الفرج، رحمه الله تعالى، في كراهة الاستغلال بظلم حذر الصبر في، وقد منع سجون<sup>(10)</sup> رجلا كسيه من بلاد السودان أن يعس تنظرة رجول عليها الناس تقرب دار سجون. هذا «وكسب»<sup>(11)</sup> بلاد السودان لا مطلق في ما عساه في عساه وإنما الكراهة في نفس لشرف لوجه أخرى لا في مكسب<sup>(12)</sup> فيكذلك كنت صريح لقوم نفع الله بهم وأعد عتيت من بركاتهم.

رحمة فيهموس الأعلام

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين، سند من ج

<sup>(2)</sup> وأجمع ليس لأحد.

<sup>(3)</sup> أجمع فيهموس الأعلام.

<sup>(4)</sup> في ج مستعمل.

<sup>(5)</sup> في ج قد لغز، المعنى وجد.

<sup>(6)</sup> وأجمع ليس لأحد.

<sup>(7)</sup> أجمع فيهموس الأعلام.

<sup>(8)</sup> في ج، حكا.

<sup>(9)</sup> راجع فيهموس الأعلام.

<sup>(10)</sup> قاتن القوسين، سند من ج

<sup>(11)</sup> حكا في ج. سئل ابن أبي ربيعة عن أحمد بن محمد بن علي بن أبي بكر، هذا صنفه فقال: هذا صحيح عن رحمه من ج. استودان مؤجدهم يقال في الطريق لا سكون عنه يسري ذلك بعقبه وأحد من ج. فإن فقار لا يجد الخراف إلا بذلك فهي ضرورية لأن عساه ور، حكا. فعلى هذا السبب هو الذي جعل عساه يقول: يا هذا ستر بين السودان لا منه من أم صر، عساه، من: 1/150

المدرک الثالث: فما يظن من الورع وليس منه:

وحقيقة ذلك كل حكم أسندته النفس إلى لشرة على معنى الورع من عسر دلائلة شرعية لا قطعية ولا ظنية أو ناطية<sup>(1)</sup> إلى سبب مجرد الاحتمال من عسر علامة ولا أمرة تدل على وجوده. فهذا هو وسواس وهوس، فمثل بساد أحكم من عسر دلائلة<sup>(2)</sup> ما يتخيل عسر المتخيلين من أنه لا يجوز معاملة الفلاحين بآلات الحرث لأنهم يستعينون به على الحراثة ويسعون الصعاء من الظلمة فلا يباع من الحراثة لأجل ذلك فدا ولا يفر ولا شيء من آلات الحرث، وهذا الورع يجر إلى أن لا يبيع منهم يفتد ما بليسوس ولا ما يأكلون ولا ما يشربون لأن ذلك مما يتقوه به على الحرث وينصل<sup>(3)</sup> بمنفعته إلى أهل الظلم، فهل لا<sup>(4)</sup> يعلم هذا الورع أن ذلك يجر إلى قطع الحرث والنسل والأمان من على وجه الأرض، فإنه من المعلوم بالضرورة أن أهل الظلم بالإضافة إلى سائر الخلق نمر سبر وأن دخول هذا الضرر إلى الأكثر من أخلق أسرع، فبذلك أوج إلى الطعام من أهل الظلم وأفقده إليه منهم، وذلك كله معلوم بالضرورة أنه من الفساد في لأرض<sup>(5)</sup> وأما مثال ما ساط إلى سبب غير صحيح ولا مطعون ولكن مجرد الاحتمال، مثل من عساه شخص دالة للركوب فتعد ما ركبه نزل عنها نوع الاحتمال أنه قد مات وبه ولم يعلم بموته وصارت الدابة لورثته<sup>(6)</sup> فلا يحل له الآن لتصرف فيها لأن ذلك تصرف في ملك لغيره بغير إذنه، والحكم بذلك للمجرد<sup>(7)</sup> الجوز ولا احتمال من عسر دلائلة ولا سارة فاسد ضروره، ومنه من أخذ طيبة<sup>(8)</sup> أو سمكة ثم أزمها ثم عرف، خوف أن يكون قد تمكك صيد عسر<sup>(9)</sup> من<sup>(10)</sup> قبله ثم اغلنت منه فتركب لهذا لاحتمال ويحتمل سببه، لا حقا، بساد هذا في العبدات

<sup>(1)</sup> أي ج، صسد

<sup>(2)</sup> أي ج، علامة

<sup>(3)</sup> أي ج، من الحراثة

<sup>(4)</sup> أي ج، ويشترط

<sup>(5)</sup> أي ج، فلا

<sup>(6)</sup> راجع في هذا شرح كتاب الورع بساد أمارة به وقته فصلا في ج وسوس من بعض الناس في الورع من ج. و

<sup>(7)</sup> أي ج، للورثة

<sup>(8)</sup> أي ج، صسد

<sup>(9)</sup> أي ج، سوسة، هو صيد

<sup>(10)</sup> أي ج، القوسين، سند من ج

والعداوت وينتظم صاحبه في سلك المنتظمين، قال صلى الله عليه وسلم: (هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ)<sup>(1)</sup> ولو أن إنساناً خرج عنه بنته من داره، فحكم بمجرد الاحتمال بموته. وخد في لعوب والنظر في أكفذه وتجهيزه سم يعد ذلك من لعنلاء المكلفين. فأحرى أن يكون من العبداء لعاملين. فإن قيل: قد نال عليه الصلاة والسلام. (الْبِرُّ مَا أَكْتَنَتْ إِلَهُ النَّفْسُ وَالْإِيمَ مَا خَالَ فِي لُصْبٍ)<sup>(2)</sup> الحديث. فيقول: قد تكلم على هذا الحديث بعض العلماء، رضى الله عنهم كلام كسر<sup>(3)</sup> ولأنب سوية أن محصل الحديث إنما هو عني ما إذا ضمير لشخصه دلالة عليه في الضمات لا في القفعات وكذلك، تشابه غيره مدالة أخرى هي عنه تسمية دليل لا دليل، فهم يؤمنه، صفة<sup>(4)</sup> الرقبة على ما أطلع الله عليه قلبه من الدلالة في ذلك. ويترك ما أفتيه عني غيره وبما حمل على إطلاله لم يره ترجيح إلى ذلك غير أن كان تصعب من كتاب أو سنة أو حجة. وقد تحققت لزوم الرجوع إلى ما يستنبطه لادله القعصة برب لسبب طلب أن يحمل الحديث على ما هو عني ما يظهر للمعنف في الدلالة عليه، وما قوله عليه السلام (وَالْإِيمَ مَا خَالَ فِي لُصْبٍ) فليس يصح عني خلافه وإنما محمله على مخالفة الدليل إلى ما هو أضعف منه في الدلالة وليس دليلاً تنبيهاً أو تبيحاً غيره. ولو كان على خلافه، لكن كسباً تفهمن إليه نفس حاصه، وكان في استنباط معتبه، وهذا باطن بالضرورة فيه وقد<sup>(5)</sup> سخر الصدر مكفر وغرب في قلب الشخص حد ليدع والضلال ويغل على قلبه عن الهوى ((هكذا)). ويكره له الإيمان والإسلام، وقد قال تعالى: ((قُلْ هَلْ تَسْتَكْبِرُونَ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْدَاءَ الَّذِينَ ظَلَّ سَعْيُهُمْ فِي حَبِطَةِ النَّارِ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا))<sup>(6)</sup> وباجملة فلا يكون الورع إلا بالعلم، وإلا فينبهي إلى حكم المنقطع لمنه عنه<sup>(7)</sup> أو ما له تعالى الحق حتى يوزقنا اتباعه وأران لبطل باطلا ووزقت جنته به عنه وكرمه.

## فصل ((أمر الله موجه إلى جميع الجوارح))

اعلمه وحسب الله وياك<sup>(1)</sup> أن ما ذكرناه من حلال يجوز، الحدة عليه، أو حرام يجب تركه أو شنيع دونه لأربع فليس ذلك خاص بجوارحه من جوارح الإنسان دون أخرى، من ذلك لأن جميع جوارحه أحساسة لذات متشعبة في حجاب الشرح، وإن كان بعض ما سرات المشيئة أكد في الشواهد والعناد من بعض، لسوغة<sup>(2)</sup> خطاها بالأمم أو شهي من قبل صاحب الشرع إلى جوارح الإنسان لحساسة<sup>(3)</sup> مكتسية، تاجه<sup>(4)</sup> استواء، بالبعد إلى الامتثال والتوسيد في الشرب، فحيثما يكون المؤمن على حذر، ويحسب كل ما كرهه الله سبحانه من مقل أو فعل أو عنه<sup>(5)</sup> نقيه ويستب<sup>(6)</sup> في جميع أعماله فينبى الفعل أو الشرب من اعتد بالفساد أو فعل جوارحه حتى يتبين له ما يبول<sup>(7)</sup> أو يفعل فبذا، تبين له ما كرهه الله تعالى سبحانه حله غلبه وكف جوارحه عنه، ومع نفسه من يفسد عن الفرائض وسارع إلى دنياه، ومعهم أن الذي حرم تذول ما ليس ضيق كذلك حرم عقد القلب على ما لا محل من جميع مخربات، فأفعل الجوارح مع القلب حسان متلازم لا عسج أحدهما إلا بالآخر وإليه الإتيان بقوله عليه الصلاة والسلام فيما خرجه مسلم حيث قال صلى الله عليه وسلم: (الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَيَسْتَبْهُنَ مَنَاصِبَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَصَلِّ اتَّقِ السُّبُحَاتِ اسْتَبْرَأْ لِدِينِهِ وَعَرَفْهُ وَمَنْ وَقَعَ فِي السُّبُحَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي تَرَعَى حَوْلَ الْخِصْيِ يُوشِدُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَرَبُّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَصَى أَلَا وَإِنَّ حَصَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنْ فَسَى لِحَسَدٍ مُضْطَعَةٌ إِذَا صَلَّحَ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)<sup>(8)</sup> وفي بعض الروايات: (أَلَا وَهِيَ نَفْسُهُ فِي الْقَلْبِ)<sup>(9)</sup> فقال لإمام أبو عبد الله المازري رضى الله عنه<sup>(10)</sup>: هذا الحديث جليل الموقع عظم النفع في الشرع

<sup>(1)</sup> في من رضى الله.

<sup>(2)</sup> في من فتوحه.

<sup>(3)</sup> في من استبسه.

<sup>(4)</sup> ما بين التوسين سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في من عمن.

<sup>(6)</sup> في من ويشت.

<sup>(7)</sup> ما بين التوسين سقط في ع.

<sup>(8)</sup> حديث خرجه الإمام البحري، ص: 19، وإمام مسلم، ص: 120/د.

<sup>(9)</sup> فصدر السابق.

<sup>(10)</sup> في ع الروى ولكنه تحريف، راجع يهرس الأعلام.

<sup>(1)</sup> في العالون المحدثين، ص: 205/د.

<sup>(2)</sup> عن لواس بن سعد لأبي سائت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سوادته فقال: (أمر حسن الحق وإيمان من جاد في صغره وكبره) يفتح قلبه ليس صحيح مسلم، ص: 198/د.

<sup>(3)</sup> في من مكسر.

<sup>(4)</sup> ما بين التوسين سقط في ع.

<sup>(5)</sup> ما بين التوسين سقط في ع.

<sup>(6)</sup> سورة الكهف، الآية 99.

<sup>(7)</sup> في من الشفيع.

حتى قال بعض الناس إنه ثلث لإسلام. قال: وإني نبيه أهل العلم على عظم هذا الحديث لكون المكثف بنعته<sup>(1)</sup> بظاهرة قلبه وجسمه فأكثر المدام والمحدورات هي تنعيب من القلب، فأشار صلى الله عليه وسلم إلى صلاحه، ونبه على أن صلاحه صلاح لجملة الخس، وأنه الأصيل، والأحكام<sup>(2)</sup> ولعبدات التي يعرف الإنسان عليها نفسه وجسمه تقع فيهن مشكلات وأمور فطسيات<sup>(3)</sup> لتدخل فيها وتغريه لنفس لجراة عييه تكسب<sup>(4)</sup> فساد لدين والعرض، فنه لئن صلى الله عليه وسلم على نوقى هذه، وضرب له مثلاً محسوب لتكوين نفس ضد عبور واعتقل أعظم فبولاً فأخبر صلى الله عليه وسلم أن الملوك لهم خمسة لا حسب<sup>(5)</sup>، وهكذا، كنت لعرب تعرف في الجاهلية أن العزيز فيهم يحمي مروج وأقنيه، فعلا تتجاسر عليها ولا تدنى منها مبيدة من سطوته وخوفاً من الرضوخ في حوزته<sup>(6)</sup> وهكذا محارم الله سبحانه من ترك منها ما قرب فيهم من متوسطها<sup>(7)</sup> أتعبد، ومن تحمي طرف لشيء، أمر عسه أن توسط، ومن طرف توسط وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: كالرعي حول لحمي يوشك أن تقع فيه»، ولا شك في بيان فضل هذا الحديث وجمعه لقونه عديدة كما قال الإمام أبو عبد الله (المزري) (ومن تأمل هذا لتقريبه يجده مبنية عليه من جميع أركانها وفصوله، وينوضح ذلك ويبينه في باب الشبهات إن شاء الله تعالى وهو حسبي ونعم الوكيل<sup>(8)</sup>).

<sup>(1)</sup> نزع معداً

<sup>(2)</sup> في عتك.

<sup>(3)</sup> في من مشكلات

<sup>(4)</sup> في من كسب

<sup>(5)</sup> في ع ولا سمع ومعنى غير متخرج.

<sup>(6)</sup> مراد من الاعتصام حول هذه الحمى في الإسلام برفع كذا، فتشرب ماء، فذلكه إن لم يفي الإسلام، لا سمع معبد علم بطور، و إحدائه بربوب 1982، وكانت أومون لشي عكس، باسم بين سلا، 220 هـ، شرح سيد أبي عبد الله، 24 هـ، في حله من 1385

<sup>(7)</sup> في من: هو مذهب

<sup>(8)</sup> ما بين في سيرة: مستند من ع

## الباب الرابع في المشتبهات

وفيه يسع لكلام، أعلم أن المشتبه عبدة عن الملتبس، والالتباس يحصل في حق المكثف بأن تتجاذب الشيء الذي يرد القدم عسه أمران<sup>(1)</sup>. أحدهما يقتضي لتحليل والثاني يقتضي الحرمة، وهذا هو لغز عته بالمشته لغة، لكن لجاذب يتقسم قسمين، أحدهما ما كان فيه أحد الطرفين أغلب، فإن كان طرف الحلية الحق بالحلال لين كما تقدم، وإن كان طرف التحريم الحق به كما تقدم، ونفسه الثاني: هو ما يتساوى فيه تجاذب المحلل والمحرم من غير ترجيح لأحدهما، فهذا هو النقصود في الحديث، يدل ذلك أن لمتشابه المذكور في الحديث رتبته<sup>(2)</sup> بين الحلال البين والحرام البين. وقد قدمت أن ما يحكم له بالحلية، إما أن يعزى عن لسانية أو لا يعزى وكذلك ما يحكم له بالتحريم، إما أن يعزى عن السوائف أو توجه معه فيه، فإن عرى ما يحكم له بالتحليل عن لتسويب كان حلالاً بيناً، وإن لم يعزى وكان جنب الحلية أغلب، كان أينح حلالاً ما كما تقدم، ويكون تركه باباً من باب الورع، كما إن ترك الحلال الذي لا شائبة فيه من أبواب الورع أيضاً، ثم ما حكم له بالحرمة من غير شائبة حرام منه، وما كذب فيه شائبة الحلية ولكن شائبة لحرمة أغلب الحق بالحرام البين، وما تسورت فيه الشائبتين يسمى مشبه، فهذه خمسة أسماء لا يتسع<sup>(3)</sup> في العفل عبرها، وهي مع ذلك رجعة إلى ثلاثة أقسام: حلال بين، وحرام بين، ومشتبه، فإن كنت فلم حكمت بأن ما أغلب عليه جنب التحليل الحق بالحلال وما غلب عليه جنب التحريم الحق بالحرام؟ فأقول: إذ داب لا شك أن لتكليف<sup>(4)</sup> تنقسم إلى

<sup>(1)</sup> أي من: مردان

<sup>(2)</sup> من من: منه

<sup>(3)</sup> في من: اشتبه

<sup>(4)</sup> في من: سيع

<sup>(5)</sup> في من: لا



قطعي وطني، لأن الأدلة الشرعية إما من الكتاب أو من السنة أو الإجماع، ثم أدلة الكتاب تنقسم إلى نص لا يحتمل التأويل وإلى ظاهر وإلى مفهوم، وأدلة السنة أيضاً تنقسم إلى مقنونة وآحاد، ثم المتواترة تنقسم إلى ما تنقسم إليه أدلة الكتاب من نص لا يحتمل التأويل وظاهر ومفهوم، والإجماع ينقسم إلى إجماع منقول بالسواتر وإلى إجماع منقول بخير، والآحاد، المنحصر للنقض من ذلك كله النص الذي لا يحتمل التأويل من الكتاب ومن السنة المنقولة بالسواتر ومن الإجماع المنقول بالسواتر أيضاً، إذ سمع ذلك كله من معارض أو نسخ نسب صحيح نسجه مع موافقة العمل للدليل، فحسب ذلك دليلاً قطعياً، ومن عدا هذا من ظاهر أو مفهوماً أو خبراً آحاداً أو إجماعاً على ما ساءل أو ليس أو أصحاب حالاً وخافاً<sup>(1)</sup> فإدعاء لا غلب أو غير ذلك من طرق الدلالة فيكون بحسب عليه الظن ثم، لشد مع غلبة النص غير مفقود أصلاً لكن لا حكم له مع وجود المرجح ولم يزل ذلك لعماء على الأجداد لأرجح، والعمل به دون مرجح، لأنه لو لم ينعزل ذلك لبقى حل للشرعية عرب عن الأحكام لأن أدلة الشريعة موجهة للنفي أسكن محصلة للنقض يسر في خب الأدلة محصلة لعبية لشد فساد الشريعة على الأدلة المتقدمة وقد أريدت تقسيم إلى محصل للنقض ومحصل للظن وهذا لتدرك في الحرف

فإذا تقرر هذا، وبن لنا أن حكم<sup>(2)</sup> ما غلب على النص فيه حلية هو من الحلال البين، وحكم ما غلب الظن فيه بالحرم هو من الحرم لأن رجع التقسيم إلى ثلاثة كذا ورد في الحديث<sup>(3)</sup> ولا يبقى بعد ذلك رتبة بين الحلال والحرام إلا الرتبة لشي تساوى<sup>(4)</sup> لتعذب فيها من غير مزنة، فإذا علمت هذا فليس اشتبه عليه أمر هذا لأنني وجدته تركه كما تقدم.

(1) في ع الأجداد.

(2) في ع وأصحاب.

(3) في ع قدسية.

(4) في ع حكم.

(5) بقصد حديث وموجب أنه سأل الله عليه وسأله (الحلال بين والحرام بين) ، لشدق بإشارة إليه.

(6) في ع تساوى.

## فصل ((في أقسام المشتبه))

والمشتبه ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول مشتبه ما يتقوى الاشتباه فيه في حق لدعوة أحده حتى يبدل فيه هو مشتبه في نفسه ولا معصية إلا لله تعالى رتب، فالتب في ذاته تعبد في (أو غير) مستبيات،<sup>(1)</sup>

والثاني ما نوت نبيه في حق أكثرين ويعصيه أغليين.

والثالث ما هو مشتبه على مؤسسين<sup>(2)</sup> وليس بشبهة، هو إمداد الحكم إلى محدود لاحتضار من غير إشارة عليه، وقد شبه الكلاء عليه في المراتك الثلاث من باب الورد، حيث انتهى الكلاء إلى ما من الورد وليس منه، واشتبه القول فيه هناك وبما أمنت فلا معنى لإعادته.

ونقول عليه من هذا لأقسام، القسم الذي سببه خدم حيث قل، (ومبنيها) مشتبهات لا يعمير كثير من الناس<sup>(3)</sup> فستنبه ذلك أن الغلب عليه، وإذا كان لاحت بالقسم الأول الذي يتقوى لاسد فيه، حتى قال له به مسئة في نفسه ولا يعلمه إلا لله تعالى، وقد مثل ذلك بعض الأشباح باستد ليس به من الاعتراض، شبه سؤل عدي بن حاتم<sup>(4)</sup> للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله: أرسل كئبي وأستأق فأخذ معه كئبي آخر على الصدق ولم أسم عليه ولا أذري أيها أخد، فقال له صلى الله عليه وسلم: (لا تأكل إئت سميت على كئبك ولم أسم على الآخر)<sup>(5)</sup> وكذلك قصة بن وليدة زمعة<sup>(6)</sup> في أمره صلى الله عليه وسلم لسرده<sup>(7)</sup> بالاحتجاب من ابن وليدة زمعة بعد حكمه به للفراش، فحكم بالإخوة عني سبيل للغبية لا عني سبيل للنقض، وأمر سرده بالاحتجاب لما

(1) سورة آل عمران، آية 7

(2) في ع المؤمنين.

(3) الحديث السابق: الحرام بين والحلال بين.

(4) رجع فهرس الأعلام.

(5) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم من عذر من عذر، وإذا كانت بعدة لكن إذا عجزه فلا تأكل فإنه قد قد قلت يا رسول الله رجل كئبي وسبي دج مع عني فبيد كئبي آخر له أسم عليه ولا أدري أيها أخذ قال: لا تأكل إيا سميت على كئبك ولم أسم على الآخر) روى الإمام البخاري في صحيحه المجلد الثاني، ص 4، وإمام مسلم في صحيحه، المجلد الثالث، ص: 351/

(6) رجع فهرس الأعلام.

(7) سرده زوج الرسول عليه السلام، أم المؤمنين.



الأشباح: إن التائب إذا كان بيده مال حلال وعليه من التبعات ما يستغفره أنه يجب عليه بالتصدق به، وهو أيضا ظاهر كلام الدودي رحمه الله تعالى<sup>(1)</sup> كسب نفع التائب عليه بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهل سلك به مسلك النبي، أو مسلك الصدقة؟ قال الإمام أبو الطاهر بن بشر رحمه الله تعالى<sup>(2)</sup>: الأول ليس ينتهي فيه لإمام على ثلاثة أقسام: (1) قسم من الأشباح، والفقراء بلا خلاف، وبه هم الأول الأخذ من الخبر الصحيح والمذهبين، كخمس من الغنيمة ما على منه سهم، وخمس الزكوة والجزية وما يوجه من تجارهم. وما يؤخذ من أرض العتوة وأرض السلاج (2) وقسم لا يحل إلا للعتوة، بلا خلاف أو من ذكر معهم في سنة تركاة وهذا كالزكاة.

(3) وقسم احتكك المذهب فيه على قولين: هل هو كالنبي لأنه مال أصبه للمسلمين فأشبه الزكاة وهو كالأول لأنه لم يرد من مالكة بالشرع ولا ضرب مالكة بعينه فأشبه النبي، وهذا كأموال مستعرتي<sup>(4)</sup> لعدم ونسبة إذ لم يعرف رب عرقب، وهذا هو الصحيح في نظر، وصرح بعض الأصحاب بأنه المستعمل، ويؤخذ بالاستدلال على صحة من السوء الثاني حيث يقع لكلاء على ما شغل سائر الخيرة التي لا يعمه عين مالكة، فتم<sup>(5)</sup> نوضحه إن شاء الله تعالى.

## الفصل الثاني

### في معاوضتهم والتعامل معهم فيما بأيديهم من هذا المال على وجه المعاوضة

وقد اختلفت طرق لأشباح في مثل المذهب في معاملتهم فنقل الشيخ أبو الطاهر من

<sup>(1)</sup> راجع فهرس الأعلام

<sup>(2)</sup> راجع فهرس الأعلام

<sup>(3)</sup> في: ب. ي. التفسود قوله تعدي (الملك) الصلوات سرراء والمكون والمعلمين عليين وأولئك قد جهم وبني الرقود والمعلمين وفي سبيل الله وبني السبيل فرصة من الله ورحمة غنم حكيم. الآية (60) من سورة التوبة

<sup>(4)</sup> في: ب. مستعرتين.

<sup>(5)</sup> في: ب. ثم.

يسير رحمه الله تعالى في كتاب الضحايا<sup>(1)</sup>: اختلف في معاملتهم هل يجوز لأن المعامل لا يأخذ من أيديهم شيئا إلا ويعوض عنه عوضا، أو لا يجوز لأنهم غير مالكين لما في أيديهم كغصب معين، وظاهر هذين القولين لمتقابين جواز معاملتهم بالشفقة والنسبة ومنعها بالشفقة والنسبة، لأن القدر بالفرقة لا الذي<sup>(2)</sup> يأتي بعده، لا يكون خلافا لا على حد التدبير، ولقول لسالك جواز معاملتهم بالشفقة دون النسبة، فإن الشفقة مثل العوض والمعامل بالنسبة ما أن يجعل عوضا لتفسير في شيء مستعق<sup>(3)</sup> أصبه فستفقه أنه يؤدي من مال المساكين، وإب أن يأخذ مزايا من مال المساكين، ولا يحل له أن يعتبي العوض لعدمه لأنه لذلك لا يستحقه، ولقول لربح جواز معاملتهم بالاعتراف من التي ينشئ دون العين يدي يذهب بالتصرف فيه، انتهى كلامه

وقال الشيخ أبو محمد غسدة الله بن محمد بن محمد<sup>(4)</sup> رحمه الله تعالى اختلف في معاملتهم على أربعة أقوال: أحدها: أن معاملتهم غير جائزة، والقول الثاني: أن معاملتهم جائزة في ذلك المال، وفيما شاعره من السبع أو خمس نيم أو ورثه، وإن كان غلبتهم من التبعات ما يستغفره إذ غلبه بالقيمة من غير معياده. لقول ثالث: إن معاملتهم لا تجوز في ذلك المال، من يشتري به سبعة جاز أن تشتري منه وكذلك ما ربه أو وجب له وإن كان ما عليه من التبعات قد استغفره، وروى ذلك<sup>(5)</sup> من أس سحنون ومن جيب<sup>(6)</sup>، ولقول الرابع: إن معاملتهم تجوز في ذلك المال ولهم، شتيه أو ورثه، وإن كان ما عليه من التبعات قد استغفره

<sup>(1)</sup> للشيخ مذكور عدة مؤلفات كتبت شيبه ذكره في أسرار الشريعة، وكتب جامع الأعلام، وكتب على تيسير، وكتب مختصر، ولحق كتب مصحاحا الذي تدرج فيه الوقت واحد في أحد راجع شجرة التوبة 36، من 17/126.

<sup>(2)</sup> في: ب. عدل

<sup>(3)</sup> والذي: سقط في ع

<sup>(4)</sup> في: ب. العامل.

<sup>(5)</sup> في: ب. مستعرتي

<sup>(6)</sup> راجع فهرس الأعلام

<sup>(7)</sup> ذلك سقط في ع.

<sup>(8)</sup> راجع فهرس الأعلام

## التوجيه<sup>(١)</sup>

فوجه القول الأول وهو أن مبيعهم غير جائز على الإطلاق أنه مضروب على مبيع شرعي، ولا يكون امتناعه بسلبه يخرج عن حكم التحجير والمضروب على يده، لأن سلطان الله فوق سلطان لعباده، وأيضا فإن أصحاب الأموال لم يعمروا ذمتهم برصاهم، وهم مغلوبون على ذلك، ولم يأذوا له بالبيع والشر، ولا بشئ، ثم يتصرف فيه في أموالهم، فصار تصرفه وبيعه وشراؤه بعدا عليه، بخلاف من استعرفت ذمته بمداينة بالراضى من أصحاب الأموال لأنهم عدلوا وهو مطلق ليس في البيع والشر، والصرف، وبذلك لم يختلف في إيلاده وتوجيهه<sup>(٢)</sup> حسبما ذكرنا في موضعه.

وجه قول حوازي<sup>(٣)</sup> معمله على الاتصال أنه غير محجور<sup>(٤)</sup> عليه ولتدنا إلى «الضرب الحسي»<sup>(٥)</sup> لحاله شبه حال<sup>(٦)</sup> المسعوق بالديون لحماؤه قبل الضرب على مبيع، قال أبو إسحاق<sup>(٧)</sup> وقد جئنا لنل هذا القول بالمرتب<sup>(٨)</sup> بدعي أو شترى قبل أن يوقف<sup>(٩)</sup> ماله، فقال أبو القاسم<sup>(١٠)</sup> بيعه وشراؤه وصديقه وتدينه وعتقه نافذ حتى يحجر عليه، وقال أصحابنا<sup>(١١)</sup> إن قيل على رده<sup>(١٢)</sup> ومات قبل رجوعه إلى الإسلام إن جبيع ما بفعل مردود، وهذا الذي احتج به أبو إسحاق فيه ضعف<sup>(١٣)</sup>، لأن المرتد لو رجع إلى الإسلام<sup>(١٤)</sup> حل له جبيع ما بيده، وهذا إذ باب وجب عليه إخراجة فافترق.

<sup>(١)</sup> بقوله توجيهه ماله، إشارة إلى منسوب من ذلك الغلب.

<sup>(٢)</sup> الأول، بوجه، بعد وجه أو بوجه به سحر.

<sup>(٣)</sup> ثم من حوازي.

<sup>(٤)</sup> في ما مضى.

<sup>(٥)</sup> في ما مضى.

<sup>(٦)</sup> في ما مضى.

<sup>(٧)</sup> في ما مضى.

<sup>(٨)</sup> في ما مضى.

<sup>(٩)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٠)</sup> في ما مضى.

<sup>(١١)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٢)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٣)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٤)</sup> في ما مضى.

وجه القول بحوز معاملتهم بالنقد دون لنسنة، مذكور في كتاب كلام ابن بشير، ووجه القول بحوز معاملتهم بالقيمة من غير محبة نظر، إلى فني الضرر وملاحظة الضرورة الداعية إلى ذلك ليكون الغلب عند التحرير من<sup>(١)</sup> هذه صفته فكان ترك معاملتهم جملة من باب الحرج، وهذا القول الذي ختاره الداردي رحمه الله تعالى، قال أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي رحمه الله لا بأس بعملية من استعرفت ذمته لعصبات امتنع سلطانه<sup>(٢)</sup> إذا باعه «مثلا، لقيمة»<sup>(٣)</sup> فأق وأخذت العوض ومعاك ذمة بيده، لأنك لم تخل ذمته من شئ، لأن وعمرها بمقتله لم يضر بالغرم،<sup>(٤)</sup> ولأنه لو فليس كان أحق سلطته فلا ضرر على لعمري، ولأن من له دس على شخص لا يحوز<sup>(٥)</sup> تنقله من ذمته إلى ذمة غيره إلا يربح صاحبه ثم يبق إلا أنه متعق ذمة الغاصب، ولأنه على حوز التصرف ما لم يمنع من ذلك مانع إلا المحجر عليه وهو مفقود، ولأن لحالة التي حدثت لا تظع تصرفه ولا حل ما عليه من دين مؤجل فكان كمنطلق اليد.

قال على ذلك<sup>(٦)</sup> من خصاعة من العصب مد تو وأما في كل عصر وزمن ولم يذكر أحد من العلماء<sup>(٧)</sup> أنه مسح بيع أحد منهم إذ كان بالطوع والسراحي، ولا فسح أركحتهم، وهذا سند على أنه لا يعاذه على من صلى في أرض مخصصة<sup>(٨)</sup> ولا من ذبح سكين معصومة، وعدو ذلك إجماعا لما لم يذكر من أحد من السلف أنه أمر «من تاب»<sup>(٩)</sup> بإعادة الصلاة في الدار المغضوب ولم يخل بها تعاد إلا ما حكى عن أصح من الفرج وأبو شمس<sup>(١٠)</sup> ومن بايعهم وهو خلاف ما لا عندنا، بل عصاة الله<sup>(١١)</sup>؛ ذكر

<sup>(١)</sup> في ما مضى.

<sup>(٢)</sup> في ما مضى.

<sup>(٣)</sup> في ما مضى.

<sup>(٤)</sup> في ما مضى.

<sup>(٥)</sup> في ما مضى.

<sup>(٦)</sup> في ما مضى.

<sup>(٧)</sup> في ما مضى.

<sup>(٨)</sup> في ما مضى.

<sup>(٩)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٠)</sup> في ما مضى.

<sup>(١١)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٢)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٣)</sup> في ما مضى.

<sup>(١٤)</sup> في ما مضى.

لي عن الشيخ أبي القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السبوري <sup>(1)</sup> أنه قال: لا يقدر أحد في هذا الوقت إلا على ما ذهب إليه أبو جعفر أحمد بن نصر ((الدهلي)). لأنك إن «لم» <sup>(2)</sup> تعامل من استغفرت ذمته عاملت من يعامله، وإذا عاملت من يعامله كنت كمن عامله، لأنك قلت لا تجوز معاملته، وتجعل الذي عامله أخذ ما لا يحل له، <sup>(3)</sup> فبئس استغفرت ذمته، وكذلك من <sup>(4)</sup> عامل من عاممه على حد يكون دمه مستغرق، فيأخذ دي إلى ما يبيع، حد ولا يسوي ولا يتصرف في شيء، إذ كل لسان إما عاصب أو من عاممه، أو من عامل من عامله مع أن ما يسهل <sup>(5)</sup> من هذه صفته غير معلوم العين وإنما مضبوط في <sup>(6)</sup> ذمته فتجوز معاملته من غير حرج فلا يعتبر إلا على ذلك لفساد الحديث. قال ابن رشد، والقول يمنع معاملته أوضح لأن الجبوع على وجهه مكينة لا تنفع من مخفية لئلا يكون الذي يأخذ أكثر قبضة من الذي يعطي مما <sup>(7)</sup> يشغف الناس بمنه في السرب، وقد رجح السبعة التي تباع <sup>(8)</sup> منه وتغلر التي تشتري منه فيكون قد أذن على أهل تداعيه بذلك فغير إذنه، ولأنه في هذا أحد الاستداه بالحرمة ومصلحة من حرره أحق عليه في حكم المضبوط على يده، ولا تجوز <sup>(9)</sup> ما يسهل، ألا يرى أنه لا يجوز له أن يفتني بعض أهل تبعاته دون بعض من غلبته بخلاف من أحاط لدين حاله، لأن لغرب له دعي معه على أن يبيع، يشتري فهو مطلق على ذلك ما لم يضربوا على يده ويفلسوه، وله أن يفتني بعض أهل عزمائه <sup>(10)</sup> دون بعض على اختلاف من قول مالك <sup>(11)</sup> في ذلك <sup>(12)</sup>.

قال غطية الله وسألت لفتية أبي عبد الله محمد بن الفرج الصقلي <sup>(13)</sup> عن معاملة

<sup>(1)</sup> انظر فهرس الأعلام  
<sup>(2)</sup> «لم» لا ترد في ع  
<sup>(3)</sup> أنه لا يرد في ع  
<sup>(4)</sup> في موهو  
<sup>(5)</sup> في موهو  
<sup>(6)</sup> في موهو  
<sup>(7)</sup> في موهو  
<sup>(8)</sup> في موهو  
<sup>(9)</sup> في موهو  
<sup>(10)</sup> في موهو  
<sup>(11)</sup> انظر فهرس الأعلام  
<sup>(12)</sup> راجع لفتي بن رشد، انظر آثاره، ص 629.  
<sup>(13)</sup> انظر فهرس الأعلام.

أهل الأسواق الذين يعامون الفصيب؛ فأجابني بنحو ما تقدم سواء، يريد ما تقدم لأبي القاسم لسبوري، ووقع أيضا لهذا الشيخ الصقلي جواز معاملتهم على إطلاق من غير عذر حسما حكى ذلك عنه غطية الله في أسنبة <sup>(1)</sup> سأله عنها لا تطول بذكرها لأنها واجلة <sup>(2)</sup> فيما ذكرناه من الخلاف، وقول الداودي رحمه الله تعالى: إذا بعه <sup>(3)</sup> مثل القيمة فأقل يريد إذا بعه، رَأَى أن يشتري منه فلا يجوز إلا على النسيء فأكثر والله أعلم.

### في في الشراء من مغتروق الذمة

من رواية أبي جعفر عن أبي القاسم والرواية عن مالك: إن لأمير إذا كان مغتروق الذمة وله عمن مغتروق ذمته فذهب عنه لا يبر وأخذ ماله، إن ما دفعه من شتره، إذا لم يكن له أن يبر بغيره، ولم يكن قائم العين وصر الأمير عاصب لأمير، قال ابن حبيب في الرواية يعرف لفظة العاصب فيعرفهم <sup>(1)</sup> ومعدهم في معرفهم ويعرفهم لنفسه أو يرده <sup>(2)</sup> أي <sup>(3)</sup> أهله فله عليهم ذلك إلى مع أصغرتهم ووقفتهم، إن الشراء منهم حدث، ويشبه هذا ما رواه يحيى بن عمر <sup>(4)</sup> عن أبي المصعب <sup>(5)</sup> في مسألة سئل عنها مالك ونهضها سئل ما كان عن قوم يعطون لأمير من شترهم، وهم لم يؤدوا حُسب؟ قال لا يشتري منهم «إذا لم يؤدوا حُسب»، قلت: وإن كانوا يوما صالحين يظن بهم أنهم لا يعسرون حُسب؟ قال: لا يشتري منهم <sup>(6)</sup> بل أن يعلم أنهم يؤدرون حُسب.

قال الإمام أبو الوليد بن رشد: أب إذا كان قوم صالحين من لا يظن بهم أنهم يعسرون حُسباً، فلا وجه لبيع من الشراء منهم، وأما إذا لم يعلم حالهم فترك الشراء منهم هو وجه الورع، وأما إذا علم أنهم يسعون ولا يؤدرون الحُسب، فاختلف في جواز الشراء منهم، فدوى يحيى بن عمر عن أبي المصعب: إنه يشتري منهم وتوطأ لأمة، وإنما الحُسب على الذي يبع، فهذا نحو ما ذهبت ابن حبيب وأصغ، وقيل إن الشراء منهم لا يجوز، إذا

<sup>(1)</sup> أي المستغني: أموره.  
<sup>(2)</sup> أي من: دخلت.  
<sup>(3)</sup> أي من: راعه.  
<sup>(4)</sup> أي من: يعرفهم.  
<sup>(5)</sup> أي من: على.  
<sup>(6)</sup> انظر فهرس الأعلام.  
<sup>(7)</sup> انظر فهرس الأعلام.  
<sup>(8)</sup> ما بين لقوسه حذف في س.



## الفصل الثالث

### في وصاياهم وهباتهم وعتقهم وصدقاتهم وهل يورث ذلك المال عنهم أم لا؟

وهذا الفصل شتمل على فروع:

(( الفرع الأول: في وصاياهم

هنا سئل أم لا؟ وفي ذلك قولان. أحدهما وهو المشهور أن وصاياهم عند حياة حكي ذلك اليهودي<sup>(1)</sup> وابن رشد رحمهما الله تعالى. ولقول الثاني أن وصاياهم نافذة في ذمة المال وفيما قد يورثه حكي ذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى.

الفرع الثاني: في هباتهم

واحتلت في حازنها على فدين مستبرعت المنع من قبولها ووجوب دفعها لأهل التبعات إن أخذ الموهوب له، وهذا القول هو اختيار الأشياخ، ولدى حوز قبول، قال سحنون وابن حبيب فيما ذكره ابن رشد عنهما، قال ابن حبيب: وكذلك هؤلاء، لعدم اشتراط في الأسواق فلهذه لرحم طاب له أخذه<sup>(2)</sup> ومن هنا<sup>(3)</sup> أخذ نسيخ أبو الوليد لاجي<sup>(4)</sup> القول بحوز وراثته<sup>(5)</sup> ذلك ما عساه وتسوفه للورث.

## الفرع الثالث: في عتقهم

وفي إضائه ورده قولان: أشهرهما الرد والثاني الإمضاء حكي ذلك الداودي وغيره.

الفرع الرابع: في وراثة ذلك المال عنهم

ولا يحكم ذلك من أمرين، إما أن نقول بحواجز تصرفه التي يغير<sup>(1)</sup> معاوضة أو نقول بضعف، فإن لنا حوزها صاح<sup>(2)</sup> للورث ذلك الرد به لأن أقصى مراضة أن يكون أخذه بغير عرش. وقد حوز ذلك بل قد هنا أخرى لأن سحر فيما حكي عنه ابن تيمية يفرق بين الهبة والإرث. فمسوغه للإرث ولا مسوغه بالهبة كما يقع التساه عليه<sup>(3)</sup> بعد هذا إن شاء الله تعالى. وإن قلنا بمنع تصرفاته التي غير معاوضه، فهذا يسوغ هذا المال للورث بالورثة أم لا؟ في هذا قولان: أشهرهما منع، وإنه لا يسوغ للورث بالوراثة، كما لا يسوغ له بالهبة. ونحو الورث من السحر من هذا المال ولتصدق به، ما كان يوزم للورث عنه، وبه الاستدلال لهذا القول نذكره إن شاء الله تعالى حيث يقع كلام على من مات عنى مال حرام لا يعمه عين مالكة هل يسوغ لورثته أم لا؟ ولقول الثاني: إن ذلك يسوغ للورث بالوراثة دون الهبة، فله سحره وبه نظر، لأن ما في ذمته دين عليه، والله تعالى يقول: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَنْبٍ»<sup>(4)</sup> ونحو هذا بذكره في موضعه، إن شاء الله تعالى<sup>(5)</sup>.

الفرع الخامس: في صدقاتهم ((وفي حناياتهم))

والحكم فيها كالحكم في الهبة سواء<sup>(6)</sup> وصالح بين<sup>(7)</sup> لفرع فروعا في خدمات

(1) في ع على غير.

(2) في س: يضاع.

(3) في س: عليه انقيبه.

(4) سورة النساء الآية: 11.

(5) ج: في جزء الثالث من بواب مربعة، بأن قمتي المصاحفة تحيد ميسر معناه يعيدني قد إن أسوأ مستعرجي لدمه لا يورث. ومع كتاب الدر المنكوبة في بواب مربعة ذي ركوب مثلي سقطت بالحركة أعمدة بالرباط - تحب رقم 333- ورقة 31 ومعار ليوثريسي - ص 6/141 بيه فترى مثله للو دي

(6) ج: في جدى فتاوى فقهاء صدقاتهم حاشرة ص 6/139

(7) في س: هذا.

(1) نقول له ودي مذكورة بمعار ليوثريسي ص: 1/147

(2) في ع: ضاب للمهدي له

(3) في س: هذا.

(4) نقر فهرس الأعلام

(5) في ع: وراثته.

فمنه: لو حنى على دعة وحل ففعلها<sup>(1)</sup> أو على توب فخرقه أو أفسده لما ساع له أن يضمه القيمة إلا على القول الرابع، لأنه يدخل بذلك على أهل تبعاته نقض، وكذلك لا سوغ لأجير أن يأخذ<sup>(2)</sup> منه أجرة في خدمته إياه، ولا لحدم إجارته في حياضته إلا على القول الرابع، لأنهم يدخلون بذلك على أهل تبعاته نقضاً<sup>(3)</sup> ولو كانت الإجارة تتعلق بماله لم يترتب مجرى مبيعته، وقد تقدم القول في ذلك، ولا يجوز له أن يتزوج بذلك المال لأنه كالمتزوج على يده فيه<sup>(4)</sup> وقد سنن مالك رحمه الله عن لرجل يتزوج بمثل حواء: أتخاف أن يكون ذلك مضراً لرب؟ فقال إى والله إني لأخافه ولكنى لا أقوه، وكذلك لا تخاف به امرأة زوجها، ولا يؤدي منه أرض جارية عند كنت أو خطأ، ويطلب منه الزوجة وأخضع للزوج وأرض للسجى عليه على القول الرابع، وإن كان ذلك لا يجوز للدافع<sup>(5)</sup>.

#### فرع مريب (عدم رد تصرف المستغرق الدمة إلا بحكم لفاضي)

حيث قد لا تنفذ وصاياه ولا عنقه ولا صدقته ولا هبته ولا يورث<sup>(6)</sup> ماله، فتوقع شيء من ذلك فالحكم<sup>(7)</sup> في ذلك موقوف حتى ينظر فيه الحاكم أو من يقوم مقامه، لأن ذلك مما اختلف فيه ولا ينظر في مسائل خلاف عند وقوعها على قول قائل إلا لحكم، نص على ذلك شيخنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزبيدي، وكتبه<sup>(8)</sup> بيده في مسألة من مسئلة عتق مستغرق الدمة<sup>(9)</sup> رد<sup>(10)</sup> بغير نظر حاكم، فسل في ذلك فأجاب: بأن ما فعله الراد بهذا العتق غير جائز وأكد هذا<sup>(11)</sup> لعتق لقوة حرمة، ولبية الوصايا وأموال

<sup>(1)</sup> في س: فتألف  
<sup>(2)</sup> في س: تأخذ  
<sup>(3)</sup> بنفسه بالقوة، روى حراز معاصم حسنة ذكر ذلك في حاشي كافي، ثم ما سبق من (10)  
<sup>(4)</sup> فيه سقط س: -  
<sup>(5)</sup> فتاوى ابن شد، سر الأول: 612  
<sup>(6)</sup> في س: يورث  
<sup>(7)</sup> في س: فما حكم  
<sup>(8)</sup> في س: كذا  
<sup>(9)</sup> في س: المستغرق  
<sup>(10)</sup> في س: رد  
<sup>(11)</sup> في س: عدم

ولا سبب إذا كان الموصى له أو الوارث عاجز، فبذلك عدم لرد إلا بحكم حاكم<sup>(1)</sup> بذلك على ذلك ما قلناه في<sup>(2)</sup> الوصى على الأيتام إنه لا يخرج الزكاة من أموالهم إلا بعد الرفع إلى الحاكم احترازاً من مذهب الحنفى الذي يرى سقوط<sup>(3)</sup> الزكاة من أموال الأيتام، وكذلك أضاف نصو على أن الوصى إذا وجد في لشركة<sup>(4)</sup> خسراناً فإنه لا يكسره، إلا بعد مطالعة الحاكم احترازاً من مذهب من يرى حواز<sup>(5)</sup> تخليها، فإذا روى هذا الخلاف على ما هو عليه من الضعف فأجرى وأولى أن<sup>(6)</sup> يراعى خلاف المذهب.

#### وللحق بهذا: فصلاً: في معاملة متعطي الحرام إذا لم تستغرق ذمته.

ولا يخفى وأمر فيه إما أن يكون لغالب على ماله الحلال، أو يكون الغالب عليه من أجل ذلك، فإن كان الغالب عليه الحلال فحاز من القاسم معامته واستفراغه وقبض الدين دمنه<sup>(7)</sup> وكل طعامه وقبول هديته ومنع ذلك كله من وهب<sup>(8)</sup> وحرمة مبيع على أصله في المال الحلال، إذ خلطه بنى من الحرام وسأله<sup>(9)</sup> النص في بطله، قد ألتحق أبو الوليد: والقاسم قول ابن القاسم وقول ابن وهب مستحسن وقول أصح تشديد على غير قبس، فوجه قول ابن القاسم هو أن الحرام قد ترتب في ذمته وليس<sup>(10)</sup> هو منعاً<sup>(11)</sup> في جميع ما بيده من المال بعينه تشديداً، وذلك لا يمنع من معامته، ووجه قول ابن وهب أن الحرام خلط بماله وصار شائعاً<sup>(12)</sup> فيه، فإذا عمله أحد في شئ، منه فقد عمله في شئ، من الحرام، فرأى أن ذلك من احتسابه ومنع منه على وجه التوقي استعملاً للحدث في ترك

<sup>(1)</sup> ورد بعد القاسم في المصنف حراز تصرف مستغرق الدمة في بيع الحنفية غير يفرق، والمصنف: راجع من (1396)

<sup>(2)</sup> في س: على  
<sup>(3)</sup> في س: مستغرق  
<sup>(4)</sup> في س: تركه  
<sup>(5)</sup> في س: حواز، المقصود كسر إياه، أى بوجاهة غير  
<sup>(6)</sup> في س: لا  
<sup>(7)</sup> «منه» متفق من ج  
<sup>(8)</sup> نظر في س: لا بداهة  
<sup>(9)</sup> في س: ويكرهه  
<sup>(10)</sup> في س: نفيس  
<sup>(11)</sup> في س: ما وجد  
<sup>(12)</sup> في س: ما



المتشبهات استبراء، للدين وللعرض، ووجه قول أصح هو أن لحرام خلط بهذا المال، وليس هو منحصر في جهة فكان الواجب على من عاصمه أن يتصدق بجميع ما أخذه، وهذا فيه بعد كما ترى، وبالجمله فترك معاملته والامتناع من قبول هديته أولى لمن أراد لتورع لا سيما إذا كان ممن يقتدى به<sup>(1)</sup> والله أعلم.

ما إذا كان لعالم عليه الحزم فقال الإمام ابن النجار: من سجد مع أسحت من معاملته وقبول هبه<sup>(2)</sup> وهل على وجه الكراهه؟ وهو مذهب من يشبهه فيجب مكى عنه ابن تيمية أو على وجه التحريم؟ وهو مذهب جميع على ما ذكره ابن تيمية أيضا، قال ابن رشد، إلا أن يستوعب سلعة حالاً فلا بأس أن يشتري منه، وإن مضى هبه من علم أنه قد بنى في يده ما ينفي به عليه من التصدق على لقول من معاصيه مكروهه، قال ابن تيمية، ويختلف في ذلك على القول بأنهم محظورة<sup>(3)</sup> قال ابن رشد: لا بأس لو روت أو وهب له لجز أن يتبع منه وأن تقبل هبه قولاً واحداً.

## النوع الثاني: في الأموال التي لا بد من بيعها إذا كانت عين حرام أو متولدة عنه أو ناسئة بسببه

والنظر في هذا النوع ينحصر في طرفين<sup>(4)</sup>:

((الطرف)) الأول: في حكم هذا المال ومصارفه

«وفيه سألنا: لأولى في حكم هذا المال»<sup>(7)</sup> إذا تاب والكتابة في حكمه إذا لم يتاب وامتنع بسطاه.

- (1) ما سقط في س.
- (2) في س. حرمته.
- (3) في ع. محظورة.
- (4) في س. وهب.
- (5) في ع. استي.
- (6) في ع. تبرع.
- (7) ما بين القوسين سقط في س.

## المسألة الأولى: في مصارفه إذا تاب

قال القرافي<sup>(1)</sup> رحمه الله تعالى في كتاب الخيرة: إن الأموال المحرمة من غصبوبات وغيرها إذا علم زبها ردت إليهم وإلا فبى من أصول بيت المال، يصرف في مصارفه لأولى بالأولى<sup>(2)</sup> من الأبواب والأشخاص على ما تقتضيه نظر المصروف من الإهم<sup>(3)</sup> أو نائيه أو من حصل ذلك في يده من مسلمين فلا تتعين الصدقة، وقد يكون العزو أولاً في وقت، أو ياب، مباح، أو بناء، فنظرة «أو بناء» حصوا<sup>(4)</sup> أو إنعاسة من يستمع به من المسلمين فتجري حسنة المصروف، لسبعين غيره من المصالح، وإنما يذكر الاستحباب الصدقة<sup>(5)</sup> في قدرتهم في هذه الأموال<sup>(6)</sup> أنت غلب، وإلا فلا يملك كذا ذكره في شيخنا الفقيه أبو عبد الله الرواوي عتب كلامه القرافي: رغب عدي إن هو على القبول بأنه سلك به مسلك الفري، وأما على القول بأنه سلك به مسلك تركه فيكون الحكم كالزكاة في كل موحده والله أعلم.

ولا شك أن أصل العنه «قد»<sup>(7)</sup> اختلص في مدح، فاستغفرنا وإنه مال خرم، وحرام الذي لا يعم عين ماله، هل يسلك بذلك مسلك الفري، أم يسلك تركه؛ حسب قدمناه، الخلاف في ذلك فيما حكاه ابن بشير وغيره بعد اتفاق جميعهم على أنه: إن علم ربه أو علم وورثته وحب رده إليه من غير خلاف إذا لم تكن عليه تباعدات والصحيح من القولين والظاهر من<sup>(9)</sup> النظر والذي بعصده القياس، حرام، هذا مال مجرى للفري، لأن الناس مجمعون<sup>(10)</sup> أن من مات ولم يعم له وأرث سبعين أن ما تركه لا يحكم له بحكم الصدقة، ونظر، فإن كان له مولى أخذوه، وإلا صرف فلما يصرف فيه الفري، مع العلم أن

- (1) انظر فهرس الأعلام.
- (2) في ع. لأول الأول.
- (3) في ع. نظر الخليفة.
- (4) ما بين القوسين سقط في ع.
- (5) ما بين القوسين سقط في ع.
- (6) في س. في هذه الأمور.
- (7) في س. الزكاة، وفي المعار. أجب لدودي، وسلك به سبيل ما أنا، له تعالى، ص: 6/117.
- (8) قد سقط في ع.
- (9) في س. في.
- (10) في س. مجموعون.

لا بد أن يكون له وراث يلقده، ومتفقون إلى جد وإن كان بعد، فمن قبل يجوز أن يكون ولد زن، قلت ولد الزنا بما يلحقه الشرع بالزاني، لأننا نتحقق أنه منه، إذا لا نوتر له معلوم، لاحتمال أن يكون زنا بغيره، أما لو تحقق ذلك للحق به، ألا ترى أنه يلحق بأنه مع كونها زانية، وما ذلك إلا لتحقيق ولادتها به، وقد كن عصر من الخطأ يلحق أولاد الحاطلة بابائهم في الزنا<sup>(١١)</sup> وهو قول مالك وغيره. وكان أبو حنيفة<sup>(١٢)</sup> وإسحاق بن راهويه<sup>(١٣)</sup> وإبراهيم النخعي<sup>(١٤)</sup> يقولون: من استلحق ولد زنا في الإسلام لحق به<sup>(١٥)</sup>.

ويدل أبعد على إحرائه محري النفي، قوله عليه الصلاة والسلام في ضالته الغنم: (هي) لك أو لأهلك أو للذيئ<sup>(١٦)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام في اللقطة بعد تعريفها ستة: (تلك بها) <sup>(١٧)</sup> وقد جاء مفسرا استنفقها<sup>(١٨)</sup> وقوله عنه الصلاة والسلام وقد وجد امرء (لو علمت أنها ليست من لسانك لاكلتها)<sup>(١٩)</sup> وقد ثبت أن عمر بن عبد العزيز<sup>(٢٠)</sup> رضي له عنه لك ولي أخلاقية عمد إلى بيت المال، فما علم له مالك معمولا رده إليه، وما لم يعلم له مالك معمولا دفعه من العلف، أو غيره، فإذا ثبت وتقرر أنه سلب له ملك النفي، فهل بغضه الإمام على تفضيل أو التساوي؟ في المذهب ثلاثة أصول أحدها: أنه ينقسم على «المساواة وهكذا كان فعل (أبو بكر) الصديق رضي الله عنه، «والثاني يقسم على»<sup>(٢١)</sup> لتفضل بقر الفصائل الشرعية ولغنى عن المسلمين وسبق لفضل للأول، وهكذا فعل عمر رضي الله عنه. ولتالت: إن الإمام محب في المساواة أو المفضل، لأنه رأى فعل كل واحد منهما «حجة»<sup>(٢٢)</sup> وإنما قدم من قدم وسوى من سوى

جاء في المسند لأبي عبد الله: كان عمر بن الخطاب يمر له به بعد ولادته من ربه في السنة، ثم<sup>(١١)</sup>

<sup>(١٢)</sup> أحمد بن حنبل، مسند

<sup>(١٣)</sup> ابن جرير، مسند

<sup>(١٤)</sup> ابن جرير، مسند

رواه ابن جرير، مسند

<sup>(١٥)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(١٦)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(١٧)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(١٨)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(١٩)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(٢٠)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(٢١)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

<sup>(٢٢)</sup> صحيح أبي عبد الله، مسند

على جهة النظر والاجتهاد فيجنهه الإمام في ذلك حسب<sup>(١)</sup> ما يراه، ولهذا أخبر عمر رضي الله عنه أنه لو<sup>(٢)</sup> ينبغي ساري بين الناس، كما فعل أبو بكر رضي الله عنه. وقد تأولت المسألة على الاندما، بالفقير حتى يسارى سنة وبين العنى، ليس له أن يعطى كما يعطى الآخر، وبجملة فهذا حال محل للأغلب، فينبغي أن ينظر الإمام فيما هو أصلح<sup>(٣)</sup> فيفعله، ويكون الأمر فيه كما قال القرافي رحمه الله تعالى حسبما تقدم، وإذا وقع نظر الإمام على تشريق ذلك من الناس يبدأ بأهل الحاجة فيعطى الأوجح فالأوجح بعد أن يبدأ بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم من ينفع به المسلمون من أهل العلم وذوى النجاسة والنجدة من فرس المسمين ورجلهم ثم الصالحين<sup>(٤)</sup> ثم سائر الناس، ويعطى المرأة وإن كانت متزوجة لا سيما إذا كان زوجها فقيرا، وقد فعله عمر رضي الله عنه، يعطيهم حتى يسلك، ويعطى الفقير إذا كان نوه فقير، وقد فعله عمر رضي الله عنه، وإذا فلت سدا نبؤاء على غيرهم لأن لعباء، عنسهم فرض وجب على كل ليس لأن يوجد لهم حفظ الأحكام وتعرف المصالح الدينية والنيوية وبغفدهم<sup>(٥)</sup> بنعكس الأمر، ثم يليهم ذوى الشجاعة والبراعة لأن بوجودهم يمكن الفرار<sup>(٦)</sup> الأعداء، وتُسندع بهم على إجر، لحق وخمس<sup>(٧)</sup> لبطل، وبغدهم يعكس الأمر، ثم انصلحون لأن بوجودهم خطر البركات، وهو أمن نبي الأرض، وأما أهل بيت الله عليه الصلاة والسلام فهم مقدمون على كل الناس، لأن حقهم أعظم لحقوق ووجودهم أمن لأهل الأرض، ومن على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٨)</sup> فإذا تقرر هذا، فمن لم يلى ذلك فنقد عدم قول القرافي أنه لإمام أن ياتيه أو من حصل ذلك منه من المسلمين يريد به كاد عدا وإن لم يكن عادا وجب لرفع إلى أهل العلم، فإن تعذر الرفع إسبهم فيلى ذلك من سمع منهم إذا كان عادلا

<sup>(١)</sup> في من حسب

<sup>(٢)</sup> في من حسب

<sup>(٣)</sup> في من حسب

<sup>(٤)</sup> في من حسب

<sup>(٥)</sup> في من حسب

<sup>(٦)</sup> في من حسب

<sup>(٧)</sup> في من حسب

<sup>(٨)</sup> في من حسب

عن أبي بكر رضي الله عنه، مسند



على مسألة ابن السبيل إذا أعطى شيئاً من الزكاة فم تنفقه حتى واحد مالا أو وجه م  
بمضى به إلى أخيه وهو غني ببلد، لم يفعل في ذلك قولان، فأحدهما: إنه يؤخذ من يده،  
ولم يبي: إنه لا يؤخذ، فكذاك مسألة

#### الفرع الخامس ((في إعطاء المال لفاسق))

لو أعطى على أنه مطيع فتبين أنه كان في زمن الإعطاء فاسقاً، فإن وجد ذلك  
قائم<sup>(١)</sup> بيده أخذ منه، وإن كان قد أنعمه قبل معرفه أو لا يعرفه؟ توقف بعض المشيخين في  
هذه المسألة<sup>(٢)</sup> وحكى عن ولده أنه كان قد تولى مثل ذلك وتبين أنه قد أعطى لمن لا  
يستحق، إنه يعرفه هو من مال نفسه م أعطى لغير المستحق.

#### الفرع السادس ((إعطاء المال للفقير ثم صار غنياً))

وهو مرتب على القول بأن حكم هذا المال حكم الصدقة لو أعطى الفقير لمطاع<sup>(٣)</sup>  
فلم يتصرف فيه حتى صار غنياً، هل يرجع من يده؟ لا ينزع؟ يتحرج في ذلك قولان من  
مسألة ابن السبيل كما تقدم، والصحيح عدم النزع لو كان:

أحدهما: إنه يجب<sup>(٤)</sup> بوجه جائز سابق فلا وجه للنزع، الثاني: إنه قد<sup>(٥)</sup> سندحه  
وهو قبل طرؤ لظروئ فصار ماله ماله، فوجب استصحاب ملكه ولا يرتفع  
الاستصحاب، وملكه لظروئ القانون لا يفسد انعقد من ورف مالا ثم كثر، إنه لا يعود  
إلى يائى لورته

#### الفرع السابع ((جواز أخذ المال من قبل التائب))

إذا أخرج هذا التائب هذا المال من يده وحيل بينه وبينه حتى أن يعطى منه بقدر  
حاجته لأنه قد تاب، وهو لأن من التبراء وما أخذ<sup>(١)</sup> منه ليس هو بصدقه عنه<sup>(٢)</sup> وقد  
اختلف فيمن عليه ركة أخرجها وأعطها لمن يفرقها منه بفرقها حتى فتقر هل يأخذ منها أم  
لا؟ فإن قلت إنه يأخذ منها، فيها لها أخرى، وإن قلت إنه لا يأخذ، فقد أشرف على الفرق،  
وهو أنه إذا منع من مخرج الزكاة لأنها صدقة، فروعى في ذلك العود في الصدقة قصد  
به لصدقة على<sup>(٣)</sup> نفسه لما جزاه كما تقدم، فيه فرق م بينهما والله أعلم.

#### الفرع الثامن ((صرف المال في المصلحة العامة))

يجوز للإمام أو نائبه أو جماعة من المسلمين أن يعطوا ذلك لشخص واحد إذا رآوا  
ذلك صلاحاً، وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخمس فإذا رآوا صرف  
ذلك في بناء المساجد والفتن والفساد وحسن الأمان والحدائق وإتت الأسطول، ساع لهم  
ذلك، نص على ذلك ابن رشد والفرافى ورحمهم الله تعالى  
المسألة السادسة<sup>(٤)</sup>: وهي في حكم مال الغصب ومن في  
معناه إذا لم يتب وامتنع سلطانه

وإذا كان كذلك فهو غاص وأثم ملوه<sup>(١)</sup> لا يبين شيده ولا يحيل به على كما دل

في...  
١- مال غصبه ولا في مال مسعور الأمة  
٢- وجاز بعد التوبة  
٣- ماله من يده  
٤- وجب له ذلك  
٥- وجب له ذلك  
٦- وجب له ذلك  
٧- وجب له ذلك  
٨- وجب له ذلك  
٩- وجب له ذلك  
١٠- وجب له ذلك  
١١- وجب له ذلك  
١٢- وجب له ذلك  
١٣- وجب له ذلك  
١٤- وجب له ذلك  
١٥- وجب له ذلك  
١٦- وجب له ذلك  
١٧- وجب له ذلك  
١٨- وجب له ذلك  
١٩- وجب له ذلك  
٢٠- وجب له ذلك



فهي تحت المصوب أنه يرجع. لأنه لو لاه لم يستفيع فوجت الرجوع كما لو سقى زرع أو حصده وقد أسرف على الهلال ولا فدية لرب الزرع على ذلك، وفي الموارية قولان: أحدهما الرجوع، والثاني عدم الرجوع، ولم يبين هل ذلك إذا تعين لا فشكل أو إذا لم يعين<sup>(2)</sup>.

فروع:

((نعني بضممان لمختل للشيء المصوب إذا ضاع عنده))

((الفرع). الأول. إذا قلت بالرجوع إنما ذلك إذا أراد المصوب منه أن يأخذ ماله، فإذا أخذه إن غير ذلك ما لم يكن ما اشتكه به أكثر من قيمة المصوب والله أعلم.

الفرع الثاني: إذا قلت بأن له الرجوع على المصوب منه فليس مصوب منه أن يرجع على المصوب.

الفرع الثالث: إذا قدر على العصب وفرعنا على القول بأن المستخلص له أن يرجع على المصوب منه، فلا يكون هذا من مخريرا على من يرجع بل لا يرجع إلا على العصب لقوة جانبه بمباشرته للأخذ مع مراعاة القول الأخير ولله الموفق للصواب<sup>(3)</sup> للفرع الرابع: وهو مركب على القول بأنه لا يرجع على المصوب منه شيء، فله أن يرجع على الغاصب إذا قدر عليه فله لا وحده.

فصل (القسم المستحقين لتباعدات)

قد حددت في الآراء السابقة أن جميع المستحقين إذا أخذوا هذا المال من يد الغاصب تصرفوا إلى مستحقه ومستحقته لا يخلوا بما كان يكون معين حاضر، أو غائب وليس عليه تباعدات، أو يكون معين حاضرا أو غائبا وعليه تباعدات، أو يكون غير معين، فهذه ثلاثة أقسام:

<sup>1</sup> فرع الرجوع

<sup>2</sup> في من أدب

<sup>3</sup> مصوبان قبله في من

القسم الأول ((أن يكون مستحقه معين حاضرا، أو غائبا وليس عليه تباعدات)) وفيه فروع:

الفرع الثاني: إذا كان غائبا، وقفت<sup>1</sup> ماله إلى من سألها، أو يمضي عليه زمن<sup>2</sup> التعمير ويحكم بموته، فحينئذ: إن كان له ورثة دفع ذلك إليهم حسبما نص على ذلك في كتب طلاق السنة<sup>3</sup> قال مالك: ولا ينقسم ورثة المفقود ماله حتى يأتي «عبيه»<sup>4</sup> مالا يعيش إلى مثله. فيقسم بين ورثته حينئذ لا يوم فقده. قال مالك: «أو يصح موته فيرثه ورثته يوم يصح موته، قال بعد هذا: وينظر لإمام في مال المفقود ويجمعه ويوفقه. كأن ذلك بيد وارث أو غيره، ويؤكل من حصده، وإن كان في ورثته من يرشاه لذلك أقامه له. وينظر في ودعته وفرضه ويقبض<sup>6</sup> إذا خاف ممن<sup>(7)</sup> ذلك عنده أو يظلمه ليسر من ذلك. لأن في بقى ذلك عندهم ضرر بهم، وما إن لم تكن له ورثة، تصرف في ذلك المال على نحو ما تقدم.

القسم الثاني: إذا كان المستحق عليه تباعدات

فما أن تكون التباعدات قد استغفرت ماله أم لا؟ فإن كنت تغفرت، فبما أن يعلم أنه ممنوع من أدب<sup>8</sup> أو نعم أنه غير ممنوع من أدبها<sup>(9)</sup> أو لا نعم د ولا ذلك<sup>(10)</sup> فإن علم أنه ممنوع من أدبها<sup>(10)</sup> فإن كان أدب تباعدات معلومين دفع ذلك إليهم إجماع إن كان هذا من ماله، وإن لم يكن مثله، مع ذلك ودفع من تمهده ما يجب لهم، فإن كان كفافا

<sup>1</sup> أو من وقت

<sup>2</sup> من من ب

<sup>3</sup> في السنة الأولى، مالك كتاب الوارث، في الميراث، المفقود، ص 24

<sup>4</sup> أو عليه، سقط في ج

<sup>5</sup> ما كان له من ماله سقط في من

<sup>6</sup> من من ويقتضي

<sup>7</sup> من من إذا حب من

<sup>8</sup> من من وقت - ماله من من

<sup>9</sup> من من وقت

<sup>10</sup> من من إذا حب سقط في من

فقد برئ، وإن كان أقل اتبع بما بقي، وإن كان أكثر دفع له لوائده، وإن كان أرباب تباعته غير معنومين، انتظر به، فإن بئس منهم، تصرف فيه حسبما تقدم.

وأما إن علم أنه غير متبع لكونه تائب وتائب فلا يخبر إمام أن يكون ملك ما عصب منه فعل توبته أو بعد، فإن كان بعد توبته، رد إليه سواء كان أرباب تباعته معنومين أو مجهولين، لأنهم إن كانوا معنومين، فحقهم متعلق بنفسه ليس بعين هذا المال، وهو غير ممتنع فيطلبوه<sup>(1)</sup> وإن كان أرباب تباعته مجهولين، فالتصدق عليهم بهذا المال فكتبت معه التوبة، إنه هو على الاستحباب لا على ما أفتى به الإمام من رد رحمة الله تعالى، وسأورد له فصلاً في آخر هذا المجموع أوضح فيه فتواه إن شاء الله<sup>(2)</sup> وإن كان إنما عصب له قبل التوبة، وأرباب تباعته مجهولين، فبئس يرد إليه أم لا؟ ظاهر كلام الماددي<sup>(3)</sup> من رشد رحمتهما الله يعني ينتفى عنه الرد إليه، والتصدق به، لأنهما أوجب على الغاصب رد تائب لتصدق بجميع ما بيده من حلال أو حرام إذا كان عليه من التبعات ما يسفرقه قال بعض أئمتنا: سعى أن يرد إليه، لأنه إذا رد إليه لا يسكه من بدعه غنى وجه القسط، عما في ذمته من التبعات، هذا هو الظن من تائب وأرباب وند.

وأما إن لم يعلم هل هو متبع من أدب التبعات أو غير متبع، فبئس ذلك، غر<sup>(4)</sup> ينبغي أن يقال، إذا كان أرباب تباعته معنومين، دفع ذلك إليهم وإن كانوا مجهولين، نظر في ذلك الحاكم وجاعة المسلمين، ويحذر عن<sup>(5)</sup> حاله، فساتيت عندهم عملوا عليه، وإن لم يثبت شيء له بدفع إليهم<sup>(6)</sup> وفعل فيه كما تقدم فيمن علم أنه مسح والله أعلم.

وأما إن كان عليه من التبعات لا يستغرق ما بيده من مال فلا يخلو: إما أن يكون مطيع<sup>(7)</sup> أو غير مطيع، فإن كان غير مطيع «وجب»<sup>(8)</sup> صرف هذا المقتسوب لأهل تباعته إن علموا، ويتصرف فيه على نحو ما تقدم إن جهلوا، وإن كان تائباً مطيعاً، رد إليه ولم يتصرف فيه، سواء كانوا أرباب تباعته معنومين أو مجهولين، ويبقى النظر فيه، فإن أخرج ما عليه من التبعات حسنت توبته وإلا فلا.

(1) هي س: فيطلبونه

(2) سيورد المؤلف فتوى الإمام بن رشد حوت من باب من الخرم وكفى تصرف في ماله نظر من 318

(3) انظر كتاب الأموال للآدمي، ص: 163.

(4) «غرض» سقط في س.

(5) هي س: عصب.

(6) هي ع: إليه.

(7) ع: غير مطيع أو متبع

(8) «وجب» سقط في س

## فصل (افمن أودع لديه مال لمغترق الذمة)

من معنى ما تقدم، قال الداودي رحمه الله: ومن أودع شيئاً يعلم أنه صار إلى من أودعه بإذ المتعدي، أو «أن» من أودعه إياه مغترق الذمة، فعليه أن يرده إلى أهله إن قدر وإلا فعليه تسليمه لأهل إن عرفهم، أو يتصدق به إن لم يعرفهم<sup>(1)</sup> ردها إلى من أودعه<sup>(2)</sup>، وليشد مجلس رجل من أصحاب محول عند إسماعيل القاضي بغداد<sup>(3)</sup> فأتى وحل بجوهر غيسة مما خرج من حوزة ذلك، فحس القوم بتهربها، وبيل لصاحب محول: ألا نظرها؟ قال: لا قال له إسماعيل: مات به بيتك، قال: إذا وصلت إلى بيدي صارت في ضامتي، فاعجب ذلك إسماعيل واستحسنه<sup>(4)</sup> وروى أن رجلاً وجد جبة سد ذهب، فطوى حبه لامرأته فاشتراه من المذهب بسبعة دنانير فدفع إليه، وجعلها في خاتمة به تين له من أجرة ليس لامرأته، فاستدانه نذاله، فرد إليه الدنانير وأخذ الذهب طية، فأتى من حشر من فقهاء الثوريين<sup>(5)</sup> أن القصة تلزمه بتصدق به ويلزمه أن يتصدق بالسبعة دنانير ولم يختلفوا في ذلك، وكان ذلك حين فتتح إبراهيم بن أحمد تونس<sup>(6)</sup> قال الماددي هذا جواب له مسدود، ولم يلزمه شيء، في أحبة ولا الدنانير، ولو كان هذا ملزماً لكان<sup>(7)</sup> من اشترى شئ من أسواق<sup>(8)</sup> المستمن غنى وجه الحلال، ثم سئل له أنه مفسوب، فهل غير

(1) «أن» سقط في س.

(2) هي س: عصب.

(3) اعني غير واضح وهو ممنون من كتاب الأموال للآدمي حوت، ص: 163، ولعله يقصد بأن المودع لديه إذا قام برد الشيء، المودع وهو عصب أنه مفسوب فلا يرد إلى من أودعه إلا من يرد له أو يصدق به إن لم يعلمه أو يصدق به إن لم يعلمه وإذا رده لتعجب عليه تسليمه ما عصى ما كان ما يورد في بعض النسخ.

(4) انظر فهرس الأعلام.

(5) القصة المذكورة في أخبار الثوريين، وقد جازى له، وقد مضى بعض الكتب، على أن مستغرق الذمة إذا أودع أحداً ودفعه لا يجوز له ردّه، بل من الواجب عليه بذلك فاستحبب دوى رده إلى المودع حسبها، ص: 40، 6، عن سعدى المذكور جدد عند الله عبد على ما جاء في المصدر - لاسي: (وإن كان يلاحظ أن المودع عنده شيء، وفي يد من حله يتحقق هذا الواجب عليه، لاسي: يكون عند ما إذا عصب مستغرق الذمة، وإلا فكيف يرد من يد وي «أمن»<sup>(1)</sup>، ويلاحظ أن الشيء لم يسله بهذا الذي لم تدرب مسألة الذمة بالتصديق من قبل المودع - انظر المسائل الشابة

(6) هي كتاب الأموال للثوريين، ص: 66، وهو المقصود.

(7) انظر فهرس الأعلام

(8) هي ع: حذر.

(9) هي س: سوق.

سببه. أو كانت جرية فوطئته أن تبرمه ' القيمة فيما هلك، والحد فيه وحسب (2).  
وهذا الذي اعترض به المأودي رحمه الله لا يخفى أنه غير متوجه وأن المسألتين  
سنته فرق، نعم إن أصبح اعتراضه: أن ' لو كان هلاك ما شتره سببه، فحيث تكون  
المسألتان متشابهتين (3). أما مسألة الجنية فاستتري لها منسب (4) في إيلانها بخلاف  
الغير، ومسألة وطء الأمة مع عقده الحية (5) فيها الحد ساقط، لأن الحدود تقرر  
بالتبعية، ثم إن المشهور أن يستحق بأخذها وقيمة ولذو، ولو وطئ بعد العزم تأنيها  
مغصوبة لكن لم يتوجه (6) عليه، إلا أن يكون ما يرووه (7) غير هذا، فأن يرى بعد  
هذا لا اعتراض، ولصحيح ما وقع الجواب به في صدر المسألة (8).

وقد مثل محمد بن لشرح (9) عن رخص ودعه الفصيص ودعية، وهو يعلم به  
مغصوبة، ولا يعلم لها رب معين، هل له أن يسكنها أو يتصدق بها عن ربها؟ وهل له أن  
يحلف إذا جحد؟ فقال للسائل: يردّها إلى من أودعه ياب ولا يجوز له أن يسكنها، ولا  
أن يتصدق بها، لأن (10) قد حصلت في ذمته، وصارت مالا من ماله، وبهذا أخذ عطية  
الله (11)، وما قاله هذا لسيح به بعد (12)، لأن (13) بن لقاسم وأتتهب قد انفق على أن من  
صار بيده مالا مغصوب على وجه الضوع، ثم أكرهه الفصيص على أخذه منه، فإنه قد من  
ولا يعذر بالإكراه، لأنه لما طاع بأخذه، وهو عالم بأنه مغصوب فقد تعلق به الضمان، فلا  
يسقط بالإكراه، وحلف إذا أكرهه على أن يخرج له مال زيد من داره، أو كان مردعه  
عنده، فأكرهه على دفعه إلى غير ربه، فقبل الضمان ساقط عنه بالإكراه، وقيل لا يستقط.  
حكى ذلك أبو محمد ((ابن أبي زيد القيرواني)) في نوادره، وذلك أيضا على ذلك ما

1 في من يرميه  
2 مسألة الفصيص، وكلامه على ذكره أمثل مسود جرب من كتاب المأودي رحمه الله، ص 316، 317  
3 في من لا  
4 في من المسألتين متشابهتين  
5 في ع صيب  
6 في من الحية  
7 في من الحرمة وجب  
8 في ج و جرد  
9 حاشي في ع (10) في من لا  
10 حاشي في ع (11) في من لا  
11 في من لا  
12 في من لا  
13 في من لا

قدمته من وجوب معاملة الفصيص حتى يرد ما أخذ، وإن كان ذلك يؤدي إلى قتله، أو قتل  
غيره من المسلمين، وإن من أنسج من قال: به لا خلاف في ذلك بن مسلم.  
وقد كتب إلى بعض أتباعي أعزده الله في هذه المسألة أثر كلامه وقع فيها: أن  
عزالدين بن عبد السلام (1) رحمه الله قد أجاز (2) المالكية ولتأنيبه على ر من  
استعاز من عاصم بن عبد الله من الميسوط قال سحنون: في العامل يكره لرجل أن يرحل  
بنت الآخر فإخذ منه شيئا، إن لم يحجب الله أن يعزده من شاء منهما، وقيل عبد الله بن عبد  
الحكم (3) وأصغ لا شيء عليه لأنه مكره (4) فأن ترى سحنون كيف لم يعزده بالإكراه،  
وإن أسقط بن عبد الحكم وأصبح عنه لظن بوجود الإكراه، فإذا فقد الإكراه (5)  
فتحققوا على تصميمه نحو ما اتفق عليه من الغنم وأتتهب فيم قدمه، وهذا المفذر كف  
في رد قود من يتوب لا ضمان، والله أعلم.

#### فروع

((اتعنى بالإكراه في دفع الأموال ولتخلص من ذلك))

الفرع الأول ((فبسن اعترف بمال بعد التهديد))

اختلف فيمن اعترف بمال بعد التهديد على ثلاثة أقوال، فقيل لا يؤخذ بإقراره، عيّن  
لمدعى فيه أو لم يعينه، لأنه مكره، وقيل: إن عيّن أحد به، وإن لم يعيّن لم يؤخذ بإقراره،  
وقيل: سحنون، لا يؤخذ بإقراره ولم يعيّن به تعيّن وغيره، فإن ردا يعرف هذا الأمر إلا من  
أنشأ به - يرميه الفصيص - من سببهم لأن ذلك الإكراه كان بوجه حذر، وإن كان من  
أحق عقوبته وسجنه لما اعترف من حذره، فإذا أقره: وإما الإكراه - يرميه - لا يؤخذ به ما كان  
صلحا، مثل أن يضرب ومظلم من لا يجوز له، (6) ففعل ذلك به، وقد حاشي بنسب من الإسلام

1 بن بريس الأندلس  
2 في سحنون، في نسخة بن بريس  
3 بن بريس الأندلس  
4 بن بريس الأندلس  
5 بن بريس الأندلس  
6 بن بريس الأندلس



بعد «التهديد» <sup>(1)</sup> بالقتل والسيف إله مسلم كل ضائع بغير إكراه، لأنه إكراه بحق، ولو أكره دمي على الإسلام لم يكن بإسلامه إسلام إن رجع عنه، وإدعى أنه كان مكرهاً، لأن اللزمة التي أعطيت لهم تمتع من إكراههم، بإكراهه على ذلك ظلم.

### الفرع الثاني (أفي بيع المصغوط) (2)

وهو شبيه بما نحن بصدده، قال مالك في بيع المصغوط، إنه ليس بيع <sup>(3)</sup> ورواه، ويأخذه بغير تمسك، وسقط عنه في ذلك لمحي <sup>(4)</sup> إذا بيع، وسواء «كان» <sup>(5)</sup> في ذلك عنه المشتري أنه مصغوط أو لم يعلم، إذا صحب صفته به يبيع، وقال ابن كثة <sup>(6)</sup> بعه داره له غير منسوخ، لأنه أنقذه من لعذب والسجن، ورعه بعض أهل العلم أنه ليس فيه إلا ما حكى عن السبوري <sup>(7)</sup> وأصح حجة ابن كثة.

### الفرع الثالث (أفي أسرد ما دفع عن الغير من عديم)

قال أبو سعيد بن أخطي هشام <sup>(8)</sup> إذا وقع على قه معروض من قبل السلطان عنه قه مظلومون، وهم يمد معروضته على ما أكب، فلا بأس أن يمس الرجل عن جده عنه ما أحب مما ملك، وإن رجع على الجماعة مصاب المصيب <sup>(9)</sup>، وإن أسلف الجسعة رجل منهم في مثل هذا دنائير أو دراهم ودفع <sup>(10)</sup> فإن صب أخذت منهم، فإنه لا يجوز، وإن حسيوه فيما يقع عليه من المفارم التي يظلمون به، لحاز له محاسنتهم، لأنه ليس عليه من هذا شيء، واجب.

وفي سماع عيسى بن بن لقم مثله، قال ابن الفاسه: لو أن رجلاً أسود رجلاً

متاع، فبعد عليه عدي، فأنغمه على ذلك متاع معرو <sup>(11)</sup> لم يكن على صاحب المتاع شيء، مما أنغم <sup>(12)</sup> عن متاعه، قال أبو الوليد بن رشد: قد قيل: إنه رجع على صاحب المتاع بما عزم على مصادره، وعلى هذا يأتي قول ابن وهب في المبسوط: في الخلفين، يكون لأحدهما مائة <sup>(13)</sup> وعشرون شاة والثاني ثلاثون، فيأخذ الساعي منه تسعين، إن الشاة الواحدة تكون على صاحب العشرين ومائة، والثانية شراء <sup>(14)</sup> بينهما على عدد تسعين، وهذا الاختلاف إنما هو فيما لم يعلم صاحب المتاع به، وما ما علم به، من المتاع يوجب به الرجوع من بلد إلى بلد مع رجل، وقد علم أن الطريق مكاسباً <sup>(15)</sup> يعزم فيه الناس على ما يرجعون به من المتاع، فلا ينبغي أن يختلف أنه يجب على رب المتاع الرجوع، وقد ريت ذلك لأبى دحون <sup>(16)</sup> أوق: إله بمنزلة لرجل يتعمد عليه السلطان فسقمه، فيستلث ما عزمه، وذلك دين عليه <sup>(17)</sup> لازم، وهو حلال لمن أسلفه، ورجع ما ذهب «إليه» <sup>(18)</sup> إله ما ذهب المتاع منه علم أنه سقمه عليه، فكأنه قد سأله أن يسلفه ما لمسه <sup>(19)</sup> إله ما من سقمه على متاعه

قلت وقد رُت في بعض التعليقات لأبى بن زيد، ما ظهره حلال ما ذهب إليه ابن دحون، وإن كان كلامه فيه اعترض، قال ابن أبي زيد: إذا أسلفت دنائير أو دراهم فهو بي معروض لسلطان وقع عنيهم، فإن لم يعطوا لاربعهم، فإن استلب «منهم» <sup>(20)</sup> مالك عليهم، فأخبرهم <sup>(21)</sup> أن ما أخذت منهم لا يجب عليهم إلا عن طيب نفس، فإن تركوه بعد ذلك، كان

<sup>(1)</sup> في س: غرم.

<sup>(2)</sup> في س: غرم.

<sup>(3)</sup> في س: مانتين، هو تعرف.

<sup>(4)</sup> في س: برادر، أي برء كل واحد منهم لصادقه بقدر نصيبه في العتق.

<sup>(5)</sup> في س: مكاناً وهو تعريف وفكس، لقصص وعلم: مختار سام من لمرصد، أصبح القدر أحد زوي بطرلسي.

من 580 - بالقرية: لكاب، لفظة القاب: 1677

<sup>(6)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(7)</sup> في س: فيريس، ويجوز حسبة (أف على من أنغمه السلطان ما لا فينصه من غيره هل يبرده دية، 1677، ص. 1677 من

<sup>(8)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(9)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(10)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(11)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(12)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(13)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(14)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(15)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(16)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(17)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(18)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(19)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(20)</sup> في س: فيريس الأعلام.

<sup>(21)</sup> في س: فيريس الأعلام.



البلدان<sup>(1)</sup> إن إعطاء المال لمن يخلصهم وينجيهم، فإن ذلك لازم لمن حضر ولمن غاب ممن له أمتعة في تلك الرفقة<sup>(2)</sup> وعلى أصحاب الظهير<sup>(3)</sup> من ذلك ما ينوبهم، وإن كن يخاف ألا ينجيهم ذلك، وإن أعطوا وكن فيهم موضع لدفع<sup>(4)</sup> ذلك، فما أحب لهم إلا أن يدفعوا<sup>(5)</sup> عن أنفسهم وأموالهم، فإن لم يفعلوا وأعطوا على ذلك تمت لم يرجع بذلك على من غاب من أصحاب الأمتعة وبالله التوفيق<sup>(6)</sup>.

قلت، والذي أصوله من ذلك، إن الأمر لا يحتمل من تسعين، أحدهما أن يكون لسلطان أو قاضيه من الذي يتولى تفريق هذا الحراج وتوظيفه أو يكون ذلك مكلاً ومندرجاً فيه إلى شخص أو أشخاص من أهل الموضع، فإن كان الأمر بالتفويض فلهذا لا بد من أن يشترط أن يختلف في ذلك، وإن كان لدى، فلا يخفى أن يكون لهي برده خفيش نفسه يشفي أن يختلف في ذلك، وإن كان لدى، فلا يخفى أن يكون لهي برده خفيش نفسه من المكلفين بالترطيب أو من «عسجهم» فإن كان منهم، فلا محل له ذلك على كل قول، لأنه في حقيقة هو لظالم نفسه، فخرج خراجه عنه، وإن كان الذي يربيه ذلك من غير المكلفين بالتوظيف، فحكمه امتداد ذلك له الذي ربه له على

نظر الثاني: في حكم بين العاصب «مغضوب منه» وما يتعلق بذلك من معدنة وغيره

وينحصر نظريه في فصلين: ((الفصل الأول في الصل وفيه ثلاثة أركان، الأول: ما الموجب للصل، والثاني: ما فيه للصل، والثالث: ماذا ضمن لمغضوب؟ هل بالمثل في جميع الأتياء أو بالنفسه فيما ليس له مثل، ومثل لما له مثل؟

## الركن الأول: ما الموجب للصل

قال الإمام ابن رشد ((الحفيد))<sup>(1)</sup>: «وما الموجب للصلان فهو: إما المباشره لأخذ المال المغصوب أو إنزاله، وإما المباشره للسبب المتلف، وإما إتيان اليد عليه، واختلفوا في سبب الذي حصل<sup>(2)</sup> مباشرته الصلان إذا تناول المتلف بواسطة سبب آخر، هل يحصل به صل أو لا؟ وذلك متل أن فتش فنتج فيه شر فنتج بعد التفتح فتد مالك بصله خدجه على الطوان بعد الفتح، وله يبيحه، وقال أبو حنيفة لا يمسس على حال، ومن التفتعي<sup>(3)</sup> ابن أبي يبيحه على التبرن أو لا، فقال يمسس إن خدجه، ولا يمسس إن له يبيحه.

ومن هذا المعنى، من حذر شر فستظ به سي، فيلذ، فمالك والتفتعي يقتلان، بد حفره بحيث يكون حفره تعدي صس م تلك له وإما له يمسس، ويحي، على أصل أبي حنيفة، به لا يمسس في مسألة الطائر، وهل يشترط في مباشره نفسه أو لا يمسس؟ لا يشترط أن المال تملكه عما أو حظاً<sup>(4)</sup>، وإن كان قد امتنع، في مسئلة توبيه<sup>(5)</sup> من هذا الباب لا يلحق ذكرها هذا الجسور، وهل يشترط أن يكون محرراً، أمعوم عند الشائعي أنه يشترط أن يكون مختاراً، وذلك لا يرى على المنكره على إنزاله صصال<sup>(6)</sup> وقد اختلف أصحاب مالك في اشتراط ذلك حسناً فذهب سحنون وابن عبد الحكم وأصحاب وغيره.

## الركن الثاني: ما فيه الصل

قال الإمام ابن رشد: ((الحفيد))، وأما<sup>(7)</sup> ما يجب له الصل فهو<sup>(8)</sup> كل ما

<sup>(1)</sup> «أصل كلمة الحفيد تأتي من حيث مؤلف نقل من رواية محمد.  
نظر لغوي، لاغلة.  
<sup>(2)</sup> في ع: «ما»  
<sup>(3)</sup> في ع: «فصل»  
<sup>(4)</sup> «نظر نفس الأعلام»  
<sup>(5)</sup> في ع: «مسألة أو أخذ»  
<sup>(6)</sup> في ع: «خبر»  
<sup>(7)</sup> في «ص» «صلى على المنكره على الإنزال» «فد» «مصلحة كد ردت في يد به المتخذ» ص: 2/316  
<sup>(8)</sup> في «ص» «وما»  
<sup>(9)</sup> في ع: «كل من هو وانعى لا يستغنى»

<sup>(1)</sup> في «ص» «سلك»  
<sup>(2)</sup> في «ص» «مرفق»  
<sup>(3)</sup> «غير يقصد به أصحاب الأعداء المحلة للصلح ومصلحة مع بقائه»  
<sup>(4)</sup> في «ص» «يدفع، واستند، فافهم»  
<sup>(5)</sup> في «ص» «فلا أحب لهم أن يدفعوا»  
<sup>(6)</sup> «يقول محمد، قال في توريه مبتغى ليع»  
\* \* \* «في قوله دفع عسج» «لغتين»  
\* \* \* «سحنون وماله نفسي حياء»  
\* \* \* «الأمر من حذر أو من حياء»  
\* \* \* «كجيرة مركبة مع لأصيلة»  
نظر الملحق رقم (5)  
<sup>(7)</sup> «من» «سقط في «ص»



فحكم به، فالحديث لا يتناول موضع الخلاف بوجه، ودليل مالك من جهة المعنى أن لقمة أعدل، لأنها تستوعب جميع صفاته، فلا يكاد يوجد ما أثلف على جميع صفاته، ومن لدليل أيضا على ذلك، إن ما لا يحوز لجزاف في عدده ببعده، فإنه لا يجب المثل في إنلافه.

## الفصل الثاني

### في كيفية الحكم في المغضوب

وهو لا يخلو من حالات ثلاث، أحدها أن يكون فيه العين لم يتغير ولم ينقل، ركون قد نقل أو ركون قد تغير، أما الحالة الأولى؛ وهي إذا كان فيه العين لم يتغير ولم ينقل، فقد ثبت أن فيه أحد، يستوفى ذلك بجميع فضوله حسب الاستفاضة، الحالة الثانية؛ أن يكون قد نقل ولا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون ضعفا، سأل أن يكون عروفا، ثلث أن يكون حيوانا.

### (( لوجه الأول إذا كان لمغضوب طعام ))

فإن كان ضعفا، فلا يخلو من أن يلتقي الغاضب والمغضوب منه في الموضع الذي نقل إليه الطعام<sup>(1)</sup> وفي موضع لم ينقل إليه الطعام، ففي المذهب ثلاثة أوجه أحدها أن ليس للمغضوب منه إلا مثل طعامه في موضع لعصب قتله بن القاسم، الثاني؛ أن وجه مخير إن شاء أخذ طعامه بعيته، وإن شاء ضمنه مثله في موضع العصب، قاله أنسب في الموازية ورواه عنه أصغ في «العشبة»<sup>(2)</sup> ولا يصح في البعيد مثل بن القاسم، وفي القرب كأشهب<sup>(3)</sup>، وللقول الثالث؛ أنه أن كان الموضع بعيدا، فليس له إلا مثله في موضع

<sup>(1)</sup> وجع فصل أقسام المغضوب من 122 به بعد.

<sup>(2)</sup> في بن الصغار به.

<sup>(3)</sup> وفي العشبة، سقط في بن.

<sup>(4)</sup> ما بين القوسين سقط في بن.

الغضب، وإن كان قريبا فربه مخبر، قال ذلك أصح<sup>(1)</sup> «فوجه قول ابن القاسم هو أن الطعام مما يقضى فيه بالمثل، والمثل يقوم مقامه، والأغراض لا تختلف في كيله<sup>(2)</sup> فوجد أن يكون العدل المثل لا التخيير، كما لو عصب قمحا فطحته، بن الوجوب على المستحق<sup>(3)</sup> المثل لا التخيير، فكذلك هذا، ومع ذلك عدلا بينهما، لأنه إذا خيرنا لمغضوب منه على حق الغاضب بالزيادة في ثمنه، كان ذلك طلبا على الغاضب، لأن هذه الزيادة إما كانت بفعله، فأنشئ صعب الثوب، ولو قلنا ليس له إلا أحد، كان طلبا بالمغضوب منه، قد نقص ثمنه، لأن ذلك إما كان بفعله لمغضوب، ولو لم يكن بالتخيير أدى ذلك إلى التخيير بين الصغامين، لا سبب على القول بأن من خير بين اثنين بعد متغلا والله أعلم.

ورواه ابن أنسب، إن عين سيئه موجود لم يتغير، وجب المخسر كما لو كان المغضوب له ينقل، لأن ثمنه إما أن يكون زيادة لا عين له، فقيمة، وذلك لا يمنع صاحب الحق من أحد، إذا وجد بعيته، أو يكون ينقل في الصفة فقد رضى ب، ووجه ما قاله أصح هو إذا بعد، يمكن لنقول، «أ»، «أ» حتى الضرر، لأن الأسعار تختلف باختلاف الأماكن «في ثغالب»، «ولا سمح سمعة»، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «(لا حرز ولا حرار)»<sup>(4)</sup> وروى كان الموضع قريبا فأنشئ تساوى الأسعار، وإن تفاوتت فليس يكون تفاوت إلا بسير في الأغلب، والله أعلم.

### فروع (( تتعلق بفعل المغضوب ))

الفصل الأول: إذا قلنا بفعل بن القاسم أن ليس له إلا المثل، واختار ذلك صاحب الطعام على قول أنسب، فلا يرفع الطعام منقول إلى الغاضب حتى يتوقف منه، قال أنسب حال بينه وبين الطعام حتى يوفى المغضوب منه حقه، وقال أصح يتوقف منه بحقه قبل أن يعلى بينه وبين الطعام، وقوله بن المواز، وقد نقل بن حجب في هذه المسألة الاتفاق

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين سقط في بن.

<sup>(2)</sup> في بن عبدة.

<sup>(3)</sup> في بن سحس.

<sup>(4)</sup> في بن وسلة.

<sup>(5)</sup> والله سقط في بن.

<sup>(6)</sup> وفي ثغالب سقط في بن.

<sup>(7)</sup> الحديث رواه عمر بن الخطاب مع أنس بن مالك، من 123، الخليل بن أحمد غراب، وأخرجه إمامه في المستدرک من 2/38.

**الفرع الثاني:** قال ابن القاسم: فإن عثر المتعدي ورب الطعام على أخذه بعينه بغير البلد، أو مثله، أو النمنع الذي يبيع به بذلك جواز، وكذلك لو تلقا على أن يأخذ منه نمطاً<sup>(1)</sup> نقداً، جاز بمنزلة بيع طعام لفرض من قبضه وقوله أصح، وما على أخذ طعام يخالفه<sup>(2)</sup> فلا يجوز.

**لشرع الثالث:** ومن لك عليه طعام شبعته منه بعينه<sup>(3)</sup> ففرضيتهما<sup>(4)</sup> على أن يعطيه مثله بغير بلد، هذا لا يجوز، لأنه يبيع طعام بضعاء ليس بما بيد، فإن تلقى في موضع لفرض فجدي على أصل بن القاسم رحمه الله تعالى أن يعطى عليه بمثله<sup>(5)</sup> وأجازي على مذهبي أصيب رحمه الله لحجير للمغضوب منه، إن شاء، أخذ منه المثل وإن شاء، أخذ طعامه من الموضع الذي نقل إليه، والتجيه، كما تقدم<sup>(6)</sup>.

مسألة (اتعلق بعده وجود مثل المغضوب).

إذا حكم المثل فلم يوجد في موضع لفرض، فهل يحكم بالصبر إلى أن يجد المثل أو يحكم «بالصبر»<sup>(7)</sup> أن يرضى؟ هذه المسألة قال فيها بعض الأسباح: تخرج عنى اختلافهم في نفس بعض السكك والخضى الأدين، هل يلزم لصبر إلى قبل أو لا يبره «صبر» وعلى هذا يبنى اختلافهم فيما يستهلك عملاً وسكت في بلد فلم يوجد فيه مثله، فحكى ابن الموار<sup>(8)</sup> عن بن القاسم عليه أن يأتي<sup>(9)</sup> المثل<sup>(10)</sup> وله ألا يأخذ قيمته إلا أن يضطرح عنى أمر يجوز، وقد أشبهت به مخير بن قيس، صبر ولزمه امتل يأنيه<sup>(11)</sup> به، وإن

- <sup>(1)</sup> في رواية: قد نسب
- <sup>(2)</sup> أو من يخرجه.
- <sup>(3)</sup> في من يسه
- <sup>(4)</sup> في من يضر
- <sup>(5)</sup> في من يضر
- <sup>(6)</sup> أو كذا تقدم، سقط في ع
- <sup>(7)</sup> أو من يضر
- <sup>(8)</sup> في من يضر
- <sup>(9)</sup> في من يضر
- <sup>(10)</sup> في من يضر
- <sup>(11)</sup> في من يضر

ث، ألزمت القيمة الآن. قال ابن عبدوس: اختلف في هذا كما اختلفا في الذكبة بسم نفسه فسقصى<sup>(1)</sup> أونها وقد عني بعضها، فالصبر حتى يأتي بالطعام من يد آخر، كالصبر حتى يأتي بإثان التمرة إلى عام قائل، فقال ابن القاسم: يلزم للطالب التأخير حتى يؤتى بالطعام، وحتى يأتي قبل في لفانكة، وقال أصيب، برد إليه قيمة رأس ماله في السلم ولا يجوز التأخير، وقال في الطعام يأخذ قيمة الطعام بـ ماله، وإن شاء من مؤخر، وهذا على أصله نسخ دين في دين، وإنه سطر، فإن كان الموضع الذي يوجد فيه مثل<sup>(2)</sup> ذلك على يومين، أو ثلاثة، أو الأمد القريب، حسن «له»،<sup>(3)</sup> إلا مثله يأتي به، وإن كان بعيداً على الطالب في تأخيره ضرر، وكان قد ستهلكه<sup>(4)</sup> في ليج بحر أو فخر بعدد، فعله قسسته حبت ستهلكه، يأخذ به حيث يفيه.

فرعان (في كيفية ضمان الشيء لمغضوب).

الفرع الأول: (اضرار المغضوب من عند الاتفاق على القيمة).

قال سحنون: سألت أصيب عن لرحل يغضب من لرحل صبرة قمح، فيريد أن يصلح المغضوب على كيل<sup>(5)</sup> من القمح؛ فقال أصيب: إن كان قد أورد لغضبت لقيمة بحكم أو صلح اصطلي عليه، ثم أراد أن يأخذ منه بالقيمة التي وحث له كلاً من القمح، فلا بأس به، قلت لأصيب: وله قيم إن كان لقيمة<sup>(6)</sup> القيمة «هو حين شخصه كانت له القيمة لازمة لأنها مجبولة وليسبت<sup>(7)</sup> لكيل معلوم» قال ألا ترى أن<sup>(8)</sup> المغضوب منه لو أتى بشاهدين يشهد أن قيم عشرين ردياً<sup>(9)</sup> لأشك فيها، فقد المغضوب منه، أعطى عشرين ردياً

- <sup>(1)</sup> في ع: سقصى.
- <sup>(2)</sup> في ع: مثل.
- <sup>(3)</sup> «له» سقط في من
- <sup>(4)</sup> في ع: استهلك.

في رواية: «القيمة» من جمع من القيمة ملاكيب واربعة عشر الف درهم، من 117 وجمعها ثلثة آلاف درهم، من 117/59

- <sup>(5)</sup> في من يضر
- <sup>(6)</sup> في من يضر
- <sup>(7)</sup> في من يضر
- <sup>(8)</sup> في من يضر

الإردت مكذباً معاً يستعمل بمصر، مختار الدرهم، من 201

أعطيته»<sup>(1)</sup> كان «له أخذ ذلك منه»<sup>(2)</sup> فمن تم لا يجوز له أن يصالحه على كيل، لا بعد ما يلزمه القيمة، إلا أن يصالحه من الكيل على ما لا شئ<sup>(3)</sup> فيه، قال شهيب: وكذلك إذا<sup>(4)</sup> غصب خلخال فضة، أو غير ذلك من هذه الوجوه<sup>(5)</sup> وهو يحكم عليه في الخلخالين بقيمتيهما ذهباً، قال محمد بن رشد: وهذه المسألة صحيحة بيّنة، أما إذا صالحه على قسمة، فتفت عليه فيها، أو حكم عليه بها<sup>(6)</sup> فحاش أن يصالحه على ما لا شئ من لضعف من حلف القنبرة أو غيره، أو على ما لا شئ من أعروض، أو على ما لا شئ من كسب القسمة التي وجب عليه درهم<sup>(7)</sup>، أو على دراهم إن كسب القسمة لشيء وجب عليه دينار<sup>(8)</sup>، يعمل ذلك كله، ولا يجوز، واختلف هل يجوز أن يصالحه على صعد<sup>(9)</sup> ذي من طعام لصبرة شتر أن يصالحه على شعير، أو محمولة، والصبرة سمر<sup>(10)</sup>، فأخذ ذلك أنصف، واحتلف فيه قوم ابن القيس، فله في كتاب لصبر من لمومه<sup>(11)</sup> أنه لا يجوز أن يأخذ محمولة من سمر، أقل كيلاً ولا شعيراً، من شح، لأنه مع لضعفه منافعة متحصلة، إذ قد يكون الشعير أنصف من القمح<sup>(12)</sup>، ومحمولة أنصف من السمر، لا محلاً،<sup>(13)</sup> أنظر في ذلك، وم صالحه على سمر، ذي من سمر، لصبرة أنصف منك، أو على محمولة ذي من محمولة<sup>(14)</sup> لا شك أنها أقل من كيل لصبرة حذر ذلك عدمه حبيفاً، إذ لا يمكن أن يكون لردئي منها أنصف، وبالله التوفيق.

أبى بن القيس سلف في ح  
<sup>1</sup> ما بين اثنين سلف في ح  
<sup>2</sup> في ح شك  
<sup>3</sup> في ح لو  
<sup>4</sup> في ح: حد دلوجه.  
<sup>5</sup> في ح: قيس.  
<sup>6</sup> في ح: دينار.  
<sup>7</sup> ما بين القوسين سلف في ح  
<sup>8</sup> صعد: سلف في ح  
<sup>9</sup> الصبرة: الحبة، مصدر القوس من 309 وحيدة، لغة، من: 336  
<sup>10</sup> المحمولة: الكبر، ترواه مالك بن أنس لأبي كمال لغيره، من: 0  
<sup>11</sup> من قمح سلف في ح  
<sup>12</sup> لا محلاً: سلف في ح  
<sup>13</sup> في ح: محمولة

## الفرع الثاني: ((إذا غصب في شدة ثم صار في رخاء))

قال الشيخ أبو الحسن للحمي رحمه الله تعالى: ويختلف إذا غصب في شدة ثم صار في رخاء، فهل يبرمه مثله أو قيمته على القول إنه يبرم أعلى<sup>(1)</sup> القيم، لأنه قد حرمه ذلك السوق، بره أن موقوف كان معلوم الكيل، فلهذا كان يبرم المثل أو القسمة، وما محمول كيل<sup>(2)</sup> يبرم بأل القسمة يوم لغصب على المستبر، أو أسى<sup>(3)</sup> القيم على يقول لتبي، وذلك أعلم.

مسألة (في حواجز السراء من الغصبي وقطاع الطرق عند الضرورة)<sup>(4)</sup>

كتب لنا إني بعض أبي خي يذكر أبي برت - برقة سوه - ولاية لاسير في حفص<sup>(5)</sup> قال: وذلك أن ابن حفص لما حاصر بونن، غرق حشد العرب على قراهم، وحاصروا شعبها، فقتلوا شرفها، فغلب السمر في تونس لأحد ذلك، فلما ولي لأمر ابن حفص، حذب العرب القعدة إلى البلد في اليوم الذي ولي فيه، وأردو بعده، فتلفت كثير الناس عن شرايته، فاستن من بها من العمدة، فأجذب بعضهم بعد حصار السراء، قال، وأجاب شيخنا رحمه الله يجوز السراء، يعني والده أبا محمد عند له الزوى<sup>(6)</sup> قال: فأخذ الناس فتواه رحمه الله، فلما سمع الذين أفتوا بالبيع تحدثوا في ذلك، ووجهوا إليه عظيم، وهو كبيرهم وأفضلهم، يسأله عن فتاه، هل هي مستندة لنفل أو لفقه؟ فقال: ما عندي مثل في ذلك، ولكن ذلك عندي مستفيض الفقه، وهو أيضاً حار على مذهب الموازية والمؤونة، أم الصفة، بذلك أن الطعام المجلوب لا يعلم عين مالكه، ولو قام شخص يطلبه، ما حكم له بأخذ هذا الطعام المجلوب اتفاقاً، وما ذلك إلا لاحتساب أن يكون هذا الطعام المجلوب غير ملكه، لأنهم ما غصبوا ذلك الطعام من شخص واحد، ولا من موضع واحد،

<sup>1</sup> في ح: أعلى، يبرم واحد  
<sup>2</sup> في ح: وأما في ح: الكيل  
<sup>3</sup> في ح: أعلى

<sup>4</sup> ذكره أبو شريسي هذه المسألة في المعبر، من الإثبات إلى صلاحته مؤلف، ما غصبه كتب إليه ما نظر مع، من 5/68  
<sup>5</sup> ابن حفص عمر بن عبد الواحد الحفصي تولى ولاية إفريقية 632-709 هـ، انظر شجرة البراء، 2/149  
<sup>6</sup> والد شيخنا يوسف، انظر بغير الأعلام





((جواب بن رشد حول الأموال المفقودة))

فأجابه رضي الله عنه، عن ذلك ما «هنا»<sup>(1)</sup> نفسه: تصفحت عصمي<sup>(2)</sup>، والله وإيانا، سؤالك هذا، ووصفت عليه، فإن كانت هذه الماشية بأبي هذلاً، انقوت من انقباض فيه ثم رثوها عن نفسه وأجدادهم كما ذكرت، وهي في الأصل معصومة، ولا يعلم السوء لئلا يعهد أصحاب الذين عصيت منهم، ولا يرسم، ولا يمكن مصاديق إلى صاحب عتاتيه ولا صرف شيء منها إلى صاحبيه<sup>(3)</sup>، عساه المصهل به، فحككت بأبي الحسن هي في أدبيهم، بما ذكرت من مصاديق عن أبيهم وأجدادهم، حكمت الملقطة بعد، شعريت بها ولا بأس من وجود صاحبها<sup>(4)</sup>، انتهى له صلى الله عليه وسلم فيها لو حصد (فإنك بي) <sup>(5)</sup>، فيستحب له المصروف بها، ولا يجب ذلك عليه فيها وحده، ولا سيما إن لم تكن هي المعصومة بأعديب، وإنما هي سائلها، فحصر ما ذهب منه من إرد من الناس في شترتي نيت منها، وقد عذر، من الأمر المسلمين أن الله أياها، فوجهه لأحد ساع من وهب<sup>(6)</sup>، أنه أن يأخذ، وحل له فكمه، ولم يكن عليه في ذلك إثم ولا حرج إن شاء الله تعالى، ولأمر المسلمين أدبه الله، أن تنجب من حدي سنة الله تصب منها من بيت مال المسلمين، إذ إن قيل ذلك منها بغيره<sup>(7)</sup>، في مبيع المسلمين، وأما يهرون لولي<sup>(8)</sup>، أمرا المسلمين عليهم فلا سوغ له في قوله منهم، له ج، (بأن هذا الأمر، غلول) إلا أن كفا في عليها، فإن كاذب عيبا بنسبت من الثواب، وأهدى<sup>(9)</sup>، منها ثبت لأمر المسلمين، آدم لله تأييده وتوفيقه، فأعفه لأحد، صح له عطيه وساغ له، وسواء كان لغاصبون لهذه الماشية قد عصبروا لم لم يعصبيهم، أو لم غصبيهم أو غصب أباهم

قبلهم<sup>(10)</sup> إذا كنت القبيلة قد غصبت القبيصة، فلم يعلم كل واحد منهم بعينه أنه أخذ مال من صار إليه ماله بعينه، وأما إن كان هؤلاء القوم الذين هذه الماشية بأيديهم قد غصبوها هم، أو من ورتوها عنه من آباءهم وأجدادهم قبلهم من<sup>(11)</sup> غصبيهم، أو من لم غصبيهم يعرفون أربابها الذين غصبت منهم، ويمكنهم إداؤها إليهم بأعنائهم، أو إلى ورتتهم، فالواجب المتعين عليهم الدائم لهم أن عرصوها على أربابها، إذ لا حل لهم أن يمسكوا بشيء من ماله، فإن لم يفعلوا، فمسكوا به فلا حل لأحد من شترتي منه ست من ولا، أن ينسحب أحد منهم «هبة»، ولا من صارت إليها<sup>(12)</sup>، من قبلته بأي وجه صار إليه، فإن فعل شيئا من ذلك وهو شال، كان حكمه في ذلك حكم المصاحب، والله تعالى اعرف

لجواب<sup>(13)</sup>، قال شيخنا «الفتنة»، «المشتر إليه: فمن تأمن حارب من رشد رحمه الله، علم صحة ما قال شيخنا رحمه الله في مسألة الضم، ثم قال شيخنا رحمه الله المذكور: لكن ينبغي أن رشد رحمه الله ما حدث عنه بالملقطة منه غير، لأن الملقة يستحب له أن يبيع من دفع لرب إن لو علم، ولم يلتقط على سبيل التملك، ومسألة الماشية من هي في يده<sup>(14)</sup>، منيع من دفعها لرب لو علم، وما غصبت أو ورثت، لا يملك، فبئس ما يذهب على هذا بتقدير، اللهم إلا أن يكون هؤلاء الذين بأيديهم هذه الماشية غصب منهم لانتفاء في الحز، وإلانة إليه، ورد ما بأيديهم من الماشية إلى أربابها إن علموا، فيكون أحكم في الملقة لا ثبت فيها، وأما قوله إن كان هؤلاء القوم قد غصبوها هم، أو من ورتوها عنه من آباءهم وأجدادهم قبلهم، لم غصبيهم أو لمن<sup>(15)</sup> لم غصبيهم إلى آخر كلامه، ففيه نظر، لأن من غصبيهم «لهم»<sup>(16)</sup>، فيلزم تباعد، كيف يقضى عليهم بردها لهم، مع كونهم لهم

<sup>(1)</sup> في ع. منهم.

<sup>(2)</sup> في ع. من.

<sup>(3)</sup> ما بين القوين - سقط في س.

<sup>(4)</sup> حقه - سقط في س.

<sup>(5)</sup> في ع. إليه.

<sup>(6)</sup> في س. لا شريك له، مسألة برتبة متفوتة من كتاب فتاوى ابن رشد، الجزء الثاني، 513، إلى 1020.

<sup>(7)</sup> «فتنه» سقط في س. في العبار، قال الشيخ أبو عبد الله، مسكوك، ص 5/71.

<sup>(8)</sup> في س. بيده.

<sup>(9)</sup> في ع. وثائق.

<sup>(10)</sup> في س. من.

<sup>(11)</sup> «لهم» سقط في ع.

<sup>(12)</sup> وهنا سقط في ع.

<sup>(13)</sup> في س. غصب.

<sup>(14)</sup> في ع. صاحبها.

<sup>(15)</sup> في س. ربا.

<sup>(16)</sup> حديث الملقة، روى البخاري، المجلد الثاني، ص 44، وسد 3/146.

<sup>(17)</sup> في ع. عنه.

<sup>(18)</sup> في ع. إليه منه من نيت.

<sup>(19)</sup> منه سقط في ع. وفي س. ليعرف.

<sup>(20)</sup> في ع. لأمر.

<sup>(21)</sup> في ع. ما أهدى، وحديث أخرجه لأمر البخاري وسند، ص 44، حقه 4/4، وقال: ما حقه أخذ لغناه من المشية ولم يحدده إلى غير أهل لخدمة في نفسه، رجع جامع لأخيراً في الأمر، ص 1/156.

تبعات، فكان لو حب أن تباع هذه الخاشية على ملك أربابها، ويستوفى منهم قيمه ما عليهم من التبعات، اللهم إلا أن يكون نعم من حابه إذا ردت إليهم من حيثهم يعطون ما عليها، فيتعين الرد إليهم، ويكون ذلك حق، هذا هو الصواب عندي والله أعلم<sup>(١)</sup>، انتهى ما كتبه به إلى شيخنا أبو عبد الله لزواري أشد لله تعالى مما حكاه عن والده<sup>(٢)</sup> وما ذكره ابن رشد وما سلق هو على ابن رشد.

((تعليق المؤلف على رأي تسخه))

والذي عندي في ذلك، ما حكم عليه في اعترضه على من رشد رحمه الله من نقب من بيده الخاشية، ذلك مأخوذ من كلام من رشد رحمه الله، لأنه قد ذكر في السؤال والجواب، أن من المسلمين قد روى على المسؤول عنهم أمر<sup>(٣)</sup> وذلك يقتضي كونهم تحت حكم<sup>(٤)</sup>، أمر مسلمين وفهره، وذلك يشر الانتقاء إلى الوجه صوغا أو كرها، فإن قيل، فحيث شئى أن يأخذ أمر المسلمين الخاشية من أيديهم ويتصرف<sup>(٥)</sup> فيهم حسبما تقسم من ردها إلى أربابها إن علموا، أو صرفهم فيما يصرف فيه الأموال لئلا يجهل أربابهم، قلنا عند ذلك، إن مركب<sup>(٦)</sup> بأربابهم لأحد وجهين، إما لأنه رأى فيهم منفعة مسلمين، وبكيفية على المشركين، وقسما للملحدين<sup>(٧)</sup>، فأقرها في أيديهم على هذا الوصف<sup>(٨)</sup> وهذا<sup>(٩)</sup> أحد الوجوه تصرف فيها هذه الأموال، وهو مع ذلك، إن أخذها من أيديهم بقوم فقر، فتحب حينئذ إعانتهم من بيت مال المسلمين، وهذا منه، لأنهم تحت نظره وتحت تصرفه ودعائه، وهو الناظر لهم في مصالحهم، كما هو لدفع لغرضهم من شأن المسلمين، يمس ذلك قوله في الجواب: إذ لم يجهل ذلك منهم ليصرفه في مصالح المسلمين، فمن تأمل حياه كل السائل، علم منه حكم المسؤول عنهم، وفهره لهم ودحولهم تحت طاعته

<sup>(١)</sup> السبيل على التوسيع في...  
<sup>(٢)</sup> في...  
<sup>(٣)</sup> حكمه، شرط في من...  
<sup>(٤)</sup> في من...  
<sup>(٥)</sup> في من...  
<sup>(٦)</sup> في من...  
<sup>(٧)</sup> في من...  
<sup>(٨)</sup> في من...  
<sup>(٩)</sup> في من...

طوعا أو كرها، وليس لأحد التصرف في ذلك أثناء، وما هو منه إلا «بعد»<sup>(١)</sup> إذنه، فلما أقره بأيديهم على<sup>(٢)</sup>، لظن أنه بما فعل ذلك نظر للمسلمين، فبذلك أباح من رشد رحمه الله لشراء منهم، وغير ذلك مما تضمنه حوايه والله أعلم.

((تعليق المؤلف على رأي والد الشيخ))

والذي عندي، فيما حكاه عن والده رحمه الله: أن شبه<sup>(٣)</sup> قوله بقوله ابن رشد فيه بعد، لم أشترأ إليه من الانقياد وعدمه، والقهر وعدمه<sup>(٤)</sup>، ما أعترض به على الشيخ من التوقف من الغصب قبل أن يدخل فيه وبين لطعام المغصوب صحيح، وليس هو قول أصيب رحمه الله، بل نص على ذلك من لمور وأشهب وأصغ ونسبهم، وحكى ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> في ذلك نقاشا<sup>(٦)</sup>، وما أحاب به من أن أصبح إن تكلم في مسألة العلم بالمغصوب منه، وإن الطعام المنقول عين ملكه، فلا ينهض هذا الجواب عندي، لأن هذا الطعام علمنا قطع أنه منصوص، وإن جهل عين مالكه، والجهل عين مالك لا يسح للغصب لتصرف<sup>(٧)</sup> فيه قبل التوقف، لأن من جهل عينه وله حق، لإمام أو نائبه أو جماعة المسلمين بضمون مقامه، ويرلون منزله، وهو، كما<sup>(٨)</sup> لو كان حاضرا معلوما، لما حلل بين الغصب وبين هذا الطعام لا بعد التوقف، فكذلك يكون حكمه<sup>(٩)</sup> مع الإمام أو نائبه، أو جماعة المسلمين، بعد قيام جماعة المسلمين، على الغصب، كقيامه أرباب الطعام بأجمعهم، وقد قدم أنه يجب على الإمام أو نائبه أو جماعة المسلمين<sup>(١٠)</sup> أخذ الشيء

<sup>(١)</sup> بعد...  
<sup>(٢)</sup> علم...  
<sup>(٣)</sup> في من...  
<sup>(٤)</sup> في من...  
<sup>(٥)</sup> في من...  
<sup>(٦)</sup> في من...  
<sup>(٧)</sup> في من...  
<sup>(٨)</sup> في من...  
<sup>(٩)</sup> في من...  
<sup>(١٠)</sup> في من...

المغصوب من غاصبه<sup>(١)</sup> وينظر فيه، إما يردده إلى ربه إن علم، أو يصرفه فيما يصرف فيه ما جهل ربه من أموال المسلمين، وأخذ هذا لا سبيل إليه، لوجود القتل والاختلاط، فلا بد من التوثيق، والله أعلم، وما ذكره من كونه إذا لم يشتر ذلك منهم بخلوه إلى موضع آخر مما عاوه أو كلوله، كما هذا لا يلزمه<sup>(٢)</sup> لأن نقول: يجب على أهل الموضع الآخر الاستماع من سرائره، وكذلك كلف غيره إلى ما يقع وجب على أهله تركه، فإذا لم يبق إلا كنهه على ما نصروه من ذلك يمتنع من غاربه ونسبه، لأن من كنهه ما كنهه، سئل إذا خلد غلبه من غصبت ما كنهه، هل سعه، هذا لم يفتى في هذه المسألة، ومن الاستماع من سرائره، فإنه بعد نسبه وإلزامه الحق.

#### أخرج الثاني من الحالة الثانية: «هو إذا كان المغصوب شريكاً»

وقد نُقل، نقاب من نقاب، ونسب ربه من نسب ربه، وإن كان له، أخذ منه القيمة يوم الغصب، وقال سحنون: ليس له، إذا أخذ من سائر في يده<sup>(٣)</sup>، وروى ابن القاسم عن مالك رحمه الله تعالى وهو في كتابه: إن المغصوب منه أخذ القيمة إلا أن (أخذه) قال أو خمس من خمس رحمه الله تعالى: يريد، ولا يأخذ من المغصوب، فوجه قول ابن القاسم ونسب من العرض لم يغير، فوجه أن يأخذ ما لكه كما لو لم ينفذ، وإن كان له للتخيير<sup>(٤)</sup> لما يلزمه من غرامة الكره، في رده فكان ذلك كالتخيير<sup>(٥)</sup> ولا يشبه هذا حيلة الأسوق، وكما قال سحنون: «في غير المدن»، أخذ الثمن فقد أحر فعل الغاصب، فلا تبعه له عيب، وإن اختار أخذ القيمة منه فقد ملكه بها بقيمتها له بخلاف إغرم القاتل للقيمة<sup>(٦)</sup>.

قال من أمواز وحكمه بعض لأصحاب عن ابن القاسم: أن ربه إن أخذ قيمته يوم

<sup>(١)</sup> أي من الغاصب  
<sup>(٢)</sup> أي من: هذا لا يبرأ لا يقول.  
<sup>(٣)</sup> يقصد: من ظلم نفسه ما يكره  
<sup>(٤)</sup> أي من يده وقد تحارب  
<sup>(٥)</sup> سأل في السحنون وسأل الكلام يدل على كنهه سر وسفاه  
<sup>(٦)</sup> أي ع: شمس  
<sup>(٧)</sup> أي ع: كلف  
<sup>(٨)</sup> أي بين الموصفين سقط في س  
<sup>(٩)</sup> أي ع: القيمة

الغصب من لغاصب، وكانت أقل من قيمتها يوم القتل، فلا رجوع له على القاتل بقيته، ويرجع للغاصب على القاتل بقيمتها يوم القتل، «قال ابن يونس»<sup>(١)</sup> وزعم أشهب أن الغاصب لا يرجع على القاتل إلا مثل ما دفع والزائدة لونها يرجع بها على القاتل، لأن الغاصب لا يرجع فيما غصب، فإذا رجع «الغاصب»<sup>(٢)</sup> مثل ما غرم فلا حجة له، قال من أمواز، ولم يصحبه هذا، لأنه ما ضمن القاتل يوم الغصب قيمته ملكه بها «يوسف»<sup>(٣)</sup> نصاؤه وعصاؤه له وغنيته، ولم يضمن من القاتل ما يجب أنه إذا جرد القيمة أولاً من القاتل، لم يرجع بقدره لقيمة يوم الغصب غير الغاصب كذا ذكرنا، «الغاصب» قد سئل (ابن يونس)

حكى بعض فقهاء القرويين: إن من اغتصب يده، أو غيره، يوم القاتل فيموت، فكيف أقل من قيمته، لا لغصب، إنه لا يرجع على الغاصب شيء، مثل ما قال سحنون، قال: ويؤثر على هذا أن يكون آخر ما أخذ من به القاتل من سائر غريم الغاصب، إن لم كان له غريم، وكان مفسداً، لأنه عند سحنون وسئل قول ابن القاسم هذا ما أخذه لكونه غريم غريمه<sup>(٤)</sup> وإنما أخذه لكونه من ملكه فذكر حقه على أخذه، إن الغاصب لغصب، ربه القاتل جديته، فإذا اختار أخذه ارتفع حقه عن الآخر، وأما على قول ابن القاسم وأبي ربيعة، إذا أخذ ربه نفسه من ماله وكان الغاصب مفسداً لا يكون أحق بذلك من سائر غريم الغاصب، لأن هذا مال لغاصب، إلا أن يريد أن يرفع المفسد على لغاصب فلا يتبعه بقية القيمة<sup>(٥)</sup> فيكون أحق به من سائر غريم الغاصب.

وأما إن كان الأجنبي إنما ذهب بعضه، ففي مجموعة قال أشهب: ولو فقراً شينته جيب، فله بها حذها وما غصبها يوم القتل من الثاني في غريمه وسلايه<sup>(٦)</sup> لأن حيلة الأسوق لمست من فعل الغاصب، وتغيير القيمة في السعة المستولة من فعل الغاصب لكون أسعار البلاد لا تنفق عادة فالتغير إما كان سببه القتل، والقتل من فعل الغاصب، لذلك وجب التخيير، والله أعلم.

ووجه ما قاله مالك رحمه الله، إنه مغرول تعين بالقتل حتى لغاصب فوجب لأخذه

<sup>(١)</sup> ما بين القرويين سقط في س  
<sup>(٢)</sup> «الغاصب» سقط في س  
<sup>(٣)</sup> «يوسف» سقط في ح  
<sup>(٤)</sup> أي من غريم غريمه  
<sup>(٥)</sup> أي من بقية القاتل  
<sup>(٦)</sup> يقصد بقره أو غناه

المغصوب «منه»<sup>(١)</sup> أخذه لضعفه، وقد وافق بن القاسم عليه، والفرق بينهما، أن لضعف المثل يقو مضامه، تسلك أوجب شئ، فهو إذ أخذ المثل فإنه أخذه بعينه، وليس كذلك إذ أخذ القبضة، فإن القبضة ليست هي المثل، فهو، فلذلك قلنا له أن يأخذه، والله أعلم.

فرع (في ثمن نقل الشيء المغصوب)،

هذا أخذه<sup>(٢)</sup> في غير بلد العصب، فلا كره عليه ولا نفيقه، ولا على العاصم رده<sup>(٣)</sup>، قاله أصح وأصح ولا شوب نحوه، في المعيرة<sup>(٤)</sup> في المحمومة لمس بعدى على حطب رجل فحملة من غن إلى حدة ثمة<sup>(٥)</sup> دينار، فإن كان متعديا فغرب السلعة أن يكلفه ردها إلى غن، أو يأخذه حيث وحده، وإن أحب صمته القبضة بالبلد الذي حملة منه، ويأخذ القبضة حسب ما<sup>(٦)</sup>.

فرع ((في قبضة نقل الأشياء عن طريق الخطأ))،

قال ابن القاسم وأشهب في مجموعة، في رجل اكترى من حمال على أن يحمل له<sup>(٧)</sup> حبالا عس، وإلى بلد<sup>(٨)</sup> فأخطأ الحمال<sup>(٩)</sup> فحمل غيره، وبلغ إلى بلد صاحبه<sup>(١٠)</sup>، إن صاحبه محير إن «ش»<sup>(١١)</sup> أحب صمته قبضة<sup>(١٢)</sup> ليلد له حمل منه، ويأخذ القبضة حيث شاء، وإن أحب أخذه ونزله الكره، وقال أشهب، لا كره عليه، وليس للحمال قرض إن

<sup>(١)</sup> منه، سقط في م.  
<sup>(٢)</sup> في م. من.  
<sup>(٣)</sup> في م. من.  
<sup>(٤)</sup> في م. من.  
<sup>(٥)</sup> في م. من.  
<sup>(٦)</sup> في م. من.  
<sup>(٧)</sup> في م. من.  
<sup>(٨)</sup> في م. من.  
<sup>(٩)</sup> في م. من.  
<sup>(١٠)</sup> في م. من.  
<sup>(١١)</sup> في م. من.  
<sup>(١٢)</sup> في م. من.

قل، أنا أردته إلى حيث نقلته منه، ولا لصاحب حمل أن يلزمه الحمال رده، وعلى الحمال أن يرجع فيحمل الحمل الذي استوجره عليه، وقد أجمع في كتاب ابن حبيب في هذا، إن صاحب الأحمال محير بين أن يلزمه ردها، أو يأخذها ولا كره عليه، إلا أن يعلم أن صاحبها كان راعيا في وصولها فيكون عليه كره، مثل، ورجع «الشيء»<sup>(١٣)</sup> إن كان كره عليه.

الوجه الثالث من الحالة الثالثة: وهو إذ كان المغصوب حيوانا

فقال بن القاسم وسحنون، ليس لربه إلا أخذه، وقال أشهب: ربه مخير إن شاء أخذه وإن شاء أخذ القبضة يوم الغصب، وفي لموزية قال ابن القاسم: قال مالك: له القبضة، قال بعض الشيوخ، يريد وليس له أخذه «الآن»<sup>(١٤)</sup>، وأما ما قاله ابن القاسم فبين الحيوان له تغيير، وليست غنى ربه في أخذه مفروم ولا مضرة، فوجب ألا يكون له غيره، كما لو لم ينقله، وأما ما قاله أشهب فقبضا على العرض، وقد أسروا في توجبه قول ابن القاسم إلى ما يدل على الفرق بين العرض والحيوان، وأما ما قاله مالك فقبضات على لطفه وقسه ضعف، قال بعض السلف: والذي ينبغي أن يفسد لا يحرم للبدن، أن يكون قريبا أو بعيدا، فإن كان بعيدا<sup>(١٥)</sup> وجب أن يكون المغصوب «منه»<sup>(١٦)</sup> مخيرا، «لأن ذلك لا بد أن يكون قد تغير»<sup>(١٧)</sup>، وإن كان قريبا وجب ألا يكون له مقال<sup>(١٨)</sup> والله أعلم.

قال أبو الحسن للنخعي: أما لعبد والدواب وما شئت أن يصل بهمه، أو ما لا يتكلف له حمولة خفت كالشوب، ما شئت، فإن للمغصوب منه أن يأخذه وإن كره الغاصب، والغاصب أن يحضر غنى قومه، وإن كره المغصوب إذا كان الطريق الذي نقل منها مأموما، لأنه قد رده من غير مضرة<sup>(١٩)</sup>، وإن كان محجرا وغير موجود، لم يحضر على قبوله، وإن كان أن يصمته القبضة<sup>(٢٠)</sup>، وإن كان ذلك لما له حمل وغيره لثمنه كرا<sup>(٢١)</sup> وأحب للغاصب

<sup>(١٣)</sup> الشيء، سقط في م.  
<sup>(١٤)</sup> الآن، سقط في م.  
<sup>(١٥)</sup> في م. من.  
<sup>(١٦)</sup> منه، سقط في م.  
<sup>(١٧)</sup> في م. من.  
<sup>(١٨)</sup> في م. من.  
<sup>(١٩)</sup> في م. من.  
<sup>(٢٠)</sup> في م. من.  
<sup>(٢١)</sup> في م. من.

أن يسمه <sup>(١)</sup> كان للمغصوب ألا يقسه، لأنه مقول: غرضي في مالي أن يكون بيدي، إلا أن يقول الغاصب: أن أتكلف دمه والطريق مأمون، وإن أحب ربه أن يأخذه وامتنع الغاصب من ذلك لأجل ما كان تكلف من الأجرة «عن حملة» <sup>(٢)</sup> كان ذلك له <sup>(٣)</sup> على قول ابن القاسم، فإن دفع المغصوب ماله <sup>(٤)</sup> الأجرة سقط مثقاله، وليس عليه سلب قول أشهب للحمل شئ، كبتمسك <sup>(٥)</sup> إله في الحمل إذا اختأ نفل غير ما استأجر عليه والله أعلم.

الحالة الثالثة <sup>(٦)</sup>: وهي إذا بعّر المغصوب

ولا يحرم ذلك من ثلاثة أقسام: أحدها أن يكون ذلك من فعل الله تعالى <sup>(٧)</sup> الثاني أن يكون ذلك من فعل أجنبي، الثالث أن يكون من فعل الغاصب

الثمة الأول: هو إذا كان التغيير من فعل الله تعالى

فإذا بطلت ركة من وجبتين، ما أن يكون قد أذهب بعض جزائه، أو أذهب كله، فإن كان الأول، حتى يرضى أن يرد سحر إن شاء أحد: ولا شئ <sup>(٨)</sup> على الغاصب وإن شاء ضمته القيمة، فإن ابن القاسم، وسواء كان التغيير يسيرا، أو كثيرا، قال، وهزم «الجزئية» عند الغاصب قوت، فإن أشهب، وسواء كان ما أصابها من الكبر <sup>(٩)</sup> والهرم كثيرا أو يسيرا، مثال الكبر الشدين أو نحو ذلك، فإن لصاحبها أن يصنه القيمة إن شاء، قال القاضي أبو محمد <sup>(١٠)</sup>، إذا كان ما دخرها من النقص بامر من الله تعالى لا بفعل من

<sup>(١)</sup> في ع: يسمه  
<sup>(٢)</sup> «عن حملة» سند أبي س  
<sup>(٣)</sup> أبي ع: كان له ذلك  
<sup>(٤)</sup> ومه: سقط في ع  
<sup>(٥)</sup> في س: الحالة الثالثة  
<sup>(٦)</sup> في س: الكسرة  
<sup>(٧)</sup> في س: سحره  
<sup>(٨)</sup> في ع: ليس  
<sup>(٩)</sup> «الجزئية» سقط في س  
<sup>(١٠)</sup> في س: الكبر  
<sup>(١١)</sup> أبو محمد من أبي ردة

الغاصب، فليس للمغصوب منه إلا أخذها بغير أورش، أو إسلامها وأخذ قيمتها، وليس له أخذها وبم نقص، لأن الغصب «كان ضامنا لها يوم الغصب، فلم يكن لها حدث من العيب قبله حكم من الضمان، لأنه صار على أصل مضمون، فإذا اختار المالك أخذها، فقد رضي بعينها، لأنه لو لم يرض لكن بعينها سلب، ويرجع بالقيمة، فإذا قال: أريد الأورش لم يكن له ذلك لأن الغصب <sup>(١)</sup> لم يضمن ما حدث بغيره، وإنما ضمنه بضمن الجسد، وأصحابنا يفتون <sup>(٢)</sup> «يرد» ما كان سحرًا إن شاء، ثمسمة القسمة، وإن شاء أخذها، فهو إذا أخذها فقد دفع عنه يد العبد، ويجب أن لا يضمن كذا لو كانت عنده، والله أعلم.

قد بعض سبحي: وقد يحتمل أن يرد سرب أخذها وأخذ قسمه ب تقصيرها <sup>(٣)</sup> لأنه لا فرق «في الضمان» <sup>(٤)</sup> من ذهب ببعض أو الكل، وكذلك لو باع عده به عيب دلل س، إن أبايع بضمن ما هلك بسبب هذا الصبح، سواء هلك بعينه أو كنه، ولو لم يدلل لصحته اشتري، سواء هلك كنه أو بعينه، وقد يجب أن ضمان البعض كضمان الكل، فمن وجب عليه ضمان الكل، وجب عليه ضمان البعض <sup>(٥)</sup> والله أعلم.

وهذا الذي تدور عليه هذا الشيخ فيه نفر، وبيننا سائلين فرق، ذلك أنه إذا اختار غيبته في مسألة الغصب فلا حرج <sup>(٦)</sup> من ذلك تقوم بليته من النفس القدر، فقد استوفى «المغصوب» منه جميع ما غصب له، وإذا أصر أخذها <sup>(٧)</sup> ولم يرد البقي، فقد رجع عنه الضمان، لأنه لما تضمن بالتعمي <sup>(٨)</sup> والتعدي قد دفعه عنه «المغصوب» منه باختباره أخذ سيته، بخلاف مسألة الغصب، لأنه إذا كان العيب قد دلل س، به <sup>(٩)</sup> وكسسه البائع، فقد أحبه بعض الناس محال <sup>(١٠)</sup> لأن السن الذي دفعه المشتري، وقد دفعه عوضا عن

<sup>(١)</sup> ما بين الترتيبين سقط في س  
<sup>(٢)</sup> ما بين الترتيبين سقط في س  
<sup>(٣)</sup> في ع: ما نقص  
<sup>(٤)</sup> ما بين الترتيبين سقط في ع  
<sup>(٥)</sup> في س: فليس وجب عنه ضمان البعض وحده ثمسمة ضمان الكل  
<sup>(٦)</sup> هكذا في السكتين وسقط: لا يحس  
<sup>(٧)</sup> في ع: أخذ  
<sup>(٨)</sup> في ع: إذا ضمن بالتعمي  
<sup>(٩)</sup> «عنه» سقط في ع  
<sup>(١٠)</sup> «به» سقط في ع  
<sup>(١١)</sup> في س: حدث: وألغى بدون عوض

مجموع الذوات، وهو يعتمد أنها سليمة فيعفى لثمن مقابل<sup>(1)</sup> للعيب بالضرورة، فإذا هلك لبعض أو الكل لأجل العيب، وسببه كان الضمان من المدلس، لأن مدليسه سبب في ذهاب ما ذهب إليه، والسبب عند مفهوم مقادير المناشئة، فلهذا قبل أنه يضمن ما هلك كان بعضا أو كلا، وللعاصب ليس له سبب ولا مبادنة فمما هلك من بعض الذات إذا كان يأمر من الله تعالى، والعباء قد رفعه عنه المغضوب منه واختبره أخذ ثمنه كما تقدم.

وإن كان العيب<sup>(2)</sup> لم يدلس به وهلك عند المشتري الكل أو البعض، فصمته له أي كان ضمان «شراء»<sup>(3)</sup> وهو غير مرفوع عنه، لأنه إن كان عابدا بالعيب فقد رضي به، فلا متكمه له<sup>(4)</sup> وإن كان لم يعلم ولم يدلسه، البائع أبيض، وكان لهالك اكل، فبزه يرجع بما يقابل العيب القسيم، لأنه هو الذي أخذ له السنع مجاناً، وإن كان الهالك إنما هو البعض، فالعقدة منبرمة، أي أتى حيناً<sup>(5)</sup> من جهته، لأنه مخير إن شاء أمسك وأخذ أرض العيب القديم، وإن شاء رد ودفع أرض العيب الجديد، فرفع الصمن بما كان من جهته بخلاف الغاصب، ألا ترى أنه لو قبل به البائع فماسك به ولا شيء له، أو رده ولا شيء عليك؟ أكن له حجة أو عيبه غرم له كان البائع هو رافع الضمان وهذا الفرق واضح فن تأمله والله أعلم.

وأما الوجه الثاني من هذا القسم وهو إذا كان قد ذهب كله، فلا خلاف أن العاصب قد أساء عليه، لقيمة فيما لا مثل له، والمثل فيما له مثل حسب وقع التبعية عليه في محله من هذه المجموع، ولكن اختلف في القيمة متى تكون؟ على ثلاثة أقوال؟ المشهور إنه يوم الغصب، والقول الثاني: أنه يوم الحكم، والثالث: إنه «باعتى قيمة مرق»<sup>(6)</sup> عيبه. فوجه المشهور<sup>(7)</sup> «بأنه يضمن القيمة يوم الغصب»<sup>(8)</sup> وهو الصحيح، إن أمكن أن يوجهه إلى سبب ولا حكم الحكم، لأن حكمه لا يملكه إلا بالسعدى<sup>(9)</sup> والسعدى سبب

(1) من من مدلس  
(2) من من مدلس  
(3) من من مدلس  
(4) من من مدلس  
(5) من من مدلس  
(6) من من مدلس  
(7) من من مدلس  
(8) من من مدلس  
(9) من من مدلس

لضمان بسرط الهلاك، فيوجب إذا هلك أن يضمنه من وقت العيب، في المطالبة إن كانت به، والحكم بها طلب، وأحكم إن كان بمقدار ما ترتب وبإزاء<sup>(1)</sup> وذلك يوجب ما قلناه بوجه القول بأنه يضمن باعطي قيمة مرق عيبه، فهو يضمن ما قلناه بوجه المطالبة، وهو الحادى عيسى أصل المدونة، لأنه قبل قيمتها حسن أكثرى دابة أو ستعاره فحبسها ثم أتى بها أحسن مما كانت عليه، أن لربها أن يضمن قيمتها، لكونه حسنها عن انتفاعه به وسعده، فلا يكون العاصب أحسن حالاً منه ولله أعلم<sup>(2)</sup> بوجه القول بأنه يضمن لقصة يوم الحكم لأنه يظلمه بإحضار شبيهه<sup>(3)</sup> في ذلك «لوقت»<sup>(4)</sup> فيعبر ذلك عليه، فيبرمه القيمة يوم<sup>(5)</sup> لتعذر وهو زمن الحكم، وهذا فيه ضعف.

### القسم الثاني: إذا كان التغير من فعل أجنبي

ولا يخلو ذلك من أمرين أحدهما أن يذهب<sup>(6)</sup> كله، الثاني أن يذهب بعضه فإن أذهب كله فقلل ابن القسم في المدونة فيس عصب جارية فقتلها بدهه أجنبي، وقسمته يومئذ أكثر من قيمتها يوم الغصب، إن لربها أخذ القابل بقيمتها يوم القتل بخلاف العاصب، ريد أنه إن غرم العاصب إنما يغرم قيمتها<sup>(7)</sup> يوم الغصب<sup>(8)</sup> قل: وإن كانت قيمة يومئذ أقل من قيمتها يوم الغصب كان له الرجوع بتدبير القصة على الغاصب، قال ابن سوار: لأنه يقول: إنما أخذت ما يجب عليه لعاصب، ولما عصى لغاصب أكثر منه، نصار كغرمه غريب<sup>(9)</sup> قل سحون في كتابه، إن العاصب من المثل، وفيه يوم الغصب أكثر، فم رجوع له على الغاصب كف لو غصب منه بدهه سكر لرب أحد الشمين

(1) من من مدلس  
(2) من من مدلس  
(3) من من مدلس  
(4) من من مدلس  
(5) من من مدلس  
(6) من من مدلس  
(7) من من مدلس  
(8) من من مدلس  
(9) من من مدلس

« ويرجع بتمام الثمن يوم الغصب على الغاصب، ولا أن يأخذ القيمة ويرجع بتمام الثمن »<sup>(1)</sup> ابن يونس<sup>(2)</sup> وقول ابن المواز أصح، لأن في هذا إذا أخسار أخذ لـ من فقد أباد فعل الغاصب، فلا تدفع له عليه، وإن اختار أخذ القيمة منه فقد ملكه، بإفاد بقيمتها له بخلاف غيره، والقتل للقيمة<sup>(3)</sup>.

فإن بين الموار وحكمة بعض الأساح عن بين القاسم أن يأخذ بـ من أخذ بـ من الغصب من الغاصب، وكانت أقل من قيمته يوم القتل، فـ « وجع له عري » مثل شيء، ويرجع الغصب على القاتل بـ من قيمته يوم القتل، « قتل من بـ من » رجع أن الغصب لا يرجع على الناس إلا بـ من دفع والريادة لـ من رجع بـ من القاتل، لأن الغاصب لا يرجع قيمته غصب، فإذا رجع « الغاصب »<sup>(4)</sup> فـ من عده سـ حجة له قـ من الموار: ولم يحدث هذا، لأنه لا ضمن القيمة يوم الغصب فـ من ملكه بـ من « بـ من » فتأوه وتعتب له وعلمه، ولم يختلف بين القاسم وأبى له إذا أخذ القيمة بـ من القاتل، إنه يرجع بـ من الغصب يوم الغصب على الغاصب كما ذكرنا، وقد تقدم قول سحنون ( بن يونس ) .

حكى بعض فقهاء الرومي: إن من القاسم يقول: إـ من عده بـ من القاتل بـ من، فكأن قـ من بـ من يوم الغصب، بـ لا يرجع على الغاصب بشيء، من بـ من سحنون، قـ: ويلزم على هذا أن يكون أخو يـ يأخذ من بـ القاتل من سائر عرماً، الغاصب، إن هو كان له عرماً، وكان مفلساً، لأنه عند سحنون وعلى قول بين القاسم هذا ما أحده لكونه عريم عريمه<sup>(5)</sup> وإي أحده لكونه<sup>(6)</sup> مثل ملكه، فكان حقه على أحدهم، بـ من الغصب لغصه، وإف القاتل حاشه، فإذا اختار أحدهم، رجع حقه عن الآخر، وإف على قوا ابن القاسم وشبهه إذا أخذ بـ من القاتل، وكان الغاصب مفلساً فلا يكون أخو سـ من سائر عرماً، الغاصب، لأن هذا مال الغاصب، إلا أن يـ من يرجع لضمان على

<sup>(1)</sup> ما بين الموار وحكمة بعض الأساح عن بين القاسم أن يأخذ بـ من أخذ بـ من الغصب من الغاصب، وكانت أقل من قيمته يوم القتل، فـ « وجع له عري » مثل شيء، ويرجع الغصب على القاتل بـ من قيمته يوم القتل، « قتل من بـ من » رجع أن الغصب لا يرجع على الناس إلا بـ من دفع والريادة لـ من رجع بـ من القاتل، لأن الغاصب لا يرجع قيمته غصب، فإذا رجع « الغاصب »<sup>(4)</sup> فـ من عده سـ حجة له قـ من الموار: ولم يحدث هذا، لأنه لا ضمن القيمة يوم الغصب فـ من ملكه بـ من « بـ من » فتأوه وتعتب له وعلمه، ولم يختلف بين القاسم وأبى له إذا أخذ القيمة بـ من القاتل، إنه يرجع بـ من الغصب يوم الغصب على الغاصب كما ذكرنا، وقد تقدم قول سحنون ( بن يونس ) .

<sup>(2)</sup> أنظر قيس الأعلام

<sup>(3)</sup> في ج: القيمة.

<sup>(4)</sup> ما بين القاسم سـ من س.

<sup>(5)</sup> « الغاصب » سقط في س.

<sup>(6)</sup> « بومته » سقط في ج.

<sup>(7)</sup> في س: عريم عريم.

<sup>(8)</sup> في س: بـ من س.

الغاصب فلا يتبعه بنية القيمة<sup>(1)</sup> فيكون أحق بـ من سائر عرماً الغاصب.

وأما إن كان لأجنبي بـ من أذهب بعضه، ففي المجموعة قـ: أشهب: ولو فـ عيناها أجنبي، فـ لها، وأما نقصها يوم القاتل من القاتل في عده وملايه<sup>(2)</sup> ثم لا شيء له على الغاصب، وإن ساء أسماها وأخذ قيمته من الغاصب يوم الغصب، وإن كان الغاصب أخذ بـ من الغاصب من القاتل، وهو أكثر من قيمته يوم الغصب، أخذ منه أكثر، قـ من سحنون: بـ من سـ من، « من عيده »<sup>(3)</sup> وتفسيره أن سـ من، فإن كان عليه واحد، فـ من القاتل أكثر من قيمته يوم الغصب، أخذ حاشه وبيع بـ من أخذ، وإن كان عـ من أخذ ذلك من أجنبي، رجع بـ من القاتل على الغاصب، وإن كان بـ من قيمتها يوم الغصب أكثر منه طلب الغاصب بنفسه، وتبقى له الأمانة بـ من أخذ قيمتها<sup>(4)</sup> وإن ساء أخذ الاسم رجع الغاصب بـ من أخذ من أجنبي أو سـ من أجنبي بـ من رجع بـ من القاتل على الغاصب، وفي المروية ولو قطع عـ من أجنبي بـ من عده غصبه فـ من لـ من أخذ الغاصب بـ من غصب، وبه إن غصب نفسه بـ من غصب، ثم لـ من سـ من أجنبي بـ من غصب، وإن سـ من رجع بـ من وأبى من أجنبي بـ من غصب<sup>(5)</sup> « من يونس »<sup>(6)</sup> « من يونس »، وقيل إذا كانت بـ من يوم الغصب عـ من غصب لـ من غصب فأخذ بـ من بـ من بـ من غصبه، فـ من بـ من قيمته يوم حاشه، الأجنبي غصب بـ من كان مائة وليس بـ من مائة حسنة، أخذ بـ من أجنبي حسنة وعطى منه للغاصب عشرة وأخذ البنية، وهذا ما ذهب إليه أئمة الذين يرى أن الغاصب لا يرجع كما قدمناه.

### فصل ( في ضمن التعدي يختلف عن الغصب )

ما قدمته من القول في جنة الأجنبي، إنما هو إذا فـ من غصب جميع الذات المحنة عليها، وأما إن لم يتقدمه غصب لذات<sup>(7)</sup> لأجنبي عليها، لا من حاشي ولا من غيره،

<sup>(1)</sup> في ج: لانه.

<sup>(2)</sup> غصبه فـ من أو غصبه.

<sup>(3)</sup> أنظر منس الأعلام

<sup>(4)</sup> في ج: كان.

<sup>(5)</sup> في س: مائة.

<sup>(6)</sup> « من يونس » سقط في ج.

<sup>(7)</sup> في س: الذات.

فقد قال من يؤنس رحمه لله تعالى: والقضاء أن المتعدي يفارق لغاصب في جنسه. لأن المتعدي إما جنى على بعض السبعة، والغاصب كان عاصباً لجميعها، فضمنه يومئذ بالغصب، قد سحجون: لفرق بين المتعدي والغاصب والسايق اختلاف الأصلان. وذلك أن الغاصب له ربح المثل وليس كذلك المتراض<sup>(1)</sup> والمبضع معه<sup>(2)</sup> يتعدي، (ابن يونس). والفرق الأول أصوب، وقد فرق بين لعاصب والمتعدي بفرق هـ أبيض فلا تطول بذكره. فإذا تقرر الفرق بين الغاصب والمتعدي، فمن تعدي على ملك الغير، فلا يخلو إما أن يثلث جميعه أو بعضه. فإن كان لأول ضمن قبضته يوم الخيانة ولتعدي وإن كان الثاني فلا يخلو من أربعة أوجه:

أحده: إن ثلث اليسير منه ولم يضل الغرض المقصود منه.

الثاني: إتلاف اليسير أبطل الغرض المقصود منه<sup>(3)</sup>

الثالث: إذا كان لتسدد<sup>(4)</sup> كثيراً لا يبطل الغرض المقصود منه.

الرابع: إبطال<sup>(5)</sup> الكثير يبطل الغرض المقصود منه.

(( لوجه الأول: لثلاث اليسير لم يبطل الغرض المقصود منه ))

« فإن كان التلغ يسيراً أو لم يبطل الغرض المقصود منه »<sup>(6)</sup> ففي المدونة قال مالك في رجل أفسد لرجل توباً: إن كان الفساد يسيراً رأت أن يرفوه ثم يعزم ما نقصه بعد لرفوه، وإن كان كثيراً أغرم<sup>(7)</sup> قيمته يوم أفسده. قال ابن القاسم: فإن قل رب التوب، لا تسلمه وقد كان الفساد كثيراً ولكن أتبعه بما أفسد. كان ذلك له، ولقد كان مالك دهرًا يقول لك هي الفساد: يعزم ما نقصه ولا يقول يسير ولا كثيراً. حتى وقف بعد هذا القول في التسدد لكثيراً<sup>(8)</sup> قال للبخمي رحمه الله تعالى: ألزمت مالك إصلاح القصعة ورفوه الثوب، لأن صاحبه لا يثدر على استعماله إلا بعد إصلاحه، وكان في مندوحة عن ذلك.

(1) هكذا كتبت في نسخة ولعله محروك.

(2) معه سقط في ع.

(3) أي من يسير يبطل الغرض المقصود منه.

(4) أي من القويين سقط في ع.

(5) « بطل » سقط في ع.

(6) أي من القويين سقط في ع.

(7) أي ع. غرم.

(8) فذوبة الكبرى - كتاب الغصب ص 107.

وليس ذلك من باب لقضاء، بل مثل فيب قتل قذوره. ولو كان ذلك من غرم النقص بعد الإصلاح، لأن من غرم ما تعدي عليه لم يكن عليه غرم آخر فقد تكون قيمة الثوب سالمة بمائة ومعييب تسعين ويغرم في رفته عشرة. ثم يكون قسمته بعد ذلك خمسة وتسعين ويغرم المتعدي خمسة. وقد لا يزيد لإصلاح في قبضته « معيب »<sup>(1)</sup> شيئاً.

قال أبو الحسن النخعي. ومثل ذلك إذا حلق رأس محرم مكره. إنه يظعن عنه أو ينسك. لأنه أدخله في ذلك، فإن كان الحلق فقيراً فتعدي المحرم. ورجع عليه متى أسبر. وقد اختلف في هذا الأصل، هل يغرم الجراح أجرة<sup>(2)</sup> الطبيب؟ فقيل ذلك عليه، فإن برئ على شئ<sup>(3)</sup> غرم أيضاً، وهذا موافق لما تقدم في الرفو به على المتعدي، وقيل ذلك على المجروح إن برئ على غير شئ<sup>(4)</sup>، لم يكن على الجراح شيء، وفي هذا ظلم على المجروح، ويدوم على هذا إذا كانت الجندية على عبيد لا توجب غرم قيمته أن يكون علاجه على سيده، فإن برئ على غير شئ<sup>(5)</sup> لم يكن على الجراح شيء، والأول أحسن، إن على الحاني الرفو وأجرة الطبيب، إلا أن يحب صاحبه أن يعرّمه قيمة العيب قبل إصلاحه فذلك له، لأن إصلاحه من مقال<sup>(6)</sup> ربه لا عيبه. (ابن يونس)، ولو قل قل. في اليسير إما عليه ما نقصه فقط لم أعبه. لأنه إذا أعضاه ما نقصه القلع دخل الرفو في قيمة هذا لنقص. كما قال فيس وجد. بقاء، وذلك شأنه أن له جعل مثله ولا نفقة له لأن النفقة وجبة في تقويم جميعه<sup>(7)</sup>.

الوجه الثاني: إتلاف يسير أبطل الغرض المقصود منه

والذي يكسب من أجله، فاختلف الدس، المذهب في ذلك، فقال السدغعي والحنفى<sup>(8)</sup> فيمن قلع أذن فارس أو حمار فاره<sup>(9)</sup> ودينه وهو بم تركت في المدهات لا شيء عليه إلا ما بين القسيتين. وقال مالك في المعروف من قوته فب حكاة ابن لقصار<sup>(10)</sup> وما قاله أبو

(1) معيب سقط في ع.

(2) في ع. آخر.

(3) سقط ما بين شئ وبين ع. إن شاء.

(4) في ع. ما.

(5) في ع. جعله.

(6) سقط ما بين ع.

(7) أي حلق أو طبع - محرم - ص 106.

(8) غير فيس الأعمدة.





وكانت من الوخش<sup>(1)</sup> كان الواجب في مثل ما تقدم في العبد. ينظر هل تعطلت من دفعه. وإن كنت من لعل فأفسدت من محاسن وجهه، أو تدا أو غيره. حتى صارت لا تراه. لم كنت تراه له. صمها.

قال ابن الماحتون في سانية أبي زيد<sup>(2)</sup> «لنرس الجميل تفق عينه عليه م مقصه. وإن فق عينه صمها. قال أبو محمد بن أبي زيد<sup>(3)</sup> «في مفقود<sup>(4)</sup> العين أو مقطوع ليد، تفق عينه أو يقطع يده<sup>(5)</sup> الثانية<sup>(6)</sup> بن علي، حتى قيمته جصبه (ابن يونس). قال ابن مؤز في مسعودي يفسد لشوب فسادا يسيرا لا يلزمه إلا م نقصه بعد الرق. ولم يختلف في هذا قول مالك، ولا بن القاسم ولا شيب كتب لجنه عمدا أو خطأ، قال بن القاسم: أم حي الفساد الكثير<sup>(7)</sup> ثوبه مخير في أخذ قيمته جميعه يوم الجنه أو يأخذه وما نقصه، وإلى هذا رجع مالك. وقال أنشبه في الفساد الكثير إما له أن يضم من قيمته جميعه أو يأخذه ناقص ولا شيء له قسم بنقص. بخنية. وقاله بن القاسم مرة ثم رجع عنه. قال أنشبه: وهو كدج لشاة ليس له أخذها لمح وم نقصه. قال ابن المؤاز: وهو أحب إلى. لأنه إما لزومه<sup>(8)</sup> لقسمه له يكن لربه أن يأخذه ويدع غيره<sup>(9)</sup> لا ياجتمعهما، أو يأخذ سلعته ناقصة. كذايح الشاة وكسر العصف نعديا. فليس لربه أخذه وم نقصه. قاله مالك وأصحابه. ويقول أنشبه: أخذ<sup>(10)</sup> سحتون في المجموعة قال: ولقد قالوا في أخذ الشريك في الأمة نظوا فلا تحمل، فإن شأ صاحبها<sup>(11)</sup> ألزمه قيمته يوم لوط، أو غمسك<sup>(12)</sup> بتخصيصه. ولا رجوع له بما نقصه لتزكه القيمة التي وجبت له. (ابن يونس). قال بعض أصحابنا: ورد فسد لشوب فسادا كبيرا، فاختار ربه أخذه وم قصه. فيما يعني بعد أن

يرفأ أو يخط إن كان مما تصلح فيه الخياطة، أو تتعبد له القصبة<sup>(1)</sup> وأنحو ذلك، كما قال في لفسد السير، إنه يأخذ لشوب وما نقصه بعد الرق. ولا فرق بين السير ولكتير بخلاف الجنه على الحسوان. هذا ليس على الحنن أن يفرم م نقص بعد أن يداوى له الدابة.

قال: والفرق بينهما أن ما يفق على المدوة غير معلوم. ولا يعلم هل يرجع إلى ما كانت عليه أم لا؟ ولرفق وحيطة معلوم م سق علسه. ويرجع م كانا<sup>(2)</sup> والله أعلم. (ابن يونس). وهذا لدى ذكر فيه الفساد لكثير في لشوب. إنه يأخذه وما قصه بعد الرق. خلاف ظاهر قولهم. ووجه فساد أنه م يعرف على رقو الشوب أكثر من قيمته صحيحا. ولا يلزمه ذلك<sup>(3)</sup> أو لا ترى أن أنشبه وغيره يقول: ليس له أن يعرفه م نقص «إذا كان له أن يعرفه قسمته وهو القياس. فكيف يعرفه م نقص<sup>(4)</sup> بعد الرق وقد يبلغ ذلك ضعف قيمته؟ فإن قيل: فهو هلك بقية لآخره في لفسد لكثير. هل يكون ضمنا لجملة المحنى عليه، فلا أنشبه أن يضم ذلك، لأنه أفسد لرفية فصار ضمنا لها. حتى يرفع ربه عنه الصمان بختياره، كما قالوا في الأمة بن الشريك يطوها أحدهما<sup>(5)</sup> فتموت، إنه ضم لها، وهذا أبين، لإمكان أن تكون حاملا من الرق، وأنه يد وطنه تعقت بضممانه حتى براءة رحمها. ومن المدونة قال ابن القاسم: وكذلك من تعدى على دابة<sup>(7)</sup> رجل فقطع له عضوا، ونزع بها م أفسدها قليلا أو كثيرا، فهو كالشوب فيما وصفا، وكذلك سائر الحسوان<sup>(8)</sup>.

وأما من تعدى على عبد ففق عينه، أو قطع له حرجة أو جارحتين، فما كان من ذلك فسادا فاحتسأ لم يبل فيه كبير منفعة، فإن يضم من قيمته ويعتق عليه، وكذلك الأمة، وقال في كتب الديت. من فشا عيني<sup>(9)</sup> عبد رجل، أو قطع يده جميعا، فقد يطله. ويضمه إخراج ويعتق عليه، وإن لم ينطه مثل أن يفتأ له عينا واحدة، أو حرج

<sup>(1)</sup> في بن. سعت بقصه.

<sup>(2)</sup> بن. ورد كما كان.

<sup>(3)</sup> بن. وكتب لا يرفه ولا.

<sup>(4)</sup> بن. يونس. مقد في ع.

<sup>(5)</sup> بن. ملك.

<sup>(6)</sup> بن. أخذ لشوب.

<sup>(7)</sup> بن. حنة.

<sup>(8)</sup> المدونة تكثرون كتب لفسد. ص 4، 14.

<sup>(9)</sup> في ع. عجز والمسألة في كتب الحيات من الدابة. ص 114، 14.

<sup>(1)</sup> الوخش: الردى من كل شيء. معجم مدغري. ص: 651.

<sup>(2)</sup> في بن: لسانه. وهو من مولد أو محسن بن يونس لغرواني.

<sup>(3)</sup> بن. يونس. سقط في بن.

<sup>(4)</sup> في بن. معني العيون.

<sup>(5)</sup> لسانه واليوناني واحد.

<sup>(6)</sup> في بن. الكثير.

<sup>(7)</sup> في بن. غصه.

<sup>(8)</sup> في بن. حنة.

<sup>(9)</sup> في بن. سعت. يأخذ عجزه.

<sup>(10)</sup> في بن. حنة.

<sup>(11)</sup> في بن. صاحبه.

<sup>(12)</sup> في بن. غمس.

أُذِنَهُ<sup>(١)</sup> وشبهه، فإنما عليه ما نقصه «ولا يعتق عليه» (ابن الموز) وقال أشهب: إذا فُتق عنه أو قطع يده، فإنما عليه ما نقصه<sup>(٢)</sup> وإن فُتق عينيه أو قطع يده أو رجله، ضمن قيمته كله وعتق<sup>(٣)</sup> على الجاني، وقاله ابن كنانة عن مالك وسأبى الزناد<sup>(٤)</sup> عن أبيه، قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: يغرم الجاني قيمته ولا يعتق عليه، لأنه إنما مثل بعده غره، وليس لفسد أن يخار إمساكه. وأخذ<sup>(٥)</sup> ما نقصه، ومن المجموعه قال أنسب قال لي بن كنانة عن مالك: فيمن قطع يد عبد سرده، أو فُتق عينه غمه، أن يره مخير بين أخذه وما نقصه، أو يضمنه قيمته جميعه<sup>(٦)</sup> قال: فإن ضلله لئمة حسعه عتق على الجاني، فإن أسب، وإن كان قطع اليد الواحدة أذهبت جميع ما نقصه، فليس لسبده إلا قيمته<sup>(٧)</sup> يريد ويعتق على الجاني - قال: وإن لم يذهب أكثر ماله، فله مخير كما قال مالك، وهو ستحسان وليس شياس<sup>(٨)</sup> (ابن يونس)

وحكى عن بعض فقهاء في لعبد نُحْنَى عليه حدية متسدة، مثل أن يفتق عنه، أو يُفْتَقَ يده جميعاً، إن معى قول ابن القاسم: يغرم لنفسه ويعتق عليه، وقد هددت به ذلك سبده، وما ينأى من ذلك، فإن له حمة العبد وما نقصه، وليس لعبي سائر رمت للعبد لاند منه (ابن يونس)، وهذا لدى ذكر خلاف ما هو قول ابن القاسم وأشهب، وحالات ظهر رواية من حبيب لدى له يوجب عتقه، لأنه قال لسبده إمساكه وأخذ ما نقصه<sup>(٩)</sup> وأصوب من هذا، وبذى احتاره: أنه إذا أنسده حكماً، أن يغرم الجاني قيمته ويعتق عليه، على ما أحب السبده أو كره، لأن قيمته عوجه، فهو مضار في تركه قيمته صحيح، وأخذ ما لا ينفع به، وحرم العبد العتق، وإن لم ينسده مثل أن يفتق عينه الواحدة، أو يقطع يده الواحدة ولم يذهب به أكثر ماله، فالسبده مخير بين أخذه وما نقصه لأنه لا يستفيع به، أو يغرم الجاني قيمته ويعتق عليه أد له لتعديده وظلمه، كما قال مالك وأشهب، (ابن يونس) ولأن جديده والضمان وقع معاً فكأنما مثل بعده وغيب ذلك لحرمة العتق،

(١) في س: أنقه.

(٢) ما بين القوسين سقط في س.

(٣) في ع: أو عتق.

(٤) أنظر فهرس الأسناد.

(٥) في ع: ويأخذ.

(٦) في س: يضمنه.

(٧) في ع: للقيمة.

(٨) في ع: بالقياس.

(٩) في ع: قال لسبده إمساكه.

كما قلنا فيمن حلف بحرية عبده إن باعه «بباعه»<sup>(١)</sup> فكان للبيع والخلف وقعا معاً، فغلب العتق لحرمة، وكذلك هذا، والله أعلم.

### مسألة ((في التعدي على الحيوان))

من عدى على شاة فقتل لبها، فله روى من حبيب عن مطرف ومن الماجشون بن كنانة عظم ما ترد له (س) الذين<sup>(٢)</sup> فعله فيمته به إن شاء رها، وإن لم تكن غزيرة اللبن، فإنما يضمن ما نقصها، وما أسقرة والدفة فلهما ضمان ما نقصها وإن كانت غزيرة اللبن، لأن فيه منافع غير اللبن، وقته أصغ، وأحق اللخس الثرة بالنسبة فجعل حكمهما واحداً، وخالف غيره من الأشياخ مثل البخاري وابن سونس، فجعلوا حكم سقرة والذئبة سواً، لا تنفقوا في الدفء أن ليس عليه إن ما نقصها وإن كانت غزيرة اللبن، هذا ما دلحس بالتعدي، إذا كان عارفاً<sup>(٣)</sup> من غصب تقدمه، بما من التعدي<sup>(٤)</sup> أو غير، وإنما أدخله<sup>(٥)</sup> في هذا جبراً وإن كان ما ليس نحن بصدده، لكن لما ذكرنا حكمه لمفصوب سعدى عليه غير العاصم، وكان أخذك يضمن لوجده وسطه لعصب، رأيت ذكر ذلك ليكون<sup>(٦)</sup> فسد من أشبه<sup>(٧)</sup> عبه الأمير، والله الموفق للصواب،<sup>(٨)</sup> بترحمته، ويرجع إلى أصل التقسيم.

### القسم الثالث: وهو إذا كان التعبير بفعل الغاصب

فلا يخلو ذلك من فصلين:

أحدهما: أن يكون ذلك بغير صفة أخذت في المفعول.

الثاني: أن يكون بصفة أخذها فيه.

(١) فدعه سبده في ع.

(٢) هكذا كتبت في نسخة وأصل حرف (س) ليسلته المعنى.

(٣) في س: عير.

(٤) في س: التعدي.

(٥) في س: أذنته.

(٦) ليكون: سقط في ع.

(٧) في ع: من أشبه عبه.

(٨) سقط في س.

((الفصل الأول: أن يكون التغيير بغير صنعة أحدثها في المغصوب))<sup>1</sup>

فلا يخلو إم أن يذهب أو لا، فإن أذهب فلا خلاف أنه ضامن القيمة. ومنى تكون القيمة؟ في المدونة يوم لعصب، وهو مذهب ابن القاسم وأشهب قاسا على ما إذا كان ذلك بأمر من الله تعالى، وفي لمياطية: إن ذلك يوم الهلاك قال سحنون في المجموعة: في العصب إذا قتل الجارية، إن القتل فعل ثان، وقال: إن له أخذه يوم لقتل، ثم رجع إلى قول ابن القاسم وأشهب، ووجه ما في لمياطية: أن ربه يقول: أن<sup>(2)</sup> أرفع عنك يد العدا، والغصب<sup>(3)</sup> وأطبل بالجدي

فرع: ((في التصرف في الأشياء لمغصوبة))

قال ابن القاسم وأشهب، ولو باعها وهي تسوي ألفين بألف وخمسمائة، لم يكن له إلا قيمته يوم لعصب، وإن لم يذهب كنهه، فلا يخلو إم أن يكون ذهب بعض أجزائه أولا، فإن أذهب بعض أجزائه، فلا يخلو ما ذهب<sup>(4)</sup> منه إم أن يكون يسير أو كثير، فإن كان سيرا، ففي المدونة في كتاب العصب والعدوية، أن عليه ما نقص فقط بعد رفع الثوب وتشيعب القسعة، وقد نص أشهب في كتاب الغصب: أن ربه محض إن شاء أخذه وما نقص، وإن شاء ضمنه لقيمة، وأما إذا كان ما نقص كثيرا، ففي سورة في كتاب الغصب أن<sup>(5)</sup>، المصوب منه مخير إن شاء ضمن الغاصب لقيمة، وإن شاء أخذه وما نقص، وفي العدة يضمن فقط، وليس على الغاصب ضم نقص، كما لو كان ذلك بأمر من الله سبحانه وتعالى<sup>(6)</sup> وإليه ذهب أشهب على ما حكاه بعض النسخ، وقد ذهب<sup>(7)</sup> أنه إذا هلكه لعصب أنه ضامن القيمة، «كن»، «هل يوم الغصب أو يوم الجندية؟ لنسألان،

<sup>(1)</sup> خلاف أشهب، «إن كان الأول» حتى يسهل الكلام مع القول الذي وضعه

<sup>(2)</sup> في ع، إم

<sup>(3)</sup> في ع، يد الغاصب

<sup>(4)</sup> في ع، ذهب

<sup>(5)</sup> أن سقط في ع، رجع كتاب لعصب، في 1/152، كتاب عدوية من 4365 من سورة الكبرى

<sup>(6)</sup> في ع، من الله تعالى

<sup>(7)</sup> «لكنه سقط في ع»

وكذلك اختلف إذا جنت بعضه، هل عليه قيمة ذلك يوم الغصب أو يوم الجندية؟ والثاني مذهب المدونة، والأول مذهب<sup>(1)</sup> سحنون رحمه الله، والفرق على مذهب المدونة على هلاكه وهلاك بعضه، أنه إذا هلك كله فقد ذهبت عنه، وإذا هلك بعضه فما بقي، قد يرى ربه أخذه لما يره، فإذا أخذه فقد رفع عنه يد العدا، فله أن يطالبه بالقيمة يوم الجندية<sup>(2)</sup> وفي روى عن سحنون: أنه يطالبه<sup>(3)</sup> بما نقص يوم الغصب، فله يرى ذلك كأشهب غصبيه، «هناك بعضها»، فوجب عليه ضمان ذلك يوم الغصب، كما لو لم يغصب غيره، وألزمه بعض النسخ أن يقول: إذا هلك بعضه بأمر من الله تعالى أن ضمن قيمة ما نقص، قال بعض شاحي وهذا إلزام صحيح.

الفصل الثاني: وهو إذا كان لتغيير بصنعة أحدثها الغاصب في المغصوب وذلك بتنوع إلى أنواع:

لنوع لأول: وهو إذا صيفه

قال ابن القاسم رحمه الله: ربه مخير إن شاء ضمن الغاصب القيمة، وإن شاء أخذ الثوب ودفع قيمة لتصبح للغاصب، ولا يكون نسيئة فيه، وقال أشهب رحمه الله، لربه أخذه، ولا شيء عليه في قيمة لصيع<sup>4</sup> فوجه قول ابن القاسم أن الصيع صيغة العصب يقال دفعه عنه، وله عين قائمة ورواله لا يمكن، فوجب أن يكون له حق فيه، وذلك يوجب ما قلناه، ووجد قول أشهب: إنه عين قائمة لو رُبلت<sup>5</sup> ما تنفع بها<sup>6</sup> فوجب أن لا يكون له مقال، كالمصاصة واللبس والخص لله أعلم، وما علمت به قول ابن القاسم، هو نفس الفرق بين الصيع وغيره مما يستشهد به أشهب رحمه الله تعالى، لأن<sup>7</sup> تصيع عين فاسدة لا تكن رولها، والمخاطة يمكن زوالها

<sup>(1)</sup> في ع، مروى عن

<sup>(2)</sup> في ع، ضد

<sup>(3)</sup> في ع، يطالبه

<sup>(4)</sup> في ع، يمل

<sup>(5)</sup> في ع، لعصب

<sup>(6)</sup> في ع، ويب

<sup>(7)</sup> في ع، به

<sup>(8)</sup> في ع، لا في

وإذا أزيلت لم ينتفع به، فلذلك قلت ليس له ثياب<sup>(1)</sup> حتى والله أعلم.

وقال ابن مسلمة<sup>(2)</sup>: إن نقصه<sup>(3)</sup> الصبيغ غرم «النقص»<sup>(4)</sup> وإن زاد لم يكن له فيه شيء، إلا أن يكون إن غسل حرج منه شيء له قيمة، فيكون صاحبه بالخيار إن شاء أعطاه الثوب ففصله، وإن شاء أعطاه قيمة ما يخرج<sup>(5)</sup> منه. لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَيْسَ لِعَبْدٍ مَالٌ مِثْلُ<sup>(6)</sup> ذُلِّ مَالِهِ) وعبره الظاهر: كتب احتر أو غرس، يريد لا حتى يعطى في بقاء ما دفعه في المعصية، وأنه ينتفع فيخرج كذلك الصبيغ إن كان في له منفعته أعضاء، وإن فلا شيء له، قال الثعلبي: تأتي على قول أبيه، لئلا<sup>(7)</sup> أن يأخذ بغير شيء، إذ كانت منفعة في الصبيغ سيرة، وإذا<sup>(8)</sup> كان لها قدر أعطاه قيمة ذلك أو قيمته أو كان شريكاً. وهذا خلاف ما تقدمه لابن النجاشي وأشباه، واحتار المحقق قول أشهب وإن مسلمه، ومسلمه لها مسألة احصى ولو طبق به نقد الفرق سهل.

فرع ((في تصرف المشتري في الشيء المعصوب))

لو باعه الغاصب بصفه مشتري، كان حرجه بالخيار، بين أن يكون مثله مع الغاصب، فيعزم قيمته به لغصبه ويوم البيع، أو يبيح البيع ويأخذ النقص، وإن كان مثله مع المشتري، وله أن يأخذ إن أحب ويدفع قيمة الصبيغ، فإن أياً<sup>(9)</sup> كانا شريكين، وعلى القول الآخر<sup>(10)</sup> زاد الصبيغ وهو أحسن وبه يتدارك، فإن لم يزد ذلك لم يكن له شيء، واحتلف إذا نقص الصبيغ، حل له أن ينضمه قيمة الثوب إذا نقص ثوبه عن لغرض الذي يراه له؟ وقد اختلف في مشتري العبد مثله خطأ، لأنه في الصبيغ والقتل لم

<sup>(1)</sup> في ع: ثيابه.

<sup>(2)</sup> نظر فهرس الأعلام.

<sup>(3)</sup> في س: نقص.

<sup>(4)</sup> والقصة سقط في س.

<sup>(5)</sup> في س: حرج.

<sup>(6)</sup> روى الحديث كتب حرجه أبو داود وشريك أحمد (من أفتى أولئك منة يفي له وأليس لعرفي ذلله حق) لم يجمع الصغير، 161، وأخرجه إمام البخاري من سنن أبي حنيفة، 88، ورواه الإمام أحمد، 121، من: (212) 172.

<sup>(7)</sup> هو ابن النجاشي، نظر فهرس الأعلام.

<sup>(8)</sup> في س: وإن.

<sup>(9)</sup> في ع: أ.

<sup>(10)</sup> في س: ما.

بصن ماله<sup>(1)</sup> بخلاف للباس والأكل، ولتضمن في كلا الوجهين أحسن.

فرع ((في تحديد وقت لتضمن))

إذا ثبت أن رب الثوب<sup>(2)</sup> محير إذ سبغ الغاصب، بين الأخذ ودفع قيمة الصبيغ أو لتضمن، فاحتار، لتضمن نفسي<sup>(3)</sup> يكون ذلك، قال أبو حنيفة النخعي: يرى أن يكون محير بين أن يصيبه<sup>(4)</sup> قيمة يوم غصبه، أو يوم سبغه، إن كانت قيمة ذلك اليوم أكثر قال: وهذا أحد قولي إن القسم، يريد أن له ثوباً آخر بالتضمن يوم الغصب يس إلا، وبه أقول.

الفرع الثاني: رهبر الخبث

فقد تفق ابن النجاشي وأشباه، على أن رب الثوب يأخذ من غير عزم، وقد سألوا اللخمي رحمه الله تعالى<sup>(5)</sup> بين لحاظه والصبيغ في فاهر كلامه، لأن قال: وإن غصب ثوباً فصفه أو خاطه، كان صاحبه بالخيار بين أن يأخذ ويدفع قيمة الصبيغ<sup>(6)</sup> أو يسلمه ويغرم الغاصب قيمته، وبمسألة المسألة لا تعزى من خلاف، لكن ابن النجاشي وأشباه يقولان: يأخذ من غير عزم، وفرق ابن النجاشي بين الصبيغ والخضرة في<sup>(7)</sup> أثرت إليه في توجيه قوله.

فرع ((في ضمن النقص بعد الخياطة))

إذا أخذ رب الثوب ثوبه بعد الخياطة، فهل تضمن الغاصب ما نقصه لقطع أم لا؟

<sup>(1)</sup> في س: بصن ماله.

<sup>(2)</sup> في س: رب.

<sup>(3)</sup> في ع: فما.

<sup>(4)</sup> في ع: أن يكون منه.

<sup>(5)</sup> رحمه الله تعالى سقط في س.

<sup>(6)</sup> في ع: الصبيغ.

<sup>(7)</sup> في س: ما.

قال بعض أشباهي: والذي ينبغي أن يقال: أنه يضمن<sup>(1)</sup> ما نقصه القطع. لأن ذلك عيب. قال. ولا يقال إنه تحير بالخطبة، لأن خطبته لا حق فيها لغاصب فهي كالعدم، وهذا الذي قاله شيخنا هذا، إنما هو على أحد القولين، وإنما على القول الآخر الذي حكاه للخصي، فلا ينهض هذا الذي وجه به، والذي ينبغي أن يقال: لا يخلو، إما أن يكون فصل هذا التوب بنفسه لا يتيق بالتوب، وجرت العادة به أو لا، فإن كان الأول فلا غرم عليه، وإن كان لثاني فالحق أنه يغرم، لأنه إذا أخرجه عن معتاده فقد أعياه، وإن لم يخرج به عن معتاده لم يعبه كل لعيب، ومثل ما لم يخرج العادة به، أن ينص لتوب لرفع قلاص أو مروبيلات، ومثل ما حرت العادة به يبرر لا يحتاج إلى مثال، والله أعلم.

### النوع الثالث: إذا غصب غزلاً فنسجه

فهو يكون ذلك موحياً لتفويته فلا يأخذه، أو لا يكون موجياً لتفويته فيأخذه<sup>(2)</sup> فقال ابن القاسم لس لويه أخذه، وإنما له القيمة، قال بعض أشباهي: رأيت بعض لأشباح حكى عن بعض العجماء، أن لرب الغزل أخذ «منسوجاً»<sup>(3)</sup> وإن ساء ضمه القيمة، قال. وهذا القول ما علمته في المذهب، ولكن عندي يتخرج من مسألتين، إحداهما من شترى غزلاً ونسجه ثم استحق، هل للمستحق حق في عين التوب، أو لا حق له في عينه وإنما له القيمة؟ وفيمن اشترى غزلاً ثم نسجه، ثم فليس هل يكون رب الغزل أحق به، أو لا يكون حق به وحاصص<sup>(4)</sup> وفي كل واحدة من المسألتين قولان: قال: أما مسألة الشفليس فالحصص<sup>(5)</sup> نصيب<sup>(6)</sup> موجود، وأما مسألة الاستحقاق، فبعض حذو الشيوخ<sup>(7)</sup> أجراها على مسألة الشفليس. قال. وعلم أن هذه لصعة لا تذهب إلا بذهب الذاب وما هو هكذا فقد حكى لشرع خروج على صلبه ونهذ حوز أن نسج توب منسوج في غزل، وهذا يدل على أن<sup>(8)</sup> نسج توب.

فليت: وما استقرأه صاحب. وما حكى أنه رأى بعض لأشباح ذكره عن بعض العلماء.

<sup>(1)</sup> في س. يذهب.  
<sup>(2)</sup> في س. وله أخذه.  
<sup>(3)</sup> «منسوج» سقط في س.  
<sup>(4)</sup> وحاصص أو فاقم بعينه.  
<sup>(5)</sup> فحقه سقط في س.  
<sup>(6)</sup> في س. حذو أو فاقم شيوخ رجع نسب حذو، من: 123-محدث في س.  
<sup>(7)</sup> في س. حذو أو فاقم شيوخ رجع نسب حذو، من: 123-محدث في س.

في ظاهر كلام الخصي ما يدل عليه، وهو قوله. وقد اختلف في الموزون والمكيل إذا كان يحرم فيه التفاسل، كالذهب والفضة والقمح والتعابير، أو لا يحرم كالتحاس والحديد والقطر، وما أشبه ذلك إذ صنع، في أربعة مواضع:

أحدها: هل ذلك قوت يمنع من أخذه؟

والثاني: إذا كان لويه أن يأخذه هل يغرم للصعة شيء، أم لا؟

والثالث: إذا كان ذلك عليه، هل يغرم قيمة الصعة أو ما زدت؟

والرابع: إذا لم يرض أن يغرم عن الصعة ولا يرض، هل يكون شريكين أم لا؟

فمن تأمل تفسيبه لخصي هذا، وبظر<sup>(1)</sup> لتقسيم لأول سه، ونأمل ذكره لفظن، وإدخاله إياه في حمته لأشباح، التي حكى فيها إخلال، علم أنه ما اختلف فيه، وإذا اختلف في لفظن، فآخرى أن يختلف في الغزل، وفي كتاب محمد: ومن غصب غزلاً فنسجه فعليه قيمة الغزل، كمن غصب خشفة فجعلها<sup>(2)</sup> ثوابيت. وفي هذا كله خلاف، قال بعض الفقهاء: ويتبأن يكون كالتوب أخذ، لأنه ما أحدث فيه ما لا قيمة له إذا أزيل، فهذا من المواز أيضاً يسير إلى الخلاف، والله تعالى أعلم<sup>(3)</sup>.

وإذا تقرر هذا، وشرعت على الخصوص لأن القاسم، فما لدى يغرمه الغصب للمغصوب منه؟ فإلى بعض أشباهي: يخرج ما يغرم به<sup>(4)</sup> الفاص على قولين: أحدهما: أنه يغرم مثل الغزل، والثاني فممنه، قال: ولقولان جميعاً<sup>(5)</sup>، يقوم من المدونة من كتاب تضمين الصانع<sup>(6)</sup>، فيمن دفع حذو غزلاً بنسجه سبعة<sup>(7)</sup> في ثمانية، فنسجة ستة في سبعة حيث قال، وإن شاء تركه وغرمه قيمة الغزل، وقد غيرة: عليه مثل الغزل لا تضمنه.

وهذا الاستفراء صحيح، والمسألة قد نص عليها الشافعي رحمه الله تعالى، ونص قوله، ومن غصب كتلاً معزولاً ومنفوشة، فغزله ثم نسجه ثوب<sup>(8)</sup> فعليه مثل الكتان، فإن

<sup>(1)</sup> في س. دضر.  
<sup>(2)</sup> في س. جعلها.  
<sup>(3)</sup> في س. ما به ضم.  
<sup>(4)</sup> به «خلف» في س.  
<sup>(5)</sup> في س. د.  
<sup>(6)</sup> «جمع» سقط في س.  
<sup>(7)</sup> ثمانية بكوني، كتاب محمد بن حبيب، ص 372.  
<sup>(8)</sup> في س. سعة.  
<sup>(9)</sup> في س. د.  
<sup>(10)</sup> في س. د.  
<sup>(11)</sup> في س. د. فغزله ثم نسجه غزله ثم نسجه ثوب.

لم يوجد مثله فعلية قيمته <sup>(1)</sup> ثم استهلكه <sup>(2)</sup> رواه ابن الموز عن أشهب قال: وقد اس  
القاسم: عليه قيمة الغزل، والمفهوم من <sup>(3)</sup> هذا أن أشهب يلزم المثل، ولا يفرق بين مغزول  
ومنفوش، وابن القاسم يرافقه في المنفوش وينقض في المغزول بالقيمة، وسبب الخلاف: هو  
أن الغزل أصله كتان وصوف، وما في معنى ذلك، وذلك من ذوات الأمثال، لكن ذوات  
الأمثال <sup>(4)</sup> إذا <sup>(5)</sup> صنعت فهل يكون الحكة للصنعة أو يكون الحكة للمصنوع؟ في مذاهب  
قولان: والصحيح أن ينظر إلى الصنعة، فإن كانت لا يذهب إلا بذهب ذات، كان الحكة  
لصنعة وإن كانت ذهب غير ذهب بذات كان حكمه لمصنوع ولا حركه في الشرع فخصر  
به ذكرناه، ولذلك جاز سم المصنوع الذي لا يذهب صنعة إلا بذهب الذات في الصنعة،  
رمح سلمه مصنوع إذا كان يذهب بغير ذهب الذات في الصنعة، ولا ريب أن يكون لا  
بذهب إلا بذهب الذات، فوجب أن يكون الحكة الخروج عن أصله الذي هو المثل، وهذا  
وقع خبر بعض النسخ جاز منه الغزل في الكتان، والله أعلم <sup>(6)</sup>.

فرع (في قيمة نسج الشيء المغصوب)

إذا قلنا حكة بعض نسج عن بعض العلماء، واستقرأه شيخنا واستنبطه من  
كلام اللخسي، فهل يكون إذا أخذ رب الغزل لتوب منسوجا، أن يأخذه بغير غرم أو يغرر  
قيمة النسج؟ <sup>(10)</sup> يحرى ذلك على قولين في قدمت في مسألة الصبيغ، والله أعلم.

(1) في من جملة بوه (سأف).

(2) ثم استهلكه لا يوجد في من.

(3) في من: المنفوش هذا.

(4) ما بين قوسين، سقط في ع.

(5) في ع: قد.

(6) في ع: يذهب.

(7) في ع: يذهب.

(8) إلا: سقط في من.

(9) في من: والله لموافق.

(10) في من: يغرر قيمة النسج أم لا، والمعنى واحد.

النوع الرابع: لو غصب خشبة ففصلها أبوابا أو توابيت

اختلف في كون ما فعله «لغاصب» <sup>(1)</sup> فيب من لصنعه «هل هو» <sup>(2)</sup> قوت يوجب  
لقيمة أم لا؟ فالذي في المدونة ذلك قوت، وليس لربها أخذا، وإنه له القيمة قاتر  
الخصي، قال ابن القاسم فليس غصب خشبة بعملك مصر عمن، غصب فسيبه ولا يذهب غصبه  
بأخلا، فصع من أخذه عينها لتلا يذهب عمله «بأطلا» <sup>(3)</sup>، فإن رضى صاحبها أن يدفع  
أخذه، كان له أخذه، فظاهر كماله اللخسي هذا خلاف <sup>(4)</sup> ظاهر المدونة، لأنه لم يعمل  
لربها خيرا في ظاهر كلامه، وفيه قاله اللخسي قد جعل له خبر، والله أعلم.

ووقع في غير المدونة أن لربها أخذه ولا يكون ما أخذه الغاصب فيجب موجب  
غير تب، فوجدنا في المدونة، أنه مقتصوب تغير بالصنعة عن أصله، حتى انقلب  
بالصنعة <sup>(5)</sup> تسيبه وصورته، فوجب ألا يكون له أخذه <sup>(6)</sup> كما لو غصب شيء فذهب  
ووجب مزار <sup>(7)</sup> ووجه القول الثاني: إن هذا عين المقتسوب، وما دفعه فيه الغاصب إلى غير  
منشعه لا يمكن زواله، وإذا زالت فلا تضر له، فوجب لرب المقتسوب أخذه، كخيانة  
والمزويق «والجص» <sup>(8)</sup> وقد قال عليه الصلاة والسلام: (المُسْ لِعَرَقٍ ضَالِمٍ حَقٌّ) <sup>(9)</sup>.

فرع (في تغيير شيء المغصوب)

ومن هذا المعنى، لو غصب تراء فعله مالا، أو غصب نضة فصاها حلب، أو  
ضربها دراهم، وكذلك الذهب، أو غصب حديدا أو نحاسا أو رصاصا، ففعل منه تدورا أو  
سيوف أو سكاكين أو غير ذلك، ففي المدونة عليه في ذلك كنه القيمة فيما يقطعي فيه

(1) الغاصب سقط في ع.

(2) هل هو سقط في من.

(3) ما فلا سقط في من.

(4) في من: يخالف.

(5) في من: نقلت القيمة.

(6) في من: لربها أخذه.

(7) في من: ما بين قوسين في ضحي الضم.

(8) «الجص» سقط في ع.

(9) أخذت من تخريجه، نقر في (168).

بالقيمة، والمثل فيما يقضى منه بالمثل<sup>(١١)</sup> وروى ابن حبيب عن ابن المحدثين رحمه الله تعالى: في لفظة يصوغها حلب ولحده بصره: إن ربه محير إن شئاً، أحده وإن شئاً، ضمنه المثل قد علم له مثل، والقيمة ثم لا يعلم له مثل، قال بعض أئمتنا والصواب، من هذا،<sup>(١٢)</sup> ما قاله ابن المحدثين، لأن هذه الصنعة يمكن زوالها<sup>(١٣)</sup> وإذا زالت لا ثمن لها، فوجب أن تكون كخطبة والجلس والتزويق، والذي عندي في ذلك «أن»<sup>(١٤)</sup> ما في المدونة أصح، لأن هذه الصنعة قد نقلت<sup>(١٥)</sup> الشيء المغصوب وصفته واسمه<sup>(١٦)</sup> وما انتقل من صفته واسمه<sup>(١٧)</sup> لا حيل لربه في أخذه، وإلى هذا، نجد سحون<sup>(١٨)</sup> رحمه الله تعالى<sup>(١٩)</sup> فقال: كتب تغير بالصنعة حتى صار له اسم غير اسمه، فليس لربه أخذه، فهو فوت، وما<sup>(٢٠)</sup> مستشهد به شيخنا لأن المحدثين في<sup>(٢١)</sup> الخطبة والجلس والتزويق لا ينهض في مسألة، لأن الخطبة لا<sup>(٢٢)</sup> تغير الثوب عن وصفه واسمه، والتزويق والجلس كذلك، بخلاف ما ذكره، لأنه غير<sup>(٢٣)</sup> لشيء المغصوب عن وصفه واسمه، والله أعلم.

#### فرع ( في دفع قيمة صنعة الشيء المغصوب )

إذا فرغنا على مذهب ابن المحدثين، وقبل بالخيار، فاختار المغصوب منه أخذ متاعه، فهل يفرض على ذلك شيئاً لأجل الصنعة أم لا؟ الذي لعبه الملك في المبسوط: التفريق بين العمل لكثير واليسير، فقال: إذ عمل فيه عملاً له مال من صنعة ونقش<sup>(٢٤)</sup>

<sup>(١١)</sup> لرويه، كتاب عقوب من ٢٨٨ بـ

<sup>(١٢)</sup> «ومن هذه سقط من سـ

<sup>(١٣)</sup> في ح ذهابه.

<sup>(١٤)</sup> «أن» سقط في عـ.

<sup>(١٥)</sup> في عـ أثبتت

<sup>(١٦)</sup> في سـ وصفه واسمه

<sup>(١٧)</sup> ما بين الثوب سقط من سـ

<sup>(١٨)</sup> في عـ، ولهم نجد سحون

<sup>(١٩)</sup> رحمه الله تعالى سقط من سـ

<sup>(٢٠)</sup> في عـ و بـ

<sup>(٢١)</sup> في سـ من

<sup>(٢٢)</sup> في عـ لـ

<sup>(٢٣)</sup> في سـ ما تغير

<sup>(٢٤)</sup> في سـ نفس

ورز في ثمنها، كان صاحبها بالخيار بين أن يعطيه قيمة عمله ويأخذها، أو يسلمها ويأخذ ثمنها يوم الغصب، أو يكونا متريكين فيها، قال. وكذلك من عصب ذهباً فغصبه دنائير إذ كان لصعته بال. دل. وإن<sup>(١)</sup> كان عملاً سراً في جميع ذلك، كان للمغصوب منه ولا شيء عليه في العمل، وحمار اللحمي قول عبد الله هذا، والذي يأتي على قول أئمتنا: إنه لا شيء على المغصوب منه، كما قال ذلك في مسألة<sup>(٢)</sup> صيغ الثوب حسب تقدم، والله أعلم.

وفي كتاب محمد: فيمن غصب حلب ثم كسره ثم أعاده إلى حاله، إن لصاحبه أن يأخذه فلا غرم عليه، وإن صاغه على غير صيغته، لم يأخذه وله يكن له إلا قيمته يوم غصبه، قال<sup>(٣)</sup> وهذا قولهما، قال محمد<sup>(٤)</sup> ولا شيء له إلا قيمته وإن أعاده إلى حاله، لأن الغصب ضمن قيمته وليس له مثله، وصوبه ابن يونس: وإن لم يكن غاصباً ولا متعدي<sup>(٥)</sup> لكن له أخذه إذا صاعده على حاله فلا غرم، ولو اتسره رجل من الغاصب فكسره، ثم أعاده إلى حاله، لم يكن لصاحبه<sup>(٦)</sup> أخذه، لأن يدفع إلى المشتري قيمة صياغته، لأنه لم يتعد في الكسر، قال أبو الحسن اللخمي رحمه الله: في الغاصب إذا أعاده إلى حيثها، أن لا<sup>(٧)</sup> شيء عليه، وهو<sup>(٨)</sup> أي، لأن لصاعده مما يقضى<sup>(٩)</sup> فيها بالمثل، وهذا الذي ذكره<sup>(١٠)</sup> إنما هو أحد قولي المذهب، لأن أهل المذهب<sup>(١١)</sup> اختلف قولهم من ذلك، فقال في كتاب لعصب: فيمن تعبد لرجل على سوريين فكسرهما، فإنما عليه قيمة الصيغة، لأنه إنما فسد له<sup>(١٢)</sup> صنعة، قال ابن المأز: بخلاف، العروض<sup>(١٣)</sup> في الفساد لكثير، لأنه لم يفسد له عين الذهب إنما فسد له صاعته، وهو لم يغصبها

<sup>(١)</sup> و بـ، سقط في سـ

<sup>(٢)</sup> «مسألة» سقط في عـ

<sup>(٣)</sup> قال: سقط في سـ.

<sup>(٤)</sup> هو محمد بن الموز، انظر ديور لا علا.

<sup>(٥)</sup> في سـ لا متعدي

<sup>(٦)</sup> في سـ ربه

<sup>(٧)</sup> في عـ لا.

<sup>(٨)</sup> هو سقط في سـ

<sup>(٩)</sup> في سـ بـ سحني

<sup>(١٠)</sup> في سـ ذكره

<sup>(١١)</sup> في سـ أهل نعم

<sup>(١٢)</sup> «له» سقط في سـ.

<sup>(١٣)</sup> في عـ: العروض هو بحر بن.



فيضمن<sup>(1)</sup> بالغصب قيمتها، (ابن يونس)، وقال في كتاب الرهن: إذا كسر الخلدلين، فأبى عليه ما نقص الصباغة،<sup>(2)</sup> والذي رجع إليه ابن القاسم في كتاب الرهن، أنه إذا كسرهما أرمه قيمتهما وكان له، فأنت ترى ابن القاسم كيف أوجب<sup>(3)</sup> عليه في لكتابين قيمة الصباغة، ولم يحكم عليه<sup>(4)</sup> فيها، وقد تقدم في كتاب محمد في الغصب إذا كسر الخصى تم أعده على حله، إن لم يجهل أن يأخذ بلا غيره، وهذا بشرط أن لا يضر، وقد صرح بذلك أشهب فقال: فيمن ستهنك لرحل<sup>(5)</sup> سبوا، عليه أن يسوغك دمه وقد كان مالك فيهما، وفي الحد بينهما، قال لم يضر،<sup>(6)</sup> أن يضره فعبه ما تشبه، ما بين تستقيم مصوغين وبهمين، ولا أتالي قولاً بخصه، ردها.

فوجه قول ابن القاسم أنه لا يتعد على الذهب، وإن عدي على الصباغة فكان غصب قيمتها، لأنه لا مثل لها، ووجه قول أشهب أن الصباغة عنده ما لها من ولدان «قال»<sup>(8)</sup> ليس ستهنك أن عليه منتهى، لأن لا بأس<sup>(9)</sup> أن يكون في ذلك أكثر من ذهبه أو أقل وفي كسر يد يسوغ ذهب بنفسه، وهذا الذي فيه أشهب فيه عذر: لأنه يزعم أن يأتي ذهب مثله ويصاغ مثل تلك الصباغة، وحكي لأبي عن ابن مؤز أنه يقول<sup>(10)</sup>: إن عليه قيمة ما تقصصت لفسعه، يرمي برين كان قد ذرا على ردها، وقد كان موافقاً لأشهب، قال: ووجه<sup>(11)</sup> «أنه»<sup>(12)</sup> تقصص على الخصى، لا تصور انفراذه دونه وهو ما لا مثيل له، مكان<sup>(13)</sup> عليه ما نقص، كس لوحى على ثوب تخريق، وقد يحتمل أن يقال: يقتضى عليه بشئ لو وزن فقط، ولا يطلب بالصباغة، ولذلك، لا حكم<sup>(14)</sup> لها في

(1) في من غصبه

(2) ما بين القوسين: سقط في س، رجع كتاب الرهن من المدونة، ص، 47، 64.

(3) في ع: أوجبه.

(4) في ع: يحكم عليه.

(5) في ع: لرحلتي.

(6) ما بين القوسين سقط في ع.

(7) في ع: له.

(8) «قال» سقط في ع.

(9) في س: إنك لا ترمه نسب لأنك لا س.

(10) في ع: قولاً.

(11) وإليه سقط في س.

(12) في ع: دينا.

(13) في س: لا يحكم به.

المراطة، «وقد»<sup>(1)</sup> قال سحنون رحمه الله تعالى. فيمن باع سيف محلى نصله تبعاً لحليته بيعاً فاسداً، وفات عنده، وذبحت عينه، على المشتري مثل وزن حلة وقيمة النصل، فلو كانت عنده الصباغة معتبرة لضمنه ذلك والله أعلم.

الفرع الخامس: لم غصب قاعة فناء أو نسبة أو حجراً فبنى عليها

ففي المدونة لربه أخذ ذلك وهدم است، قال ابن القاسم في كتاب محمد: ذلك له ولو سعى عليه، المصور<sup>(2)</sup> قال في المدونة، وكذلك لو غصب ثوباً فجعله خيطة<sup>(3)</sup> خبئه، فبريه أخذ، أو يضمه نفسه، قال بعض أشباحي، قال بعض حذق المذهب<sup>(4)</sup> ظاهر هذا يدل على أن لرب الخشية أن يضمه قيمة خبئه، وهذا الذي أشار إليه اللخمي<sup>(5)</sup> ومنه أعلم، لأنه قال في بصرته: وإن رضى صاحب بأخذ القيمة، لم يكر للغصب أن يهدم سانه ليعطيه إيها، لأنه من الفساد وإضاعته له، ولأنه لما سعى فكانه يخرم القيمة إذا قبلت منه، فلم يدخل على أنه يفلح ببيانه ولأنه، فوجب إذا رضى منه بأخذ ذلك ألا يكون له، فقال: واستحسن أشهب إذا كان البند له من رخص عظيم، ألا يكون لربها إلا قيمته يوم عصبه، قال اللخمي رحمه الله تعالى ويؤم عنى ما قاله ابن القاسم في الخشية «إذا عملت»<sup>(6)</sup> مصرعين، أنه لا يأخذها لئلا يذهب عمله باطلاً «فذلك»<sup>(7)</sup> لا يكون له أن يأخذ الخشية، والله أعلم، ولفرق بينهما على رأى من القاسم وسحنون ما أشرب إليه أولاً، من كون «تلك»<sup>(8)</sup> قد غيرت، الصنعة ونقلتها من سبب وصنعتها وهذه بخلاف<sup>(9)</sup>.

فرع: إذا قلنا لربها أخذها، فعلى من الهدم وفتق الجبة؟ قال أبو محمد بن أبي زيد: الهدم على الغاصب، فرع: قال مالك في كتاب الخواري<sup>(10)</sup> فيمن ابتاع خشة فبنى عليها

(1) ورواه سقط في س.

(2) ما بين القوسين سقط في ع.

(3) في ع: صابرة، رجع المدونة كتاب الغصب، ص 47/190.

(4) في س: حذق السروج.

(5) في س: وهذا لتبني المشر إلى هو اللخمي.

(6) إذا عملت: سقط في س.

(7) وذلك: سقط في ع.

(8) تلك: سقط في س.

(9) في س: خلافتها.

(10) في س: كتاب الخواري، وكتاب الخواري للذهبي أبو القزح عمر بن محمد شفي شعدي، نظر شجرة النور ص 136، ص: 179.

فليس لربها قلب للصر، يد لس الباي غصب.

### النوع السادس: لو غصب قمح فطحنه دقيقاً أو سويق

أما إن طحنه دقيقاً، ففي المذهب قولان أحدهما: إن ذلك فوت، قال ابن القاسم في المجموعة: ومن غصب قمحاً فطحنه فعليه مثله، والناسي: إن ذلك لس بفوت، ذكره أنسب أبو محمد بن أبي زيد، قال: لربه <sup>(1)</sup> أخذ دقيقه، ولا شيء عليه في الطحن، والقولان مبنيان على الخلاف في القمح والدقيق، هل هم جنس واحد أو حسان؟ فإن قلنا أنهما جنس واحد، كان له أن يأخذ دقيقه، وإن قلنا أنهما جنس، وجب ألا يكون له إلا لمثل، ولمراعاة هذا قال ابن القاسم في المدونة: أحب ما فيه إلى أن يضمه مثل الحنطة، قال بعض أشياخي: يحتمل أن يكون ابن القاسم إما قال هذا، لأنه إن خبر فقد يختار القمح، فينتقل «عينه» <sup>(2)</sup> إلى الدقيق، فيكون باع القمح بالدقيق، وقد روي عن مالك رحمه الله: منعه، وفي المدونة جوازده، فيكون اختار المثل مراعاة الخلاف، أو لأن <sup>(3)</sup> لطحن قد نقله عن اسمه وصورته، فوجب أن يكون فون، كالحنطة تجعل توابيت أو أنوبيا والله أعلم <sup>(4)</sup>.

وهذا الذي أشار إليه شيخنا في تعليقه قول ابن القاسم بالانتقال، إنما يصح على أحد القولين فبمن خبر بين شيئين، هل يعد منتقلاً أم لا؟ ولذي عندي في ذلك: أن ابن القاسم إنما راعى في ذلك أصله، لأن من أصل ابن القاسم أن الغاصب إذا صنع قمحاً غصب صناعة، لم يكن للمعصوب منه أن يأخذ ذلك، إلا بأن يدفع للغاصب قيمة تلك الصنعة <sup>(5)</sup>، وإلا ضمن ما غصبه إياه، فإن كان ثوباً فصبغه الغاصب، كان لصاحبه أن يدفع «إليه» <sup>(6)</sup> قيمة صبغته، أو يضمه قيمته توبه، وإن كان مما له مثل، فكذلك يدفع إليه قيمة صناعته، أو يأخذ منه المثل، فلما كان هذا هو أصل ابن القاسم، لم يتمكن من دفع حره الطحن، وأخذ دقيقه لأنه يصير حنطة ودرهم بدقيق، ولا يجوز ذلك لأنه لتفضل المبيع عنه شرعاً، فأحل ذلك: يعين لمثل على هذا التقدير، وهذا أصل ابن القاسم على القول بأنهما

<sup>(1)</sup> نوع سرقه

<sup>(2)</sup> عنه مقلد في ع

<sup>(3)</sup> في ع: ولا.

<sup>(4)</sup> كتاب الغصب - المدة للكرخي، ص: 187.

<sup>(5)</sup> في س: الغصب

<sup>(6)</sup> به، سقط في ع.

جنس واحد، وتحقيق التعليق أن سبب الخلاف إما هو اختلاف الناس في القمح والدقيق، هل هما جنس واحد أو حسان؟ فمن يراهما حسناً قال: ليس ذلك بفوت، ومن رآهما جنسين <sup>(1)</sup> قال: ذلك فوت، وبذكرناه من مراعاة الزيادة على تقدير كونهم جنساً واحداً، قد نص ابن القاسم على مثله، فبمن سرق قمحة فأحدث فيها حياضه، قال ابن القاسم: لأنني إذا حُرِّت له أخذ القمحة بلا شيء، ظنمت السارق، وإن قتلت <sup>(2)</sup> للآخر أعطته قيمة عمله كانت قمحة بقمحة وزيادة فهو ربا، فهذا ابن القاسم قد نص على «نحو» <sup>(3)</sup> ما قلناه، ولو كان قمحة بقمحة وزيادة فهو ربا، فهذا ابن القاسم قد نص على «نحو» <sup>(3)</sup> ما قلناه، ولو كان التعليق إنما هو محاذرة الانتقال، كما أشار إليه الشيخ المذكور لا يمكن لاحتراز منه. كما قال اللخمي رحمه الله، أن يقال للمعصوب «منه» <sup>(4)</sup>، لا يجوز لك إذا اخترت في نفسك أحد الأمرين: الأخذ أو تضمين المثل، تنتقل <sup>(5)</sup> عنه إلى الآخر لأنه ربا، وبكال <sup>(6)</sup> إلى أمثله، والمعمول عليه في التعليق إنما هو ما قدمناه من أنهم جنس واحد أو حسان.

### فروع ((صغيرة تتعلق بمسألة غصب الحبوب وتغييرها))

((الفرع الأول)) لو طحن ذلك دقيقاً وخيزه، وجب ألا يكون له إلا مثل القمح، لأن الحيز صنعة نقلته عن أصله، «ولذلك» <sup>(7)</sup> يجوز بيعه بمتفاضلاً اتفاقاً، وقد حكى عطية الله عن مالك قوله، إن ربه يأخذه مخسوز، أو مثل ذلك حكى عن الشافعي، وهذه قوله غريبة، وأما لو طحنه وعجنه لكن الحكمة فيه كما لو كان دقيقاً.

((الفرع الثاني)) لو باعه الغاصب فطحنه المشخري، فقال في كتاب محمد: قد قبل لصاحبه، أن يأخذ إن شاء ولا غرم عليه لطحن، وإن شاء تركه وأخذ من الغاصب مثل قمحه أو الثمن، قال محمد <sup>(8)</sup> والصواب لا شيء له، إلا الثمن <sup>(9)</sup> من القصب أو القمح

<sup>(1)</sup> في س: وهما حسان.

<sup>(2)</sup> في ع: قد.

<sup>(3)</sup> نحو: سقط في ع.

<sup>(4)</sup> منه: سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في س: وتنقل.

<sup>(6)</sup> في س: وتكال.

<sup>(7)</sup> وبذلك سقط في ع.

<sup>(8)</sup> يعصم محمد بن سوزج، في آخره، الأول من حاشية العلامة بعدوى على شرح العلامة حواشي يعصم خبير صاحب رقم (1) ما يقبه، (أوردنا قبل محمد بن سوزج).

<sup>(9)</sup> في ع: الثمن.

من شاء منهما، فمن كان لفصص عدداً ورجع على المشتري، كان المشتري بالخيار إن شاء أعطاه مثل قمحه، وإن شاء أسبغ إليه دقيقاً، قال: ولو كان الفصص الذي طعمه، كان بالخيار إن شاء أخذ الدقيق<sup>(1)</sup> أو مثل قمحه، وهذا نحو ما تقدمه لابن أبي زيد وأشباه، وهو مبني على «أن»<sup>(2)</sup> من خير بين شيئين لا بعد<sup>(3)</sup> منتزعا، وفي كتاب محمد أيضاً: فإن وزن طعمه المشتري له بعده<sup>(4)</sup> لا أن يدفع بآخره، وهذا خلاف ما تقدمه، والله أعلم.

(( لغيره ))، الثالث: لو عصب الفصص وحده، «سويق» وله ستة<sup>(5)</sup> فهل يكون ذلك قوتاً؟ في المذهب قولان: أحدهما أن ذلك قوت، الثاني: أن ذلك ليس بقوت، وجه القول الأول، إن هذه صنعة أثلت الشيء، لعصوب، عن سبغ وصبغته وصيرته جسداً آخر، يدلل جور التفاضل بينهما، وذلك يوجب كونها قوت، وإلى هذا أشار أشهب فيما حكى عنه لبحر رحمة الله تعالى، لأنه حكى عنه أنه يقول: إن التفاضل بين الحظيرة والسورين جائز وإن لم يثل، «وذلك راجح كونها قوتاً»<sup>(6)</sup> وقد تقرر لي استشكل قول أشهب منه مع لا التفاضل بين قوله في مسألة التمتع في حطب دس، ووجه القول الثاني، هو أن ما فعل ليس فيه كبير صنعة، وإنما هو متبريق جزء، وإذا كان كذلك فلا يعد ذلك قوتاً<sup>(7)</sup>.

الفرد الرابع: إذا بسب<sup>(1)</sup> على القول بأنه<sup>(2)</sup> ليس بقوت فما الذي يكون له؟ الذي اختاره بعض أئمتنا، أن رب الحظيرة مخير إن شاء ضممه مثل قمحه، إن شاء أخذ سويقه، وفي ظاهر نقل لاجي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون ما يؤيد هذا، لأنه قال: وروى عن

<sup>(1)</sup> في ع. دقتا.  
<sup>(2)</sup> «أن» سقط في ع.  
<sup>(3)</sup> في س: لا بعداً.  
<sup>(4)</sup> في ع. لم يأخذ.  
<sup>(5)</sup> في س: فرع ثلاث.  
<sup>(6)</sup> في س: لو صدر الفصص.  
<sup>(7)</sup> ملك الفصص، فدر مليون، أي مرموز سبي، ف، و غيره، المجموع، ص 420.  
<sup>(8)</sup> ما بين القوسين سقط في س مع واحد، سواب متكررة في ع. أشار أشهب، «الشيخ يرفع علامة عدداً مكررة عليها ليستفهم معنى»  
<sup>(9)</sup> في ع. فليس بقوت.  
<sup>(10)</sup> في س. مت.  
<sup>(11)</sup> في س. لا.

حبيب عن ابن الماجشون: أن لرب الحظيرة أحدها<sup>(1)</sup> إذا طعمها العاصب سويق، أو يضمه متبهاً، ولا حجة لفصص «في الصنعة»<sup>(2)</sup> كما روي أنه: (ليس لغيره ضالم حق)<sup>(3)</sup>.

الفرد الخامس: إذا لته ففى المذهب قولان أيضاً، أحدهما، أن المعصوب منه مخير إن شاء ضممه، مثل، وإن شاء أخذه وهو نص «في»<sup>(4)</sup> كتاب السرقة في المدونة، والثاني أنه ليس له إلا مثل الحظيرة، وهو الذي اتفق عليه ابن النخاس وأشباه في المجموع، وكتاب ابن المواز، واختار ابن يونس ما في كتاب ابن تيمز والمجموع<sup>(5)</sup>، ولتوجيه القولين محير ما تقدم به.

فرد سرتب: إذا قلنا بالقول<sup>(6)</sup> لأزل، روى المعصوب منه أن يأخذ السويق ويشتري له من ثمنه مثل حنطته، فإن فضل شيء كان للفصص، وبفضض تبع به، وكذلك الحكم أيضاً، إذا قلنا بما في المجموع وما في كتاب ابن تيمز، ووجه لفصص معصوم ليس له إلا السويق، سع عليه واستوى من سعة حنطته وما فضل كان له، وما فضل كان عليه، يسع به»<sup>(7)</sup>.

الفرد السادس: إذا اختار المعصوب منه أخذ السويق على القول بأنه مخير، فله ذلك بعد أن يدفع ما لث به، قل بعض أئمتنا: هذا ظاهر كتاب السرقة عندى، ولله أعلم، قلت<sup>(8)</sup>، والذي في كتاب السرقة لا يؤخذ منه أن رب الحظيرة إذا أحضر أحدها، إنه لا يأخذ السويق إلا بعد دفع ما لث به، ولا ينفى «الغرم» ونص ما في كتاب السرقة (قل)<sup>(9)</sup>، من سرق حنطة فطحنها سويقاً ولتأتم قطع<sup>(10)</sup>، ولا مال له غير ذلك، فأبى رب

<sup>(1)</sup> في ع. أو أحده.  
<sup>(2)</sup> «في الصنعة» سقط في ع.  
<sup>(3)</sup> الحديث سبق تحريجه، فخر ص.  
<sup>(4)</sup> وفي «سقط من س»، رجع كتاب السرقة في المدونة ص 420.  
<sup>(5)</sup> ما بين القوسين: سقط في ع.  
<sup>(6)</sup> بالقول: سقط في ع.  
<sup>(7)</sup> يسع به، سقط في س.  
<sup>(8)</sup> قلت سقط في س.  
<sup>(9)</sup> في س. لا نفي.  
<sup>(10)</sup> قل، سقط في ع.  
<sup>(11)</sup> دفع بمعنى أتبع عليه خذ.

الحنطة أخذ لسويق، فهو ما من ما وصفت ببيع السويق ويشترى له من ثمنه مثل حنطته، فأنت ترى كلامه هل فيه ما يشير إلى غره ما لت به الحنطة أم لا؟ بهم لا أن يقال: يؤخذ ذلك من سوله فهو مثل ما وصفت. وقد كان أولاً: تكلم على الثوب إذ «صُيغ» أن ربه إذا أحده دفع قيمة الصغ فهذا «يحتمل»<sup>(1)</sup> والله أعلم.

**الفرع السابع:** لو غصب سويق فتنة، فإنما عليه مثله ولا يأخذه «ربه»<sup>(2)</sup> ويدفع ما لئله، لأن لسويق غير المثلوث، فمثلث لا يجوز فيه التفاضل<sup>(3)</sup>.

**النوع السابع:** لو غصب ودياً<sup>(4)</sup> صغاراً من النخل

أو شجراً صغراً فغرسها في أرضه فكبرت، فلا يخلو ذلك من قسمين: أحدهما أن يكون اغتصبها وهي ثابته، فقتلها وغرسها في أرضه «فكبرت»<sup>(5)</sup> الثاني أن يكون إذا اغتصبها وهي معدومة.

((لقسم الأول: اغتصابها وهي ثابتة فقتلها))

فإن كان الأول، فالذي في المدونة والموازية: أن لربها أخذها وإن صادرت بواسق<sup>(6)</sup> كصغير من الحيوان كبير، وقال سحنون في كذب ابنه: إنه لربها أخذها إن كانت تثبت في أرض أخرى إذا نعت، قال ابن حبيب عن أصبغ: لربها أخذها، وإن كانت<sup>(7)</sup> قد طال زمن ذلك وكبرت، كانت مما تثبت أم لا؟ إلا إن شاء ربها أن يدعيها ويأخذ من العاصب قيمتها نسبة يوم تلعبها<sup>(8)</sup> فذلك له.

<sup>(1)</sup> «يحتمل» سقط في ج.

<sup>(2)</sup> «ربه» سقط في ج.

<sup>(3)</sup> في بعض النسخ: ولم يعد مثلياً.

<sup>(4)</sup> وودي: الخن. أن معدوم: مدب ودك. سويق: ثوب دار. صغار: صغير.

<sup>(5)</sup> فكبرت: سقط في ج.

<sup>(6)</sup> بلس: النخل. ص: مختل. بما عر: من ٩٦، كذا: العبد. سويق: من 89.

<sup>(7)</sup> في ج: كان.

<sup>(8)</sup> في ج: لعب.

فوجه ما في المدونة والموازية قوله عليه الصلاة والسلام: (ليس لعرق ظلم حق)<sup>(1)</sup> وهذا منها، ووجه قول سحنون تخفيض الحديث بما، إذ<sup>(2)</sup> كان لغصوب يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل الغصب، وهذا غير متمسك فيما نعلم أنه لا يعود بعد القلع، فلم يبق إلا أن يكون نفعه ضرر، وقد دل على أنه عليه وسلم (الأضرار ولا ضرار)<sup>(3)</sup>.

ووجه ما قاله ابن حبيب عن أصبغ مأخوذ من توجيه لقول أدون، إذا أراد القلع، «وإن»<sup>(4)</sup> أورد التضمنين فوجهه. أن الغصب لما غرسها فكانه التزم<sup>(5)</sup> لفسمة إن قبلت منه، ولم يدخل على النفع بكل حال، فإد رضى ربها<sup>(6)</sup> بالقيمة فلا مقل للغصب، والله أعلم. وهذا يؤخذ مما قدمه في توجيهه لأقوال التي قدمناه<sup>(7)</sup> في مسألة الحشبة فيبني عليها.

**فرعان ((يتعلقان بغصب الأشجار))**

((الفرع)) الأول: ((في أخذ شجر الغير وغرسه))

قال أصبغ: وإن ملخ شجر رجب<sup>(8)</sup> ملخاً معديب، فغرسه في أرضه هببت، فلربه قلعه جداثه، ولا يقلعه إن طال الزمان، وله فيمنه عوداً يوم ملخه، إلا أن يضر ذلك بالشجرة، فيكون عليه مع ذلك ما نقص من الشجرة، (إن سوتس) إذا أغرمه قيمة ما نقص من لشجرة فلم كان له أن يغرمه بعد ذلك قيمة ملخه! «وله»<sup>(9)</sup> لم يكن كمن قطع صبيح «عبد»<sup>(10)</sup> رجب، فإنه عليه ما نقصه لا غير ذلك! وإذا كان لا ينقص من الشجرة<sup>(11)</sup> فله

<sup>(1)</sup> من تخريج الحديث.

<sup>(2)</sup> إذ: سقط في ج.

<sup>(3)</sup> حديث: من تخريجه، انظر إلى 137.

<sup>(4)</sup> إن: سقط في ج.

<sup>(5)</sup> في ج: يلزم.

<sup>(6)</sup> في ج: بها.

<sup>(7)</sup> في ج: في توجيهه إلى ذلك.

<sup>(8)</sup> في ج: أصبغ من سحر: وألفح حديثاً شبي. أو سراقه، انظر: ما رواه سحر: جزء منه مختار ساموس من 582.

<sup>(9)</sup> وله: سقط في ج.

<sup>(10)</sup> عبد: سقط في ج.

<sup>(11)</sup> في ج: شجرة.

كان عليه قيمته عودا يوم ملخه<sup>(1)</sup> ولم يكن عليه قيمته فائدا في الشجرة<sup>(2)</sup>!! كما إذا قلنا له غرسا فغرسه في أرضه، ولا ينقص ذلك من ثمن حائط<sup>(3)</sup> المغصوب منه، فقد قيل: أنه أن يغرسه قيمته قائما، فما الفرق؟ قال: ولو اقتلعه<sup>(4)</sup> مدلى فلا تعلقه، قام يحدث غرسه، أو بعد طول الزمان، وليتحدث منه، فإن حمله وإلا غرم له قيمته عودا مملوحا، فجعل الدالة هـ هـ<sup>(5)</sup> سنية.

ولذي وقع لسختون في كتب الله، فيسب زرع أرض رجل حاضر أو غائبا على الدالة، أن حكمه حكم الغاصب والمتعدي. وقد أصيب ضمن بيع ودي صعدا من تخطي شجر داله على صاحبه<sup>(6)</sup> فغرسه في أرضه، فإن قام به حدث من غرسه فله تبعه، وإن كان قد ثبت وعلق فلا<sup>(7)</sup> وأما إن طاب زمانه فليس له أحد. ولأرى ذلك عليه سنية إذا كان من أهل الدالة عليه، ويكون عليه قيمته فائدا يوم تبعه فالحاصل من هذا أن الدالة محتلت فبها، هل هي سنية أو لا؟ ولا يكون سنية أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحل مال أسرى، فيسلم إلا غن طيب نفس منه»، ولأنه «إن فلك (نفس) سنية تحاصر أهل العباء ويمنون، إنها ذل»<sup>(8)</sup>.

### الفرع الثاني: ((في غرس الشجر المعصوب من قبل المشتري حسن السعة،

لو باع الغاصب ما غتصبه من الغرس فغرسه المنتفع، هو لا يعلم، فستحل بعد أن نت وعلق، فخر به في ثلاثة أوجه، أحدها: أخذ الثمن من الغاصب، الثاني: قسمه فائدا

<sup>(1)</sup> في ع: مملوح.

<sup>(2)</sup> في س: في شجرة.

<sup>(3)</sup> لحظ يعني: نبت.

<sup>(4)</sup> في س: سقط.

<sup>(5)</sup> في ع: يجعل له هـ.

<sup>(6)</sup> في س: مملوح.

<sup>(7)</sup> في س: قال.

<sup>(8)</sup> الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ص 27، ج 5، وإليه ما نقل في الموطأ، راجع المسند لأن عبد الله بن مسعود 10/230.

<sup>(9)</sup> في ع: لا.

<sup>(10)</sup> في س: سقط في س.

<sup>(11)</sup> في س: الدالة.

يوم غصبه، الثالث: قذعه وأخذ<sup>(1)</sup> ما لم يطل زمانه، وتبين زيادته ونماؤه، فحينئذ لا يكون له قلعها، ويأخذ من المشتري «إن شاء»<sup>(2)</sup> قيمته يوم غرسه في أرضه، ويرجع المشتري بالثمن على الغاصب، (ابن يونس)، إنما كان ذلك لما يدخل على المشتري من الضرر في قلعها، وذهاب خدمته وسقيه وعلاجه، فأنتبه ما يدخل عليه من الضرر في إيلاد الأمة على بوله يأخذ قيمتها، لما سأل عنه من الضرر فكذلك هذا.

### لقسم الثاني: وهو إذا غتصبها وهي مقلوعة فغرسها في أرضه

فنبه، قال الباجي، هي بمنزلة الخيون، لا حبر له، إنما يحب أحياها في موضع انتقى، يريد والله أعلم، أن ليس لربها أن يصنعها لقمة، وإن لم أخذها ليس إلا، كصغير الخيوان كبير، لأنه<sup>(3)</sup> ما غتصبها وهي مقلوعة، فلا حبر على ربها إذا أخذها، لأن لأمه أحد منه مملوح ويأخذ الآن مقلوعا، اللهم إلا أن يكون هذه لأشجار ما غتصب في أرض غيره بالعادة، أي إذا غرس له نبت، ووجه<sup>(4)</sup> ودعى رب أنه إنما اقتصبها ليغرسها في أرض له أخرى لم يسلم من الغاصب، فبها يحتسب أن يكون له مقابل في تصمين<sup>(5)</sup> الغاصب فيست يوم غتصب مقلوعة حبيبا كنب والله أعلم.

### النوع الثامن: إذا كانت أرضا فردعيها الغاصب

فإن قام<sup>(7)</sup> عليه ربها قبل الحرق أو بعده، وقبل أن يبرز الزرع أو بعد أن يبرز، ولم يبلغ أن ينفع به «إن قلع»<sup>(8)</sup> ففي هذا كله لرب الأرض أن يأخذ أرضه ولا غرم<sup>(9)</sup> عليه

<sup>(1)</sup> في س: أخذ، وقته.

<sup>(2)</sup> في س: سقط في ع.

<sup>(3)</sup> في ع: لأن.

<sup>(4)</sup> في ع: وهو.

<sup>(5)</sup> بوجه سقط في ع.

<sup>(6)</sup> في ع: مملوح.

<sup>(7)</sup> في س: نقب.

<sup>(8)</sup> في س: قلع سقط في س.

<sup>(9)</sup> في ع: مملوح.

في شيء من ذلك وإن كان يتم فام عليه بعد أن يبرز<sup>(1)</sup> الزرع وفيه منفعة إن قلع، فإن كان في بئر يورث فيه لحرب وينتفع بأرضه، كان رب الأرض محبوا، إن شاء أمر الغاصب بنزع زرع، وإن شاء أخذ منه كرا، أرضه، قال ابن القسّم في المجموعة: وإذا كان في إبان، وهو إذا طلع استغنى به، فلو رب الأرض أن يأخذ منه الكرا، أو يأمره بقلعه، إلا أن يتراضيا على أمر يجوز، فإن رضى لزراع أن يتركه لرب الأرض جز إذا رضي رب الأرض، وإذا لم يكن فيه منفعة إذ قلع، كان لرب الأرض إلا أن يأباه فيأمره بقلعه، وفي كذب ابن مؤز، ومن تعدى على أرض رجل فزرعها، فقام ربه وقد نبت الزرع، فإن قام في بئر يورث فيه الحث، دله قمع، يريد يلقى قلعه لتعدى<sup>(2)</sup> وإن فات لإبان فله كرا، أرضه، «قال»<sup>(3)</sup> أشهب: وكذا لو غاصب لأرض، قال ابن القسّم وأشهب: وإن كان لزراع صغيرا، إذ قلع<sup>(4)</sup> لا منفعة فيه للغاصب، قضى به لرب الأرض بلا تمن ولا زريعة ولا شيء، وقد تقدم هذا.

#### فروع ((تعلق بالزرع في الأرض المعصوبة))

((الفروع)) الأول: قال ابن المؤز وابن<sup>(5)</sup> كان صغيرا جد في الإبان، فأراد رب الأرض تركه وأخذ الكرا، لم يحز ذلك، لأنه محكم به لرب الأرض فكانه بيع زرع لم يسه صلاحه مع كرا، الأرض

الفروع الثاني: إذا كان المزراع منه منفعة إن قلع فهو للغاصب كما تقدم، فإن أراد رب الأرض أن يدفع فيسسه مقلوع للغاصب ويقره في أرضه، فهل يجوز ذلك أم لا؟ قال أبو الحسن اللخمي: تختلف في ذلك على قولين، قال: وأن يكون<sup>(6)</sup> ذلك له أصوب، لأن لنهي من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها<sup>(7)</sup> على لبفاء، فما كان

<sup>1</sup> في ع: روع وهو تحريف

<sup>2</sup> أنعمى نسبة القلع على المزارع، به

<sup>3</sup> قال: سقط في ع

<sup>4</sup> في ع: سقط في س

<sup>5</sup> في س: ولو

<sup>6</sup> في س: كان

في ع: لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار، وحدث يراه عند به من غير رضى له غصن، ر: من له صلى الله عليه وسلم قال: «لا يبيعوا الثمار حتى بدو صلاحها ولا يبيعوا الثمار حتى بدو صلاحها» (صحيح البخاري 1/41) وصحيح مسلم، في 17/165

لأجل المشتري<sup>(1)</sup> يريد للبقاء، ثما ولا يدري هل يسم أم لا، وهذا يدفع قيمته مقلوعا، قال القسّي عند لوهب<sup>(2)</sup>: وإما قلن لرب الأرض أن يأمره بقلعه، لقوله عليه الصلاة والسلام: (ليس لعرق ظالم حق)<sup>(3)</sup> وهذا عرق ظالم، ولأن من دفع الأرض غير مملوكة للغاصب ولا شبهة له فيها فليس له إشغالها على ربه، قال لقاضي: وإن قام عليه في غير إبان الزراعة بعد أن فات<sup>(4)</sup> ولا ينتفع لملك أرضه إن قلع الزرع، فقيل: له قلعه<sup>(5)</sup> وقيل: ليس له قلعه، وإنما له كرا، أرضه، فوجد القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم: (ليس لعرق ظالم حق، نعم، وعتبار إذا كان وقت لزراع<sup>(6)</sup> لم يفت، ووجه القول لثاني: فأنه لا ينتفع بأرضه ويغرس بالزراع<sup>(7)</sup> فكأنه «تصد»<sup>(8)</sup> مجرد لضرر<sup>(9)</sup> بالغاصب فلا يثبت لذلك، قال القسّي: والأول صحيح، واحتار اللخمي القول الثاني: وهذا<sup>(10)</sup> المعروف من المذهب.

الفروع الثالث: إذا قام عليه بعد أن أسبل، ففي المجموعة، قال عبد الملك عن مالك والمغيرة وابن دينار<sup>(11)</sup>: إن الزرع إذا أسبل لا يقلع، لأن قلعه من الفساد العام للناس كما يمنع من ذبح لغني<sup>(12)</sup> من الإبل، لم فيه من الحولة<sup>(13)</sup> وذبح ذوت لذر من الغنم، وفي موضع آخر وب فيه لحوت من الغني من البقر، لم في ذلك من المصلحة العامة، (ابن موسى)، وقال غيره من أصحابنا: وكما نهى عن تلقى<sup>(14)</sup> في لوكبن وحتكار

<sup>1</sup> في ع: أن يشتري

<sup>2</sup> انظر فهرس الأعلام

<sup>3</sup> الحديث سبق بخرجه

<sup>4</sup> في س: إن الزراعة، ونسبة فيها مكر وك بلا حظ

<sup>5</sup> في ع: أن يقلعه

<sup>6</sup> في س: الزرع

<sup>7</sup> في س: يوسين سقط في س

<sup>8</sup> تصد: سقط في س

<sup>9</sup> في س: الاضرار

<sup>10</sup> في ع: هو

<sup>11</sup> انظر فهرس الأعلام

<sup>12</sup> الغني من إبل بنجر، القوي

<sup>13</sup> في س: في فيه الحولة

<sup>14</sup> «سبح» سقط في س

الطعام لمصلحة العامة، فمنع الخاص<sup>(1)</sup> من بعض منافعه لما فيه الضرر بالعمامة.

**الفرع الرابع:** اختلف في الرزع لمن يكون، فالمعروف من المذهب، أن الرزع إذا قُت لإيَّان للغاصب وعليه لكر، وروى عن مالك: «أن الرزع لرب الأرض لمغصوبة دون خراج إيَّان وطاب أو حصه»<sup>(2)</sup> وفي الترمذي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «مَنْ زَرَعَ أَرْضَ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ فِي الرِّزْقِ شَيْءٌ وَهُوَ مُنْتَفَعٌ»<sup>(3)</sup>.

**لرزع الشائع:** إذا أُخذت في الأرض المغصوبة ثمة أو غصبا أو حفر

وقد تقدم منه طرف، قال مالك: «يضمن غصب رخصا نفوس فيها عربا أو بني بيت»<sup>(4)</sup>، ثم استحقنا رخص بعد غصب، فقلنا: نستحق بنفسنا بيع الأصول والأشياء، فإن كان لك فيه مشقة، إلا أن يترك صاحب الأرض من يعطيه ثمنه إياه والغرض مقتضى، «فذلك له»<sup>(5)</sup>، قال ابن الموزع بعد طرح حر الفلج، «ويز حصة يتول، ليس لصاحب إلا لقيسة، ودليل قول، صلى الله عليه وسلم (على اليد ما أخذت)»<sup>(6)</sup> وقوله: «ليس لعرض ثمة حفر»، ولأننا «أعنى غصب» فربما رده، «على صاحب» «أخذ له» من قبيل، قال: «ذلك في المذونة، ولكن ما لا مشقة فيه لصاحب بعد للقلع، كالحقش والتفتن فلا شيء له فيه، وكذلك ما حفر من شر أو مضمور، فلا شيء له في ذلك، قال سحنون في كتابه: «ولرب الأرض أن يكلفه ردم ما حفر بن ثمة» وأما ما ردم من حفرة شراب له، فله أخذه لأن من غصب ترابا فلربه أخذه لأنه عين قائمة. وفي نوزل عيسى<sup>(7)</sup> سئل عن غصب الأرض، يحفر فيها حفرة تقصر بالأرض، «مؤمر

<sup>(1)</sup> في: الحاضر

<sup>(2)</sup> في: أو صاب وحط

<sup>(3)</sup> أخرجه أبو داود والترمذي ومن نحوه البخاري (من زرع في أرض قوم غير إذنه فليس له من الرزق شيء)، غير صحيح كبر السن، ص: 33.

<sup>(4)</sup> ص: 34، سقط في س

<sup>(5)</sup> فذلك له: سقط في س، راجع كتاب غصب من المذونة، ص: 10/1.

<sup>(6)</sup> نص الحديث (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) محضير، شافعية الحنفية للترقياني، ص: 142 وسجل فيسمى بعدم للرزع، أخرجه الثاني، ص: 025، وسجل فيسمى، ص: 276.

<sup>(7)</sup> في: س: لأخذ.

<sup>(8)</sup> على صاحبها سقط في س

<sup>(9)</sup> نوزل عيسى هو كتاب إجماع شرعي، لأحكام يسمى بن سبل المعروف بالفحامي أبو الأصغ

بردمها إذا استحقها صاحبها؟ قال نعم، قال ابن رشد: هذا بين على ما قبل، لأن الأرض<sup>(1)</sup> يمكن إصلاحها<sup>(2)</sup> بردم ما احتضر منها، فوجب ألا تقصود بذلك، وأن يكلف الغاصب إصلاح ما أفسد منها، وهذا أين من الثوب الذي تتعدى عليه الرجل، فسخره خرق بسيرا، إنه يكلف إصلاحه، وغرم ما نقص بعد الإصلاح، ولو كانت الأرض بعد ردمها لا تعود لحالها<sup>(3)</sup> وينقص ذلك من قيمتها، لسخرج ذلك على قبايل.

**أحييها:** أنه ليس له إلا أن يأخذ عدل حالي، ويضمنه فستب يوم غصب

**الثاني:** أن له أن يسقط عنه حكم الغصب، ويخالفه بحكمه بعد، فيكون من حقه أن كل له عليه غيره ما شقها ذلك بعد الرد، يتولاه الشوب تتعدى عليه، فسخره خرق سيرا، قال: «فإن كنت الخنزرة لم يستع به لاختار بيعه، لاستحق، لم يكن عليه شيء، إذ لا تنفذ ذلك منقوض، وإن استغنى عنها، كل من منه أن يضر الغاصب، بردمها والله موثق».

**مسألة (تتعلق بابها في أرض الغدير)**

قال في كتاب غصب من المذونة، قال ابن لقسم: من اشترى أرضا فحفر فيها مطمرا، أو دارا، أو بني بيت، ثم استحقها رجل، قبل له ادفع إلى المشتاع قيسة المذونة والبناء<sup>(5)</sup> وحذ أرضك بما فيها، فإن أبي قبل للمصنع، أغرم له قيسة بقعته وحدها، وتبع من اشترى منه بالسنن، فإن أسي كانا شريكين في، هذا بقيسة أرضه والمبتاع بقيسة ما أحدث، (ابن يونس)، قال أبو محمد: من شي زيد في كتيبه: يريد إذا كان المبتاع قد طوى ما حفر بالآخر، فأما إن لم يكن غير الحفر فلا شيء له في بيت<sup>(6)</sup> (ابن يونس)، وهذا الذي ذكرنا أن يكون في لغاصب، وأما شيناع إذا حفر بشرا فلا بأخذه لمستحق حتى يدفع إليه

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين أكثر من سفر سنة في س

<sup>(2)</sup> في: ع يكون إصلاحا

<sup>(3)</sup> في: ع بحالها.

<sup>(4)</sup> في: ع، لخرج

<sup>(5)</sup> في: س: والمذ، راجع كتاب الغصب من المذونة، ص: 4/190.

<sup>(6)</sup> في: ع: نعم.

قيمة ما حفر، وإن لم يطوره لآخر<sup>(١)</sup> لأنه غير متعدي، ومن المدونة قال مالك: ومن أحبا أرضا وهو يضي أنها موات ليست لأحد، ثم استحقها رجل، قيل له: ادفع قيمة العمارة وحدها، فبن أي قيل للآخر ادفع<sup>(٢)</sup> قيمة أرضه، فإن أبي كانا شريكين في الأرض والعمارة، هذه بقيمة أرضه وهذه بقيمة عمرانه، وأخذ مالك بقضا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها<sup>(٣)</sup> قال<sup>(٤)</sup> وقد اختلف في هذه المسألة، قال ابن القاسم<sup>(٥)</sup> وهذا حسن ما سمعت فيه، وروى عن<sup>(٦)</sup> مطرف أن ((أبا بكر)) الصديق رضي الله عنه، أقطع لرجل أرض فأحب فيها وعمرس ثم جاء آخرون بقطيعة من النبي صلى الله عليه وسلم، فاختصمو إلى عمر، فقضى للأول أن يعطى قيمة ما أحب ويخرجه فقال: لا أحد، فعدل للآخر: أعطه قيمة أرضه بفضاء، فعم بجه، فقضى أن تكون بينهما، هذا بقيمة الأرض وهذا بقيمة العمارة، قال «ابن حبيب»<sup>(٧)</sup> وابن الماجشون عن مالك: إن رب الأرض إذا أضي أن يدفع قيمة العمارة<sup>(٨)</sup> لم يحرم العامر<sup>(٩)</sup> أن يعطى رب الأرض قيمة أرضه، ولكن يشرك بينهما مكانه، هذه قيمة أرضه براح وهذا بقيمة عمارته قائم، ابن الماجشون، وتفسير أشهر كهما أن تقوم الأرض «لنوم»<sup>(١٠)</sup> براحا، ثم تقوم بعمارتها، فسا زدت العمارة على قيمته براحا، كان العامر<sup>(١١)</sup> شريك به<sup>(١٢)</sup> لرب الأرض فيها، إن أحب قسم أو حبس<sup>(١٣)</sup> (ابن يونس).

وكان بعض تسيوختا يذهب إلى «أن»<sup>(١٤)</sup> تفسير ابن الماجشون هذا، وفاق لقول مالك.

<sup>(١)</sup> أي من ولم يزد عليه حر وهو يعرف.  
<sup>(٢)</sup> أي ع: قيل لهذا أعطه، وانعمى وأخذ.  
<sup>(٣)</sup> راجع كتاب لعصب في سورة، ص 4/31  
<sup>(٤)</sup> قال، سقط في س.  
<sup>(٥)</sup> قال ابن القاسم سقط في س.  
<sup>(٦)</sup> عن: سقط في ع.  
<sup>(٧)</sup> ابن حبيب، سقط في ع.  
<sup>(٨)</sup> العمارة، سقط في ع.  
<sup>(٩)</sup> أي من لم يحرم.  
<sup>(١٠)</sup> البناء سقط في س.  
<sup>(١١)</sup> ورد في السجدة عامل والمصدر لعدم أي عمر الأرض.  
<sup>(١٢)</sup> في س: له.  
<sup>(١٣)</sup> في س: أن أحب أو حبس أو حب.  
<sup>(١٤)</sup> أن سقط في س.

وظاهر الكتاب يدل على خلافه، وأنه بما تقوم العمارة على حدتها<sup>(١)</sup> فيقبل كم قيمة هذه العمارة؟ فإن قيل إنها مائة «دينار»<sup>(٢)</sup>، قيل وكم قيمة الأرض براح؟ فإن قيل أيضا مائة قسمت بينهما نصفين (ابن يونس)، هذا هو لصواب: أن بقوة لكل واحد تيبه على جدته وأب بما زدت العمارة، فقد لا تريد العمارة في مثل هذه الأرض ثيب، وإن كونها براح أضمن لأعمال البقول وجود، فإذا قامت على ما قاله ابن الماجشون، ذهب عمل العامل باطلا وهو غير متعدي، والله أعلم، قال أبو بكر بن الجهم<sup>(٣)</sup> وإذا دفع رب الأرض قيمة العمارة وأخذ أرضه، كن له كراء ماضي السنين.

### فصل ((في استحقاق نصف لأرض بعد البناء عليها))

ومن مدونة قال بن القاسم: وإن حفر المبتاع في لأرض براحا، أو عمرها بأصل جعله فيها، ثم استحق رجل نصف الأرض، فأخذت إذا نصف الأرض<sup>(١)</sup> قيل له ادفع إلى المبتاع نصف قيمة ما عمر، وأخذ نصف الأرض يستحقك، ولا تشفعة لك في النصف الآخر، حتى تدفع إلى المبتاع قيمة نصف ما عمر<sup>(٢)</sup> وإن أبي من دفع ذلك فسا استحق واستشفع، قيل للمبتاع ادفع إليه «نصف»<sup>(٣)</sup> قيمة الأرض الذي استحق، ورجع على البائع بنصف الثمن، فإن أبي كانا شريكين في ذلك النصف المستحق فيه بقدر ما استحق، أي<sup>(٤)</sup> قيمته براحا، وللمبتاع قدر ما عمر ويكون للمبتاع النصف لآخر ونصف ما أحدث فيه، قال بن القاسم وهو حسن ما سمعت فيها<sup>(٥)</sup>.

وفي كتاب محمد: إذا استحق نصف الأرض، قد سى المبتاع، فأضي، المستحق من دفع نصف قيمة<sup>(٦)</sup> البت، وأبى الباني من دفع «نصف»<sup>(٧)</sup> قيمة لأرض، وقيمة نصف الأرض

<sup>(١)</sup> أي من: حدتها.  
<sup>(٢)</sup> ديناره سقط في س.  
<sup>(٣)</sup> بن يونس: لأعلاء.  
<sup>(٤)</sup> ابن القاسم سقط في س.  
<sup>(٥)</sup> في س: قيمة قيمة ما عمر.  
<sup>(٦)</sup> نصف سقط في ع.  
<sup>(٧)</sup> أي: سقط في س.  
<sup>(٨)</sup> ما بين القوسين سقط في س. راجع كتاب معجم من مدونه، ص 1/17.  
<sup>(٩)</sup> من: قيمة نصف لأرض.  
<sup>(١٠)</sup> نصف سقط في ع.



مثل نصف البناء، فليشترك بينهما، فيكون للمستحق ربع الدار، لأنه باع نصف ما استحق، وهو الربع بربع البناء، فإن أراد أن يأخذ بالشفعة النصف الآخر، فله ذلك على مذهب من قال: أن له الشفعة وإن باع نصيبه، وعلى قول من قال: أن بيعه للنصف الذي «به»<sup>(1)</sup> يستشفع بوجوب سقوط شفيعته، يقول قد سقط من شفيعته قدر النصف، وكان له نصف النصف بأخذ الشفعة، فيفسر له ريب نصيبه على هذا، فهو القول ذكر في كذب محمد.

ومن المعنوية قال يحيى<sup>(2)</sup> وسألت عن لقاسم سبي من اشترى أرض فسي فيها أو غرس ثم استحقها وحل قبل المسموع، غيره قيمة عمه ودرمه، فقال ما عني سبي فيمكن ويشتري عمه، حتى يورثني له ما رزقني منه، فأعطيه<sup>(3)</sup> حق، فذكره صاحب الغرر تأخير ذلك «قال:» أف إذا مضى على ما يخرج قلب أقيم فما لا حق لي فيه وقد نقص قيمة شطلي تأخير<sup>(4)</sup> كذا يقول، مستحق ما وجب عليه من القيمة معجلاً فإن لم يورث كل عدي، قبل العمل دفع فيه قيمة أرضه، فإن أسي أو كان عدياً، فغرس بينهما على نصيب قيمة الأرض وقدر قيمة العمارة، قال ولو رضى العاصر أن يؤخر المستحق على أن يشره يشفع بعد ربه، ما حل ذلك بينهما، لأنه حقه له وجب معجلاً فتأخيره بالقيمة على أن يشفع بالأرض سبباً حر شفعاً.

قال ابن رشد، هذه مسألة صحيحة بينة لا إشكال فيها، وروية لمدين فيبيع عن مالك، أن صاحب العمارة لا يخبر، ويكون<sup>(5)</sup> سريكت إذا أبي مستحق أن يعطي له صاحب العمارة قيمة عمارته<sup>(6)</sup> خلاف قول ابن لقاسم وروايته عن مالك، وقوله ولو رضى الذي عسر أن يؤخر المستحق على أن يشره يشفع بعد ربه، له حل بينهما لأنه سلف حر يشفع، صحيح على ما تقدم، ولو أكره منه مستحق في وجب عليه من قيمة البناء لم يحز<sup>(7)</sup> عند

<sup>(1)</sup> به: سقط في س.

<sup>(2)</sup> هو أبو محمد يحيى بن يحيى بن نصر بن يحيى، انظر فهرس الأعلام.

<sup>(3)</sup> في س: ما أؤديه.

<sup>(4)</sup> في ع: راعى.

<sup>(5)</sup> قال: سقط في ع.

<sup>(6)</sup> في ع: قد سلف على.

<sup>(7)</sup> في ع: العامل.

<sup>(8)</sup> في ع: ويكون وهو الصحيح.

<sup>(9)</sup> في ع: كلمة لا يخبر وهي زائدة.

<sup>(10)</sup> في ع: لم يحز.

ابن لقاسم، لأنه «الدين بالدين، ويجوز على مذهب أتباعه، لأن قبض أرائل الكبر، عنده كقبض جميعه، وبالله التوفيق.

وم يشبه تعليل (قول)<sup>(1)</sup> ابن لقاسم هذا وما زاده بن رشد، ما وقع له في كتاب «كرا»<sup>(2)</sup> الدور والأرضين من المدونة، ونص ذلك: ومن اشترى أرضاً فغرسها شجرة، ثم انقضت المدّة، فصالح ربه على إيت، لغرس<sup>(3)</sup> في أرضه عشر سنين على أن له نصف الشجر وله ربع لأنه «كرا» سقط شجر «فقط» بغير سنين رقب، سنة أو لا تسلم، ولو نقل<sup>(4)</sup> به لأن نصف الشجر حر، وقد عرّفه لا يجوز ذلك فصح دين في دين، قال أبو محمد يريد غرسه به ما كان له من عطية قيمة الشجر من ماله، فكانه أكره قيمة نصف الشجر الذي غرس للمكتري في الأرض، بالقيمة التي وجبت<sup>(5)</sup> عليه في نصف الشجر الذي أسلمه إليه، فصار كرا، لأرض مدين لك على رب الأرض، (من يورث)، وإن شئت «قلت»<sup>(6)</sup> إن دخله المدين بالمدين، لأن رب الأرض كان له أن يعينه قيمته معلومة، فكأن المكتري تحول من ملك القيمة إلى نصف الشجر، يكون بينه شتر مدين له يحول وب الأرض مديراً عليه «فسيلاً»<sup>(7)</sup> منه من النصف به بينونة مائة، قال ابن أبي ريمون: حكى رأيت<sup>(8)</sup> لبعض الحكماء، وذكر بعض ما ذكره ابن رشد.

قلت، وإذا لفت إلى ما أشار إليه ابن ريمون، وما ذكره ابن أبي ريمون، دخله فحل عليه أخرى، وهو بيع النمر قبل بدو صلاحه وقيل إن يخفى، لأنه قد كذب الشجر معناه عشر سنين عوضاً عن القيمة، فهي بعد انقضاء مدة راجعة إلى أصل القيمة، فاعطى في الحقيقة إلى هو ثمنها هذه المدة، وذلك حقيقة بيع النمر قبل بدو صلاحه وقيل خلفه، وإلى نحو هذا أشد سحنون رحمه الله تعالى في المسألة، ((الكافية)).

<sup>(1)</sup> «قوله» سقط في س.

<sup>(2)</sup> وكرا، سقط في ع، وجمع كتاب كرا، الأرضين، المسود-ص: 463.

<sup>(3)</sup> في س: الأرض.

<sup>(4)</sup> ما بين للتوفيق سقطه في س.

<sup>(5)</sup> يشتر شي، ميزه عن غيره مختار لموسى: ص: 38.

<sup>(6)</sup> في س: له.

<sup>(7)</sup> «قلت» سقط في س.

<sup>(8)</sup> «قلت» سقط في س.

<sup>(9)</sup> في ع: رأيت.

((مسألة في الكراء بالغرس))

ونقص المسألة من أولها، قال مالك: ومن أكرى <sup>(١)</sup> أرض عشر سنين، على أن يغرسها البكري شجرة سمها، على أن الشجرة للغارس، فإذا بقصت المدة، فالشجر لرب الأرض. لم يجز، لأنه اكتراه <sup>(٢)</sup> بشجر لا يرى يسلم بالسجر أم لا، «قال» <sup>(٣)</sup> ابن المواز، وقال شهيب، ذلك جائز إذا سمي مقدار الشجر، وهو كالبنين، ولا يدري كيف يصير النيان، قال ابن الموز: هذا لا يجوز، بخلاف لشجرة المصونة إلى عشر سنين، سمي قدرها ومبلغ صفته، فيسري به لغيره، فليس ذلك كالعقارة التي من باب الجعل، (ابن بونس)، وقال بعض فقهاء <sup>(٤)</sup> للرويين: وفاته أبو محمد في النيان، وخالفه في الشجر، فقال: لا يجوز كما لا يسلم فيه <sup>(٥)</sup> «قال» <sup>(٦)</sup> والأشبه عندنا لا يجوز في شجر ولا بنين، إذا كان له يتغير <sup>(٧)</sup> في هذه هذه المذكورة <sup>(٨)</sup>، كما لا يجوز للبائع أن يستثنى سكنى الدار إلى السه وسجود لغير الباء، إلا أنه لو كان به، متفت <sup>(٩)</sup> لا تنفس في ثلث مدة، لجاز

قال سحون في مدونة: لا يجوز وبذخه بيع التمر قبل بدو صلاحه، «وكراء الأرض بالتمر» (ابن بونس) برز سحون: لأن رب الأرض يأخذ لشجر بعد تمام مدة، فإن كان فيها ثمر لم يبد صلاحه فذلك بيع للتمر قبل بدو صلاحه <sup>(١٠)</sup> وإن كان بدأ صلاحه، فذلك <sup>(١١)</sup> كراء، لأرض بالتمر وإن كان طعنا، فهو كراء الأرض بما يخرج منها، (ابن بونس) وهذا إذا اشترط رب الأرض أن له الشجر بعد العشر سنين بما فيها من ثمر، وإن لم يشترط ذلك، وإما كراءه عن غيره كراء جائز فانقضت المدة، وفي لشجر ثمر، فإن لم يؤخر، فله رب الأرض أن يضر المكسرى بقلع الشجر، أو يأخذها بقيمتها مقلوعة، وإن أوتى حبر على

<sup>١</sup> في ع أكثرى

<sup>٢</sup> في من كراءه، راجع كراء الأرض من المدة - ص 461 ذ

<sup>٣</sup> قال: سقط في

<sup>٤</sup> في من قلوه

<sup>٥</sup> في من لا يحركه لا يجوز أن يسلم فيه

<sup>٦</sup> قال: سقط في ع

<sup>٧</sup> في ع سعي

<sup>٨</sup> المذكورة سقط في ع

<sup>٩</sup> في ع سقط

<sup>١٠</sup> في ع في ع

<sup>١١</sup> في ع في ع

بقائها إلى تمام لتمر <sup>(١٢)</sup> وعله للبكري كراء المثل، كما لو نمضت مدة، وفيها زرع لم يتم، (ابن بونس).

وعلل بعض فقهاء الرويين قوله، وبذخه كراء الأرض بالطعم، قال: جعل الشجر في هذا للغارس، وهو مذهب ابن النسيم في المذمة الفاسدة، فجعل الغرس يعطيه، وقد يكون فيه ثمر، فيستجير كراء الأرض بالطعم، قال: ومن عدل به بيع التمر قبل بدو صلاحه، جعل الغرس لرب الأرض لأن أرضه قبضة له فوضع الغارس ذلك فيه، وللعمل قسمة ما وضعه فيه، فصار رب <sup>(١٣)</sup> الأرض أعطى للعاص أجرة ثمر <sup>(١٤)</sup> هذا للغرس قبل بدو صلاحه، وذلك بيع له قبل بدو صلاحه، وكذا يجب أن تنفذ <sup>(١٥)</sup> لأرض بالغرس، ويكون <sup>(١٦)</sup> للعمل في العشر سنين، وعله كراء المثل فيها، «إذ» <sup>(١٧)</sup> جعلنا للغرس للغارس، وأما إن جعلنا لرب الأرض، وحسب كراء، وكذا للعاص قيمة ما <sup>(١٨)</sup> وضع فيها، لأنهم قالوا في شرط الغرس بينهما دون الأرض: إن الغرس للغارس، ويعطيه رب الأرض قيمته مقلوع، ولم يجعله كراءاً فأت بالغرس، وفي المذمة أعاب هذا <sup>(١٩)</sup>

فرع: من معنى ما تقدمه ((فيس غضب داراً فهدمها ثم استحقها رجل))

ومن كتب من المواز، ومن غضب داراً فهدمها، ثم استحقها رجل، فإن شاء أخذ قيمتها يوم الغصب، وإذا شاء أخذ لعرضه <sup>(٢٠)</sup> والقض، على أن لا يبيع الغصب بشيء، وإن هدمها ثم بناها بنقضها بعينه، فأعادها كما كانت، فللغاصب قيمة هذا للقض المبني <sup>(٢١)</sup> منقوض اليوم، وعنده قيمته منقوض يوم هدمه، فتقاصان، فهذا مذهب أشبه

<sup>(١)</sup> في ع التمرة

<sup>(٢)</sup> في من نصرت

<sup>(٣)</sup> في من أنكره ثمر

<sup>(٤)</sup> في ع بنوب

<sup>(٥)</sup> في من تكون

<sup>(٦)</sup> في ع سقط في ع

<sup>(٧)</sup> في ع سقط

<sup>(٨)</sup> هكذا كتب لعرضه في سحون

<sup>(٩)</sup> لعرضه في بقعة أرض بعد الدار - راجع كراء المدة - ص 461 ذ

<sup>(١٠)</sup> في ع ما لم ي

ومالك، وهو أحب إلي، وقال بن القاسم: يحسب على الهادم قيمة ما هدم قائم. ويحسب له قيمة ما بده <sup>(1)</sup> منقوضا.

ووجه هذا، إن البت، الذي أحده الغاصب ينقض المقتضب، لاحق له فيه كمن لو بناء بنقضه، لكن لرب الأرض أنه يعقبه قيمته منقوض، أو يدمره بنقضه، فإذا لم تكن له حرمه، لما بده بنقض نفسه، فأحرى أن يكون حرمه له بناء بنقض المقتضب منه <sup>(2)</sup> وما كان يملك له البت، والقيمة قد رتب في دمه، فلا يستغنى ما حرمه من البت، لأن لا حرمه له، وملكه أعظم.

#### النوع العاشر: ما غصب من حرمة في أرض نفسه

فالمختص في أموره، غرض: أن ليس للمعتصب منه إلا مثل ما غصب له، إن غصبه كبله، أو قيمته إن حبل <sup>(3)</sup>، وأما لمدى رحمة الله تعالى إلى وجود حالات له، وفهر كلامه محتمل أن يكون خلافا في المذهب أو في حرمه، وقد يتردد ذلك ما وقع لسحنون في كتاب الغصب، حيث سئل عن رجل يكون له بيضة من دجاجة ميتة أو دجاجة حية، فغصبها رجل فحفظها تحت دجاجة، فيخرج منها شرخ، قال: الفرخ لرب البيضة، وللعاصب عليه قدر ما حفظته دجاجة، كانت البيضة من ميتة أو من <sup>(4)</sup> حية، فعلى قول سحنون هذا، يكون الزرع لرب سدور <sup>(5)</sup> وعليه للغاصب كره. وأما وعمله، قال بن رشد: قول سحنون هذا - يريد بقوله <sup>(6)</sup> - إن الفرخ لرب البيضة - جاز على أصله، في أن <sup>(7)</sup> الزرع في مزارعة الفاسدة لصاحب «الذور» وهي رواية ابن غانم <sup>(8)</sup> عن مالك، وبني فيها على تمام القول: بأن لزراع في المزارعة الفاسدة لصاحب <sup>(9)</sup> لعمل والأرض، إن الفرخ للغاصب ويكون عليه لرب بيضة متلب.

<sup>(1)</sup> في ع: ما يبي

<sup>(2)</sup> منه سقط في س

<sup>(3)</sup> كتاب الغصب من أمثلة ص: 38، 4

<sup>(4)</sup> من: سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في س: البئر.

<sup>(6)</sup> قوله: سقط في س

<sup>(7)</sup> في س: قين

<sup>(8)</sup> انظر فهرس الأعلام

<sup>(9)</sup> ما بين القوس سقط في س

وعلى هذا يأتي قول ابن القاسم في سماع سحنون من كتاب الشركة: في الرجل يأتي بحصاة أنشأ والآخر بحمام ذكر على أن تكون الفراع بينهما، وهو أيضا نص في الموازنة، وما رام بن رشد تخويجه <sup>(1)</sup> في مسألة الغاصب للبيضة: أن يكون الفرخ للغاصب، وعليه لرب البيضة متلب، هو نص أشبه في المجموعة، وشبهه بغصب القمح بزرعة، قال: فعليه من القمح والزرع له، قال وأحد إلى أن لو نذر في القمح، وليس يؤمب عليه لصدر، فأنت ترى أشبه في قوله هذا، كتب شبه البيضة بالزرع، فجعله لمصاحب. وما رام سحنون جعل ذلك للغاصب، وأخذه ابن رشد على أصله في المزارعة، وحكم لبيضة بحكم البئر فجعله للغاصب منه، فقد صار له محمود ما لم يكن إليه من الحريم، ولله عنه

ومن هذا معنى ما شر إليه <sup>(2)</sup> أسف في المجموعة وكتاب محمد، فيمن غصب دجاجة فحفظت عنه، فحفظ بيضها تحتها <sup>(3)</sup> كما خرج من الفراع <sup>(4)</sup> لربها أخذهم معي كولدادة. أما لو حفظ تحتها بيضا له من غرض، فالفرخ <sup>(5)</sup> للغاصب والدجاجة لربها، وله ليس حسب كره، متلب، <sup>(6)</sup> بن المؤر، مع ما غصب، إلا أن يكون بيضا يند، يكون لرب بيضته يوم غصبه، ولا يكون له من بيضها ولا من فراخها <sup>(7)</sup> شيء، قال: ولو غصب حصاة فروخت حسب له، فبسط ودرج حصاة، لفرخ للغاصب لا شيء، لغاصب فما أشبه ذكره من حصاة

وهذا خلاف ما وقع في كتاب الشركة من موازنة ونحوه، قال بن القاسم عن مالك، وإذا ج، رجل بحمام ذكر ولا حرا يأتي، على أن ما أفرق بينهما، فلا يأمن به وأرجو أن يكون خلتا، والفرح بينهما لأنهما تعاوان في الحضنة، قال بن المؤر في مسألة كتاب الغصب: والمستحق الحصاة لرب حضنت من بيض غيرها قيمة حضنته، ولا شيء له فيما حفظ من غيرها من بيضه، وإذا لم يفرق من حضنته، فلا يكون عليه شيء آخر البيض ضرر في تكليف <sup>(8)</sup> حمام يحضنه، فله أن يفرق الغاصب قيمة ذلك البيض، هذا أيضا <sup>(9)</sup> خلاف ما تقدم لسحنون، فيمن غصب بيضة فحفظ.

<sup>(1)</sup> في س: تخويجه.

<sup>(2)</sup> في س: قوله.

<sup>(3)</sup> في س: حضنت تحت

<sup>(4)</sup> في س: الفراع

<sup>(5)</sup> في س: الفراع

<sup>(6)</sup> في س: فروخت.

<sup>(7)</sup> في س: تكلف

<sup>(8)</sup> وأما سقط في ج

وهي العتسية: وإن جاء رجل يبيض إلى رجل فقال: أجعلك تحت دججك، فما كان من فراخ بيبي وسنك<sup>(1)</sup> فالمرح في هذا لصاحب الدجاجة، وعليه لصاحب البيض منه، وهو كمن جاء بقميص إلى رجل فقال: ازورعه في أرضك بيننا، فلما له منه، والزرع لرب الأرض، فالخاسر من هذا كله: أن المسألة لها نتائج، ولا تعبري من خلاف نص كما تقدم إليه<sup>(2)</sup> الداودي رحمه الله، وتحرجه<sup>(3)</sup> حسب نيته عليه، والله أعلم.

#### السوق الحادي عشر: إذ غصب عبدا أو بعرا

سحرت بأولئك العبيد، ولستقر<sup>(4)</sup> أرضا حلالا بزرعة حلال فقال الداودي: «قد»<sup>(5)</sup> مثل عن سراء ما رفع من ذلك الحرت؟ ((قل)).<sup>(6)</sup> اشترؤه منه مكرود، حتى يصلح «العصب»<sup>(8)</sup> ثأته في العبد والبقر، وليس فؤته<sup>(7)</sup> في الكراهة كمن اغتصب حبه فزرعه<sup>(9)</sup> لم قد، لأني لا أعلم قتلا يرى<sup>(10)</sup> أن لورع لملك البقر والعبد، فقد أضل القول، فسعى الخلاف في ذلك.

#### النوع الثاني عشر: لو غصب ما صاد به

فقال الشيخ أبو عمرو بن العاصب<sup>(12)</sup>، إن فرغت على أن المذبح للمالك فإن كان عبد فالصيد للمالك اتفاقا، وإن كان كالسيف والشككة والخيل، فللغاصب انتفاع وعيبه

<sup>(1)</sup> في ج: سبي وسلب  
<sup>(2)</sup> رتبته، سجد في س  
<sup>(3)</sup> في س: أو تحرجه  
<sup>(4)</sup> والقدر سقط في س  
<sup>(5)</sup> قد، سقط في س  
<sup>(6)</sup> أخف كلمة (ن) من كتاب الأصول للداودي الذي نقل منه مؤلف هذا، سوح ص 199  
<sup>(7)</sup> في س: سراء  
<sup>(8)</sup> العصب: سقط في ج  
<sup>(9)</sup> في ج: فزعه  
<sup>(10)</sup> في ج: مزرعه  
<sup>(11)</sup> في ج: يقول  
<sup>(12)</sup> سحر وهرمن لأعلام

أجرة مثله، والغرس كالسيف، وإن كان جارحا فقولان: بناء على «ن»<sup>(1)</sup> لتشبيهه بالعبد أو بالغرس، والصحيح من القولين: أن يكون ذلك لغصب، وعليه حرة الجارح، لأنه لو صاده بنفسه من غير إرسال الغصب به، ما حاز أكله، وإذا كان ذلك كذلك، فهو أشبه شيء بالسيف والغرس وما ذكر معهما<sup>(2)</sup>، ولا يلتفت إلى كونه المحصل للصيد<sup>(3)</sup> والغرض عليه، لأن ذلك القبض إذا جرى عن فعل الغاصب لا يحصل منه<sup>(4)</sup> منفعة، اللهم إلا أن يكون الجارح حكم على الصيد، ولم ينفذ مقتلة، وأدرك لغصب ذلك حتى يكون الذكاة واحدة، فيها هنا نفوى الخلاف ونفوى تشبيهه، والله أعلم.

#### النوع الثالث عشر: لو غصب شاة فذبحها

فلا يخلو إمام أن يضحها أولا، فإن لم يطبخه فرب مخير في خد لحم أو فيسة سائه، وقال محمد بن مسلمة: إذا لم يشوه، فله رب، أخذ مع ما نقصها، وبه قال<sup>(5)</sup> أبو حنيفة، وأما إن ضحى، فليس لربها إلا الفيسة، وقال الشافعي: له أخذ عن شيء، ولا بعد أن يكون فيها قول في المذهب كقول الشافعي<sup>(6)</sup>، يدل على ذلك ما حكاه عطية لله عن مالك<sup>(7)</sup>، فمن عصب خنطة، فطحنها وخزها، فبه «قال»<sup>(8)</sup>: اختلف قول مالك في الخنطة، إذا طحنها الغاصب وخزها، فمرة قال: عليه مثلها، ومرة قال: يأخذها كذلك، فعلى قياس قول مالك هذا، يكون لرب الشاة أحدها وإن طبخه الغاصب، كما قال الشافعي والله أعلم، ابن رشد من غصب شاة فذبحها وباع منها طعام أنفق عليه في عمه تصرفت في نفسه، لما سأل لأحد كله<sup>(9)</sup> «إلا»<sup>(10)</sup>، على قول من لا يرى لرب الشاة إلا

<sup>(1)</sup> إن، سقط في س  
<sup>(2)</sup> في ج: سبط  
<sup>(3)</sup> أي من الصيد  
<sup>(4)</sup> منه «سقط في س»  
<sup>(5)</sup> في ج: يقول  
<sup>(6)</sup> يقول محمد بن أبي بكر بن مسلمة، «سقط في س»  
<sup>(7)</sup> غاصب: سقط في ج  
<sup>(8)</sup> هذا ما نقل من زاد، الشافعي في ج: وأما بعد الغصب منه، فقد سخط وقد  
<sup>(9)</sup> عن مالك: سقط في س  
<sup>(10)</sup> قال، سقط في ج  
<sup>(11)</sup> إلا، سقط في س

قيمتها<sup>(1)</sup>، وهذا أيضا يؤيد ما قلناه والله تعالى أعلم.

فرع: قال الداودي رحمه الله تعالى: لا أعلم خلاف فيما ذكره، نسأق وأخذه به أو أخذ قيمته، إن تلك الزكاة فيه ذكاة، إلا قول طويس<sup>(2)</sup>، وعفا<sup>(3)</sup> فزنيهما قالا: ليس تلك ذكاة.

لشروع لربيع عشر: إذا غلبت جسد منبهف

فلا يحلوا ذلك من لبنين، أحدهما أن يكون تلك لحم من حيوان صدكي<sup>(4)</sup>، والآخر أن يكون من حيوان غير صدكي<sup>(5)</sup>.

انقسم الأول: إذا كانت نكدة

وحكمه عندنا انقسم حكمه لشوب إذا صبح، فعلى مذهب أبي حنيفة يكون فيه مخير إن شاء غلبت فيه الجسد يوم القسمة<sup>(6)</sup>، وإن شاء أحده، ودفع نصفه لدفع وشي شوب أشبه بالذئب<sup>(7)</sup>، وأخذه خلوده، ولا شيء فيه، وباحمله، فيحكيه حكمه من ذئب في صبح سواء<sup>(8)</sup>، هذا الذي يأتي على قواعد المذهب، وهو أنف ظاهر كلاء ابن رشد (حفيد) في بداية المجتهد، لأنه قال فيه: «وإن الوجه الثاني فهو فوت ينزوم لعاصب «فيه»<sup>(9)</sup>، قسمة الشيء المغصوب يوم غصبه أو مثله فيما له مثل، هذا تفصيل مذهب ابن لقمان في هذا المعنى، وأشيى بجعل ذلك كله للمغصوب أصله سأله، لئلا ين: فسقوا، به لا حق للغاصب فيما لا يقدر على أخذه من الصبي والبرق والنسج واللباغ والفضن،<sup>(10)</sup> فأنت ترى تشبيهه

<sup>(1)</sup> في ربيع لربيع إلا بهتة

<sup>(2)</sup> انظر فيرس الأعلام

<sup>(3)</sup> انظر فيرس الأعلام

<sup>(4)</sup> في ر: ذلك، وقد صحح من كتاب «أموال» تداودي، ص: 29.

<sup>(5)</sup> في ر: من غير لحم صدكي

<sup>(6)</sup> في من غصب

<sup>(7)</sup> له أن، فقد في من

<sup>(8)</sup> في من سوى ذلك

<sup>(9)</sup> به، فقد في من

<sup>(10)</sup> وأصح ما به المجتهد وبما انتقد، لابن رشد حفيد طرس، الذي، ص: 327 و في الفرع بيبوت.

بالدينغ وإذ خاله إياه مع غيره من الصبي والنسج، ولا شك أن حكمه حكم الصبي سواء بسواء، حرفا. بحرف في جميع فصوله وفروعه، والله أعلم.

القسم الثاني: وهو إذا كانت الجلود غير مذكاة:

وهذا القسم يستلزم ذكر فصل، وهو ما حكم من غصب ما لا يحل بيعه، ويصيح لكلامه برسم شروع:

(الفرع الأول: من غصب جلد ميتة غير مذبوحة، فقد أن من أنفذه في المذابة، عليه إن تلفه ليمسه ما بلغت كبد لا يباع كبد مائسة أو ربيع أو مبرع، وعلى ما لم يمسح ما بلغت<sup>(1)</sup>، قال أبو الفرج لمعه دي<sup>(2)</sup>، رحمه الله، أن ما كان من نفس ميتة لم يوجب جسد ميتة مذبوحة لا شيء غصبه، قال سديد الشافعي، إلا أن يكون محسوب، وحكي ابن رشد عن أبي حنيفة أنه لا شيء غصبه، قال سديد الشافعي، إلا أن يكون محسوب، وقد قيل: لا شيء، إلا أن يباع فيكون فيه غصب، وسئل عنه: إن دفع له يكره شيه إلا قيمة ما فيه من الصنعة، قال: وهذا الذي عني ما قلنا<sup>(3)</sup>، في كتاب الرقة من المذوبة، ولصوب: أن تفرقه في ذلك قيمة الانتفاع به، والله أعلم<sup>(4)</sup> (ابن عروس)، قال أسيد في المجموعة: عليه نيسته كمرع لم يبد صلاحه يستهلك<sup>(5)</sup>، وكثيرا لما شية لشي لا يجوز بيعه بفتنيتها رجل فيسقي من<sup>(6)</sup> رده فعليه فيه ما سقى من.

فرع (في جلود لسباع)

قال للحمي رحمه الله ويختلف في جلود لسباع قبل لباغ أو بعده إذا كانت

<sup>(1)</sup> رجع المذوبة للكثير، كتاب العصب، ص: 189/

<sup>(2)</sup> انظر فيرس الأعلام

<sup>(3)</sup> أي بدلا عن كتاب سديد الشافعي إسنابل

<sup>(4)</sup> به، فقد في ر:

<sup>(5)</sup> في من، ماله.

<sup>(6)</sup> في من، وبما شوق

<sup>(7)</sup> في من، بيبوت.

<sup>(8)</sup> في من، ج.

مذكاة، فقال مالك بن النعمان هو ذكي، ويجوز بيعه والصلاة عليه قبل الدبح<sup>(1)</sup> ويعده، دعوى هذا يغرم إن غصب تبسمته، وعلى قول ابن حبيب: يجري على أحكام جلد الميتة، فإن جرحه من صاحبه حبس، كان عليه قيمة جسده على قول مالك لأنه كان قادراً على ذكاته، وعلى قول ابن حبيب، لا شيء عليه لأن حكم حنبل، «عنده»<sup>(2)</sup>، حكم جلد الميتة، قال مالك بن النعمان: إن قيل في مسئلة الرزع يعرم ما لا يحل بيعه، قيل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فُضِيَ فِي بَيْتِي بَغْرَةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ)<sup>(3)</sup> «والجنتين لا يحل بيعه»، فهذه مثله،<sup>(4)</sup> وهذا الذي ذكره مالك في مسألة<sup>(5)</sup> الرزع يستلزم الكلام على المشية إذا أفسدت الرزع وهو:

### لرزع الثاني ((في إفساد لمشية للرزع))

قال في شرح ابن القاسم: قال مالك في الرزع تأكد لمشية قال: يقوم على حال ما يرجي من تدمره، ويحذف من هلاكه، لو كان بحس بيعه، فبأن قال قائل: كيف يقوم «علي»،<sup>(6)</sup> ما لا يحل بيعه؟ قيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فُضِيَ فِي بَيْتِي بَغْرَةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَجَنَّتَانِ لَا يَحِلُّ بَيْعُهُمَا) فهذا مثله، قال أبو الوليد بن رشد: معنى ما قال في الرزع<sup>(7)</sup> إذا فُسِدَتْ الماشية وكلته بالليل، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصي: «أُفْضِيَ عَلَى أَهْلِ الْخَوَانِظِ حَفْظُهُمُ بِالنَّهَارِ وَنَافَ مَا فُسِدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا ضَمَنٌ، بِمَعْنَى مُضْمُونٍ»<sup>(8)</sup> قال أبو عمر بن عبد البر<sup>(9)</sup>، وهو حديث تلقاه أهل الحجاز وبعض أهل لغوي بالقبول، وهو موافق لمؤوله عمر وجبل: (إِذَا نَعَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ)<sup>(10)</sup> ولا خلاف بين أهل

<sup>1</sup> في من راع راحه شاة كذب بغيره، ص 48، 49

<sup>2</sup> عنه سقط في من

<sup>3</sup> الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ص 3، 1309.

<sup>4</sup> ما بين الحفظين سقط في ج

<sup>5</sup> في من مسئلة الرزع

<sup>6</sup> علم سقط في من

<sup>7</sup> في ج: ما قال في أمم من الرزع، انقضت به كثر

<sup>8</sup> حديث كذب في من: «أَوْضَعُ مَسْرُوكِي» وأما حفظ الماشية بالليل على الشاة وأن على أهل المشية ما أمكنت شاة بكثرة رسول الله، ص 6، وفي نسخة: «أَوْضَعُ مَسْرُوكِي» (أَوْضَعْتُ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَمَنٌ عَلَى أَهْلِهَا)، ص 2، 1309، والنسخة: «أَوْضَعْتُ»

<sup>9</sup> في من سقط في من

<sup>10</sup> في من سقط في من

<sup>11</sup> سورة البقرة، الآية 172

اللغة، أن الفش لا يكون إلا بالليل، وقال ابن العربي<sup>(1)</sup>: «ختلف علمونا هل قضاؤه حكم ميتة أو بني على عده للناس؟ فإن كان ذلك حكم ميتة في الشرع، فهو كذب ورد، وإن كان ذلك عده الناس لأن ربيب المواشي معها بالنهار، فهم يتربون حفظها، فعلى هذا وإن وجد خلاف العدة، بأن يهملوها ولا يكونوا معها ويغفوا عنها، فإن لصمد وجب عليهم، لأن محل الحكم قد عدم، حسب ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن عده الناس يحفظون زراعهم بالمدينة بالنهار، ويحفظون مواشيهم بالليل، فإن تركوه عند تفريط، قال ابن رشد في كتاب لافضة من البيّن والحصيل<sup>(2)</sup>، يسقط عن رب الماشية ما أفسدته بالنهار، وإذا أخرج<sup>(3)</sup> عن جملة الرزع والخوانظ بذائد بدوده إلى مراعيها، فتن<sup>(4)</sup> منها شيء، ورجع<sup>(5)</sup> إلى الرزع أو الخوانظ فأنسد فيها أو رعى حسب بين<sup>(6)</sup> الخوانظ والرزع بدئ بدوده عنها<sup>(7)</sup> فما وقع من الرزع والخوانظ دون تفريط ولا تضيق من دائده، فإنه لا شيء عليه، وأم إن أهمل دون راع، أو راع فضيع أو فرط حتى أفسدت المواشي<sup>(8)</sup> فهو ضامن لها فسد، ولصمد في ذلك كنه على الراعي المضيع وانفرد، لا على ربه، إذ ليس عليه أكثر من صبح، وأم إن أطلقها دون راع ولم يحررها عن حملها<sup>(9)</sup>، مزارع القرية، فهو ضامن لها فسد، على هذا حمل هل المذهب ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فُضِيَ عَلَى رُؤُوسِ لَزْوَجٍ حَفْظُهُمُ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ)<sup>(10)</sup> وفي امتننى للمدعي<sup>(11)</sup> قال القاضي<sup>(12)</sup>، أو الوليد عند الكلام على هذا<sup>(13)</sup> الحديث: وهو عندي «موضع مسرح»<sup>(14)</sup>، الموضع الذي يكون فيه الرزع والخوانظ مع

شعر بهمن، وعده

<sup>2</sup> في من كتاب الحصيل، ص 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

في من الجرد

في من السد

في من سرجع

في من أو راحه فسد بين

في من في موضع الحديث: «أَوْضَعُ مَسْرُوكِي» وأما حفظ الماشية بالليل على الشاة وأن على أهل المشية ما أمكنت شاة بكثرة رسول الله، ص 6، وفي نسخة: «أَوْضَعُ مَسْرُوكِي» (أَوْضَعْتُ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَمَنٌ عَلَى أَهْلِهَا)، ص 2، 1309، والنسخة: «أَوْضَعْتُ»

<sup>8</sup> في من فسد، وموضع سقط في من

في من سقط في من

<sup>11</sup> راع سقط في من

<sup>12</sup> راع سقط في من

<sup>13</sup> في من سقط في من

<sup>14</sup> في من سقط في من

<sup>15</sup> موضع مسرح، سقط في من

المسارح، قال: والمواضع <sup>(1)</sup> على ثلاثة أصوب: (الأول) موضع يتداخل فيه المسرح والمزارع، الثاني: أن تفرد المزارع والموانط وليس بمكان مسرح، الثالث: أن يكون موضع مسرح وليس بموضع زرع فأحدث <sup>(2)</sup> فيه الناس زرع، فإن كان موضع زرع <sup>(3)</sup> ومسرح فقد ذكر حكمه، وهو الذي ورد فيه الحديث «عدي» <sup>(4)</sup>، وإن كان موضع زرع وليس بمسرح <sup>(5)</sup>، فيها عدي لا يحرم إرسال المواشي فيه وبأنفسه ليلاً أو نهاراً فخطئ أصحاب الموضع وقد قال أصحابه: في المدينة <sup>(6)</sup> ليس لأهل الموضع أن يخرجوا به إلى قرب المزارع، ولكن عبيدهم «في المدينة» <sup>(7)</sup> أو مدودهم عن المزارع فإذا بلغوا الموانط والمسرح منعوا هذا كما منع منه إلى المزارع وأحدثت، فعلى صاحب المزارع وحده دفعه، وما على الموضع، الثالث: وهو موضع مسرح، حيث عادة الناس <sup>(8)</sup> يرسل مواشيهم ليلاً أو نهاراً، فأحدث وحل فيه ريع من غير أن الإهم في الإجماع، فإنه ليس على أهل الموضع إلا دفعه من رعي مواشيهم ليلاً أو نهاراً، وما أحدث من زرع <sup>(9)</sup> بالناس فلا حرج عليهم فيه، لأنه حرام حادثة «فليس» <sup>(10)</sup> إلى نفسه، حيث زرع موضع المسرح رادع «لناس من» <sup>(11)</sup> منه ففهمه لئلا يثبت فيه.

فإذا ثبت الضمان، فلا يحرم أن لا ترجى عودته إلى هبته، أو ترجى عودته فإن كان الأول، فله روى ابن حبيب عن مطرف عن مالك: أن عليه قيسة ما أسد على لرحا والخوف، وكذلك قال أنشيب وابن نافع <sup>(12)</sup> وبه قال بين لقاسم ورواه عن مالك، قال بن رشد: وهذا محال خلاف <sup>(13)</sup>، فقد روي ابن رشد إذا كانت قيسته مثل قيسة الماشية أو أقل، وما إن كانت أكثر من قيسة الماشية فالذي يغرم مختلف فيه، فقبل لقيسة ما بلغت، وقبل

- (1) في ع. مديع.
- (2) في م. فيحدث.
- (3) في ع. مديع.
- (4) «عدي» سقط في م.
- (5) في م. دون.
- (6) في م. مديع.
- (7) في مديع سقط في ع.
- (8) في ع. العدة عند الناس.
- (9) في ع. رديع.
- (10) «فليس» سقط في م.
- (11) «الناس من» سقط في ع.
- (12) نظر فهرس الأعلام.
- (13) في ع. احتلاف.

الأقل من قيمته «أو من قيسة» <sup>(14)</sup> الماشية، وهذا مذهب الليث <sup>(15)</sup> والله أعلم.

وأما إن كان يرجى أن يعود إلى هبته فما الذي تضمن؟ الذي عليه أكثر الروايات أنه تضمن قيمته على لرحا، والخوف، قال ذلك مطرف عن ابن حبيب، وأنشيب وابن نافع، وابن القاسم وغيرهم، وفي وثائق ابن القاسم ينظر إلى المزارع، فإن كان المرعى منه ورواه دون سواه وأما قوله <sup>(16)</sup> زرع، فإنه رجع، فله رعي، <sup>(17)</sup> فإنه يقول ما سوى فصلاً على صفه، فإذا فرغ من رعيه أكثر الروايات قبل <sup>(18)</sup> به إلى أن ينتشر حاله، كما فعل ليس الصغير أنه لا <sup>(19)</sup> يستأني به، لدى حكاة ابن حبيب عن مطرف، قاله عمر مطرف من أصحاب مالك <sup>(20)</sup>، أنه لا <sup>(21)</sup> يستأني به، قال ابن رشد، وبأني على سذهب مسجون أنه <sup>(22)</sup> يستأني به، لأنه قال في كتابه: في الذي ينضع شجرة وحش من فوق أصلها، أنه لا يقتل شجرة ناعه، ولكن ينظر، فإن عذب لمينتفد <sup>(23)</sup> فلا شيء على لقاظع، وإن عذب ولم ينظر على جانب الأول، فهو ما نقص، ولا يرجع بالسقي والعلاج، كالجرح في خنفس إذا عاد على غيره عثم <sup>(24)</sup> فلا شيء على أحراق ولا يغرم أجر المداوي، خلاف لقيل <sup>(25)</sup>، لثقف، لسبعة <sup>(26)</sup>، أن عليه أجر مدوي، قال بن رشد فهو في المزارع أولى

- (1) ما في المتن سقط في ع.
- (2) نظر فهرس الأعلام.
- (3) في م. أصوبه.
- (4) في ع. حقه صحر.
- (5) في م. ينظر.
- (6) في ع. أصحاب.
- (7) عنه غير على غير إسوا، محذوف لقابوس، ص 406.
- (8) قول سقط في م.
- (9) الحقيق، السبعة، وهو سعيد بن المسيب، عروة بن لرحا، أو بكر بن عبد الرحمن بن حازم بن هند، لقاب بن حبيب بن أبي بكر الصديق عبد الله بن عبد الله بن مسعود، سليمان بن سيار حارجه بن زيد وقد جمعهم قول أنشاعه: إن قيل من بني عتبة أعر \* نذبه يبيت على لقاظ حارجه قتل \* عبد الله، عروة، قاسم \* سعد، نوكر، سليمان، حارجه
- (10) مبدئ التشريع الإسلامي لأحمد بن بكر حارجه عبد الله عبد، ص 75، ط 1، الطبعة 1986، شرح طيبة الأولى، وصفت الأصفاء، لمحمد أبي ناس، لأستاذي الشريفة سنة 430 هـ ص 2/161، دار الكتب العربي بيروت، ط 3 1400 هـ 1980م.

فرعان ((بتعلقن بضمين ما أفسدته المواشي))

((الفرع)) الأول: لو نت الزرع قبل احكم منه بالقيمة، فإن كانت فيه منفعة حين أفسد، فعنده قيمة حين لم يفسد، ولا يراعى فيه ربح ولا خوف، وإن لم تكن فيه منفعة فلا شيء، عليه في ماله، وعليه الأدب بفسد إفساده، رواد ابن حبيب عن مطرف وقال أصعب: إن عاد لهيبته، فإنه يقيم على الربح، والخوف بيت أو لم يبيت قبل الحكم أو بعده.

((الفرع)) الثاني: إذا كان لا ربح خففه فقوم على الربح، والخوف، فظهرت له بعد ذلك حلفه فلم تكن؟<sup>(1)</sup> ظاهر الروايات أنها لصاحب الزرع، وفي وثائق ابن القاسم أنها لرب، مماشية لأن القيمة كنس الزرع لو حاز بيعه، ولأنه<sup>(2)</sup> أمر ضروري وجه الحكم.

مسألتان ((بتعلقن بضمين ما أفسدته المواشي))

((المسألة)) الأولى: إذا قلنا إن خلفه<sup>(3)</sup> لصاحب الزرع، فعنده لهيبته<sup>(4)</sup> بعد الحكم، مضت القيمة لصاحب الزرع ولم ترجع، قال مطرف: وهو الذي يأتي على مذهب أشهب فيمن ضرب فذهب عقله فأخذ لديه بعد الاستيلاء، ثم عود عقله، إنه حكم قد مضى، وقد قيل إن القيمة ترد، وهو الذي يأتي على ما في المدونة، في الذي يعود بصرد له بعد أن قضى له بالدية أنه سرده.

((المسألة)) الثانية: قال عيسى عن ابن القاسم: وما لو خرجت ليلاً فوطئت رجلاً فقتلته وجلبه، فيه هدر، وفي وثائق ابن القاسم وإن أفسدته، بعد أن يس واستحصد أو كان محصوراً، فيجوز تقويمه بالعين وبمكنته من الطعام بعد أن يعتبر بالخوص<sup>(5)</sup> وبالتنمين لما أفسده «الماشية»<sup>(6)</sup> لئلا، قد للدفعي وأبو حنيفة، لا شيء، عليهم فيما أفسدوه في

<sup>(1)</sup> في ع: تكون له.

<sup>(2)</sup> في س: ولكونه.

<sup>(3)</sup> في س: بالحق.

<sup>(4)</sup> في ع: إلى العينة.

<sup>(5)</sup> في ع: يحتمر بالحصد، والخوص: الخمر، يقدّر الشيء، مختار لاصحاح ص: 177.

<sup>(6)</sup> «الماشية» سقط في س.

لين أو نهار، إلا أن يكون صاحبه مع «لئلا»<sup>(1)</sup> فعليه الضمان، وإلا فلا، لأنه إنلاف من بهيمة ليس عليه بد صاحبه، فلم يكن<sup>(2)</sup> ضمان أهله إذا كان بهراً، ودليلك ما رواه مالك: أن ساقه لبراء بن عارب<sup>(3)</sup> دخلت حائط قوه فأفسدت فيه، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عتي أهل الحائط جفئها بئنه، وأن ما أفسدت المواشي بالليل على أهلها ضامن بمعنى مضمون، لحديث كما تقدم.

فصل ((في الأضرار الناجمة عن الطيور لذاجنة))

وينخرط<sup>(4)</sup> في مسألة لماشية، مسألة الأروحة والأحاح<sup>(5)</sup> وفي المجموعة سائر ابن كنانة، عمر يتخذ برج الحمام، فيتأذى به جبرته في زراعتهم وثمارهم، قال لا يمنع من ذلك وأكره أن يؤذى أحداً، قال أبو محمد: وسئل بعض أصحاب في حمام الأروحة وعصافيرها تؤذي أهل القرية وعسرها، وحصة لعصافير في شدة أذاها<sup>(6)</sup> فريبة من الجدار، قال لا يرى أن يمنع صاحب البرج من اتخاذ ما يضره في حداره ويرجه، وعلى أهل الزرع حرسه وحفظ زرعهم بالنهار.

قال ابن حبيب، وسئل مطرف عن النحل يسخذها الرجل في القرية، وهي تضر شجر لقوم<sup>(7)</sup> إذا نورت، أو يتخذ برج في القرية للعصافير تأوى إليه، ويصيب منها فراخها، وهي والحمام في دئب وفساده للزرع سواء، قيل يمنع من ذلك؟ قال: رى<sup>(8)</sup> أن يمنع من اتخاذ ما يضر بالأس في زرعهم وشجرهم.

قلت: إلا أن تكون كالمشقة، قال لا، لأن هذه طائفة لا يقدر على الاحتراز منها كالمشقة، وقد قال مالك في الدابة الضاربة لفساد الزرع بأنها تخرج وتباع والنحل والحمام أمد، وكذلك الدجاج الطائر والإوز، فإن أفسد من النحل والحصد والذجاج والإوز كالمشقة

<sup>(1)</sup> جلاء سقط في ع.

<sup>(2)</sup> ما بين يمين سقط في ع.

<sup>(3)</sup> مطرف ميمس لأعلاء.

<sup>(4)</sup> في س: وسجاف.

<sup>(5)</sup> لا يباح جمع الخبيخ حصة من مختار لاصحاح ص: 171.

<sup>(6)</sup> في ع: حصة لعصافير في الدابة أو فقس عيده.

<sup>(7)</sup> في ع: شجرهم.

<sup>(8)</sup> في ع: قال لا يرى وجه غير متفق مع المتن.

<sup>(9)</sup> في س: لاحتراز.





على مرتد ففسده لم تلزمه دية وأدب ربي لافتقاده على إمام والأول أصوب <sup>(1)</sup> والله أعلم.

### الفرع الخامس: حكم من غصب كلب ماشية أو صبه أو زرع

فقال ابن القاسم في المدونة: ولم يوقف مالك في أتمان الكلاب، إن في كلب الماشية شاة، وفي كلب الصيد أربعون درهما، وفي كلب لزوع فرق من طعام، وإنما قال على قاتله قبيته <sup>(2)</sup> قال اللخمي، ويختلف في صفة القيمة فمن أجاز بيعه توأم على ذلك ومن منع بعد رده إلى أحكامه <sup>(3)</sup> جلد الميتة يقوم للاتضاع به لا للبيع، قال: فإن كان كلب دار له بعره قيمته <sup>(4)</sup> لأن النبي صلى الله عليه وسلم: أمر بقتلها <sup>(5)</sup> وفروع هذا الفصل <sup>(6)</sup> كثير. ووفيم ذكرنا من ذلك كفاية والله الموفق برحمته <sup>(7)</sup>.

### النوع الخامس عشر <sup>(8)</sup> ((في غصب الطعام وخطئه بغيره))

هذا النوع والنوع الذي بعده ((يجب)) <sup>(9)</sup> أن يكون المذكورين في القسم الثالث حيث تكلمنا على التعبير <sup>(10)</sup> إذ، كان بسبب لغصب من غير إحداث صنعة في المغصوب لكن وضعتهما هنا لتعقل مسامحة بينهما وبين هذه الأنواع التي ذكرناها «و الله الموفق» <sup>(11)</sup> لو غصب طعامه وخطئه بغيره، قال ابن القاسم: ومن غصب لرجل قمحا وآخر شعيرا فخطئهما، فعليه لكل واحد منهما مثل طعامه، قال في كتاب محمد: وإن لم يكن عنده

<sup>(1)</sup> في غصب كلب صيد

<sup>(2)</sup> أجمع المدونة كتاب الغصب - ص 1/109

<sup>(3)</sup> في غصبه

<sup>(4)</sup> في غصبه يقوم

<sup>(5)</sup> الحديث أخرجه الإمام أحمد عن زرعة بن عمرو صحيحه ص 3/120

<sup>(6)</sup> في من ذكّل

<sup>(7)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(8)</sup> سادات الأئمة ص 1/109 إلى أن يسئل الناس

<sup>(9)</sup> هكذا في نسخة وفي ص 1/109 في كتابه (يجب) مستلزم لغصب

<sup>(10)</sup> في غصبه

<sup>(11)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

شيء يبيع المختلط فاشترى من ثمنه لكل واحد مثل طعامه، فإن لم يبلغ، قسم الثمن على قدر قيمة القمح وقيمة الشعير، ثم يسرى لكل واحد بما يبيع له مثل طعامه <sup>(12)</sup> وما بقي أتبعاه به دية، وإن رضي بقسمة الثمن على مثل هذا جز، وإن اختلفا فمضى شاة، أخذ حصته من الثمن «أخذها» <sup>(13)</sup> ويشترى لأخرى وقع له مثل جنس طعامه، قال ابن المواز: ومن رضي بالثمن فليس له أن يتبعه ما بقي، ولا يجوز أن يصطلحا على أن يقسما ذلك بينهما على قيمة لطعامين، وأم على قدر كين طعام كين واحد فجاء إذا رضي جميع ونحوه، قال أسهب في مجموعته قال: لا يقسم ذلك إلا بالسواء إذا كنت مكيلتهما واحدة، ولا يجوز أن يقسما على التقسيم، لأنه مدحه التفاضل في الطعامين، وقال ابن القاسم: يجوز قسمته على قدر قيمة القمح من قيمة الشعير، وهو مذهبه في المدونة، قال سحنون ليس لهيب أن يترك الغصب ويأخذ <sup>(14)</sup> الطعام فيقسمه لا على تساوي ولا على قسمة، لأن أحدهما لو تبع الغاصب مثل طعامه لم يكن للأخر أن يقول له أن أخذ من هذا لطعام مثل مكيلتي لأنه ليس بعين طعامه، ولا لهما أن يأخذ <sup>(15)</sup> المختلط، كمن غصب <sup>(16)</sup> خشبة واغتصب نجارا فعملها بيا، لم يكن لهيب <sup>(17)</sup> أحد لبيب ليستترك فيه، هذا بقيمة خشبه وهذا بقيمة عمله، لأن ذلك تعبر <sup>(18)</sup> وإنما تلزمه القسمة.

قال ابن الموز: لو قال أحدهم: أن أخذ لطعام كله وأعزم لصاحبي مثل طعامه لم يجز، وكأنه أخذ ما وجب له على الغصب من القمح، قمحا وشعير مختلط، قال أسهب في المجموعة: ليس ذلك له <sup>(19)</sup> في القصص، وأم على لتراضي فذلك جز، وقال يحيى بن عمر: إذا أعطاه ذلك على لتراضي قبل تنسيق، وإذا لم يجز، قال سحنون في كتاب آخر وهو في المدونة: ولو أحلف من شعر شيء من أخذ، أرى أن نسمح لم يعب الشعير والشعر قد عاب القمح، فيدعى ويكونان شريكين في ثمنه، هذا بقيمة قمحه معب وهذا

<sup>(12)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(13)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(14)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(15)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(16)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(17)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(18)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

<sup>(19)</sup> في من لم يفتقر إلى خطئه

بقيمة سعيرة غير معيب، قال 'شهب' «في كتابه»<sup>(1)</sup>، ولو أودعه هذا حوزاً وهذا حنطة فخلطهما لم تكن جميعاً فلا يفسد شيء لأنه يقدر على تحليل ذلك بلا مضرة<sup>(2)</sup> على القمح ولا على الجوز، إلا أن يكون أحدهما نفس الآخر ففسد الذي فسد. وإن كان كل واحد منهما مفصلاً لصاحبه تغير ضامن لهما.

وقد حكم من رسم على نفسه كلاماً من ذلك من ذلك، وإن كان من معنى ما تشده، لكنه فيه إشارة إلى بعض الوجوه لئلا يغفل النظر فيه، ففان رحمه الله تعالى: «إن سئل عن<sup>(3)</sup> غيب تسح وسعيراً لوطس فخلطهما ما إذا يجب لهما غيب؟ وهل لهما أن يبرأ من الغيب دون واحد منهما ففهمنا أنه لا يكون ذلك لهما»<sup>(4)</sup> إلا أن يرضيه، «وكيف يتسبب إن أرباه»<sup>(5)</sup> رخصاً أو غير رخصاً على المذهب إذا احتلت<sup>(6)</sup> في ذلك طاهر البراءات، وأما<sup>(7)</sup> متأخرون فقد حموا غيب من لدومات<sup>(8)</sup>.

فلذلك قولهم والله لو لم يخلطوا غيباً منتهج<sup>(9)</sup> قولنا قد وجدنا أن لو حب على الغصص من غيره لصاحبه شح مكية نضجه، وصاحب الشعير مكية شعيرة، فلو لم يكن له ما لا يحسنه، فخلط على نفسه، ففسد منه شيء من القمح والشعير بزه لحكم، واستوى لكل واحد منهما بما ناب ضاعفه منه من طعمه، فبعض عن مكيته فعلى الغصص، وما زاد فله<sup>(10)</sup> ولا اختلاف بينهما في هذا، وحسنه إذا رخص الغصص منهم أن يستفاد حكم ندم، عن الغصص وبأحد<sup>(11)</sup> الشعير والقمح مخبراً هل لهذا ذلك أم لا؟ على قولين.

<sup>(1)</sup> في كتابه سطره من

<sup>(2)</sup> في س: من غير مضرة.

<sup>(3)</sup> في ع: عن من، ونسأله مذكرة في تدوين س: ص: 477

<sup>(4)</sup> في ع: مذهب.

<sup>(5)</sup> في س: يبرأ.

<sup>(6)</sup> في س: إذا احتل.

<sup>(7)</sup> في س: احتلت.

<sup>(8)</sup> في ع: مذهب.

<sup>(9)</sup> في ع: فلو له.

<sup>(10)</sup> في نسخين وأحد وقد سقط ذلك سبب

أحدهما: إن ذلك لهما وهو مذهب ابن القاسم، والثاني: إن ذلك ليس لهما<sup>(1)</sup> إلا يرضه<sup>(2)</sup> لأن القمح والشعير المخلوطين قد وجبا للغصص بعدته، وترتب في ذمه لصاحب القمح مثل مكية قمحه ولصاحب الشعير مثل مكية شعيره، فليس لهما أن يأخذوا الطعام المخلوط عوضاً عما ترب لهما بذمته إلا برضا<sup>(3)</sup> وهو قول 'شهب'، وعلى هذا القولين يجري الاختلاف<sup>(4)</sup> لحاصل بين أهل العلم في كيفية انضمام الطعام المخلوط إذا كان الغصص، وفيما عدا ذلك من ذم من ذمته فيأبى سبي فليس هذا القول الأول، وهو أن من حن، فغصوب منهما أن يستفاد من ندمه عن الغصص وبأحد<sup>(5)</sup> الطعام المخلوط، فهما يقتسمانه بينهما إذا لم يفسد عن ندمه القمح والشعير به احتطاً يؤيد ويندو القمح غير معيب، بدليل ما في اندوة خلاف<sup>(6)</sup> ما ذهب إليه سحنون، ولا وجه لقول من قال: لا يحل أن يفسد<sup>(7)</sup> الطعام المخلوط يفسد على القمح، وإن سجد ابن القاسم في الكتاب أن يبيع ويفسد منه<sup>(8)</sup> 'شهب' إذا استفاد حكم ندمه عن الغصص فقد صار الطعام كأنه خلط من غير ندم، وإذا احتط من غير ندم، وجب أن يفسد بينهما على أنفسه.

وقد روي عن سحنون أنه يبيع ويفسد من ندمه على نفسه شح معيب، واستعير من سعيب، وذاك والله أعلم، استحسن حوز المذهب إلى استحلال بين صاحب الموضع من الطعمين، لأن ذلك واجب في القس، لأنه يبيع على سعيبهما، فلو حرم على صاحب القمح أن يأخذ من الطعام المخلوط أكثر من مكية قمحه لم يحل له أن يأخذ ضمن ذلك، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَوَّوْا قِيَّاسَوْحًا وَكُلُّوا كَنَائِهِمْ)<sup>(9)</sup> ويؤيد أنط قول سحنون<sup>(10)</sup> ما في رواية عيسى عنه من كتاب

<sup>(1)</sup> في س: ليس ذلك لهما

<sup>(2)</sup> في ع: يرضاه، وقد صحح من سائل ابن س:

<sup>(3)</sup> في ع: يرضاه، وقد صحح من سائل ابن س:

<sup>(4)</sup> في ع: ولعل هذا يفرق بين يجرى على الخلاف

<sup>(5)</sup> في س: 'شهب' وهو لغز

<sup>(6)</sup> في ع: بخلاف

<sup>(7)</sup> في س: يفسد.

<sup>(8)</sup> في س: حقه.

<sup>(9)</sup> في س: بين

<sup>(10)</sup> أخرجه الإمام البخاري، ص: 27، أحمد، ص: 1، إمام مسلم المجلد الثالث، ص: 1207

<sup>(11)</sup> في س: ابن القاسم



## مسألة (١) ((في حكم اختلاط الخل بالخمر))

من معنى ما نحن بصدده سئل عنها <sup>(١)</sup> أبو الوليد ابن رشد رحمه الله، وهي أن مسك كان له زق <sup>(٢)</sup> خل، والنصرى زق خمر، فتفق الزقان فجمع وسال ما بينهما إلى مضمر من لأرض، وحتظا وقد استجلا جلا، واستجلا حبرا، ففأ، ولفقه الله <sup>(٣)</sup> استجلا جميع ذلك جلا، ملاً لفسد زقه وخرده وانفتح به، لأنه تخلى بضعه من غير صفة لأحد في ذلك، فأخيه خمر إذا تحلل من غير تحيل أحد، <sup>(٤)</sup> لها، وإن استجلا حبر سال للنصرى زقه فذهب به، وبغيره لباقى على الفسدة، ولا يصح أن يشاء: يقتضى جميع خمر للنصراني، ويضمن لغيره في الفسدة من خله من جبين أحدهما إن ذلك بيع خمر ولا يحل ذلك للمسلمين، والى أن النصراني لا يقع منه بعد، فله يومه شيء، رأيت لو أن النصراني أن حواله حسان حل الفسدة، فبال، إلى أن له هذا، وخمر كنه تعبى وصيبه، فكان يومه شيء، فإذا خل، فثمان ه ه ه، <sup>(٥)</sup> بطل هذا.

## شرح السادس عشر: «هي إذا عصب أمة نغاب عنها»

وفي لبصره <sup>(٦)</sup> ومن غصب جارية وأتعة صنف بعبية عبيها، وفل مضروب وهو المجنون: نله أنه كسفه أو لم يعلمه، فعليه قسسية، يريد إذا أحضى الأمر هل أصابه أم لا؟ ظاهر قولك أن عليه نفسه مثلاً <sup>(٧)</sup> قال لخصي: وأرى أن توقف لقصة إذا كان السيد مقرر بالإصابة، لإمكان أن تكون حاصلاً من فتكون أم ولد، وأم الولد لا تضمن بالغيبة عبيها، فإن بين أنها حامل ردت إلى سيدها، وإن حاصت أخذ القبضة، وإن ماتت

<sup>(١)</sup> في ع، اربع، هي من كتاب فتاوي ابن رشد، ص ١٢: ١٣ السفر الأول.

<sup>(٢)</sup> في ع، عنه.

<sup>(٣)</sup> الزن، الشفاء، مختار النور، ص ٦٦٦ - وهو من الأبي.

<sup>(٤)</sup> ولفقه الله: سقط من س.

<sup>(٥)</sup> أحد، سقط في ح.

<sup>(٦)</sup> في س، يقتضى.

<sup>(٧)</sup> ه ه ه، سقط في س.

<sup>(٨)</sup> النقرة، لخصي.

<sup>(٩)</sup> مثل لشيء، سره عن غيره، والشوق المنفعة من لرجل - مختار النور، ص ٣٣.

قبل أن تبين هل هي حامل أم لا، أخذ القبضة المعصوب منه، والظالم أحق أن يحمل عليه، وإن أنكر سيدها الوطء أخذ القبضة معجلة <sup>(١)</sup> إلا قدر غيب الحمل، فإن تبين أنها غير حامل أخذها، وإن تبين أنها حامل رد إلى العاصب، وقال عبد الملك بن الحارثون فمن غصب وطء أمة ولم يغتصب لرقبة، عليه ما نقصب بكراً كنت أو ست، يريد إذا لم ينظر في ذلك حتى تبين أنها غير حامل لأن الغالب من التنصت غير ذلك، في يكون سراً ولم يـ عليه قبل أن يحض، لضمه جميع الأمة، لأنه بفعلة حال سنة وسنت، <sup>(٢)</sup> إن أن تكون من آخر لتغير فلا يعرف القبضة، ويبرئ من حتى ينظر هل يحض أم لا.

## فصل ((في اعتصام ماله منفعته))

وهو الذي قدمه من الكلام، في هو إذا كان اعتصم منه مالك لرقبة الشر، اعتصم، فإن لم يكن مالكاً للرقبة، وإنما ملك ما دفعه فسمع الشر بطلان، <sup>(٣)</sup> إذا كانت المنفعة له تسوف، <sup>(٤)</sup> إذا كانت المنفعة له استوفى <sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> في ع، عصب له القبضة.

<sup>(٢)</sup> في ع، مستوفاة.

فأما السؤال الأول: ((إذا كانت المنفعة لم تستوف))  
يتضمن ذكر مسألتين:

الأولى: إذا كانت المنفعة مملوكة بعارية.  
الثانية: إذا كانت مملوكة سحابة.

فأما المسألة الأولى: ((إذا كانت المنفعة مملوكة بعارية))

وهي إذا كانت المنفعة (1) مملوكة بعارية (2) ولم تستوف استفعة، فلواجب حينئذ رد الشيء إلى مالك المنفعة وهو المعتبر (إليه) (3) فإذا استوفى من ملك من المنفعة، رد ذلك إلى المالك إن كان حاضراً، وإن كان غائباً، فاحكم فيه بذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى. حيث يقع الكلام على السؤال الثاني. وهو إذا كان الغصب بعد استيفاء المنفعة، قال بعض أصحابنا يختلف في الرجوع على الغاصب بم عطل من المنفعة، ويتخرج الخلاف على الخلاف المستظهر في الغصب، هل يغرم من غصب أم لا، فإن قلت لا يغرم، لا يرجع المعري (4) على الغصب بشيء، وفي رجوع المعري عليه (5) نظر، لأنه لم يملك الرقبة وإنما ملك المنفعة، فهل يقال: إن المنفعة بالنسبة إليه كالرقبة أم لا؟ وإن قلنا يغرم الغاصب لمنفعة، فماذا يغرمها لمن ملكها وهو المعري لا المعري (6) والله أعلم

المسألة الثانية ((إذا كانت المنفعة مملوكة بإجارة))

إذا كانت المنفعة مملوكة بإجارة، فقد اختلف المذهب في غصب الشيء المستأجر بعد عقده الإجارة، فالذي لأن القسمة في المدونة والموازنة والعنسية وغيرها: أن الغصبية من المكري، وبه قال من المحققين وأصحاب، وروى ابن حارث عن سحون: أن الغصبية من

المكثري، واختار ابن حارث، إن غصبت الرقبة فالمصيبة من المكري، وإن غصبت المنفعة فالمصيبة من المكثري، قال بعض لأصحاب: ولا يحل الغصب إما أن يكون سلطاناً لا سلطان بوقه، أو كان فوقه سلطان لكن لا يقرر على الوصل إليه، «أو» (1) إذ توصل إليه، لا يدفع المظلمة (2) ولا يغصب من الغصب، فإن كان هذا الأمر كذلك فالمصيبة من المكري، وإن كان الوصول إلى السلطان ممكناً (3) والرفع مرجوحاً (ومحتمل) (4) ولا مشقة فادحة في الرفع إلى السلطان، فالمصيبة حينئذ من المكثري.

واختار القول لأول ابن سوس فيمن حكم عنه بعض أصحابنا: لأن منع المدفع لم يكن من سبب المكثري ولا به قدره على رفعه، وهم (5) غالب للمكثري والمكثري، فوجب أن تكون المصيبة من المكثري، أصله هذه الدار وعرق الأرض وتحفظها، ومن الواضحة قال ابن حسب: ومن كثرى ربحي منه فحسب أنه ذلك مكان فتنه جلياً به عن مازلهم وجلاً معهم للمكثري، «أو أقام به» (6) إلا أنه لا يأتيه بشيء، بخلاف الناس (7) فهو كبطلان الرحى (8) من يتص الماء أو كثرته، ووضع عنه قدر مدة التي حلو، فيها، وكذلك الفنادق التي تكثر لأهل الموسم إذ، أخطأ ذلك لفنتته نزلت بهم أو غيرها، بخلاف الدور تكثر ثم تخم لفنتته وأقسام المكثري «آمناء» (9) أو ربحي لوجنته وهو من، فإن هذا يلزمه الكراء، كنه، ولو تجللى لبخوف سقط عنه الكراء مدة الجلاء.

فرع ((فيمن يتحمل قيمة الكراء مدة الغصب))

إذا فلك المصيبة من المكثري على ما قاله سحون أو على تفصيل ابن حارث، فلا إجارة لازمة له، وما بقي من المدة يستوفونها، وإذا فلت المصيبة من المكثري، فما قبل المدة

(1) رواه سحون في س

(2) في س: هذا المظلمة

(3) في س: يمكن

(4) في س: مرجوح

(5) في س: وهو

(6) في س: لا

(7) في س: لا يأتيه بشيء، بخلاف الناس

(8) في س: بطلان ربحي

(9) عند سحون في س

(1) في س: السبق والصريح ما استوف

(2) ما بين القسمة سقط في س

(3) هكذا في سحون، وهو به المستظهر، سلفه المعري إلا إذا قبل المدفع منه

(4) هكذا في سحون، المقصود به سحون، وهو من أحد أصحاب المعري

(5) غصب سحون

(6) يغصب سحون في س: سحون لا المعري فهو مالك الرقبة



يونس رحمه الله في مسألة هدم الدار والله الموفق برحمته.

فرع (١) (إد، كان لمغصوب دابة غضبت في السفر)

فلم كان لمغصوب دابة مرضت (٢) في السفر، فقد قال ابن القاسم رحمه الله: إذ مرضت (٣) الدابة انكراة في الطريق فسخ الكراء، فإذا صحت بعد ذلك لم يلزمه كراء. إن بقيت الطريق، وعلى بأن الضرر يلحقه بالصبر، وهي إن صحت بعد لم تلحقه، وإن لحقت فعله كراء غيره، فعلى قول ابن القاسم هل ينظر إلى الواقعة؟ فإن زال الغصب في الحال أو بعد زمان سسر ولم يكثر شيئا وجب أن يلزمه الكراء في باقى المدة إن آمن من عوده الغصب، وإن لم يزل الغصب إلا بعد الضول أو بعد الكراء لم يأس عودة الغصب لم يلزمه كراء في لمدته إلا برضه على التفصيل لدي تقدم في مسألة الدار والله أعلم (٤)

فرع (٢) (لو كان المستأجر عبدا ثم غضب بعد عقد الإجارة)

فم لو كان المستأجر عبدا ثم غضب بعد عقد (٥) الإجارة أو في أثناءها، فقد قال ابن القاسم رحمه الله تعالى في الجعل والإجارة: ولعبد المستأجر يروض مرضا سكا أو يئس أو يهرب إلى دار الحرب، فإن الإجارة سفسخ، ولو رجع أو فاق في بقية المدة لزمه تمامها، قل عسره: إلا أن يكون الكراء (٦)، قد فسخ بينهما (٧) قبل ذلك، فلا يلزمه فسخها، فجعل ابن القاسم الحكم في العبد مرض أو دأب بخلاف الدابة فمرض في الطريق (٨) وقد قال الشيخ: مسألة العبد معانها في الحصر، وما لو كان العبد في السفر لكان الحكم كالدابة، وإذا اختلف الحكم لا يتوافق السؤال والله أعلم.

قال بعض شيوخى: يحتل أن يقال إن كان أمد المرض والأباني يسيرا، فحكم كما

(١) هذا الفرع سفسخه جماعة من نسخة أريدت، وفيها من نسخة لأشكره.

(٢) في من غلبت، وقد فسحها الكفاة من مدونه، كتاب كراء ومواجل، مدون ص ١٢٩/٣

(٣) في من غلبت، وقد فسحها الكفاة من المدونة كتاب كراء ومواجل والمدون ص ١٢٩/٣

(٤) سفسخ الفرع، وبعد به المستحسن.

(٥) كراء سفسخ في ع.

(٦) كراء سفسخ في ع.

(٧) في ع. فسح دس سفسخ.

(٨) لمؤدبه، كتاب كراء ومواجل، المدون ص ١٢٩/٣

ذكره، وإن كان كثيرا أوجب أن يكون لقتل للمستأجر لأن جل ثرائه لم يحصل فأنشبه الاستحقاق، وكذلك نحنا برأى على هذا التقدير أمر الغصب، فإن كان يسير لزم ولا مغل للمغصوب أعني المستأجر، وإن كان كثيرا وجب له التخيير، وهذا إذا كان في الحصر على ما حمل عليه الأتيخ في مسألة الكنت في مرض العبد وأدبه (١).

قال بعضهم: ينبغي أن يلزمه ذلك سواء كان كثيرا أو يسيرا (٢) لأن المنع لم يكن من سبب المكوي ولا من فعله، وإنما هو من فعل عاقل، فأنشبه إذا اشترى طعاما على الكيل فذهب بعضه وهو الجبل بأمر من الله تعالى، إن لباقي يلزم، لمينع، وكس في جانة لتسار. وهذا (٣) ظاهر لكنت في مرض العبد (٤) فإنه أوجب باقي المدة ولم يفصل.

قلت: وهذا التشبيه فيه نظر، لأن قياسه على الطعام يعترض عليه وجهين أحدهما، قلت: وهذا التشبيه فيه نظر، لأن قياسه على الطعام يعترض عليه وجهين أحدهما، غا قنع (٥) الحكم في لأصل وإذا منع الحكم الأصل بطل التشبيه، ونضح (٦) القاسم، وسند (٧) هذا المنع هو أن الظاهر من قل بن شمس هو قوله رحمه الله، والمفهوم أيع من كلام غيره خلاف ما استشهد به، ونص ما نقله بن شمس رحمه الله هو قوله: وتنف بعض لطعام سوجب لا فسخ في ذلك الفدر واستلأ قسطة (٨) من الثمن، إلا أن يكون لتالف جل الصفقة، فيكون للمستأجر خيار فسخها بكاملها، وإن استوى الباقي والتالف ففي ثبوت الخيار له في الباقي (٩) قولان.

فأنت ترى تحريج (١٠) بن شمس ثبوت الخيار، إذا كان التالف جل الصفقة، وهو محل استشهاده الغير، ويهدك إيضاح ما وقع لابن قاسم ومالك في كتاب الاستحقاق من لدونة، ونص ذلك قال مالك، ومن اشترى ثوبا كبيرة أو صالح بها من دعواه فاستحق

(١) هذه الفقرة ٥٠ سطر، وحدثت في نسخة رباط الكنت شعير بنس أحكم، وقصلا ففهم من نسخة لأشكره، لا ربه العاين من القوطع والأقمة.

(٢) في من يسير أو كثيرا.

(٣) في من وهو.

(٤) مرض العبد سفسخ في من.

(٥) في ع. ما منع.

(٦) في من واضر.

(٧) في من فسح.

(٨) في ع. دس.

(٩) ما بين القوسين سفسخ في ع.

(١٠) في ع. سفسخ.



بعضها أو وجد بها <sup>(1)</sup> عيبا قبل قبضها أو بعد، فإن كان ذلك الأقل، رجع <sup>(2)</sup> حصته من الثمن فقط <sup>(3)</sup> وإن كان وجه الصفقة من أن يقع له أكثر من نصف الثمن، انتفض ذلك كله، ورد ما بقي، ثم لا يجوز له التماسك بما بقي بصفته من الثمن وإن رضى البائع، إذ لا يعرف حتى يقو، وقد وجب الرد فصار بيع مؤتلفا <sup>(4)</sup> يضمن محبوس، ولو كان ما ساع مكبلا أو موزون فاستحق التسليم منه رجع بخصته من الثمن أو الزمته ما بقي من ثمنه إن كان كثيرا فغير مخير في أن يحمس ما بقي بخصته من الثمن <sup>(5)</sup> أو يرد <sup>(6)</sup> وكذلك في غيره تدفع كما لا ينسخ لأن حصته من الثمن معقود قبل الرجوع به، فليس تأخره بحكيدة من شاس وما في كتاب الاستحقاق، غلبه أن ما استسجد به وجعه فضلا عن سلبه بقدر غير مسلم وذلك قاطع على رد القدر.

وأما الاعتراض التام، فيه يبرز الفرق بين الطعام وغيره لأن غير الطعام لا يرد متى أمدد، وطعمه ومف من معده من الكيل والموزون لا تختلف أحدهما إلى حد كمن جزء من إقراره من الثمن معلوم، وليس كذلك <sup>(7)</sup> مبيع العيب الذي تترك فيه عيب تعدد سلمه والحكم في الأصل، وقد سماه غير مسلم من قبل، وقد ذكرته عن من ساس ومف في كتاب الاستحقاق غير رد غنى مسئلتنا، لأن مسألة الاستحقاق لم أحزنا منها في فصل المسألة، وذكرنا أن التلث <sup>(8)</sup> والمذهب بما كان تأخر من المدة يعنى لا سبب فيه للبائع، والاستحقاق بخلاف ذلك، لأنه من سبب البائع بما لكونه بحتما أن يكون متعديا ببيع <sup>(9)</sup> ما استحق، أو مفرضا في الكشف عن حقيقة ما تمسكه من الطعام البائع قبل بيعه، وما ذكرناه <sup>(10)</sup> عن ابن شاس كلام محتمل، لأنه قال: وتلف بعض الطعام، والتلف أعني أن يكون من قبل الله تعالى لا سبب فيه لأحد، أو فيه سبب لأحد، وإذا

<sup>(1)</sup> أي: عيب.

<sup>(2)</sup> أي: يرجع.

<sup>(3)</sup> كتاب الاستحقاق، مسألة الكبرى، ص 100.

<sup>(4)</sup> هكذا كتبت في المخطوطة.

<sup>(5)</sup> ما بين التوسيع، مسطوي ع.

<sup>(6)</sup> أي: ع: أجدد.

<sup>(7)</sup> أي: من: يخلص.

<sup>(8)</sup> ما بين التوسيع، مسطوي ع.

<sup>(9)</sup> أي: ع: أجدد.

<sup>(10)</sup> أي: من: متعدي أي: بيع.

<sup>(11)</sup> أي: من: ذكرته.

كان الأمر محتملا فلا ينهض به الاعتراض ولا يكون متوجها.

فالجواب عن ذلك أن مسألة ابن شاس لا تصح أن تحمل إلا على أن التلف كان من قبل الله تعالى لا سبب فيه لأحد، لأن التقسيم يضطر إلى ذلك <sup>(1)</sup> ويردنا إليه، وبين هذا التقسيم هو أن التلف لا يخلو من أربعة أقسام لا خامس لها: وهي إما أن يكون التلف من قبل البائع، أو من قبل المشتري، أو من قبل أخيه، أو من قبل الله تعالى، فإن كان التلف من قبل البائع <sup>(2)</sup> فثبت له الدخيل رحمة الله تعالى إذا سلف الطعام منه وكان يملكه من قبل البائع، أو أكله أو وهبه، كان عليه أن يأتى عليه إن غلبه كيبه، وإن لم يعمر تخري ضرر ما به فعرمه، وليس للمشتري أن يحجز البيع <sup>(3)</sup> ويأخذ الثمن ولا القيمة، إن كان الإتلاف ركن حية، ويدخله - إن فعل - بيع الطعام قبل قبضه، ولا أن يفسخ البيع من نفسه، فإن من نفسه: وهو يبرأ من استيفاء ما فائما عليه منه، وإن أهلكه، يشتري ويعرف كيبه كان ذلك قبضا وعليه أن يعده الثمن، فإن لم يعرف كيبه فاستمر لدى بدل إنه كان من معصرة، فإن قيل فخير <sup>(4)</sup> غره منه.

وإن كان هلكه من حصى، ففي لم يبرأ في الصبرة المشترة على الكيل يتلفها أخيه أنه يعمر مكينف إن غلبه، ويقبضها المشتري على حساب المشتري أولا، وإن لم يعرف كيبه أعزم لأخيه سمب غيبا واشترى بالفسدة طعاما سلمه، قال في الفتوة: فأما ما كان به <sup>(5)</sup> على الكيل، وليس يبيع من الطعام قبل قبضه، لأن التعدي على البائع وقع، وأما التعدي بعد الكيل فممكن، يريد أن الضمان بعد الكيل على <sup>(6)</sup> المشتري، وابن يونس، قال بعض أصحابنا، فإذا أغرم الأجنبي قيمة ذلك الصبرة فاشترى مثالب <sup>(7)</sup> وفضلت من لقيمة فضلة لرخص حدث، فإن الفضلة للبائع، لأن القيسة له أغرمت، ألا ترى أن التعدي لو عديم <sup>(8)</sup> أو ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البائع، فلب كان عليه التوي <sup>(9)</sup> كان له النماء، والمشتري إذا أخذ مثل صبرته التي اشترى لم يظم.

<sup>(1)</sup> أي: ع: يفسر إلى ذلك.

<sup>(2)</sup> ما بين التوسيع، مسطوي ع.

<sup>(3)</sup> أي: ع: يحجز البائع.

<sup>(4)</sup> فخير مكانه، مختار المصنف، ص 508.

<sup>(5)</sup> أي: مسطوي ع: رجع كتاب السلم، ثالث من الفتوة، ص 3/1.

<sup>(6)</sup> أي: من: من.

<sup>(7)</sup> مثالب، مسطوي ع.

<sup>(8)</sup> أي: من: عدم.

<sup>(9)</sup> التوي، بوي: ذهب مختار المصنف، ص 80، ففسده في الليل.

قال: وإن لم توجد بالقيمة التي غرم الأجنبي إلا أقل من الصبرة الأولى. كان ما نقص كالاستحقاق، فيراعى إن كان كثير للمشتري فسسخ البيع. وإن كان يسير سقط ما يخص ذلك من الثمن. قال اللخسي: فإن كان الذي هلك معسرا، لم يكن على البائع<sup>(1)</sup> شيء، وكان للمشتري نسخ<sup>(2)</sup> البيع. ولم يلزمه الضرر ليس<sup>(3)</sup> المتعدي قال: فإن رضى بالضرر حاز ولا مقل للسائق لأنه لا منفعة عليه في ذلك. قال: وإن رضى البائع أن يغرم مكيلة مثل ما كان يشتري بالقيمة لزم المشتري.

قال شهاب في كتاب محمد: إذا غرم الأجنبي لقيمة للبائع انفسخ البيع، وليس للمشتري إلا ثمنه، إلا أن يقر المتعدي بعد كل فيكون وب الصبرة بالخيار إن شاء أغرمه كيل ما أقر به بعد أن يستحقه، وإن شاء أغرمه القيمة ولا يصدق. فيكون لمشتري حينئذ بالخيار إن شاء أخذ لمكيلة التي أقر بها للمتعدى. وإن شاء "أخذ"<sup>(4)</sup> القيمة واشترى له بها طعاما فأكتله. وإن شاء فسح البيع. واختار محمد قول ابن القاسم. قال ابن زنين. ولذي بدل عليه لفظ لكتب إن لبائع "هو الذي"<sup>(5)</sup> يولى الشراء بالقيمة لأنه له أغرمته، قال: وقد قل أنشعب في غير المدونة: إن البيع فسح<sup>(6)</sup>، قال: وأراه إنما قال ذلك لأن البائع إذا كف مؤنة شراء الطعام وسعه ظلم بغير شيء تعدى فيه، فهذا يؤيد أن البائع يتولى الشراء. (ابن بونس).

قال بعض أصحابنا في قوله لصبرة يستهلكها أجنبي فيغرم لقيمة ويباع بها طعام، فيؤديه على الكيل وليس يبيع منك للطعام قبل قبضه، وقال فيه الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن<sup>(8)</sup>، ربما أنه ليس يبيع الطعام لذي يشتري بالقيمة التي أخذت من الأجنبي وليس يعنى "بيع الطعام لمستهلك"<sup>(9)</sup> قبل قبضه، وقال غيره من القرويين: بل إنما أراد الطعام المستهلك، وصعب قوله الشيخ في ذلك، وعلى هذا الآخر ضاع الكتاب. (ابن بونس).

<sup>1</sup> هو ع: نسخ.  
<sup>2</sup> في س: أن يفسح.  
<sup>3</sup> ساجن في ع.  
<sup>4</sup> أخذ: سقط في ع.  
<sup>5</sup> هو بدلي. سقط في ع.  
<sup>6</sup> في س: يفسح.  
<sup>7</sup> في س: لها.  
<sup>8</sup> أنظر فهرس الأعلام.  
<sup>9</sup> ما بين اندلس وسقط في ع.

قال بعض أصحابنا: فرق في هذه<sup>(1)</sup> لصبرة بين أن يستهلكها البائع أو أجنبي. فقال في البائع يغرم مثل مكيلتها على التحري. وفي الأجنبي يغرم قيمته. قال بعض شيوخنا<sup>(2)</sup> من القرويين: كان الأصل أن يقضى في العدا على هذه لصبرة بمثلها كان المعتدي جنبا أو دافعا<sup>(3)</sup> لكن القيمة مضطربة مالا تنضبط لمساواة قيمتها، هذا في الأجنبي، ولما كان<sup>(4)</sup> البائع للصبرة هو مستهلكها انتهى أن يكون يعرف كيلها فاستهلكها ليفسخ بيعه<sup>(5)</sup> أو لغرم قيمته، وقد حالت أسواق الطعام<sup>(6)</sup> فاستترى منك لقيمة أقل من المكيلة، فالزم أحد الأمرين وهو المنع فهذه العلة لا توجد في الأجنبي فكان خلاف البائع في ذلك.

قال ابن بونس والأصل كان أن يغرم مثل في الوجهين، لأن النسبة لا تعرف إلا بعد أن يعدل مثلها فيعزم<sup>(7)</sup> ذلك التقدير، فبغرمه ذلك التقدير أجور من غرام القيمة. لكن انسخ ذلك في الأجنبي خوف أن يكون المثل أكثر أو أقل فيدخله النفاضل في الطعامين. فإذا غرم لقيمة آمن من ذلك، وفي البائع بما ستهلك طعامه<sup>(8)</sup> وما منه ضمانة، إلى عزمناه من ذلك لحجة المبتاع، فإذا غرم مثله لم يدخل ذلك تفاضل<sup>(9)</sup> فذلك فرق بينهما والله أعلم.

وأما احتجاده بأنه لزم أحد الأمرين لتعديده، فقد نكس حاله الأسواق بزيادة فاستترى أقل من لقيمة "تمتبه"<sup>(10)</sup> فيبيع، وهذا تمام الكلام على الأقسام الثلاثة ولا مناسبة بينهما وبين ما حكاه ابن شمس، فقد بان لك أن التفسير يضرب<sup>(11)</sup> إلا أن كلامه محمول<sup>(12)</sup> على أن لتنفد كن من قبل له تعالى، لأن البيع لا يفسح<sup>(13)</sup> في التالف إذا

<sup>1</sup> في س: القرويين في هذا.  
<sup>2</sup> في ع: نسخ.  
<sup>3</sup> في س: في البيع أو العيب.  
<sup>4</sup> في س: ولم يكن.  
<sup>5</sup> في س: البيع يفسح.  
<sup>6</sup> في ع: الأسواق في الطعام.  
<sup>7</sup> في س: دفعه.  
<sup>8</sup> في ع: دفعه.  
<sup>9</sup> في ع: دفعه.  
<sup>10</sup> تمتبه: سقط في ع.  
<sup>11</sup> في س: يضرب.  
<sup>12</sup> في س: محمول.  
<sup>13</sup> في س: لا يفسح.





الغضب أم لا؟ والتفرع على مذهب من لقاسم لذى يرى أن ذلك مصيبه من المكري<sup>(١)</sup> محتمل أن يقال: لا يحير كيف في الهدم، ويحتمل أن يقال يحير، إذ لا ضرر<sup>(٢)</sup> عليه في ذلك، بخلاف البناء، فإنه عليه الضرر بتكلف البناء، "هذا"<sup>(٣)</sup> بحلقة، أف إن فرغ على القول بالتفصيل بين أن يكون لعاصب سلطان لا سلطان فربه، أو فربه سلطان ولا سلطان على التوصل إليه، فبذلك لا يحير، لأن المقصود منه متى دعت مصلحة أحد من مصلحة البناء، فإن كان الغاصب قد سيطر ويصدر عني التوصل إليه، وإذ توصل إليه دفع ذلك للعاصب، فبذلك لا يحير رب الدار على الاستحلال، لأن شصية من مكري سلى هذا القول، فهو "مختر" ما أنه وإن شاء ترك، وإليه عليه.

وأما البناء، فبعض فبير على مذهب الكتاب عني "تلافة" نفسه، فسم... لا ضرر بالمكثري ولا مرفق نفسه، ونفسه "لا ضرر" بالمكثري وبه في وجوده مرفق "ومصلحة"<sup>(٤)</sup> ونفسه "لا ضرر" بالمكثري وفيه كبير منفعة.

فأما القسم الأول وهو "لا ضرر" على المكثري ولا فيه مرفق وذلك كسنة في الكتاب "الكتاب" "تلافة" لا كلاء لمكثري في تلفه لكر... ولا يحط منه من انكر... داخل ذلك شيء.

وأما القسم الثاني وهو "لا ضرر" بالمكثري ولكن به مرفق ومنفعة فهذا لا يقال<sup>(٥)</sup> لمكثري في نقص "لكر"، لكن يحط عنه ما يقبضه من الكر... وذلك كيهو بيت صغير أو ما في سعة.

وأما القسم الثالث وهو اندي ضرر بالمكثري هدمه وله فيه كبير منفعة، فهذا لمكثري فيه مخير إن شاء نقص لكر... عن نفسه وخروج، وإن شاء سكن حسيب الكر... وإلى هذا التفسير أشار بعض حاشي الشيوخ، ولله أعلم.

<sup>(١)</sup> في من ان مقصده

<sup>(٢)</sup> في من لا يضر.

<sup>(٣)</sup> وهذا سطر في ح

<sup>(٤)</sup> في ع نسا

<sup>(٥)</sup> على: سطر في ح. راجع كتاب ك... الدار من مدينة من ١٠١٥

<sup>(٦)</sup> منفعة: سطر في ح.

<sup>(٧)</sup> شقة النظر من كتابه في سعة. راجع في كتابه في سعة من ٣٢٣.

<sup>(٨)</sup> في من لا كلاء

## فرع ((في إصلاح الدار من قيمة الكراء))

هل له أن يصلح من الكراء وسكن؟ ص في الكتاب أن ليس له ذلك إلا أن يأذن له ربه، وهذا بخلاف من كثرى أوصى بغيرها ثم نهات مده، هذا له أن ينفق من كرائه، ولا يقال في ذلك لمكثري، وبه ذلك إن شاء يضمنه من مشهور، ولا يسر ملحق بالمكثري في مسألة الدار بله أعلم<sup>(١)</sup>.

الاستاذ الثاني: وهو إذا كان الغاصب بعد امتين، والمنفعة

فلو اجاب لرد إلى مالك بن كذا حاضر في كذا عائداً ود ذلك إلى من كانت المنفعة له، لأنه "مبين" أو صدم، هذا إذ رضي بطلب من كذا منفعة له، وإلا وصف عند من يراه بلاء، أو شبه أو حماعه إسلامه، فإذا ينس منه صدق به، وإن لم يكن له وريثة معلومين، فإن "كبت"<sup>(٢)</sup> دفع ذلك إلهم بعد مني ربه استعصير، والله أعلم حد أشي تأتي على مذهب المدرسة حسب دفع نفسه عنه "في فصل مع، هذا، إن شاء إليه تعالى، وقد مضى بهذا الكلام عليه"<sup>(٣)</sup>.

## فصل ((في اغتصاب الأمانة))

فلو كان الذي غُصِبَ من مده هذا الشيء، لغصوب لا يملك نفسه ولا منفعته، وإنما هو في مده أمانة، ثم قدر على الغاصب وأخذه من يده، فإن كان ربه حاضراً دفع الله، وإن كان غائب "دفع"<sup>(٤)</sup> إلى الأمان، لأن ربه لما غاب رضي بأمانته، فهو الحق أن يكون عنده من غيره، فإذا رد إليه، ولم يقدم ربه، ولا غم بين هذا، ووقع لأمر من صومعه، فلا

<sup>(١)</sup> كتاب ك... الدار من مدينة من ١٥٥/٣.

<sup>(٢)</sup> في ع، ر. د. أي مكثري كان يغصب بعد امتين، منفعة، ولا يحط من سطر لا يضر من كذا لسؤال الأول. سطر من ١٥٥ لسؤال الأول، ر. د. كذا سطر من سطر

<sup>(٣)</sup> أقصى سطر في ح

<sup>(٤)</sup> كذا سطر في ح.

<sup>(٥)</sup> ما بين الدارين سطر في ح

<sup>(٦)</sup> دفع سطر في ح

<sup>(٧)</sup> في من الإيس.

نليه والله أعلم

فصل (في اغتصاب الشيء، المتولد عن الشيء المعصوب)

ما تقدم إلى هو إذا كان ما أخذ من العصب به هو المعصوب نفسه، فلو كان ما أخذ منهم<sup>(1)</sup> أو ما بأيديهم ولاده المعصوب، فالكلام فيه ينحصر في مسألتين:-  
المسألة الأولى: إذا كانت الولادة من جنس الأصل وذلك خاص بالحيوان.  
والمسألة الثانية: إذا كانت الولادة من غير جنس لأصل وذلك خاص بالثمار.

المسألة الأولى: (إذا كانت الولادة من جنس الأصل)

أما المسألة الأولى: فيتعلق بها أسئلة، الأول: ما الحكم في الولد هل هو علة أم لا؟  
لثاني: ما الحكم إذا وجب الولد وحده؟، لثالث: ما الحكم إذا وجدت الأم وحده؟، لرابع:  
ما الحكم إذا وجد مع واحد قد حدث فيه ما يوجب<sup>(3)</sup> التخيير؟  
جواب (عن) السؤال الأول: وهو لولد هل غلة أم لا؟ فمذهب أنه ليس بغلة،  
ومذهب الشافعي رحمه الله أنه غلة، وذهب إلى ذلك الشيخ أبو القاسم السبوري رحمه  
الله، واستنبط ذلك من المذهب من المدونة وغيرها<sup>(4)</sup>، أما موضع الاستنباط<sup>(5)</sup> من  
المدونة فإنه قال فيها: وإن روج الأمة من عبده أو من رجل حر ته طهر بها عيب فله ردها  
وليس لبيع فسخ لكاح<sup>(6)</sup> وعلى لبيع ما نقصها عيب لكاح<sup>(7)</sup>، وإن لم تنقص فلا  
شيء، عيب، فإن نقصها ولد ولد، وفي قصة الولد ما يجبر به النقص، ردها ولا شيء  
عليه، وقال غيره: يرد ما نقص عيب<sup>(8)</sup>، نكاح ولا يحبر النقص بالولد كالماء فيها،  
وقال مالك: الماء لا يحبر به النقص، ففقد لنسب<sup>(9)</sup> أبو القاسم: لو كان الولد ليس بغلة لما

<sup>(1)</sup> ميم بند من

<sup>(2)</sup> ثمانية ميم من

<sup>(3)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(4)</sup> كتاب لودعة من لودعة من 358

<sup>(5)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(6)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(7)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(8)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(9)</sup> ميم من لا يوجب

يخلو إمام لا يعلم له ورت، أو يعلم، فإن كان لأول، فقل مالك في آخر كتاب الودعة.  
ومن أودع ولديعة ثم غاب<sup>(1)</sup> ولم يدرك من موصعه أحق هو أو ميت ولا من ورثته،  
فإنك تتأني<sup>(2)</sup> به، فإن طل لزمان ونسب منه فينبغي أن تصدق بها عنه<sup>(3)</sup>.  
يريد ثم إن جاء ربهما ضمنها له، صدق بها<sup>(4)</sup> بعد الاستبثان والإياس مسلك اللقطة.  
بمعنى أنها بعد سنة تصدق بها، لأن للقطة غيب مالها ولم يجعلها بيد أحد، والغالب<sup>(5)</sup>  
إنما يأتي لبيد القرب، فإذا مضى عام ولم يأت، غلب على الظن إعدامه أو عده مجتبه  
لها، وذلك بحال الودعة، فإن المالك ما غاب حتى حفظها واطمأن بها، وأما إن كان له  
وارث معلوم، فلا تدفع إليهم إلا بعد مضي زمن<sup>(6)</sup> التعيير.

وفد نص على ذلك في كتاب طلاق السنة، قال مالك: ولا يقسم ورثة المفتود ماله  
حتى يأتي عليه من لزمن مالا يحيى<sup>(7)</sup> إلى<sup>(8)</sup>، مثله، فيقسم بين ورثته حينئذ لا يوم فقد  
قال مالك: أو صبح موته فيبرثه ورثته يوم صبح موته<sup>(9)</sup> أو ينظر الإدم في مال المنفود  
ويجمعه ويوقفه، كن ذلك بيد وارث أو غيره، وبوكل من برضه، وإن كان في ورثته من  
يراه لذلك، أقامه بيده<sup>(9)</sup> وينظر في ودعته وقراضه وبقبض ديونه، ويريد<sup>(10)</sup> إذا حدث من  
ذلك عنده، أو طلبوه ليبرؤ من ذلك<sup>(11)</sup> لأن في إبقاء ذلك عندهم ضرر بهم والله أعلم<sup>(12)</sup>.  
وقد تقدم نحو هذا في صسر هذا المجموع، هذا إذا كان ما غصب لم يتغير<sup>(13)</sup> وأما إن  
تغير<sup>(14)</sup> فإن كن التعيير مما يوجب لقيمة فقط، أخذت منه ووقفت، وإن كان مما يوجب  
التخيير، فليس للأمين أن يختار، وإنما ذلك إلى جماعة لإسلام إن لم يكن هناك إمام ولا

<sup>(1)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(2)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(3)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(4)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(5)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(6)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(7)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(8)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(9)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(10)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(11)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(12)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(13)</sup> ميم من لا يوجب

<sup>(14)</sup> ميم من لا يوجب

جبر به ما وجب عليه من فيسة، لعيب<sup>(١)</sup> والجبر إنما يكون بما يملكه<sup>(٢)</sup>، المشتري ولا معنى لكونه غلة إلا هذا

وأما ما في غير المدونة، فدل في الموازية عن مالك إنه إذا باع أمه فزوجها، لمشتري فولدت عنده فباع الولد، إن البائع، إذ أفلس هذا المشتري، فأراد وتزوج به باع، بهن يأخذ الأمة إلا مقابلته له بما أخذ لمشتري سوى<sup>(٣)</sup> من ولده، فدل أن الولد غلة بحال لا أن ولد<sup>(٤)</sup>، الأمة بعيب رده باع وذهي، فدل يرد ما أخذ من من ولده، عند غش شئ من الولد غلة، أما ما معنى به في المدونة فتد، أوجب عنه بعض التبويخ وذا، لا يصح أن يزوج من مدونة<sup>(٥)</sup> الولد عنه، وذلك إله أوجب تبين هذا البائبة<sup>(٦)</sup> أن يرد الولد مع الأم سواء بخصها للتكاح أو لم يخصص، ولو كانت غلة ما وجب عليه رد<sup>(٧)</sup> وقال هذا جبر عيب للتكاح بالولد، والوجب في العيب ليس هو إلا لعين، ومن وجب عليه عين فلا يجبر على دفع غيرها ولا يحس من له عين على أن يقبل غيرها<sup>(٨)</sup> وهذا يدل على أنه ليس بغلة، مع أنه لو كان غلة فكذلك<sup>(٩)</sup> قيسه أضاف ما نقص، ما جبر على دفعه كذا، ردت بدفع منه بغير العيب، لما كان حكمه دفعه كذا، دل ذلك على أنه ليس بعلة، ردت هو كجزء من، وما يدل على أنه ليس بعلة أن الغلة لا يكون سبباً لرد، ولذا حكم ما التمس وبصرف ولذا غلة بغير، وروى عليه ما لم يرد لا يكون غلة، ولذا وقع الاتفاق على أن ولد مدونة مبرور وولد مفضضة معتق وولد لمكاتب مكاتب فلو كان الولد غلة ما كان حكمه حكمه فيكون<sup>(١٠)</sup> كخراجها، ولما تبين أن حكمه حكم الأم تبين أنه ليس كخراجها وروى هو كجزء من، فمنه لما لم يملك الله عليه وسه: (كل ذات رحم فولدت بنتاً لثباتها)<sup>(١١)</sup> وهي ليست بغلة، فوجب أن يكون ولده كذلك، لأنه غلة لصلابة والصلابة.

<sup>(١)</sup> أي ع. قصه.

<sup>(٢)</sup> أي ع. عسى.

<sup>(٣)</sup> أي س. من.

<sup>(٤)</sup> أي س. يرد.

<sup>(٥)</sup> أي س. الكتاب والمعنى واحد.

<sup>(٦)</sup> أي الب. سقط في س.

<sup>(٧)</sup> ما بين القوسين. سقط في س.

<sup>(٨)</sup> أي س. قبول عرض.

<sup>(٩)</sup> أي ع. وكان.

<sup>(١٠)</sup> فيكون: سقط في ع.

<sup>(١١)</sup> له أثر على الحديث في مدونة أبي صفير.

جعل حكم الأولاد حكم الأمهات، ولذلك كان ولد الحرة حراً، وولد الأمة عبداً، وولد المدبرة والمعققة إلى أجل كأمهاتهما<sup>(١)</sup> ولله أعلم.

وقال بعض الشيوخ، بما دل في الكتاب: إن الولد يجبر عيب التكاح لأنه اعتبر نفى الضرر عن البائع، فإنها إذا رجعت إليه وهي بالدها، قسمتها مثل ما كانت حين باعها فأكثر، فلم يلحقه ضرر ولا خسارة، رد كان بأسر كذا، وجب أن يكون له ما قال، كتب نيل فيمن باع عبداً اشتراه ثم أطلع على عيب قدومه كان عنه البائع الأول<sup>(٢)</sup> إله إن كان النمن الذي باع به مثل البس الذي دفع، فلا يرجع على البائع بشيء، وهو مذهب أئمتنا، ركب قيل فيمن اشترى عبداً فقتله بغير حق، وأخذ منه فيه فيسته، ثم اتب أن به عيب قدومه، أنه إن كان ما تحصل في يد، مثل النمن الذي اشتراه به فأكسر، لا يقال له لأجل عدمه الخسارة والضرر، فكذلك هذا.

وهذا الذي حوّه عليه هذا الشيخ يسح أن اعقب وحسب<sup>(٣)</sup> بالثب، لا بد إذا تب رجعت، غش وأحسن ما كنت عنه، وهذا مفسد لما قال<sup>(٤)</sup> في كتاب التوديعه ونس ذلك رقل مالك ليس رد أمة بعيب رده ورجعت<sup>(٥)</sup> وألمت أنه حصر نفس التكاح بالولد، كتب بحيرة زيادة فمستند، قال لشيخ قوله زيادة فيسسه يريد من حاجة من، بدتها، وأما زيادة اسوق فلا يحسب به، ذلك إلى بقوه عدم الشهادة، فلا يكون للسوق تأخير، وهذا لا اعتذر صحيح غير أن أئمتنا لا يسلم أن الباء حصر به، بعيب، فلاجل هذا قال بعض الشيوخ: يحتمل أن يكون<sup>(٦)</sup> إله قال بحيرة بالولد عيب للتكاح، لأنه إذا حكم لبائع تأخذه، وهو زيادة عما كان باعه، فإن هذه الزيادة لولا هذا النقص الذي هو عيب التكاح لم يحصل للبائع فمن البعيد أن يأخذ الزيادة، ويعد أنها<sup>(٧)</sup> له تكن<sup>(٨)</sup> تشاء إلا على ملكه ثم يغفل عوض حناية كانت سبب في وجودها، وهذا فسه ما لا يخفى، وهذا الذي قاله<sup>(٩)</sup> هذا<sup>(١٠)</sup> الشيخ وأصح لولا ما وقع في المدونة<sup>(١١)</sup> أن الولد يحسب به عيب للتكاح وغيره، فلو لم

<sup>(١)</sup> أي ع. كذا.

<sup>(٢)</sup> الأول سقط في ع.

<sup>(٣)</sup> ما بين القوسين سقط في ع.

<sup>(٤)</sup> أي ع. سقط في س.

<sup>(٥)</sup> قد زوج سقط في ع. وأصح كتاب مدونة شوية نكرى، ص (١٩٠/١).

<sup>(٦)</sup> أن يكون: سقط في ع.

<sup>(٧)</sup> له يكن: سقط في س.

<sup>(٨)</sup> هذا: سقط في ع.

<sup>(٩)</sup> أي ع. موازية، رجع كتاب مدونة، المدونة نكرى، ص: (١٩٠/٢).

يكن يجبر به عيب غير عيب النكاح لكان وصح في الاعتذار والله أعلم.  
قال بعض الأشباح فيكون هذا الاعتذار هو<sup>(1)</sup> الجواب عما قاله شهاب من كون  
«النسب»<sup>(2)</sup> لا يجبر به العيب، لأنه لم يحدث بسبب العيب، ولولد، العيب<sup>(3)</sup> سبب في  
حدوثه ووجوده، فمن التناقض أن يرضى به ويأخذه ثم يطلب العوض عنه كما ذكرناه  
والله أعلم.

وأما ما تعقّب به الشيخ أبو القاسم السورى رحمه الله من مسألة الموازية، فإن بعض  
حذاق الشيوخ رحمهم الله تعالى قال لم يرد في الموازية بأن الولد غلة<sup>(4)</sup> حفيقية في سائر  
أحكام الغلة، وبما ورد أن الأمة إذا ردها في التفليس يعيبها، فصار كأن الولد لم يكر لم  
رجعت عيبها على كمالها، وبغدر ما أخذ في الولد كأرض جنايتها، ولا خلاف أنها إذا  
جرت موصحة<sup>(5)</sup> وأخذ عن ذلك أرض، ثم برئت وعادت كما كانت عليه وردت يعيب، إن  
الأرض لا يردده المسترى، وم ذلك لما قلناه لكن قال بعض حذاق الشيوخ مقتضى هذا  
لتعليل أن يرد الولد إذا كان قائما، وكانت الأم كما كانت لم ينصب لنكاح ولا أعيد،  
والحكم بوجوب ردها مطلقا كما نصصناه<sup>(6)</sup>.

وقد فرق الشيوخ بين مسألة العيب والتفليس بفروق لا تسلم، منها ما ذكره الشيخ  
أبريك بن يونس رحمه الله، وهو أن المبتاع في الرد بالعيب، مختار للرد بالعيب، وقد كان  
له أن يحاص بالنسب، فلب اختار الرد وأخذ ثمنه وجب عليه أن يرد ما أخذ في الولد، إذ  
ليس الولد بغلة، فكذلك ثمنه، وفي التفليس المبتاع مختار للرد<sup>(8)</sup> وقد كان له أن يحاص  
بثمنه، فلب اختار الرد، لم يكن له إلا عين ما باع، لقوله صلى الله عليه وسلم: (يُمَدَّ رَحْلُ  
فُلَانٍ فَادْرَكَ الْبَائِعُ مَالَهُ بَعِيْتَهُ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ)<sup>(9)</sup> فدل بذلك أن ما فدت فلاحا حق له  
فيه، والولد قد فدت، ولما لم يكن له أن يترك الأم ويحاص بثمنها وضمن الولد، لأنه لم  
يكن عليه إلا نسب واحد، فكذلك لا يكون له أن يأخذ الأم ويحاص بثمن الولد، وبالله

<sup>(1)</sup> في ع. نص  
<sup>(2)</sup> المسألة سقط في س.  
<sup>(3)</sup> في س. نص  
<sup>(4)</sup> في س. سقط  
<sup>(5)</sup> في س. سقط  
<sup>(6)</sup> في س. سقط  
<sup>(7)</sup> في س. سقط  
<sup>(8)</sup> في س. سقط  
<sup>(9)</sup> في س. سقط  
<sup>(10)</sup> في س. سقط  
<sup>(11)</sup> في س. سقط  
<sup>(12)</sup> في س. سقط  
<sup>(13)</sup> في س. سقط  
<sup>(14)</sup> في س. سقط  
<sup>(15)</sup> في س. سقط  
<sup>(16)</sup> في س. سقط  
<sup>(17)</sup> في س. سقط  
<sup>(18)</sup> في س. سقط  
<sup>(19)</sup> في س. سقط  
<sup>(20)</sup> في س. سقط  
<sup>(21)</sup> في س. سقط  
<sup>(22)</sup> في س. سقط  
<sup>(23)</sup> في س. سقط  
<sup>(24)</sup> في س. سقط  
<sup>(25)</sup> في س. سقط  
<sup>(26)</sup> في س. سقط  
<sup>(27)</sup> في س. سقط  
<sup>(28)</sup> في س. سقط  
<sup>(29)</sup> في س. سقط  
<sup>(30)</sup> في س. سقط  
<sup>(31)</sup> في س. سقط  
<sup>(32)</sup> في س. سقط  
<sup>(33)</sup> في س. سقط  
<sup>(34)</sup> في س. سقط  
<sup>(35)</sup> في س. سقط  
<sup>(36)</sup> في س. سقط  
<sup>(37)</sup> في س. سقط  
<sup>(38)</sup> في س. سقط  
<sup>(39)</sup> في س. سقط  
<sup>(40)</sup> في س. سقط  
<sup>(41)</sup> في س. سقط  
<sup>(42)</sup> في س. سقط  
<sup>(43)</sup> في س. سقط  
<sup>(44)</sup> في س. سقط  
<sup>(45)</sup> في س. سقط  
<sup>(46)</sup> في س. سقط  
<sup>(47)</sup> في س. سقط  
<sup>(48)</sup> في س. سقط  
<sup>(49)</sup> في س. سقط  
<sup>(50)</sup> في س. سقط  
<sup>(51)</sup> في س. سقط  
<sup>(52)</sup> في س. سقط  
<sup>(53)</sup> في س. سقط  
<sup>(54)</sup> في س. سقط  
<sup>(55)</sup> في س. سقط  
<sup>(56)</sup> في س. سقط  
<sup>(57)</sup> في س. سقط  
<sup>(58)</sup> في س. سقط  
<sup>(59)</sup> في س. سقط  
<sup>(60)</sup> في س. سقط  
<sup>(61)</sup> في س. سقط  
<sup>(62)</sup> في س. سقط  
<sup>(63)</sup> في س. سقط  
<sup>(64)</sup> في س. سقط  
<sup>(65)</sup> في س. سقط  
<sup>(66)</sup> في س. سقط  
<sup>(67)</sup> في س. سقط  
<sup>(68)</sup> في س. سقط  
<sup>(69)</sup> في س. سقط  
<sup>(70)</sup> في س. سقط  
<sup>(71)</sup> في س. سقط  
<sup>(72)</sup> في س. سقط  
<sup>(73)</sup> في س. سقط  
<sup>(74)</sup> في س. سقط  
<sup>(75)</sup> في س. سقط  
<sup>(76)</sup> في س. سقط  
<sup>(77)</sup> في س. سقط  
<sup>(78)</sup> في س. سقط  
<sup>(79)</sup> في س. سقط  
<sup>(80)</sup> في س. سقط  
<sup>(81)</sup> في س. سقط  
<sup>(82)</sup> في س. سقط  
<sup>(83)</sup> في س. سقط  
<sup>(84)</sup> في س. سقط  
<sup>(85)</sup> في س. سقط  
<sup>(86)</sup> في س. سقط  
<sup>(87)</sup> في س. سقط  
<sup>(88)</sup> في س. سقط  
<sup>(89)</sup> في س. سقط  
<sup>(90)</sup> في س. سقط  
<sup>(91)</sup> في س. سقط  
<sup>(92)</sup> في س. سقط  
<sup>(93)</sup> في س. سقط  
<sup>(94)</sup> في س. سقط  
<sup>(95)</sup> في س. سقط  
<sup>(96)</sup> في س. سقط  
<sup>(97)</sup> في س. سقط  
<sup>(98)</sup> في س. سقط  
<sup>(99)</sup> في س. سقط  
<sup>(100)</sup> في س. سقط

تعالى التوفيق.

وهذا الفرق لا يدفع<sup>(1)</sup> المناقضة في كون لولد غلة<sup>(2)</sup> في التفليس وليس بغلة في  
العيب، لأنه إن كان غلة في التفليس فلا يرد إذ كان قائما كما لا يرد ثمنه، وإن كان عيب  
غلة فيرد ثمنه في التفليس كما لو كان قائما، وقال غيره من الشيوخ، إن الأصل في  
لتفليس إذا باع لا يرد<sup>(3)</sup> بيعه، لكن ورد النص إن وجد أو أدرك ماله بعينه فهو أحق به،  
لحدث، فجعل للبائع أخذ ما باع إذا كان موجود بعينه، والولد ليس بموجود لأنه قد بيع  
وثمنه لمس هو عينه، فوجب ألا يكون له مقل، وهذا بخلاف العيب، «فإن لعيب»<sup>(4)</sup>  
الأصل رد لمبيع بكامله، فلذلك وجب رد الولد لأنه مطلق الأصل، وإذا ثبت رد الولد وجب  
رد قيمته، وهذا بعينه لازم في التفليس لأن الولد إذا كان قائما وجب رده مع أمه<sup>(5)</sup> مع  
أنه لم يكن موجود حين لبيع، فليس هو عين ما باع، لكن لما ثبت رده إذا كان قائما،  
وجب رد ثمنه إذا بيع، لأنه لو وقفنا على ما في ظاهر الخبر<sup>(6)</sup> لاقتضى عدم رد الولد كما  
ذكرناه إذا كان قائما، وقال بعض حذاق الشيوخ رضي الله عنهم: والحق أن يقال، إذ قيل إن  
لولد غلة، لا يرد في لعيب ولا في فليس ولا نسبه، فإن قيل إنه ليس بغلة «لزم»<sup>(7)</sup> أن  
يرد الولد في العيب والفليس.

قال بعضهم: وتعقّب لشيخ أبي القاسم بمسألة الموازية واضح، وهذه المسألة من  
المسائل التي خالف فيها النسخ أبو القاسم الامام مالك رضي الله عنه، والصحيح أن الولد  
ليس بغلة لما قدمناه من الاتفاق على أن حكمه حكمها في الحرية والرق والكتابة والتدبير.  
ولو كان غلة وكانت لأمة<sup>(8)</sup> ولدت وليدين، وفي أحدهما ما يجبر به لعيب لغيره وأمسك  
الاخر، وفي جماع المذهب على<sup>(9)</sup> أنه سلم جميعهم دليل على فساد ذلك لقول  
والله أعلم.

الجواب عن السؤال الثاني. وهو ما لحكم إذا وجد لولد وحده؟ فلا يخلو إما أن تكون

<sup>(1)</sup> في س. لا يدفع  
<sup>(2)</sup> غلة سقط في س.  
<sup>(3)</sup> في س. لا يرجع  
<sup>(4)</sup> في س. سقط  
<sup>(5)</sup> في س. سقط  
<sup>(6)</sup> في س. سقط  
<sup>(7)</sup> في س. سقط  
<sup>(8)</sup> في س. سقط  
<sup>(9)</sup> في س. سقط  
<sup>(10)</sup> في س. سقط  
<sup>(11)</sup> في س. سقط  
<sup>(12)</sup> في س. سقط  
<sup>(13)</sup> في س. سقط  
<sup>(14)</sup> في س. سقط  
<sup>(15)</sup> في س. سقط  
<sup>(16)</sup> في س. سقط  
<sup>(17)</sup> في س. سقط  
<sup>(18)</sup> في س. سقط  
<sup>(19)</sup> في س. سقط  
<sup>(20)</sup> في س. سقط  
<sup>(21)</sup> في س. سقط  
<sup>(22)</sup> في س. سقط  
<sup>(23)</sup> في س. سقط  
<sup>(24)</sup> في س. سقط  
<sup>(25)</sup> في س. سقط  
<sup>(26)</sup> في س. سقط  
<sup>(27)</sup> في س. سقط  
<sup>(28)</sup> في س. سقط  
<sup>(29)</sup> في س. سقط  
<sup>(30)</sup> في س. سقط  
<sup>(31)</sup> في س. سقط  
<sup>(32)</sup> في س. سقط  
<sup>(33)</sup> في س. سقط  
<sup>(34)</sup> في س. سقط  
<sup>(35)</sup> في س. سقط  
<sup>(36)</sup> في س. سقط  
<sup>(37)</sup> في س. سقط  
<sup>(38)</sup> في س. سقط  
<sup>(39)</sup> في س. سقط  
<sup>(40)</sup> في س. سقط  
<sup>(41)</sup> في س. سقط  
<sup>(42)</sup> في س. سقط  
<sup>(43)</sup> في س. سقط  
<sup>(44)</sup> في س. سقط  
<sup>(45)</sup> في س. سقط  
<sup>(46)</sup> في س. سقط  
<sup>(47)</sup> في س. سقط  
<sup>(48)</sup> في س. سقط  
<sup>(49)</sup> في س. سقط  
<sup>(50)</sup> في س. سقط  
<sup>(51)</sup> في س. سقط  
<sup>(52)</sup> في س. سقط  
<sup>(53)</sup> في س. سقط  
<sup>(54)</sup> في س. سقط  
<sup>(55)</sup> في س. سقط  
<sup>(56)</sup> في س. سقط  
<sup>(57)</sup> في س. سقط  
<sup>(58)</sup> في س. سقط  
<sup>(59)</sup> في س. سقط  
<sup>(60)</sup> في س. سقط  
<sup>(61)</sup> في س. سقط  
<sup>(62)</sup> في س. سقط  
<sup>(63)</sup> في س. سقط  
<sup>(64)</sup> في س. سقط  
<sup>(65)</sup> في س. سقط  
<sup>(66)</sup> في س. سقط  
<sup>(67)</sup> في س. سقط  
<sup>(68)</sup> في س. سقط  
<sup>(69)</sup> في س. سقط  
<sup>(70)</sup> في س. سقط  
<sup>(71)</sup> في س. سقط  
<sup>(72)</sup> في س. سقط  
<sup>(73)</sup> في س. سقط  
<sup>(74)</sup> في س. سقط  
<sup>(75)</sup> في س. سقط  
<sup>(76)</sup> في س. سقط  
<sup>(77)</sup> في س. سقط  
<sup>(78)</sup> في س. سقط  
<sup>(79)</sup> في س. سقط  
<sup>(80)</sup> في س. سقط  
<sup>(81)</sup> في س. سقط  
<sup>(82)</sup> في س. سقط  
<sup>(83)</sup> في س. سقط  
<sup>(84)</sup> في س. سقط  
<sup>(85)</sup> في س. سقط  
<sup>(86)</sup> في س. سقط  
<sup>(87)</sup> في س. سقط  
<sup>(88)</sup> في س. سقط  
<sup>(89)</sup> في س. سقط  
<sup>(90)</sup> في س. سقط  
<sup>(91)</sup> في س. سقط  
<sup>(92)</sup> في س. سقط  
<sup>(93)</sup> في س. سقط  
<sup>(94)</sup> في س. سقط  
<sup>(95)</sup> في س. سقط  
<sup>(96)</sup> في س. سقط  
<sup>(97)</sup> في س. سقط  
<sup>(98)</sup> في س. سقط  
<sup>(99)</sup> في س. سقط  
<sup>(100)</sup> في س. سقط



لأُم قد ماتت بأمر من الله تعالى أو قتلها العاصب أو أجنبي، أو بعيا للعاصب، لم يعلم أن هي <sup>(1)</sup> فماتت الأم بأمر من الله تعالى، فنفى المذهب قولان: أحدهما أن له الولد وقيمه الأم <sup>(2)</sup> والثاني "إن المغصوب منه مخير إن شاء أخذ الولد ولاشيء له في الأم، وإن شاء <sup>(3)</sup> له قيمة الأم ولاشيء له في الولد، والأول مذهب أشهب ولثاني مذهب من القاسم.

فوجه قول أشهب: إن الولد ميت بالمغصوب منه لأنه من أمته ولو كانت أمه حية أخذها مع ولدها، فكذلك إذا ماتت الأم أخذ الولد وقيمه الأم كما لو عصبب واحد من قتل أشهب صحيح، لو كانت الأم <sup>(4)</sup> عنده يوم الموت، ولكن قال يوم العصبب، فإذا ماتت القسيمة يوم العصبب ثبت أن الولد نشأ على ملك القاسم، وإذا كان كذلك رجب أن يأخذ الولد <sup>(5)</sup> إذا احتار قيمة الأم، قال بعض الأشباح <sup>(6)</sup> قد يعزى خلافه على اعتبار ما هو لأمر بياضه، فإن اعتبر قدر الأمر، صح ما قاله شيب، وإن اعتبر ما فيه صح ما قاله من القاسم.

قال بعض أشاخي: وقد يعزى قول أشهب على ما ذكره بعض المشركين لكونه على قول في العصبب إذا تشيع بعدها، على قيمة أبيه يوم العصبب، كالأشب، اعتصبب واحد من بعض المشركين، يعني هذا ذهب بعدها بأمر من الله تعالى، عليه قيمة الولد، وقد قدمت ذلك، والله سبحانه الموفق لأرب غيرة، قال البخاري رحمه الله تعالى، والقياس أن يأخذ بمسببه يوم ماتت ويأخذ لولده، وكذلك إذا ماتت حالة بعد الولادة هي رفيع <sup>(7)</sup> فيمن له أن يأخذ تلك القسيمة <sup>(8)</sup> وعين الولد، وهذا "إله" <sup>(9)</sup> كونه شيء من القسيمة في الشيء، بالمغصوب، في يكون بأعلى قيمة موت عليه يوم العصبب إلى يوم لتضمين، والله أعلم.

<sup>1</sup> في ع: هو

<sup>2</sup> في من به قيمة الأم وأخذ الولد.

<sup>(1)</sup> ما من القوسين سقط في ع

<sup>(2)</sup> في ع: القيمة

<sup>(3)</sup> في ع: ألا يكون مريدا.

<sup>(4)</sup> في ع: ليس.

<sup>(5)</sup> من بين القوسين سقط في ع

<sup>(6)</sup> مقصوده جاء تفسير الأصولي وارتفع النص.

<sup>(7)</sup> قيمة سقط في ع

<sup>(8)</sup> إله، سقط في ع.

وأما إن قتل العاصب ففي تضمينه قيمتها وأخذ الولد قولان، قال ابن القاسم رحمه الله تعالى: هو مخير إن شاء أخذ قيمتها يوم العصبب ولاشيء له في الولد، وإن شاء أخذ الولد وقسيمة الأم يوم قتلها، وقال أشهب رحمه الله تعالى: له قيمة الأم ويأخذ الولد، وأما ما قاله ابن القاسم رحمه الله من كونه إذا أخذ قيمة الأم يوم العصبب لاشيء له في الولد، لأن له من ذلك العاصب كما قدمته <sup>(1)</sup> وإن شاء أخذ الولد وقسيمة الأم يوم قتلها، لأن الولد جزء منها، فإذا أراد أن يأخذ ما بقي من أجرتها، أخذ قسم ما أتته العاصب يوم نفسه، فكذلك هذا <sup>(2)</sup> إذا أراد أن يأخذ الولد، يأخذ قسيمة الأم يوم قتلها والله أعلم.

وأما أشهب فينبى على أصله في المسألة التي قيل هذا

وأما إن قتل الأم أجنبي، فتمثل الأجنبي بالقسيمة إلى العاصب كسويب بأمر من الله تعالى، فربما حينئذ مخير، إن شاء أخذ العاصب بقيمتها يوم العصبب ولاشيء له في الولد، قال من القاسم: كما لو ماتت بأمر من الله تعالى، وإن شاء أخذ الولد وأخذ قيمة الأم من القاسم، لأنه إذا أراد أخذ قيمة الأم من القاتل، فقد رجع به العاصب، فكأنها ليست بمغصوبة، فله أن يأخذ لولده، وأما على مذهب أشهب، فيبر سعيه إن شاء أخذ من العاصب بقيمتها يوم عصببها وأخذ ولده كما لو ماتت بأمر الله سبحانه، وإن شاء خسر القاتل قيمة الأم وأخذ لولده، فإذا غره العاصب القسيمة، فيبرجع العاصب على القاتل، فأخذ منه قيمتها يوم قتلها، فإن كانت القسيمة <sup>(3)</sup> مثل ما غره فأقل، فلا يسكن، وإن كانت أكثر، فهل تكون الزيادة <sup>(4)</sup> أم لا؟.

قال بعض أشاخي: يخرج اختلاف عدي في هذه المسألة على اختلاف قول ابن القاسم وأشهب، فما <sup>(5)</sup> إذا كانت الأم لم تلد وقتلها أجنبي وغرم لعاصب بقيمتها، فقال من القاسم: يرجع العاصب على الأجنبي بقيمتها يوم قتلها، كانت لقيمة أقل أو مثل أو أكثر، ولا مقال لربها، لأنه لما ضمنه لقيمة يوم العصبب بأن <sup>(6)</sup> ملكه، وقال أشهب

<sup>1</sup> في ع: بيان أن الولد للعاصب

<sup>(2)</sup> في ع: يده

<sup>(3)</sup> قوله، سقط في ع.

<sup>(4)</sup> في ع: هو.

<sup>(5)</sup> في ع: قسنت

<sup>(6)</sup> في ع: أراد

<sup>(7)</sup> في ع: شيب.

<sup>(8)</sup> في ع: كان أمها.



وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن، وإن شاء أخذ القيمة من المشتري يوم القتل وأخذ الولد على كل حال، وقد تقدم توجيه هذا والله أعلم وهو الموافق.

فري (( إذا أخذت القيمة من الغاصب لا يرجع على المشتري ))

فإن أخذ القيمة من الغاصب، فلا يرجع الغاصب على المشتري شيء إذا كذب القصة. يوم القتل أكثر، أما على أصل مذهبنا فظاهر، وما عني أصل من خمسة يومه لا أخذ منه القيمة يوم الغصب، وإن الأم طلب للغاصب وقد باع ماله، فليس شيء من قتل ماله، أما على أصل أئمتنا فيحتسب أن يكون كذا، لأنه قد باع ما غصب وخرج عن يده.

فري (( إذا أخذ القصة من القاتل هل يرجع على الغاصب ))

وإن أخذ القيمة من القاتل وهي قبل من القيمة يوم الغصب فيرجع على الغاصب من نفسه أم لا، بخاري عن أبي الحسن على خروج لأنه لا يرجع عليه إذا كان غاصب له بيع، فيه حد آخرى، وخارزي عن أبي الحسن أن يرجع، لأنه لا أحد من القاتل القيمة، فكأنه يفتقر لبيع، فصار كمن له شتر، وقد تقدم أنه يرجع لأنه عريم غريم، وكذلك هذا والله أعلم.

وأما إن كان قتل المشتري لب خطأ، فهل يكون كالعمد أم لا؟ مذهب أئمتنا رحمه الله في المجسومة، نفيًا سببًا لا فرق بين قتله خطأ أو عمدًا، قال لأبي حنيفة، وقال ابن القاسم في العسية، قتل خطأ كموت بامر من الله تعالى، فوجه قول ابن القاسم أن موته لم يكن مقصده واحتج به فرجب أنه سبب عليه<sup>(1)</sup> كما لو مات بامر من الله تعالى وجه قول أئمتنا، فهو وإن كان غير مقصده ولا احتج به ولكن بسببه، واخطأ والعمد في تضمين أمور الناس<sup>(2)</sup> سواء، فيرجع ضمان، والله سبحانه أعلم.

(1) في س لو  
(2) في س: أخذ.  
(3) من سقط في ع  
(4) عليه سقط في ع  
(5) في ع الأمور.

والجواب عن السؤال الثالث: وهو ما الحكم إذا وجدت الأم وحدها؟

ولا يخلو الولد إما أن يكون مات بامر من الله تعالى أو قتله الغاصب أو أحبي<sup>(1)</sup> أو باعه للغاصب وذهب ولم يعلم أين هو، فإن كان الأول، وهو أن يكون مات بامر من الله تعالى، ففي الكتاب لا ضمان عليه، وتأخذ المعصوب عنه الأم، وقيل أئمتنا: يعطى الغاصب الولد وهو الصحيح، لأنه خاص بماله وبأمر يردده مع أمه، ولو رد الأم وحدها لكان غاصبًا للولد، فوجب ضمانه كما لو غصبها ولله أعلم وأحكم.

وأما لو قتل الغاصب في الكتاب هو ضامن وعليه قيمته ويأخذ الأم، ولا خلاف في هذا أحد، لكن أئمتنا إذا قتلته عمدًا، فإذا قتلته الغاصب خطأ فهل يكون كالعمد أم لا؟ أما على أصل مذهبنا<sup>(2)</sup> فهو كالعمد، كما قال ذلك في مشتري إذا قتل الأم خطأ، وأما على أصل ابن القاسم فيحتسب أن يكون عنده، كما لو مات بامر من الله تعالى، فلا ضمان عليه، كما قال في المشتري إذا قتلته خطأ ويحتسب أن يترقى بمنتهى بآية لس المشتري يعلم بالغصب، بخلاف الغاصب بسبه، والعم له تأثير في الضمان، سائر موت الشراء المعصوب به المشتري بامر من الله تعالى، فإن الحكم لا ضمان عنه إن لم يكن عالمًا بالغصب، وأنه ضامن إن كان عالمًا بالغصب والله أعلم.

وأما إن قتلته أجنبي فهو ضامن، وقيل لا حتى لا كموته بامر من الله تعالى بالسبب إلى الغاصب، فعلى مذهب ابن القاسم، يأخذ المعصوب منه الأمة ويتبع لأجنبي بقيمة الولد، ولا شيء له على الغاصب في الولد، وعلى مذهب أئمتنا يأخذ المعصوب منه الأم ويخير في قيمة<sup>(3)</sup> الولد إن شاء، تتبع قيمته الغاصب أو الأجنبي، فإن اتبع الغاصب وأخذ منه القيمة، يرجع الغاصب على الأجنبي ليأخذ منه القيمة يوم قتله، فإن كان أكثر مما<sup>(4)</sup> غرم الغاصب، فهل تكون الزيادة للغاصب أو لا تكون له لأنه لا يربح؟ وقد تقدم هذا، وإن خسر تباع الفاتر وكانت القيمة التي أخذ منه من من نفسه التي أخذ من الغاصب، بخاري عن أبي أئمتنا يرجع، وخارزي عن أبي أئمتنا لا يرجع، وقد

(1) في ع: أو قتله أحبي  
(2) يكون سقط في ع  
(3) في س: ولد  
(4) مذهبنا سقط في س  
(5) قيمة سقط في ع  
(6) في س: أكثرها  
(7) ما بين قوسين: منه في ع

تقدم هذا "أب" <sup>(1)</sup> والله ليرى لرحمته <sup>(2)</sup>

وأم إن ساعه يغصب وذهب المشتري ولا يعلم حيث <sup>(3)</sup> هي، فالواجب أن يأخذ المعصوب منه الأم، ويحجر في الولد إن شاء أخذ قسمه <sup>(4)</sup> من الغاصب يوم بعه <sup>(5)</sup> وإن شاء أجاز لبيع وأخذ الثمن، وإن كان المشتري حاصرا لكن الولد قبله، فإن كان قتله عمدا، فعلى مذهب ابن القاسم يأخذ المعصوب منه الأم ويحجر في الولد، إن شاء أخذ قيمته من البائع، وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن، وإن شاء أخذ قسمته من المشتري، ولا يخالف في هذا أئمة، والله أعلم.

فإذا أجاز البيع وأخذ الثمن وكانت القيمة كسر منه فلا يطالب الغاصب بشيء، وإن أخذ القيمة من الغاصب وهي أقل فلا يطالب المشتري بشيء، لأنه لما أخذ لقسمه منه تبين أنه ملكه للغاصب، وهي أقل فلا يطالب <sup>(6)</sup> المشتري بشيء لأن الغاصب قد بعه والمشتري قس ملكه، وإن أخذ المعصوب منه القيمة من المشتري، وهي أقل من القيمة التي تجب على الغاصب، فهل يرجع على الغاصب بتدبير القيمة أم لا؟

قال بعض السرخسيين <sup>(7)</sup> يسخر على القولين المتقدمين، فعلى أصل سحر بن لا يرجع شيء، وعلى أصل أئمة وابن القاسم يرجع، لأنه يقول: لما أخذت القيمة من المشتري فقد نقض البيع فصار المشتري غريبا للغاصب <sup>(8)</sup> فإنما أخذ من عريم لغريم <sup>(9)</sup> وقد تقدم هذا، وأم إن قتله المشتري خطا فهل يكون كفته عمدا أم لا؟ وهو عند ابن القاسم كموته <sup>(10)</sup>، وأمر من الله تعالى، فبأخذ المعصوب منه الأم، ويحجر في <sup>(11)</sup> الولد إن شاء، أخذ قيمته يوم بعه وإن شاء أجاز لبيع وأخذ الثمن، ومضى فلنا كمال لو قتله عمدا، فقد قدمنا ما في ذلك، ولحكمه ها هنا منه حرف بحرف، والله سبحانه أعلم.

<sup>(1)</sup> أب: سقط في ع  
<sup>(2)</sup> في ع: والله أعلم  
<sup>(3)</sup> في ع: أين  
<sup>(4)</sup> في ع: القسم  
<sup>(5)</sup> في ع: بعه  
<sup>(6)</sup> في ع: ولا يرجع الغاصب على  
<sup>(7)</sup> في ع: من الأشباح  
<sup>(8)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(9)</sup> في ع: فإذا أخذ غريبا لغريم  
<sup>(10)</sup> في ع: لو يمين يمين سقط في ع  
<sup>(11)</sup> في ع: من

والجواب عن السؤال الرابع: إذا وجدنا مع وقد حدث فيهم عيب أو في أحدهما <sup>(1)</sup>

من موجب لتحرير، فلا يدخل ذلك، إما أن يكون بأمر من الله تعالى، أو بفعل الغاصب أو بفعل غيره، فإن كان بفعل من الله تعالى وكان في الأم فهو مخير، إن شاء ضمنه قيمة الأم يوم الغصب ولا شيء له في الولد على مذهب ابن القاسم، وعلى مذهب أئمة إذا ضمنه قيمة الأم يأخذ الولد، وإن شاء أخذ الأم <sup>(2)</sup> وأخذ الولد ولا شيء له فيما نقص في الأم، ويسخر على ما تقدم، إنه إذا أخذ الأم <sup>(3)</sup> أخذ ما نقصه، إلا أن ضمان البعض تابع لنفسه الكس كمن تقدم، وإما لأن سحر بن يرى أن ذلك كغصب أجزاء متعددة، وإن كان ذلك في الولد، فعلى مذهب ابن القاسم يأخذ الأم والولد ولا شيء له فيما نقص الولد، لأنه يقول: لو هلك ما ضمنه، وأم على مذهب أئمة فبأخذ الأم، ويحجر في الولد إن شاء، أخذه ولا يأخذ ما نقصه، وإن شاء ضمنه قيمته لأن الولد عنده كونه معصوب بنفسه

وأما إن فعل ذلك بنفسه <sup>(4)</sup> الغاصب، فإن كان ذلك <sup>(5)</sup> في الأم فيخير إن شاء ضمنه القيمة يوم بعث ولا يأخذ الولد، وإن شاء أحدهما وولده ما نقصه، وسواء فعل ذلك عمدا أو خطأ، وأما أئمة رحمهم الله تعالى، فإنه يسخر في الأم كما قال ابن القاسم، غير أنه إذا ضمنه قيمتها يأخذ الولد كما لو فتنه، وأما إن كان ذلك في الولد فبأخذ الأم ولا كلام له في تضمينه <sup>(6)</sup> وأم الولد فإن فعل ذلك فيه عمدا <sup>(7)</sup> فيخير <sup>(8)</sup> إن شاء أخذه وما نقصه وإن شاء ضمنه قيمته، وأما إن كان ذلك خطأ حده ولا شيء له على الغاصب، لأنه عنده كمال لو كان ذلك بأمر من الله سبحانه، وأم أئمة، رحمه الله تعالى، فالحكم عنده في الأم كما قال ابن القاسم، وأم الولد ففعله ذلك خطأ كفعله عمدا، والله أعلم.

وأم إن فعل ذلك أجنبي وهو غير مستر، فإن كان في الأم فالمعصوب منه مخير كما لو حدث ذلك فيهما <sup>(9)</sup> بأمر من الله تعالى، في أخذه وولده، ولا شيء له على الغاصب

<sup>(1)</sup> في ع: سقط أو في حدهما سقط  
<sup>(2)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(3)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(4)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(5)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(6)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(7)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(8)</sup> في ع: سقط في ع  
<sup>(9)</sup> في ع: سقط في ع

وينبغي الجاني، فإن كان سيرا ضمنه ما يغصب، وإن كان كثير، فسجى على ما تقدم في كتاب الغصب والعرية، وإن شاء ضمن الغاصب لنفسه، ولا شيء له في الولد<sup>(1)</sup>، وأما أشتبه فيوفى ابن القاسم في التخيير غير أنه إذا ضمن الغاصب قيمته<sup>(2)</sup>، وبأخذ الولد، وكل على أصله، وقد ذكر ذلك.

وأما إن كان فعله الأجنبي في الإلهاء هو في الولد، فيأخذ بالمغصوب منه الأم، وأما الولد فعلى ابن القاسم لا مطالبة بين الغاصب والمغصوب منه فيما نقص الولد كذا لو مات عنه بأمر من الله سبحانه، على أصله، وله مطالبة لأجنبي<sup>(3)</sup> فإن كان سيرا أخذ منه ما نقص، وإن كان كثير، فكما تقدم في الكتابين، وأما على أصل أشتبه فيجوز في الولد إن شاء ضمنه قيمته<sup>(4)</sup>، وإن شاء أخذ ولا شيء له على الغاصب وسبق الأجنبي، فإن كان سيرا أخذ منه ما نقص، وإن كان كثيرا، فالحكم كما شرنا إليه في الكتابين، فروع، فإذا طلبا بمذهب أشتبه، فإن ضمن الغاصب قيمته رجع على الأجنبي، وإن طلب لأجنبي فلا يطلب أحد أحد<sup>(5)</sup>.

#### فصل (في فعل المشتري فيما اشتري من الشيء المغصوب)

وأما إن فعل ذلك مشتر فيما اشتري، فلا يخلو إما أن تكون الأم أو الولد، فإن كانت الأم، فالمغصوب منه مخير إن شاء ضمن الغاصب القيمة ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذ الأم والولد، وسطر في فعل المشتري، فإن خطأ فلا شيء له<sup>(6)</sup>، عساه وإن كان عبدا، كان الحكم كما لو فعل ذلك أجنبي، وإن شاء أجاز البيع وأخذ لمن مع الولد، ولا يخالفه في ذلك أشتبه إلا في فعل المشتري، فإن العمد عنده<sup>(7)</sup> والخطأ سواء، وإن كان ذنب في الولد، فالمغصوب منه يأخذ الأم وهو في الولد محتر، إن شاء أجاز البيع وأخذ لمن، وإن شاء لم يجز البيع، فعلى أصل ابن القاسم يكون فعل المشتري له كفعل الأجنبي، فإن كان سيرا أخذ، وأخذ منه ما نقص، وإن كان كسر، فإن قب الأجنبي إذا فعل ذلك يكون منه

<sup>(1)</sup> في من ورث، ضمن الغاصب قيمته وأخذ الولد.

<sup>(2)</sup> ما بين يمين، سقط في س.

<sup>(3)</sup> في ع، وله مقدمة على الأجنبي.

<sup>(4)</sup> يشترط، سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في س: أخذ أحد.

<sup>(6)</sup> به سقط في ع.

<sup>(7)</sup> سقط سقط في ع.

محيرا إن شاء ضمنه القيمة، وإن شاء أخذ وما نقص.

كذلك ما هنا، إذا<sup>(1)</sup> أجاز أخذه، أخذ من المشتري ما نقصه، ولا شيء على الغاصب، هذا إذا كان عمدا، وإن اختار أن يضمن المشتري، أخذ منه القيمة ولا شيء على الغاصب، وإن قب أن الأجنبي لزمته القيمة، فبهذا يكون مخير إن شاء أخذ من الغاصب وإن شاء أخذ من المشتري، وأما إن<sup>(2)</sup> كان ذلك خطأ، فهو كما لو مات عنه، فلا يطلب ذلك المشتري، ولكن إن كان سيرا أخذ ولا شيء على الغاصب، وإن كان كثيرا، فالحكم كذلك، والله اعلم.

أما على أصل أشتبه، فالحكم عنده في التخيير كما قل من القاسم، غير أنه إذا حكمت بأن القصة يلزم المشتري، فيكون مخيرا إن شاء أخذها من المشتري أو من الغاصب، وإن حكمت بأنه لا تزعم إلا قيمة ما نقص<sup>(3)</sup> أخذها من المشتري فقط، بل بخير أيضا كما لو كانت القصة هي<sup>(4)</sup> الموجب، لأنه يرى أن الولد مغصوب، وسواء عند أشتبه كان فعل المشتري عمدا أو خطأ فاعكم في ذلك واحد والله أعلم.

وأما إن حبس فيها ما موجب للتخيير، فلا يخلو ذلك من وجهين.

الأول: أن يكون ذلك بأمر من الله تعالى فيهما، الثاني: أن يكون ذلك بفعل من الغاصب فيهما، الثالث: أن يكون ذلك بفعل أجنبي فيهما، الرابع: أن يكون بأمر من الله تعالى في أحدهما وبفعل الغاصب في الآخر، الخامس: أن يكون بأمر من الله تعالى في أحدهما وبفعل الأجنبي في الآخر، السادس: أن يكون الغاصب فعل بأحدهما والأخرى فعل في الثاني<sup>(5)</sup>.

أما الوجه الأول، هو إذا كان ذلك بأمر من الله تعالى فيهما، فعلى أصل ابن القاسم هو مخير إن شاء أخذهما، ولا شيء له<sup>(6)</sup> فيما نقص، وإن شاء ضمن الأم، وأخذ قيمته يوم لغصب، ولا شيء له في الولد، وعلى أصل أشتبه، لو ضمن الغاصب الأم، وأخذ قيمته بأخذ الولد، وإن شاء أخذ الأم، وضمن الغاصب الولد، فأخذ منه قيمته<sup>(7)</sup>.

في س.

في س.

في س.

في س.

في س: أخذ الغاصب، لا يأخذ المشتري، سقط في ع.

في س: أخذ.

في س: أخذ من المشتري، سقط في ع.

لأنه عنده كما لو عصب مع أمه والله أعلم.

وأب الوجه الثاني: وهو إذا كان بفعل الغاصب، فلا يخلو إما أن يكون ذلك عمداً خطأ أو في أحدهما عمداً وفي الآخر خطأ، فإن كان ذلك عمداً فالمغضوب منه مخير بين شاء منعه فلا ولا سأل في الولد، وإن شاء أخذها وما نقصها، وإن شاء أخذ لأمه وما نقصها، وصلى قيمة الولد، وأما على أصل اشتبه فهو مخير إن شاء ضمنه قيمته، وإن شاء خذها وما نقصها، وإن شاء أخذ أحدهما وما نقصه وضمنه قيمته<sup>(1)</sup> لآخر، وهما على أصله في أن صميم الأم لا يرجع<sup>(2)</sup> أخذ الولد بناءً على أن الولد كان مغضوباً معب.

وأما إن كان ذلك خطأ، فأما من القاسم يرى (أن) المغضوب منه مخير بين شاء منعه الغاصب نفسه الأم ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذ لأمه وما نقصها وأخذ الولد ولا شيء له فضمن نفس الولد، وأما اشتبه رحمه الله تعالى فإن ذلك عنده كما لو كان ذلك<sup>(3)</sup> عمداً، فمخير إن شاء ضمنه قيمته، وإن شاء ضمن لأمه وأخذ الولد وما نقصه، أو ضمنه الولد وأخذ الأم وما نقصها، وإن شاء أخذها وما نقصها والله أعلم.

وأما إن كان ذلك عمداً في أحدهما وفي الآخر خطأ<sup>(4)</sup> فلا يخفى العمد، إما أن يكون في الأم أو في الولد، فإن كان العمد في الأم، فعلى أصل ابن القاسم يخير في الأم إن شاء ضمنه قيمتها ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذ الأم وما نقصها وأخذ الولد ولا شيء له فضمن نفسه، وإن كان العمد في الولد، فهو مخير، إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأم، وإن شاء أخذ الأم وما نقصها<sup>(5)</sup> فإن ضمن الغاصب الأم فلا شيء له في الولد، وإن شاء أخذ لأمه وما نقصها، وحسب في الولد، إن شاء أخذها وما نقصها، وإن شاء ضمنه قيمته، وأما على أصل اشتبه، فإن كان العمد في الأم، فهو مخير، إن شاء ضمن الغاصب وأخذ منه قيمة الأم وأخذ الولد وما نقصه، وإن شاء أخذ لأمه ولولد وما نقصها، وإن كان العمد في الولد، فهو أيضاً مخير في الأم، إن شاء أخذها وما نقصها، وبخير في الولد، إن

<sup>(1)</sup> قيمة سقط في ح  
<sup>(2)</sup> في ح لا يرجع  
<sup>(3)</sup> ربح، سقط في ح  
<sup>(4)</sup> في ح وحسب في الآخر  
<sup>(5)</sup> في ح يفرق بين سقط في ح  
<sup>(6)</sup> في ح سقط في ح

شاء أخذه وما نقصه، وإن شاء ضمنه، وإن شاء أخذ القيمة من الغاصب وأخذ الولد وما نقصه، أو أخذ قيمته والعمد عنده والخطأ سواء كما تقدم.

وأب الوجه الثالث: وهو أن يكون ذلك بفعل أجنبي، فالعمد والخطأ بالنسبة إليه سواء، فالمغضوب منه مخير، إن شاء ضمن لغاصب قيمة الأم يوم غضبها، ولا شيء له في الولد، وإن شاء طلب<sup>(1)</sup> لأجنبي، فإن كان ذلك سراً أخذها وصلبه بما يقص، وإن كان كثيراً نحرى على ما تقدم في الكباين، وأما على مذهب اشتبه، فإن ضمن الغاصب<sup>(2)</sup> أخذ الولد، وإن لم يضمنه فلا شيء عليه فيما نقص ويطلب الأجنبي، فإن كان يسير أحدهما وما نقص، وإن كان كثيراً فعلى ما تقدم في الكباين.

وأما الوجه الرابع: وهو أن يكون ما حدث في أحدهما إما هو بأمر من الله، ولذي حدث في الآخر بفعل لغاصب، فإن كان الذي بأمر من الله تعالى: في الأم، فربما مخير إن شاء ضمنه قيمتها<sup>(3)</sup> يوم غضبها، ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذها ولا شيء له فيها نقصاً، وهو في الولد مخير، إن شاء أخذ وما نقصه، وإن شاء ضمنه قيمته، هذا هو الجاري على أصل ابن القاسم، والجاري على أصل اشتبه، فهو مخير في الأم كما قال ابن القاسم، غير<sup>(4)</sup> أنه إذا أخذ منه قيمتها أخذ الولد وما نقصه، أو ضمنه قيمته، وإن أخذ الأم فلا شيء له فيما نقصه، وهو في الولد مخير كما قال ابن القاسم.

وأما إن كان الذي هو بأمر من الله تعالى إما هو في الولد<sup>(5)</sup> فالمغضوب منه مخير، إن شاء ضمن الغاصب القيمة يوم لغصب ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذ الأم، وما نقصها وأخذ الولد ولا شيء له فيما نقصه، وأما على مذهب اشتبه، فهو إذا ضمن لغاصب قيمة الأم أخذ الولد، وإن أخذها وما نقصها أخذ الولد ولا شيء عليه فيما نقصه<sup>(6)</sup> وله أن يضمنه قيمته<sup>(7)</sup> وأخذ الأم أو قيمتها، لأنه عنده مغضوب مع أمه.

<sup>(1)</sup> في ح: شمس  
<sup>(2)</sup> في ح: سمها  
<sup>(3)</sup> في ح: مخير  
<sup>(4)</sup> في ح: الولد  
<sup>(5)</sup> في ح: سمها  
<sup>(6)</sup> في ح: أو ضمن

وَأَمَّا الوجه الخامس: وهو إذا كان ما حدث في أحدهما بأمر من الله تعالى والذي حدث في الآخر لمفعول جني، فإن كان الذي حدث بأمر من الله تعالى في الأم، فربما محير إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأم يوم الغصب ولا شيء له في الولد، وبطلب الغاصب الأجنبي، وإن شاء أخذ الأم ولا شيء على الغاصب فيما يخصها ولا شيء للولد الأجنبي، وأم على أصل أشتبه فهو مخير إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأم وأخذ الولد وطلب<sup>(1)</sup> الأجنبي، فإن أخذ الأم<sup>(2)</sup> فلا شيء له على الغاصب في نقصها وبيع الأجنبي ويأخذ الولد.

وَأَمَّا إن كان الذي هو بأمر من الله تعالى في الولد، فمغضوب منه محير، إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأم يوم غصبها ولا شيء له في الولد واتبع الغاصب الأجنبي، وإن شاء أخذ الأم، ولا شيء على الغاصب فيما يخصه ولا فيما نقص الولد، واتبع المغضوب منه الأجنبي بما نقص الأم<sup>(3)</sup> كما تقدم والله أعلم. وأم على أصل أشتبه فهو مخير بين ضمن لغاصب قيمة الأم أخذ الولد، ولا شيء له على الغاصب فيما نقصه وبيع الغاصب الأجنبي، وإن شاء الأم والولد فلا شيء على الغاصب فيما يخصه<sup>(4)</sup> وبيع الغاصب الأجنبي بما نقص الأم، والله أعلم.

وَأَمَّا الوجه السادس: وهو أن يكون الغاصب فعل أحدهما ولاخني فعل في الآخر<sup>(5)</sup> فإن كان الغاصب فعل في الأم ما يخصه، فربما مخير إن شاء ضمنه لشمته يوم غصبها ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذها وما يخصه وأخذ الولد واتبع، لاخني بما نقص<sup>(6)</sup> فإن ضمن الغاصب قيمة الأم تبع لغاصب الأجنبي بما نقص الولد<sup>(7)</sup> على ما في الكتابين. هذا على أصل ابن القاسم، وأم على أصل أشتبه، رحمه الله تعالى، فهو مخير إن شاء ضمن الغاصب وأخذ الولد وأبيع لأجنبي بما نقصه، وإن شاء أخذ الأم وما يخصه من الغاصب، وأخذ الولد واتبع الأجنبي عما نقصه.

وَأَم إن كان الذي حدث بالأم فعل الأجنبي، فربما محير إن شاء ضمن لغاصب

<sup>(1)</sup> في ع: ومنه.

<sup>(2)</sup> في ع: الولد.

<sup>(3)</sup> في ع: نقصه.

<sup>(4)</sup> ما بين القوسين سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في ع: في الكتابين.

<sup>(6)</sup> ما بين القوسين سقط في ع.

قيمتها ولا شيء له في الولد وسيع لغاصب الأجنبي، وإن شاء أخذ الأم ولا شيء على الغاصب فيما يخصها وأبيع<sup>(1)</sup> الأجنبي، وأخذ الولد ولا شيء عليه فيما يخصه<sup>(2)</sup> إن كان خطأ، وإن كان عمدًا فهو مخير فيه، إن شاء أخذه وما يخصه، وإن شاء ضمنه قيمته وأما على مذهب أشتبه فهو مخير، فإن شاء<sup>(3)</sup> ضمن لغاصب قيمة الأم وأخذ الولد وما يخصه أو ضمنه قيمته، وإن شاء أخذ الأم ثم أبيع الغاصب بما نقصه وبيع الأجنبي، وبخير في الولد كما تقدم لأن القاسم، والله أعلم.

وَأَمَّا سؤاله الثانية، وهو إذا كان لولد من غير جنس لأصل كولدته التمار - فيتمتع بذلك فروع:

الأول: في حكم لشمته هل هي للغاصب أو للمغضوب؟

الثاني: هل للغاصب أجر ما سقى وعالج أم لا؟

الثالث: هل لصوف ولبن والزبد كالثمار أم لا؟

الرابع: هل صانع لدواب والعبيد والدور ولأرضين كالثمار أم لا؟<sup>(4)</sup>

الفرع الأول: في حكم الثمار هل هي للغاصب أم لا؟

في المذهب قولان<sup>(5)</sup> في ذلك، اختلاف مذهب المدونة، أن الثمار للمغضوب منه، وقيل هي للغاصب، وسبب الخلاف لنظر إلى عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (الخراج لـالغصان)<sup>(6)</sup> فقد جعل عليه السلام، خراج لمن غلبه الصغار<sup>(7)</sup> والغاصب صنف من فروع أن يكون له الخراج، أو ينظر إلى قوله عليه الصلاة والسلام: (مَنْ سَقَى رُغْبًا سَبَّحَ بِهِ لَهُ وَلَيْسَ لِعَرَقٍ ظُلْمٌ حَقٌّ)<sup>(8)</sup> ولصحيح ما في لمونه وغيرها من أن الثمار للمغضوب منه.

<sup>(1)</sup> سقط في ع.

<sup>(2)</sup> في ع: نقصه.

<sup>(3)</sup> سقط في ع.

<sup>(4)</sup> سقطت من الفصل الرابع من ع.

<sup>(5)</sup> قولان سقط في ع.

<sup>(6)</sup> الحديث ورد في مسند أبي حنيفة لم يرد في غيره، أخرجه أبو بكر بن السمرية، ص 6، 7، وجمع الأصول، قال ابن القاسم، ص 144.

<sup>(7)</sup> في ع: عنه يحد.

<sup>(8)</sup> الحديث لم يرد في غيره، أخرجه أبو بكر بن السمرية، ص 61، وسبق لم يرد في غيره، أخرجه أبو بكر بن السمرية، ص 61، وسبق لم يرد في غيره، أخرجه أبو بكر بن السمرية، ص 61.

لأن الثمرة نشأت عن الأصل. والأصل مملوك للمغصوب منه، فوجب أن تكون الثمرة له، وأيضاً فإن الأصل عدة المال، لأصلا عن مالكه إلا بأذنهم وأحبهم وأصل لم ينتقل عن مالكه ولم يغيره، وهذا قد نجا عنه، فوجب أن تكون المالك لأصل، كما لو كانت الأرض عنده أمة.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم (الخروج بالظنمان) في<sup>(١)</sup> فيمن ملك يشبهه، وأما من لم يملك بشبهة فلا شيء له، ألا ترى أنه لو كان الخارج لمن عليه لضمن لكن لغاصب شبهه فيما عصب، وإذا كانت له شبهة وجب إذا وطئ، ألا يحسد، وإذا علق ألا يرد، وإذا ولد أن لا يلحق به الولد، وهذا لم يفعله أحد، وإذا كان الأمر كذلك، وجب ألا تكون له شبهة، ووجب أن يفرق بينه وبين من له شبهة<sup>(٢)</sup> فتكون الثمرة لمن له شبهة ولا تكن لمن لا شبهة له<sup>(٣)</sup> هذا هو الصواب عندي، والله أعلم.

ويكون الحديث محمولاً على من له شبهة لا سيما والحديث في<sup>(٤)</sup> ورد في الرد بالعيب ونقل الملت ذلك محقق، بخلاف الغاصب مع لالتفات للحديث<sup>(٥)</sup> البارد على سبب، وما في قصده على ذلك<sup>(٦)</sup> لسبب من الاختلاف بين الأصوليين، فإن قلت بقصره فلا متكلم، وإن قلت بقصره فستعمل في كل ما شابه وناسب سببه، وهو انتقال الملك أو شبهته، كما رجعت الإشارة إليه، ويكون قوله عليه السلام (ليس لعرق ظلم حقاً) مبنياً<sup>(٧)</sup> للحديث والله أعلم.

### الفرع الثاني: هل للغاصب أجر ما سقى وعالج؟

أما في ذمه المغصوب منه<sup>(١)</sup> فلا شيء له إلا بخلاف، وأما في عين الثمرة، ففي المذهب قولان، مذهب المذونة، إن ذلك في عين الثمرة، فإن كانت لثمره قيمتها مثل ما

<sup>(١)</sup> في ع: يور

<sup>(٢)</sup> في ع: م

<sup>(٣)</sup> في ع: شبهة، من يكون له شبهة

<sup>(٤)</sup> في ع: من ليس له

<sup>(٥)</sup> في ع: من الحديث

<sup>(٦)</sup> في ع: من الحديث

<sup>(٧)</sup> في ع: م

<sup>(٨)</sup> في ع: من

<sup>(٩)</sup> منه سقاه من

سقى وعالج فأقل، أحده الغاصب ولا شيء له، وإن كانت أكثر من قيمة ما سقى وعالج أخذ منها مقدار ما سقى وعالج<sup>(١)</sup>، والباقي للمغصوب منه، إلا أن يشاء المغصوب منه أن يدفع قيمة السقى والعلاج، فذلك له ويأخذ الثمرة.

والقول الثاني، إنه لا شيء للغاصب من السقى والعلاج، ووجه قوله صلى الله عليه وسلم: (ليس لعرق ظالم حق) وروى لعرق ظالم على الإضافة<sup>(٢)</sup>، وهذا عرق ظالم فوجب أن لا يكون له شيء، ووجه القول الأول وهو مشهور، قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل من أمرى، مسلم إلا عن طيب من نفسه)<sup>(٣)</sup>، وهذا ماله لم تضبط له نفسه فوجب أن يأخذه، وأنه لا خلاف أن ما فعله الغاصب إذ كانت له عين قائمة، إنه له أن يأخذه أو يأخذ قيمته، وهذه المسألة، لشرع حكم فيها<sup>(٤)</sup>، أن ما لا تنصور الثمرة إلا به، ففيه<sup>(٥)</sup> كلعين القائمة، يدل على ذلك أنه لا خلاف أن أجرة السقى والعلاج أحق بالثمره من سائر أجزائه، مع أن ما فعله ليس له عين قائمة ولكن لما كانت الثمرة لا تكون<sup>(٦)</sup> إلا بذلك، فدرت لثمره كثرها عن ما فعله الجائر.

وإذا كان الأمر كذلك وجب ما قلناه أن الثمرة التي نشأت بعلاج الغاصب وسقيه تكون عين ما فعله الغاصب، وإذا كان الأمر كذلك وجب<sup>(٧)</sup> أن تكون له الثمرة حتى يعطى ما سقى وعالج وأله عنه، وقد اختلف المذهب على قولين فيمن اشترى ثمرة قبل بدء الإصلاح شرعاً فسد فسقى وعالج، إن الثمرة تكون للبائع وهل يرجع بقيمة السقى والعلاج؟ قولان، المشهور أنه يرجع، وآخر<sup>(٨)</sup> عدم الرجوع.

وربما يشوب على هذه المسألة<sup>(٩)</sup> من اشترى أبقاً<sup>(١٠)</sup> فقبضه بعد ما جاعل عليه أن البيع ينفسخ وهل يرجع في دفع له أم لا؟ قولان، وكذلك اختلف فيمن اشترى حنظل أو ذهب له، فاستحق الحنظل بعدما سقى وعالج قبل أن يأخذ لثمره وقبل طيبه، هل يرجع

<sup>(١)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٢)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٣)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٤)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٥)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٦)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٧)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٨)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(٩)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(١٠)</sup> ما بين سقى سقى في ع

<sup>(١١)</sup> ما بين سقى سقى في ع



من استحق لحائط من يده بم سقى وعالج<sup>(1)</sup> "قولان"<sup>(2)</sup> فقال ابن القاسم لا تأخذ المستحق الثمرة حتى يدفع قيمة السقي والعلاج. وقال عبد الملك بل تأخذ ذلك بغير شيء.

والذي اختار ابن المواز في مسألة الغصب، أنه يأخذ لثمره، ولا شيء عليه في السقي والعلاج<sup>(3)</sup> وهذا أحد قولي ابن القاسم رحمه الله. قال ابن المواز: لأنه ليس له فعل عين فائضة، وذلك كمن لو غصب مركب خراب فأنفق عليه في فلان<sup>(4)</sup> ورفقه<sup>(5)</sup> ورفع أطرافه وجوانبه، ثم اعتل فيه غده كثيرة ففقه أخذ مقلط مصلوح<sup>(6)</sup> يجمع عليه، ولا غرم عليه فيما أنفق عليه، إلا في مثل لصاري<sup>(7)</sup> ولا رجل وجمال، أو ما يؤخذ له تنن إذ أخذ، فللغاصب أخذه، وإن كان بموضع لا غنى له عنه أو لا يجد صار ولا أرحلا ولا أحبالا<sup>(8)</sup> لا هذه أو يحد ذلك بموضع يناله في حمل ذلك<sup>(9)</sup> مشقة ومؤونه عظيمة وهو بما لا بد له منه مما يحري به مركب حتى يردده إلى موضعه، فبه محار إن شاء أعطاه قيمة ذلك بموضعه كيف كان، أو بسنن ذلك إليه.

وهذا الذي ستنسبه به ابن المواز، إن كان ابن القاسم<sup>(10)</sup> لا يقول به فلا كلام له، وإن كان وافقة ابن القاسم عليه، فيحمل أن يكون، لأن ما فعله الغاصب ليس مؤثرا<sup>(11)</sup> في الغلة التي أخذ في كرمه، ولا تنبأت الغلة عن ذلك، وأما لثمره فلسفي والعلاج هو الذي أخذها وأبقاها إلى أن طابت، ولو لا ذلك ما صحت ولا بنية، فصار بقاؤها ونموها إن كان بفعل الغاصب، وكذلك الإصلاح في المركب، والله أعلم.

<sup>(1)</sup> قولان. سقط في ج

<sup>(2)</sup> في ج: للسقي.

<sup>(3)</sup> قفصه يعني قصبه

<sup>(4)</sup> لوقت لغار والبروت المصلح به سحر الدمار، ص 216.

<sup>(5)</sup> في س: مصلح.

<sup>(6)</sup> بصري العمود الذي يرفع عليه السراج في المركب.

<sup>(7)</sup> في ج: لأنه.

<sup>(8)</sup> حبال: أي حبال.

<sup>(9)</sup> في ج: حمه إليه.

<sup>(10)</sup> في س: بن المواز.

<sup>(11)</sup> في س: بخور.

## فرع مرتب<sup>(1)</sup> ((في نفقة الشيء المغمصوب من قبل الغاصب))

لو غصب صغيرا فأنفق عليه حتى كبر، أو غصب ثور فعلفه حتى سم وأخذه به، هل يرجع عنه بما أنفق وعلف أم لا؟ فيه نظر<sup>(2)</sup> وقد نص عبد الملك فيمن<sup>(3)</sup> سري دوا فيصيب، أو عبد صغير، لا منفعة فيه، فأنفق عنه حتى كبر، إن ربه يأخذه ولا شيء عليه، وحري على قول ابن القاسم في مسألة عبد الملك في السر، أنه يرجع، وأما في الغصب فقد قال ابن القاسم في الغاصب إذا أنفق على صغير من<sup>(4)</sup> حيون وفي لريق حتى كبر<sup>(5)</sup> لا شيء له في النفقة<sup>(6)</sup> فعلى هذا لا يكون له شيء، وله أعلم.

ويستشهد لذلك أيضا ما وقع له في (كتاب) لنكاح الثاني من المدة في باب النفقات<sup>(7)</sup> ونص ذلك، ومن أنفق على صبي صغير لم يرجع عليه بشيء، إلا أن يكون لصبي مالا حين أنفق عليه، والمنفق عالم به، فيرجع بما أنفق عليه في ماله ذلك، فإن تلف ذلك المال وكبر الصغير وأفاد مالا لم يرجع عليه شيء، فإن كان هذا المنفق لا<sup>(8)</sup> يرجع بشيء، إذا كان نفسي عديم، ولا يرجع أيضا<sup>(9)</sup> بشيء، إذا كان لصبي منب، والمنفق غير عالم بماله، أو تلف ذلك المال الذي علم المنفق به، وهو غير ظالم<sup>(10)</sup> فآخر فيمن هو ظالم في حسبه، ولعلنا أحق أن يحمل عليه، والله أعلم.

## فرع الثالث: وهو هل الصوف واللبن ولزبد مثل الثمار أم لا؟

وفي المذهب في ذلك قولان، لمسيور: أن ذلك مثل الثمار، وأن ذلك للمغمصوب منه، الثاني: أن ذلك للغاصب كمنفع الدواب، والقول الأول هو الصحيح، لأن هذه الدواب

<sup>(1)</sup> في س: مركب

<sup>(2)</sup> بشر سقط في ج

<sup>(3)</sup> في س: يعني من

<sup>(4)</sup> في س: في

<sup>(5)</sup> في س: كبر

<sup>(6)</sup> في س: منفعة

<sup>(7)</sup> في س: نفقة، مع كتاب النكاح الثاني من المدة ص: 192.

<sup>(8)</sup> في ج: لا.

<sup>(9)</sup> أنفق منه في س.

<sup>(10)</sup> في ج: عديم

ولعبيد متكونة بسبب الغاصب، والنصوب واللبن ليس للغاصب في ذلك فعل إنما هي نشئة بنفسه ومتولدة من أعيان المغمصوب منه، فوجب أن يكون حكمها <sup>(1)</sup> حكم الأعيان، لكن هل يرجع بقيمة لرعي وسائر لمؤن <sup>(2)</sup> أم لا يرجع بشيء؟ قولان وتوجيهيهما كما تقدم، وله علم.

#### الفرع الرابع: وهو هل منافع الدواب والعبيد والدور والأرضين كانتمار أم لا؟

مذهب المدونة أن الدواب والعبيد منافعها للغاصب سواء انتفع بها العاصب <sup>(3)</sup> أو كراهه وأخذ كرهما، وروى عن مالك أنه إذا كرى وأخذ الكرا، دفعه للمغمصوب وإن انتفع بنفسه فلا شيء عليه، وفي كتب الاستحقاق، إن ما استغله الغاصب بنفسه أو أخذ كره، فإنه يغرم العلة <sup>(4)</sup> وأما الدور والأرضين في مذهب المدونة، إن الغاصب يرد الغلة وسواء سكن أو زرع أو أكرى، وروى عن مالك أنه إن سكن أو زرع لا يرد شيئاً وإن كرى رد، وروى عنه أيضاً أنه لا يرد شيئاً سكن أو زرع أو أكرى.

فبحسب في الدواب والعبيد ثلاثة أقوال، «قول» <sup>(5)</sup> أن غلة للغاصب مطلقاً، وقيل للمغمصوب مطلقاً <sup>(6)</sup> وقيل إن أكرى فللمغمصوب مطلقاً <sup>(7)</sup> وإن لم يكر واستعمل بنفسه فللغاصب، وفي الأرض والدور ثلاثة أقوال، قول إن ذلك للمغمصوب مطلقاً <sup>(8)</sup> وقيل للغاصب مطلقاً، وقيل إن سكن أو زرع فللغاصب، وإن كرى فللمغمصوب، وإن جمعت قلت أربعة أقوال: ذلك كله للمغمصوب وعكسه للغاصب، التفرقة بين الدواب والعبيد وبين الدور والأراضي. ففي الدواب والعبيد لغاصب والدور والأراضي للمغمصوب <sup>(9)</sup> وقيل، إن كرى فللمغمصوب وإن سكن بنفسه أو زرع أو ركب أو استعمل العبد لنفسه فللغاصب ولا شيء للمغمصوب.

<sup>1</sup> في س. لب

<sup>2</sup> في س. اشتر

<sup>3</sup> ما بين القوسين: سقط في ع. رجع كتاب الغصب من نسخة ص 4/187

<sup>4</sup> انظر كتاب الاستحقاق ثانوه بكرى ص 4/195

<sup>5</sup> قول سقط في س.

<sup>6</sup> ما بين القوسين: سقط في س.

<sup>7</sup> مطلق: سقط في س.

<sup>8</sup> ما بين القوسين: سقط في س.

في س. بعض القعدة يرد في مخصص

والصواب أن العلة كلها للمغمصوب <sup>(1)</sup> منه! وقد سبق توجيه ذلك، وكذلك أيضاً تقدم توجيهه لقول أن ذلك للغاصب، وأما التفرقة بين الدواب والعبيد، والدور والأرضين، فهي <sup>(2)</sup> ما أشار إليه ابن القاسم حيث قال: لأن الدواب والعبيد يقع عليهم، وهو لو أنفق على لصغير حتى يكبر فلا نفقة ولا كسوة ولا غلف إن كان حيواناً، ولربيع <sup>(3)</sup> والدور والأرضين، لو أنفق عليهم لوجب له الرجوع، فهذه وجوه مختلفة.

قال الشيخ أبو محمد (ابن أبي زيد): وقد ناقضه شهاب وابن المراز رحمهم الله في هذه الفروق <sup>(4)</sup> وقال إن يرجع في نفقة لربح لأن نفقته له عين قائمة، وم أنفق على الدواب والعبيد لا عين له قائمة، فلذلك كان لفرق بينهما في الرجوع وعدمه، وفرق ابن يونس رحمه الله تعالى بينهما <sup>(5)</sup> بأن الحيوان يسرع إليه التغيير والتلف باستعماله فتلزمه لقيمة، فوجب أن يكون له خراجته بضمائه بخلاف الربيع فإنه مأمون في الغالب، قال بعض أئمتنا: ورأيت مثل هذا لفرق لابن بشار، رحمه الله تعالى

وأما وجه التفرقة بين ما سكن وركب واستعمل، وبين ما كرى وأخذ كره، إنه <sup>(6)</sup> إذا كرى ما أخذ له عين قائمة وهو مأخوذ <sup>(7)</sup> عوضاً عن الانتفاع بملك الغير، فصار كالمعين <sup>(8)</sup> للمغمصوب، وليس كذلك إن لم يكر، لأنه <sup>(9)</sup> ليس هناك شيء معين والله أعلم.

قال في كتاب الاستحقاق <sup>(10)</sup> ولو استعمل الغاصب الدابة جنى أضعفها أو أديها، فتعيرت في يديه، فربح محبر إن شاء ضمنه قيمته، وإن شاء أخذها، فإن أخذها فلا كراء له، قال بعض السرخ، وإذا أخذها فلا ضمن الغاصب ما بقصها بخلاف لو قطع يدها أو عضوا منها، والفرق أن العحف ليس بمر ثابت لا يزول والقطع أمر ثابت لا يرفع ولا يعود إلى ما كانت عليه، والعحف يعود إلى ما كانت عليه، وفي هذا نظر، لأنه لو لم

<sup>1</sup> في س. يرد

<sup>2</sup> ربيع المدونة: سقط كتاب مخصص من ص 236

<sup>3</sup> في ع. حرارة

<sup>4</sup> سقط في س.

<sup>5</sup> في ع. لأنه

<sup>6</sup> في ع. يكر

<sup>7</sup> في ع. كالعين

<sup>8</sup> لأنه: سقط في س.

<sup>9</sup> بل في كتاب الغصب من مدونة س. أنه

<sup>10</sup> العحف: ذهب للحن، ولشراء قرعة الدابة، مخصص الغصون: ص 409-202

يكن عيباً<sup>(١)</sup> ما أوجب التضمين. وقد أوجب التضمين فنيب كونه عيباً<sup>٢</sup>، وإذا ثبت ذلك، فالواجب أحد الأمرين<sup>(٣)</sup> إما أن يأخذ ما نقص أو يكون ما قدمناه عن بن المواز وهو مذهب شهاب ألا يأخذ ما نقص<sup>(٤)</sup> في قطع اليد أو غيره، والله أعلم.

والصحيح من أربعة أقوال المتقدم، لقول من الغدة للمغضوب من غير تفصيل، ومقابله ليس بالبعيد، وله وجه في النظر، وما لقولان بالفرقة فهم ضعيفان والقول الأول قال بن القاسم وأشهب، وهو المذكور في المنحقوق وغيره، وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى، ويقول الثاني قال مالك في أحد الروايات، وهو مذهب أبي حنيفة والله أعلم.

قد عده تضبط المعاملة في جميع ما تقدم من خلاف ووافق، فاعلم أنه كلما اتفق عليه<sup>(٥)</sup> على أن لربه أخذه وأنه مخير فيه، فلا يجوز شراؤه ولا قبوله منه ولا صدقة، ولا يختلف في ذلك، وإن كان اختلف فيه هل لربه أخذه أم لا؟ أو هل يخير فيه أم لا؟ فإن كان المشهور<sup>(٦)</sup> أن لربه أخذه أو يكون مخير فالحكم كالأول. وإن كان الشهير أن ليس لربه أخذه، فانظر القول لآخر، فإن كان قائله كنيهاً وهو شهير، فالحكم أيضاً المانع من شراؤه وقبوله منه أو صدقة<sup>(٧)</sup> كما تقدم، وإن كان فائله قليلاً، وهو شاذ فيكره شراؤه بالهبة ولصدقته كرهية قوية وإن كان مما تفق على<sup>(٨)</sup> أنه لا خيار لربه فيه ولا حق له في عيبه، فيكره شراء ذلك من الغاصب حتى يصلح شأنه مع المغضوب منه، وهذا القول هو<sup>(٩)</sup> مقتضى النظر، وإن كان ابن رشد قد قال في هذا القسم: إنه لا يجوز شراؤه ولا كُله، وحكى في ذلك الاتفاق، وما قاله فيه نظر، وقد صرح في موضع آخر بالكره<sup>(١٠)</sup> ذكر ذلك في لأسئلة.

وبيان الأتمكال هو أنه قد قيل فيما إذا كان لشهير أن ليس لربه أخذه، وقيل لربه

(١) في من: عيب.

(٢) في من: عيب.

(٣) في من: أمرين.

(٤) ما بين القوسين: سقط في من.

(٥) عليه: سقط في من.

(٦) في ع: شهير.

(٧) في ع: وقول هبة وصدقته.

(٨) في ع: عليه.

(٩) هو: سقط في من.

(١٠) في ع: بالكره.

أخذه، لكن القول بأن لربه أخذه شاذ فائله، يكون شراؤه مكروهاً مسدوداً في الكراهة<sup>١</sup> ولا يكون حراماً، فليكن هذا أولى بعدم التحريم والله اعلم.

فمن تأمل هذه القاعدة علم أنها ضابطة لجميع ما يشتغل إياه من معرفة الحكم في جميع ما تقدم، ولا فروق في ذلك بين المغضوب نفسه أو المتولد عنه، وهو كالمثول عن المغضوب من حسن الأصل أو مخالف له، فالحكم في نمكه من يد الغاصب بالمعاوضة أو غيره مأخوذ في هذه القاعدة لمن تأمل ذلك والله سبحانه أعلم.

## فصل: جامع<sup>٢</sup> لفروع مختلفة من معنى ما تقدم

### فرع (أ) غصب الأَرْض والدور من قبل السلطان

وسئل من رشد رحمه الله على لدر غصبها لسلطان، أو الأرض، فيعطيها<sup>(٣)</sup> رحلاً سكنياً، أو حرثاً، وساكن الدار وحرث لأرض مع ذلك يستحل<sup>(٤)</sup> من<sup>(٥)</sup> صاحب الدار أو الأرض بل فيعطيها إياه، أو يجعله في حوزة أن يأخذ منه بيتاً، أو يعطى ذلك لورثته إن كان المغضوب منه قد مات، هل ترى ذلك جائزاً أم لا؟ بين لك ما تراه<sup>(٦)</sup> مأجوراً إن شاء الله<sup>(٧)</sup>.

فأجاب عنه<sup>(٨)</sup>: لا يحل لأحد أن يفعل ذلك، ولا يجوز له، فإن فعل ثم أراضى صاحب ذلك، أو تخلله فحلله<sup>(٩)</sup> بنفس طيبة، برئ من تبعات في الدين والآخرة، ومن إياه بد سنغفر عنه من ذلك وثاب لأنه غاصب لله عز وجل في سكنى الدار أو حرث لأرض قبل أن يأذن له رب الأرض أو الدار في ذلك لأنه إذا علم بالعصبة فسكن أو ربح فهو بمنزلة العاصب، والله التوفيق.

في ع: بالكرهية.

في ع: سقط في ع.

في ع: سقط في ع.

في ع: سقط في من.

في من: ذلك.

في ع: سقط في من.

في من: عليه.

في ع: بالكرهية.

وما ذكره ابن رشد رحمه الله تعالى، قد وقع لأبي جعفر الدودي مثله<sup>(١)</sup> ونصه:  
ومثل عن قوم أجلم عن مواضعهم وأسكنوا<sup>(٢)</sup> بلدا كره<sup>(٣)</sup> بدورهم قد معه أهله أن  
يسكنوه بدارهم، فأخذ عليهم لأ يروا منه أحد منهم، وخاف من زال منهم وتويع السلطان  
به، كيف يعمل من أراد التحري.

ولهؤلاء الذين نزلوا في مواضع غمرهم أن يسلكوا من طرق ذلك البلد ومساحده وكل موضع كانت تسلكه<sup>(١)</sup> لعامة حيث شاء. ولهم لاحتطاب من محتطيتهم من المواضع لسي تخضب منها العائمة وله أن يرغو فيم لم يزرعه<sup>(٢)</sup> أنه ذلك الموضع حسب ما لو<sup>(٣)</sup> سكن بين أظهر قوم، وكذلك في تبره من مائه وشرب أهله، وكل من لم يكن ينفعه بعض القوم من بعض، فله من ذلك ما كان له. ومسعى ما وجد السبيل ولم يكن في مسكن

۱۱) میسر هفتی رات

۲- قیاس و استنباط

بی بی: امیر احمد .

۱۔ مہی سے کٹر قسم۔

تم رفعه بصدق في ٢

پہلی و چوتھی جلد

المسألة الأولى

في ع لعمري

الم

۴. فی انصاحتی کنیت . ترجمہ

1. في سنة ١٩٥٠

يُطِيبُ لَهُ سَكَاةً، لَمْ يَنْبَغِ لَهُ أَنْ يُنْصَبَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ<sup>(1)</sup>.

مسألة من سماع عيسى، قال عيسى: في ظالم أسكر معتم في دار رجل ليعلم فيها ولده. ثم مات الظالم أو<sup>(١)</sup> مات المعلم، إن صاحب الدار مخير في كراهه<sup>(٢)</sup> دهره<sup>(٣)</sup> إن شاء أخذ من مال لظلمته أو من مال المعلم. قال ابن رشد: المعنى في هذه لمسألة أنه أسكن المعلم في لدار على وجه أن الإسكان نواب على تعيم ولده فيها، فكان جل نفع السكنى للمعلم لأنه 'من حل'<sup>(٤)</sup> يعلم ولده فيها. فصدر قد اقتضى سكنى الدار منه بتعليم ولده فيها، فوجب لرب لدار أن يأخذ كراهه من مال<sup>(٥)</sup> بمزلة من أخذ طعام رجل فباعه من رجل وكله لمستري، أو لرب الطعام أن يصط طعامه لم يشاء، فإن ضمن البائع صح الشراء للمستري، وإن ضمن المشتري كان له أن يرجع باليمن على لبايع، وكذلك صاحب الدار.

فهذه المسألة، إن أخذ الظلم بكراء داره لم يكن له رجوع على المعلم، وإن أخذ المعلم به كان له أن يرجع على الظالم بفحصة تعلم ولده. وبم يقع من التعقيم للكره<sup>(5)</sup> إن كان أكره على تعلم ولده بالسكنى في لدار وزيادة زاده على ذلك وسوء علم المعلم بتعديه على الدار ولو لم "تعلم"<sup>(6)</sup> لأنه مستفيع. وهذا إذا لم يغصب لظالم رقبة لدار وإنما غصب سكنها فقط. وأم إذا غصب الدار<sup>(7)</sup> ففسد لربها من كرائها شيء، وعلى واحد منهم على القول بأن الغلبة للعاصب جملة من غير تفصيل، وقد مضى تفصيل الخلاف في هذه<sup>(8)</sup>.

فرع (( في ضمان من ساعد للص وللغصب أو  
سبب في ضاء مال الغير ))

قال أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله تعالى: من أحجب لصريح بمضمرة<sup>(9)</sup> لرجل أو  
أخبر به لصريح وفيه بحث عن مضمرة يؤمن له فدلالة غيبه، ولولا دلالة ما عرفه،

<sup>[1]</sup> هذه أسئلة لا يجيب عليها المؤلف رحمه الله في كتابه "تكملة في الرد"، ص (15).

۲۴

فہرست: ۱۰۰ گز نہ.

١٠ جمعی خلق: سقراط فی

۱۵) فی م و ی تنوين و : م و ی و ی

عبد الستار فیض

٤ من القبضة.

<sup>(1)</sup> في ص. مخصوص الحلال في هذا

٦٨٨. <sup>١</sup>صخر: أبيض و <sup>٢</sup>الحب: ريشة وردة <sup>٣</sup>شعير: نكتة؛ (أرسل محباً في صوم، ص ٦٨٨)

فضمته بعض متاخرى أصحابها، ولم يضمنه بعضهم. قال أبو محمد: وأنا أقول بتضمينه، لأن ذلك من وجه التفرير الموجب للضمان.

ومنه أبص في رجل صنع رجلاً فأرّق له نفسه على أن يقر له بالملك ويبيعه ويقاسمه الثمن ففعل<sup>(1)</sup>، وقد هلك متولى البيع، إن انتقراً بالملك ضامناً لأنه ألتف مال المستري، ومثله لأبن المواز في الحر يُسبى من لعدو ويصاع في أعنقه وهو ساكن، فمستتره وحل. فإن كان مثل لأبله والذي يظن أن من هذا يرقه، فلا شيء عليه، ومن لم يكن هكذا، فهو ضامن للثمن بسكونه حتى ألتف مال المستري.

وقالوا فيمن عتدى على رجل فقدمه<sup>(2)</sup> إلى السلطان، والمتعدى<sup>(3)</sup> يعلم أنه إذا قدمه إليه تجاوز في ظلمه وأغرمه ما لا يحب عليه<sup>(4)</sup>، فختلف في تضمينه، فقال كثير منهم عليه الأدب وقد أتم. وكان بعض تسيوياً يفتى في مثل هذا إذا كان الشاكي إلى هذا السلطان<sup>(5)</sup>، أو العامل الظالم<sup>(6)</sup>، وهو ظالم له<sup>(7)</sup> في شكواه، فإنه ضامن لما أغرمه الوالي بغير حق<sup>(8)</sup>، وإن كان لشاكي مظلوماً، ولم يقدر أن ينصف من ظلمه إلا بالسلطان فشكاه، فأغرمه السلطان وعسى عليه ظلم، فلا شيء على المشتكي<sup>(9)</sup> لأن الناس إنما ينجؤون في المظلمة إلى السلطان ولله السلطان متى قدر عليه رد ما غرم لشاكي<sup>(10)</sup> ظلم، وكذلك ما أغرمته<sup>(11)</sup> الرسل إلى المشتكي<sup>(12)</sup> هو مثل ما أغرمه السلطان أو الوالي. فيفرق بين ظلم الشاكي وغير ظلمه، وكان بعض أصحابنا يفتى: أن ينظر إلى القدر الذي لو استأجر لشاكي رجلاً في لسير لإحصار المشتكي فذلك<sup>(13)</sup> على لشاكي بكل حال، وما زاد على ذلك مما أغرمه الرسل فيفرق فيه بين الظالم والمظلوم حسبما قدمناه.

<sup>(1)</sup> في ع: ففعل

<sup>(2)</sup> في س: مقدمه

<sup>(3)</sup> في ع: تعدى عنه

<sup>(4)</sup> عنه: ضامناً

<sup>(5)</sup> في السند: وسعت كسفة من يوسن إلى نفس السلطان، أنه من

<sup>(6)</sup> مثالم: سخط في س.

<sup>(7)</sup> في س: ظالم نفسه

<sup>(8)</sup> هو سخط: في ع

<sup>(9)</sup> في ع: لشاكي

<sup>(10)</sup> في ع: لشاكي: المظلم: لشكواه: شكواه: شكواه

<sup>(11)</sup> في س: أغرم

<sup>(12)</sup> في س: لشاكي: والمظلم: المشتكي: منه

<sup>(13)</sup> في ع: منه ذلك

فرأى أبو محمد (( بن أبي ريد )): وأما الرجل يأتي إلى السلطان فيخبره بأسماء قوم ومواقعهم، وهو يعلم أن الذي يظلمهم به السلطان ظلم، فينالهم بسبب تعريضهم بهم غرم أو عقوبة، فأمره ضامناً لما أغرمه مع العقوبة الموحدة "بن يوس"، وقد قال "شبيب" إذا دنا محرم محرماً على فعل صيد، فقتله المذلول عليه، فعليه الجرامة، وبين القسمة يقول: لا جزء على سائل، فعلى هذا الاختلاف تجري مسائل الدال فيما ذكرناه وبالله التوفيق، من حبيب<sup>(1)</sup>.

قال مطرف وابن الماجشون فيمن جلس على نوب رجل في الصلاة، فيقوم صاحب السوب المجلوس عنه وهو تحت الجالس، فينقطع التوب، فقال لا بضمن، "قال"<sup>(2)</sup>، وهو لا يحسد الناس منه إذا في صلواتهم وصحاحهم<sup>(3)</sup>، وقال "صبيغ" مثله، وفيه قرون الضمان، والذي سمعته من المذاكرة<sup>(4)</sup> وكان يحرق له في لمظرة في هذا الأصل وما شبهه قولان، فمن ذلك: -

مسألة: من أسند<sup>(5)</sup> جرة زيت أو زق خل إلى باب رجل، ففتح رب الدار لباب وهو غير علم ثم أسند إليه فسقطت الجرة أو الزق، فتلّف ما فيهما، هل سعلق به الضمان أو لا؟<sup>(6)</sup>، وكذلك مسألة من أدخل صبعه في فم رجل فعصه، فأخرج المعصوف يده فزال بعض سنن من أسنانه، فهل يتعلق به الضمان أم لا؟ قولان، وكان بعض من أدركه من حذاق لأصحابنا يلحق بهذه المسائل مسألة من ضرب رجلاً بسيف على رأسه فأكسر السيف على رأس المصروب، هل يلزم للمصروب ضمان أم لا؟ وكان هو يختار في فتواه<sup>(7)</sup> أن لصاربه إن كان ظالم فلا غرم<sup>(8)</sup> على المصروب ولا ضمان، وإن كان الضارب

ح: في بعض النسخ: أسند أبو محمد بن أبي ريد إلى السلطان فيخبره بأسماء قوم ومواقعهم، وهو يعلم أن الذي يظلمهم به السلطان ظلم، فينالهم بسبب تعريضهم بهم غرم أو عقوبة، فأمره ضامناً لما أغرمه مع العقوبة الموحدة "بن يوس"، وقد قال "شبيب" إذا دنا محرم محرماً على فعل صيد، فقتله المذلول عليه، فعليه الجرامة، وبين القسمة يقول: لا جزء على سائل، فعلى هذا الاختلاف تجري مسائل الدال فيما ذكرناه وبالله التوفيق، من حبيب<sup>(1)</sup>.

<sup>(2)</sup> قال: سعلق في ع

<sup>(3)</sup> في س: وصحاحهم

<sup>(4)</sup> في ع: في الدار

<sup>(5)</sup> في س: أسند

<sup>(6)</sup> في هذه المسألة في فتاوى ابن أبي ريد: "أسند" إلى ذلك، وكان جوابه: نعم، فلا

<sup>(7)</sup> في بعض النسخ: "أسند"

<sup>(8)</sup> لا ضمان عليه وهو ما يقتضي به ابن ريد

<sup>(9)</sup> في ع: تشبه

<sup>(10)</sup> في س: غرمه

مظلوم أو كن ضربه جائزا شرعا، فحينئذ يتوجه الضمان 'علي المضرور' <sup>(1)</sup>، ومدار الخلاف -فيما عدا مسألة السيف- هو من أذن له في فعل <sup>(2)</sup> فنشأ عنه إلتاف مال، هل يكون الإذن رافعا للغرامة أو لا؟  
ومنه مسألة الطبيب يخطئ أو الحجام يستأجر على قلع الضرس العفن فيقلع غيره.  
"وإن" <sup>(3)</sup> لا ضمان في ذلك كله أحسن، وأما مسألة السيف فيسبب الخلاف فيها النظر إلى حصول الإعانة لحل <sup>(4)</sup> الضرب، وبجملة، فالأشياخ يحكون القولين وعدم الضمان أبين والله أعلم.

### فرع ((في أكل النهبة))

قال ابن حبيب: وأكل النهبة حرام، وإن أصله مثل القوم يعقرون لصيد ثم ينتهبونه، أو ذبحوا بقرا بأرض العدو ثم ينتهبون لحمها، وينتهبون طعام الوليمة والحدائق <sup>(5)</sup> قال. ولقد بلغني أنه أصاب <sup>(6)</sup> الناس حاجة <sup>(7)</sup> شديدة في بعض مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم، فانتهبوا حيوانا مذكى، فجاء الرسول <sup>(8)</sup> صلى الله عليه وسلم وأن قلوبهم لتغلي لحما، ورسول الله متكئ على قوسه، فكفى القدر يقوسه، ثم جعل يرمل بالتراب، ثم قال: (إِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحْرَمَ مِنَ النَّهْبَةِ) <sup>(9)</sup> قال بعض الأشياخ في هذا الخبر الذي رواه ابن حبيب منقطع <sup>(10)</sup>، وقد روى بإسناد جيد أن النبي صلى الله عليه وسلم انتحرت <sup>(11)</sup> بدن، ثم قال: (مَنْ يَشَاءُ فَلْيَقْطَعْ) <sup>(12)</sup>، قال عطية الله: هذا الذي ذكره الشيخ لا يعرض ما قاله

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين منقطع في ج

<sup>(2)</sup> في ع: شيء.

<sup>(3)</sup> وإي: سقط في ع

<sup>(4)</sup> في س: محصل

<sup>(5)</sup> يوم الحدائق: يوم حسم القرن -محدث- لصحيح: ص: 133.

<sup>(6)</sup> في ع: إنها ضاعت.

<sup>(7)</sup> في ع: جائحة

<sup>(8)</sup> في س: النبي صلى الله عليه وسلم

<sup>(9)</sup> أحدث كما ورد في الجامع الصغير عن أبي ذر: (إِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَى مِنَ الْمَيْتَةِ). وذكر بأنه حديث صحيح، ص: 66 في جامع الأصول 1/ 324. رقم 1222، ص: 3/324.

<sup>(10)</sup> في ع: مقبوع

<sup>(11)</sup> في س: منه هكذا في مسختين، والمقصود نحر.

<sup>(12)</sup> الحديث لم يحد في مكانه.

ابن حبيب. 'فإن حبيب' <sup>(1)</sup> ذكر أنهم استتركوا في لصيد، ولكل واحد فيه حصة غير معينة، فصار كل واحد منهم منتهب لحصته من صاحبه، ودخله لحم بلحم من حسن وخذ، غير مثل مثل وهو لا يصح بدل، والرسول صلى الله عليه وسلم أذن لكل واحد أن يتملك بالأخذ، وهذا خلاف ما ذكره ابن حبيب، والذي 'أشار له' عطية الله <sup>(2)</sup> قد ذكر أبو الوليد بن رستم في مسئلته مثله، ونص ذلك من أول حرف منه:

قال المؤلف رحمه الله. وكتب إليه رضي الله عنه، القاضي <sup>(3)</sup> سيبته، أبو الفضل بن عبيد <sup>(4)</sup> وفقه الله وسدده، في ذي القعدة سنة سبع عشرة <sup>(5)</sup> وخمس مائة مسألة عما ينتر على لصيد <sup>(6)</sup> في الحدائق وتسميتها، لأن في سمع من الفاسم فيه ما في كرم علمه <sup>(7)</sup> من الكراهة، ورأيت في كتاب القاضي أبي عبيد الله لتستري المالكي <sup>(8)</sup> إباحة ذلك، وأنه بما نهي عن النهبة في الحرب، وإن صح كتاب الاستيعاب <sup>(9)</sup> حكى عنه أيضا، وما علة المنع منه، فإن علقته في الحرب معوضة إلا أن يكون عموم النهي: في اجمع <sup>(10)</sup> والله أعلم.

فأجاب عليه <sup>(11)</sup> تصفحت لسؤل ووقف عليه، 'وفما ينتر على الصبيان في الحدائق وتسميتها تفصيل، أما ما ينتر عليهم لئوكل على وجه ما يؤكل دون أن ينتهبوا، فانتهايه حرام لا يجوز ولا يحل للنهي لوراء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعللة المنع فهي سنة، وهي استئثار بعضهم بها بحق بعض، وأخذ من غير طيب نفس منه، وذلك، لا يحل ولا يجوز، لأن مخرجه إنما أراد أن يساؤوا في أكله على وجه ما يؤكل، فمن أخذ منه أكثر مما كان يؤكل منع أصحابه على وجه لأكل، فقد أخذ حراما وأكل سحنا لا مرية <sup>(12)</sup> فيه،

<sup>(1)</sup> ابن حبيب سلف في ج

<sup>(2)</sup> عطية الله سلف في ع

<sup>(3)</sup> القاضي: سلف في ج، ولاحظ أنه لا بد من تدوين سنة الله في سنة الله من لضم عين راجع سفر الثالث ص: 1109

<sup>(4)</sup> عمر القوم: 264.

<sup>(5)</sup> في س: سبعة سنين

<sup>(6)</sup> في ع: ينتر ثم التوليد.

<sup>(7)</sup> في ع: عمنه.

<sup>(8)</sup> سفر تدوين الأندلس.

<sup>(9)</sup> كثر الاستدلال به

<sup>(10)</sup> في الجمع: سلف في س

<sup>(11)</sup> في ع: منه

<sup>(12)</sup> في س: من



كثير. ولم يعلم من العلماء من أكره أخذ العطاء من زمن معاوية <sup>(١)</sup> إلى اليوم. وقد قبلها ابن شهاب ومالك، يعني الجرائز. وأنكر أن يكون ابن عمر <sup>(٢)</sup> قبلها من الحجاج <sup>(٣)</sup>. قال بعض الأسابغ: أعلم أن حوائز الأمراء قد قبلها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عبيد الله بن عمر، وعبيد الله بن عباس <sup>(٤)</sup> وأبو هريرة وزيد بن ثابت <sup>(٥)</sup> وأنس بن مالك <sup>(٦)</sup> وأبو سعيد الخدري <sup>(٧)</sup> وعائشة أم المؤمنين <sup>(٨)</sup> ومن تابعين أبو بكر ابن عبد الله بن شهاب الزهري. ومن تابعي التابعين إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه. وقد قدمت من الحجاج والمختار <sup>(٩)</sup> والوليد <sup>(١٠)</sup> ولا شك أن ذمة الحجاج والمختار قد ستغرتهم الغصبات.

ولا خلاف إن كان الإمام عدلاً أنها جائزة. ولم يرغب عنها إلا: حكم بن حزام <sup>(١١)</sup> تركب من غير تحرير لقوله عليه لصلاة والسلام له: (خَيْرُ لَكَ أَلَّا تَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا، فَإِنَّ وَلَا مَلَكَ لَ رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا مَنِي). وذلك أن حكم بن حزام قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطانني ثم سألتني فأعطانني ثم قال: يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا لَمَلٌ حُلُوهُ خَضَرَةٌ فَصَنَ أَخَذَ بِسَخَاوَةِ <sup>(١٢)</sup> نَفْسٍ يُورِثُ لَهْ وَمَنْ خَذَهُ بِشَرَابِ نَفْسٍ <sup>(١٣)</sup> كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَأَنْ خَيْرًا لَكَ أَلَّا تَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا، قَالَ وَلَا مَلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ وَلَا مَنِي، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَرَى خَيْرًا خَذَ بِعَدَاةَا شَيْئًا <sup>(١٤)</sup> فكان عمر بن خطاب رضي الله عنه يعرض عليه عطاءه فيقول: قد تركته على عهد من هو خير مني ومنك.

قال بعض الأسابغ: انظر في احتجاج الرجل وعتمده على الخبر، والخبر المروى في

<sup>(١)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٢)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٣)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٤)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٥)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٦)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٧)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٨)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(٩)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١٠)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١١)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١٢)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١٣)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١٤)</sup> انظر دهرجس لأعلام

<sup>(١٥)</sup> انظر دهرجس لأعلام

قصة طويلة لعمر. وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه عطاءً فرده، فقال له عليه الصلاة والسلام ما قال، وقال ن هذا المال، وهذا يقتضي إشارة <sup>(١)</sup> إلى مال بعينه، وهو الذي أعطاه <sup>(٢)</sup> منه، فكيف يدعى فيه لعصوم والسبب معقول، والمال معين، فنظر ذلك. قال: وأجمعوا إذ كان لمحبي حرام أو أكثره، إنه لا يجوز الأخذ من بيت المال، إلا أن يعين حلالاً بعينه، فيأخذه بوجه يستحقه به، وعلى ذلك يحمل ما روي من أخذ، إما لكونهم علموا عين المال الذي أخذوه، أو كان خفاءً، ربما بهم من لا يحتلط بماله حرام أصلاً، وذلك معلوم في كثير من خلف الصحابة والسعيين، أو أن تكون أموالهم مختلفة بالحرم، غير أن الحرام لا يعين وليس بغالب.

وقد نفس عني ذلك سحنون رحمه الله في العتبية <sup>(٣)</sup> فقال، إن جل ما كان يدخل بيوت الأموال بالأمر المستقيم، والذي كانوا يظلمون به قليل في كثير، وهذا والله أعلم، تأويل من قبل جوائز من لا يرضى من الخلفاء كالنبي ومالك رحمهم الله تعالى، لأنه قد روي عن مالك رحمه الله أنه قال: المال لما أخذ بغير حقه لا يحل لغاضبي في رزقه ولا لعالم ولا لغيره، فلم يكن مالك رحمه الله تعالى ليأخذ من مال بعينه أنه لا يتسويه الحلال، وهو يطلق لقول فيه، بأن ذلك لا يحل، وإنما أخذ مما عتقد <sup>(٤)</sup> أنه يشويه الحلال فقية على نفسه ومداراة عليها مخافة أن يتأول عليه أنه يرى تجويزهم، ويسبح القسام عليهم وهو كاره لذلك، ألا ترى أنه كان ينهي الناس عن الأخذ، فإذا قيل له: فبذلك تأخذ؟ قال: أكره أن أبوء ببيئتي وإثمك، فيقد بان لك أن أخذاً إنما كان علي أحد وجهين، إما لكونهم علموا عين المال الذي أخذوه، وإنه اتصل إلى بيوت الأموال بالأمر الجائر المستقيم، أو يكون لغالب عني ما يدخل بيت المال في ذلك لعصر حسنة، وهذا أقرب لتأويلات وفقهاء الروايات.

وبالحمله، نسمى <sup>(٥)</sup> كان كل لمحبي حرام أو الغالب فيه الحرام، فلا يحل الأخذ بوجه، إلا أن يكون من التبعات مجهولتين وقد يش من معرفتهم، فيجوز حكم "ذلك" <sup>(٦)</sup> المال عني ما تقدم في المال احرام الذي لا يعلم عن مالكه، وما تقدم اضط في حكم

<sup>(١)</sup> إشارة إلى ما

<sup>(٢)</sup> في ما

<sup>(٣)</sup> في ما

<sup>(٤)</sup> في ما

<sup>(٥)</sup> في ما

<sup>(٦)</sup> ذلك مستطوع







الماجنسون فإنه قال: من تَجَرَّ في الودیعة ونحوها تعدي وهو ملئ أو معسر<sup>(١)</sup> فالرج له بضمائه، إلا أن يتجر في مال يتيتم لنفسه وهو مفلس<sup>(٢)</sup> فمن مالک كان فيه دولا مستحسنا، قال: إن رَجَّح فيه فالرج لليتيم، لأنه<sup>(٣)</sup> المدبر لمصلحته<sup>(٤)</sup> فلم يكن من النظر له أن تَجَرَّ له لنفسه في عيونه، وإن هلك فهو ضامن له، فإن تَجَرَّ به لنفسه وهو ملئ فالرج لولي البتيم، وأخذ بذلك ابن الماحسون وأبى ذلك المنفرة وغيره من أصحاب وقال: المفلس والمؤسر في ذلك سواء، وولي البتيم في ذلك كغيره، وبهذا قال المصريون وهو قول العامة (ابن يونس).

قال مالك في المال الودیعة يشتري به لموذج لنفسه حاربه أو غيرها فليس عليه إلا مثل المال<sup>(٥)</sup> والرج له والخسارة عليه، فإن حصلت منه وهو عديم اتبع ذممه، قال ابن بوس: ولو كانت الودیعة طعام أو سلعة فدعها يتسن أو اشاع به جارية أو سلعة، فرب الودیعة مخير إن شاء أعمره من طعامه أو قيمة سلعته إن فات ذلك، وإن لم يفت أخذه بعينه، وإن شاء أخذ ما أخذ فيها من سن أو الجارية أو غيرها، فإن حصلت الجارية فرب الودیعة أخذها وقيمة ولدها أو قيمتها فقط كاستحقاقه.

ولو أن المشتري للسلعة باعها بأكثر مما استورها به، فدربها بإجارة بيع المشتري وأخذ الثمن، ويرجع للمشتري<sup>(٦)</sup> على ما فيها من قيمتها<sup>(٧)</sup> ولو كانت الودیعة دنائير أو دراهم فصرفها لنفسه، فليس لرب إلا ما كان له وليس له أن يأخذ ما صرفها به إلا برضى المودع، وإن صرفها لرب فلا يحل لرب أن يأخذ ما صرف دون رضى، لأنه صرف فيه خير، ولكن تباع هذه إن كانت دراهم بمثل دنائيره فما كان من فضل فلربها وما كان من نقص ضمنه المتعدي.

فرع (أفي عمده حل ربح عاصب المال)

فرع: قال أبو محمد بن أبي ذر رحمه الله: ولا ينسب لعاصب المال ربحه حتى يرد

<sup>(١)</sup> في س. معسر  
<sup>(٢)</sup> في س. معسر  
<sup>(٣)</sup> في س. و ه  
<sup>(٤)</sup> في س. ما له  
<sup>(٥)</sup> في س. ما له  
<sup>(٦)</sup> في س. للمشتري  
<sup>(٧)</sup> في س. على ما نفعه

رأس المال على ربه<sup>(١)</sup> قال بعض الشيوخ<sup>(٢)</sup>: «نظر قوله ولا ينسب لعاصب المال ربحه، يعني ولا يحل. قال. وفي قوله ولا ينسب إشكال، لأن الربح يكون عاما في الذمة إذ رأس المال لخدمة معمورة به<sup>(٣)</sup> ولا تعم<sup>(٤)</sup> بالربح، قال: وإنما ذلك تأكيد في الاحتياط والورع ومن وجه آخر، إنما لم ينسب لأنه نماء حدث عن مال ولم تنسب نفس مالكه مستقبله<sup>(٥)</sup> وتنسبه. لأن العاصب لعله<sup>(٦)</sup> وتنسبه وهو متعدد فيهم، فإذا رد رأس المال لربه واستحله حاز. وكانت الصدقة أفضل في الورع ليسلم من تداول ما لم تنسب نفس صاحبه به، وتجوز فضيلة الصدقة. قال أبو الحسن اللخمي. اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال فقيل لا تنسب للمعصوب منه إلا رأس ماله وسواء استنفق العاصب أو تَجَرَّ فيه فربح، وهو قول مالك<sup>(٧)</sup> وأبو القاسم. قيل إن تَجَرَّ فيها وهو مؤسر كان لربح له، وإن كان معسرا كان الربح للمالك، وهو قول ابن مسleme وابن حبيب في الولي ينسب في مال ينسبه لنفسه. فحعله له الربح إن كان مؤسرا، ولليتيم إن كان معسرا وقيل أن للمعصوب قدر ما كان ربح فيه لو كانت في يده، ذكره ابن سحون فيمس<sup>(٨)</sup> فيها حين جد، ابن صاحبه آخر الغرم به سنة ثم رجعت عن لنسباده بعد محل لأجل والدس عين أو شيء، ما سور أو يكون<sup>(٩)</sup>.

قال اللخمي رحمه الله: واستحسن أن تكون المسألة على أربعة أقسام: قسم: لا يكون له إلا رأس ماله، وقسم: له ما كان يربح نحو<sup>(١٠)</sup> فيها، وقسم: يكون له ما ربح للعاصب، وقسم: يكون له لأكثر مما كان يربح هو فيه أو ما ربح فيها، فإن كان صاحبا لا يتجر فيها لو كانت في يده ولم يتجر فيها للعاصب وإنما قضاه في دس أو أغنيت غيره من المال، لأن العاصب لم يدخل عليه مضرة أكثر من حبسها، وإن كان صاحبها من يتجر

<sup>(١)</sup> في س. الرشد. ول صدق بالربح كان أحب إلي بعض أصحاب مالك. في 13  
<sup>(٢)</sup> في س. الأنشاج  
<sup>(٣)</sup> في س. سبعة معمورة به  
<sup>(٤)</sup> في س. ولا تعم  
<sup>(٥)</sup> في س. تنقله  
<sup>(٦)</sup> في س. نفعه  
<sup>(٧)</sup> مالك: سلف في س  
<sup>(٨)</sup> في س. ليس  
<sup>(٩)</sup> في س. يكون أو يرد  
<sup>(١٠)</sup> هو سقط في س

فيهِ 'وَلَمْ تَجْرَ فِيهَا' <sup>(١)</sup> الغاصب، كَانَ عَلَيْهِ مَا كَانَ يَرْجِيهِ فِيهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، لِأَنَّهُ حَرَمَهُ ذَلِكَ، مِثْلُ إِذَا عَلِقَ الدَّارُ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ "أَنْ" <sup>(٢)</sup> تَجَرَّتْهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ كَانَتْ غَيْرَ مَرْجِيَةٍ، وَنَ كَرِصَ حَبِي مِنْ لَا يَتَجَرَّ فِيهَا، <sup>(٣)</sup> وَيَتَجَرَّ فِيهَا الْغَاصِبُ وَهُوَ مُوسِرٌ بِغَيْرِهَا وَلَمْ يَسَاسْ لِأَجْبَا كَانَ الرِّيحَ لَهُ، وَنَ كَانَ فَقِيرًا فَعَوَّلَ مِنْ أَجْلِهَا، كَانَ رِجْهَا لَصَاحِبِهَا.

وَأَنَّ لَمْ تَكُنْ ذَاكَ الْغَاصِبُ سَبَبَ الرِّيحِ كَانَ رِيحُ الْمُدَّةِ مِثْلُ مِثْلِهِ نَبِي، يَزَكُوهُ رِيحُ كَانَ مِثْلُ سَبَبِ مَنْ يَتَجَرَّ فِيهِ وَالْغَاصِبُ فَقِيرٌ كَانَ عَلَيْهِ الْكِبَرُ مِثْلُ رِيحِ سَبَبِ مَنْ كَانَ يَرْجِيهِ مِثْلُ رِجْهِ وَنَبِي سَافِقُطِلَ مِثْلُ يَسِيرَ.

۱۰۰ میں مذکور ہا مالک و علی نصیب و شعیب حصہ، یہ مالک کے نصیب کے  
والمقصود سے بعضی کسر، یا ثلث قبول لغصب مع نیمہ، و فی العیوبہ من مباحہ من  
لغصب عن مالہ نسین، یعنی حصہ من رجل و من یثرون إلیہ عن حشد قد راوہ  
من مالہ من مباحہ، فقولہ فخری فی مثله، لدعویٰ ربا عدد، لکنہ  
لاحق و لم یستحب و نہ من سبب کہ سبب او لغصب، لہ یثربا بفتح ثری فیہم  
یہ، تم بحثیں فی عدد قل مالک، لثلث قول نصیب مع نیمہ ۷۰

١١ في بيتي في بيتي في بيتي

(1) قبيح كلف مني

فسي، عا

١٩٠٠

<sup>1)</sup> كتاب المعصوم - مدونة ملك

<sup>1)</sup> كتاب المعصية - سدوية مكتوب في 181 ص.

فائدة في يمين مدعي<sup>(1)</sup> لتحقيق، ابن يونس، أم إذ طرحه ولم يفتحها ولم بدر ما فيها، فالقول قول المنتهب منه مع يمينه فمستحب، لأنه يدعي حقيقة، وأما إن غاب عليها، وقال لذي هي له: كن فيك كذا وكذا، فالقول قول المنتهب مع يمينه.

وَأَمَّا قَوْلُ مَعْدِي: بَيْنَ كَرَامَةِ نَهْيِهِ اسْتِحْسَانٌ وَوَجْهَهُ: بَيْنَ عَمَلِهِ <sup>(١)</sup> الْمُسْتَنْهَبِ وَظُلْمِهِ قَدْ ظَهَرَ مُوَجِّهٌ أَنْ سَيُفْتَدِي حَتَّى يَنْتَهِى الْقَرِيبُ قَوْلُهُ، لِغُيُوبِ أَمْرِي صَلَّى إِلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْحَسْبُ لِعَبْرَاتِ ظُلْمٍ حَرٌّ وَأَوَّلُهُ أَحَقُّ أَنْ يُجْهِلَ شَيْءٌ لَيْسَ أَنْ يَقُولَ قَوْلُ الْمُسْتَنْهَبِ مِنْهُ إِذَا دُعِيَ بِمَا يَنْهَى، فَإِنْ دُعِيَ بِمَا لَا يَنْهَى كَانَ يَقُولُ تَوْبَةً مُسْتَنْهَبٌ إِذَا قُرِئَ بِشَيْءٍ فَبَيْنَ أَقْرَبِ <sup>(٢)</sup> بِمَا لَا يَنْهَى مَجْنُونٌ يَنْتَهِى تَوْبَةً مَحْجُوفٌ فِي <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهُ، وَيَأْتِيهِ تَوْنٌ.

قَالَ مَقْرُونٌ: وَرَدَ أَحَدُ مِنَ الْمَغِيرَةِ صَمْنٌ جَمْعُ مَا تُغَارُوا عَلَيْهِ مَا يَشْتَبُ (8)  
مَعْرِفَتُهُ. أَوْ مَلَفٌ أَمْعَارٌ عَلَيْهِ مَا يَنْسَهُ مَكَّةَ، لِأَنَّ مَغِيرَتَهُمْ غَوَالٍ (9) لِبَعْضِ، كَالسَّرَاقِ

٥٠ ر. هـ. الشوكشي في نقل المؤلف، ص (٢١، ٢٢) في عهده الأخير، شرح جامع 'سمرقند' السنة على المذتبي والبحري علم  
المذتبي عنه، رقم ١٠٦، ص ١٧٤.

٥١) إله: صنعة لي ع.

عدد صفحہ فی س

٥١  
في هذا

٥٠٠

(7) لیس: عنی.

(۳) نفی - مثبت

2. *Chrysomelidae* (12)

والمحاربين، ولو أخذوا<sup>(1)</sup> كلهم ملياً<sup>(2)</sup> لم يضمن كل واحد منهم إلا ما ينوبه، وقال ابن المذنبون وأصغ في الضمان قالوا: والمغبرون<sup>(3)</sup> كالمحاربين إذا أشبهوا السلاح على وجه المكابرة، كان ذلك على أصل نثره<sup>(4)</sup> بينهم، أو على وجه الفساد، وكذلك ولي السد بغير على بعض أهل ولايته<sup>(5)</sup> وشبه<sup>(6)</sup> أموالهم ظلماً مثل ذلك كالمغبرين<sup>(7)</sup>.

وقد ذكر بن رشد: أن ذلك مما لا خلاف فيه، ونص ذلك قال: ولا اختلاف في أنه إذا قتل واحد منهم فقد استوجبوا لقتل جميعاً. قال مالك<sup>(8)</sup> كل واحد منهم ضامن لجميع<sup>(9)</sup> ما أخذوا من المال، يتبع من واحد منهم بذلك في ذمته إن لم يكن له مال. إن كان لم يبق عليه حد الحرية ولم يوجد عنده المال بعينه، وذلك مذكور في المدونة والرسالة<sup>(10)</sup> وغيره. أن من أخذ من اللصوص فهو ضامن لجميع ما أخذ أصحابه، والله أعلم.

### فرع (في الإقرار بالغصب)

فرع: ومن المدونة. ومن أقر أنه غصبك هذا الخاتم، ثم قال: ونصه لي أو لجهة ثم قال وبطانها<sup>(11)</sup> لي، أو درا ثم قال وبطانها لي، لم يصدق إلا أن يكون كلاماً نسب<sup>(12)</sup> وفي سماع عيسى من كتاب لدعوى واصلح. وسئل ابن القاسم عن<sup>(13)</sup> أقر أن هذه البقعة بينه وبين فلان، وأن ما فيه من البنين له وحده، قال: لبنين تابع للأصل فجميع ذلك بينهما وهو مدع، ورواها أصبح عن بن القاسم قال: لا أرى ذلك، وأرى إذا كان إقراره

<sup>1</sup> في ج: ولو أخذوا.

<sup>2</sup> صيد: أدبهم مال حبيب.

<sup>3</sup> في س: ومغبرين.

<sup>4</sup> نثره: نثره في الناس ي حدث فاجبه، حبيزة البعة 3/273.

<sup>5</sup> في ج: ولأه.

<sup>6</sup> في س: ويذهب.

<sup>7</sup> في اعتبار فتاوى حاشية المحررين: نصه على الأحكام من: 149/150/6.

<sup>8</sup> في ج: ولا في أن.

<sup>9</sup> في ج: مأخوذ بجميع.

<sup>10</sup> كتاب المحاربين من المصنوعة الكبرى، ص 128، ومرة ترجمة لابن أبي ربيعة في رواية من 1.

<sup>11</sup> في س: وبطانها.

<sup>12</sup> والسبق: ما جاء من الكلام علم خطأ واحد محذور الناصب، ص 602، وفي نسخة: كتب يغصب يكون كلامه نسب مقتضى، ص: 190.

<sup>13</sup> في ج: عن من.

ودعوه نسقاً وكر<sup>(1)</sup> الذي أقر به ونصه لا يعرف إلا له، فليس له إلا ما قر به وله شبه<sup>(2)</sup> في لبنين، وينقص ويعطيه نصف قيمته ويكر من بينهما، أو يقتسمانه<sup>(3)</sup> بن صدر في حصة الثاني<sup>(4)</sup> فهو له، وإن وقع في حصة الآخر نقضه له أو أعطاه قيمته، قال أبو الوليد بن رشد، هذا خلاف ما في كتاب الغصب من المدونة أنه يصدق إذا كان سق

ومن نوازل سحنون في كتاب الغصب يمين قال لرجل قد غصبتك ألف دينار إذ كنت صبي. فقال: تزمه، قيل له فإن قال: أقررت لك بمائة دينار إذ كنت صبي<sup>(5)</sup> فقال: يلزمه ما قال وهو<sup>(6)</sup> عندي مثل الأول، ابن رشد، أما الذي قال: كنت غصبت لك ألف دينار إذ كنت صبي، فلا خلاف أن ذلك يلزمه لأنه قد أقر أنه فعل في صبي ما يلزمه إذا لا خلاف أن الصبي صبي لما أفسد وكسر، وكذلك ما اغتصبه فألفه، يريد بذلك للصبي الذي يعقل، ويعرف ما يمن<sup>(7)</sup> وأما الصبي الذي لا يعقل مثل ابن سنة ونصف ونحوها، فلا اختلاف أن حكمه في حديثه على الأموال ولدماء والجراح<sup>(8)</sup> حكم المجنون الذي لا يعقل سق بسم.

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال. أحدها أن جناباتهم على الأموال في أموالهم وعلى الدماء على عاقبتهم<sup>(9)</sup>، إلا أن يكون أقل من الثلث ففي أموالهم. ولثاني: أن ذلك هدر في الأموال ولدماء، ولثالث: التفرقة بين الأموال والدماء، فالأموال هدر ولدماء على عاقبتهم<sup>(10)</sup>، إن بلغ الثلث وإلا ففي ماله.

فوجه القول الأول: إن جناباتهم في الأموال ولدماء، لما كانت بغير قصد منهم، إذ لا يصح<sup>(11)</sup> منهم القصد، أشبه حايه<sup>(12)</sup> العقل خطأ، إذ<sup>(13)</sup> ليست بقصد منه لئله، ووجه

<sup>1</sup> في س: وكر.

<sup>2</sup> في س: شبه.

<sup>3</sup> في ج: يقتسم.

<sup>4</sup> في س: الثاني.

<sup>5</sup> في ج: بعد كتب المدونة.

<sup>6</sup> في ج: يلزمه فيما قال فهو.

<sup>7</sup> ما من عقوبته، مقتضى من ج.

<sup>8</sup> في س: جرح.

<sup>9</sup> في س: حايه.

<sup>10</sup> في ج: حايه.

<sup>11</sup> في ج: لا يصح.

<sup>12</sup> في ج: شبهة.

<sup>13</sup> في س: لا.

القول الثاني: إنهم لما كانوا في هذه الحال من لا يصح<sup>(1)</sup> منهم القصد، أنشبهوا البهيمة التي لا يصح منها القصد، فكانت جنايتهم هدرًا، ووجه القول الثالث: إنه لما كانت الأموال يضمنها العاقل بالقصد وغير القصد من أجل أنه ممن يصح منه القصد، وجب ألا يضمنها من لا عقل له، من أجل أنه ليس ممن يصح منه القصد، والدماء ثبتت على خلفاء<sup>(2)</sup> فيها تضمنت من لا عقل له واحد<sup>(3)</sup> نفسه، حفظًا، وذلك مستحسن عليه<sup>(4)</sup> في محزون حكمه بذلك معافاة وعلى من أبي طالب رضي الله عنهما.

قال من روى وجهه له في مسألة الإقرار، وأبى الذي قال، كنت فبروت، فيخرج ذلك على قولين أحدهما وهو الأصح أنه لا يلزمه ذلك إذا كان كلامه سق متبوعا، وعلى ذلك تأتي قول من يقاسه في المدونة؛ إذ قال: لا امرأته<sup>(5)</sup> قد طلقك وإن صلي، لا يلزمه شيء، وكذلك إذا قال: قد طلقك وإن صلي، وإن كان يعرف بالخطأ، وإذا لم يدره برحمن له ذلك، نقص لي، أو البتة وقال: النكاح لي، وكان الكلام نكاحا، ففي ذلك قولان، منزهة المدونة، إن لم يذكر نفسه لا يلزمه أدوية<sup>(6)</sup>، وليس يلزمه وإن كان لكلامه سقا، لأنه لم يذكر مستدرك ذلك ووجهه كلامه ليخرج عند قريه.

وعلى وجه قريب من تقاسمه في ساق أصح في غرقه من: أن يقول لفلان على ألف دينار رضى فلان وفلان، وإن لم يقول لفلان على ألف دينار وفلان، قال: لأن الأول أقر على نفسه بالألف دينار، فلا يقبل قوله بعد ذلك، وعلى فلان وفلان، وإن كان الكلام سقا متبوعا، وعلى قول من انقاسه في هذه المسألة قول سحون في هذه الرواية، وهو قول ضعيف، وما في المدونة أصح وأولى بالصواب، فاسألت من مشترضان، وإنما كان يكون قوله: كنت<sup>(7)</sup> أسروك لك بألف دينار، إذ كنت صبيبا مثل قوله 'لو قال'<sup>(8)</sup> كنت سلفت منك ألف دينار إذ كنت صبيبا، لأن الزوجين جميعا يسنون في أنهما لا يلزمته في حال لصبا وبالله الترتيق.

<sup>(1)</sup> في ع: لا يصح

<sup>(2)</sup> في ع: حمل الحملان؛ غير تحريف

<sup>(3)</sup> في ع: وسحق

<sup>(4)</sup> في س: خلفاء

<sup>(5)</sup> وأبى: خلفاء، برشد

<sup>(6)</sup> لا امرأته: سق في س: رجع كتاب إيمان بطلاق - مدونة الكبرى - ص 120/2.

<sup>(7)</sup> ما بين الزوجين سق في س

<sup>(8)</sup> كنت سق في س

<sup>(9)</sup> لو قال: سق في س.

فرع ((قيس غصب شيئا ثم وهبه لآخر))

قال مالك: ومن غصب طعاما أو دما أو ثيابا ثم وهب ذلك لرجل فأكل، الطعام والأدام وليس التسايب حتى لا لا ولم يعلم بالغصب، ثم سق ذلك رجل، فليرجع بذلك على الوهب إن كان ميب، وإن كان عديما، لم يشر غيبه، رجع بذلك على الموهوب، ثم لا يرجع الموهوب على الوهب شيء، من المور، قال شيب، يتبع أبيهما شاء، كما قال مالك في المشتري، يأكل الطعام أو يلبس الثياب، فإن لم يستحق أن يتبع أبيهما شاء، ويبتدئ بأبى شاء، فإنه بين نفسه في المحسوسه، وإن كان الوهب غير غاصب لم يتبع إلا الموهوب المستفيع، ابن يونس.

وهذا خلاف<sup>(1)</sup> فإنه في كتب الاستحقاق، في مكثري الأرض حبابي في كرتيب<sup>(2)</sup> أنه شر<sup>(3)</sup> له خ سرب له<sup>(4)</sup>، فإنه علمه أو لم يعلم، فإنه<sup>(5)</sup> يرجع بمحابة على أخيه إن كان ميب، وإن لم يكن له مال رجع على المكثري، فقد ساق في هذا بين الشيعي وغيره، وهذا أصح في المدونة، أن يرجع أولا على الوهب إلا أن بعدم فيرجع على الموهوب، إلا أن يكون الموهوب غاصبا بالقصد غير كالفص في جميع أمور، ويرجع على أبيهما شاء، ابن يونس.

وقول شيب أقيس ولا يكون الموهوب أحسن حالا من مشتري به أقول، فوجه قول من انقاس<sup>(6)</sup> في بدائه يفرد لغاصب لأنه حاله مستعد والموهوب غير مستعد، لأن لم أحق أن يحمل عليه، فإن لم يوجد أو لم يقدر نفسه أو كان عديما، كان المستحق أن يرجع على الموهوب لأنه يتقو: الموهوب<sup>(7)</sup> وضع به على مال وانتفع به خطأ، فوجب عليه غرمه، لأن لعدم الخطأ في أموال الناس سواء، فإن قيل: فما لفرق بينه وبين المشتري؟ والمشتري<sup>(8)</sup> غير مستعد، وقد جعل المستحق أن بدأ بغرمه إن شاء، أو بغرم الغاصب؟

<sup>(1)</sup> ذلك سق في س، وما فيه الإجماع، مالك موجود في كتاب، غصب من المدونة الكبرى، ص 186/4.

<sup>(2)</sup> في ع: كراها

<sup>(3)</sup> قرأ شيب: أنا هو من كان بعد، وخرج عنده منه فجاء معيار للموسى ص 280، وما في المدونة: فيأتي أخ له لم يكن

عالم به، بشر كتاب الاستحقاق، ص 4/52

<sup>(4)</sup> له سق في س

<sup>(5)</sup> في س: قد

<sup>(6)</sup> في س: في البداهة يفرد وهو ثلثة

<sup>(7)</sup> في س: للموهوب

<sup>(8)</sup> والمشتري، سق في س

قيل<sup>(1)</sup> المشتري إذ غرّمه المستحق رجوع شئته على الغاصب، والموهوب إذا أعرمه لم يجد على من يرجع، إذ لا عهدة له على الغاصب، وهو يقول: لم ألبسه على معوضة فلا يجب على - إذا كان - ثم من يرجع عليه؟

وزاد اللخمي قولاً ثالثاً: إنه<sup>(2)</sup> بدأ يستفتح وإن كان الغاصب موسراً، وفي سماع بن القاسم: وسأله عن الرجل يغصب<sup>(3)</sup> لرجل لشاة فلهيها لقوم، ثم يقوم صاحبها عليه وقد أكلوها؟ قال: إن كان الغاصب لها منب فلهي عليه غرم<sup>(4)</sup> وليس على لادن أهدت<sup>(5)</sup> إليهم شيء، وإن كان معدماً، أخذ من الذين أكلوها فيمتهب، قيل له: فإن ذبح الغاصب سم صيرته إليهم مدموحه؟ قال: هي كذا الوجهين: إن كان الغاصب ملياً بقيمتها عليه وليس على الدين أهدت إليهم شيء، وإن كان معدماً وقد صعرها مذبوحه كان على الذين أكلوها قيسنف مذبوحه، وكان ما بين قيمتها مذبوحه، وقسمتها حية على الغاصب كان ملكاً ومعدماً

قال أبو الوليد بن رشد قوله ها هنا مثل قوله في كتاب الاستحقاق من المدونة في مسألة محبة ثورث في لكراء، ومثل قوله أيضاً في كتاب الغصب وفي كتاب كراء الثور منها: وإذا أخذ فيمتهب من الذين أكلوها كان لهم على تساس قوله<sup>(6)</sup> أيضاً<sup>(7)</sup> أن يرجعوا على الغاصب، وإن أخذت أولاً من الغاصب لم يكن له أن يرجع على الذين أهدت إليهم<sup>(8)</sup> لأنه لما أخذها فقد التزم ضمانها، وإن كانوا جميعاً عدماً، رجع على من أيسر منهم أولاً، فإن أسر الذين أهدت إليهم أولاً، فرجع عليهم، كان لهم الرجوع على الغاصب الواهب، وإن أيسر الواهب أولاً فرجع عليه، لم يكن له أن يرجع عليهم<sup>(9)</sup>، وعلى غير قول<sup>(10)</sup> بن القاسم في مسألة<sup>(11)</sup> كتاب الاستحقاق من المدونة وهو قول أشهب وقول بن القاسم في كتاب الشركة من المدونة: رجع أولاً على الذين أهدت إليهم

<sup>(1)</sup> في ع. قيل

<sup>(2)</sup> إنه سقط في ع.

<sup>(3)</sup> في ع. يغتصب

<sup>(4)</sup> في ع. غرم

<sup>(5)</sup> في ع. أهديتهم

<sup>(6)</sup> نص سقط في س.، سطر منه. كتاب الاستحقاق من 4/192.

<sup>(7)</sup> ما بين القوسين سقط في ع.

<sup>(8)</sup> متفرق: تصرف عن معدمات، بن رشد. من 502 - 503 ح 2.

<sup>(9)</sup> في س. وعلى من غير

<sup>(10)</sup> مسئلة: سقط في ع.

إن كان لهم مال، وإن لم يكن لهم مال رجع على الغاصب، فإن رجع على هذا القول على الغاصب، يرجع<sup>(1)</sup> الغاصب عليهم، وإن رجع على الذين أهدت إليهم لم يرجعوا على الغاصب بشيء، عكس القول لأول، فإن كانوا جميعاً عدماً، رجع على ولهم يسراً، وقال بن القاسم في كتاب<sup>(2)</sup> لكر، لا لدور من المدونة: أنه إن كان الواهب عبداً فرجع المتعدي عليه على الموهوب له لم يكن للموهوب له أن يرجع على الواهب، وهو خلاف ما رويته لثيبس<sup>(3)</sup>.

فيتحصل على هذا خمسة أقوال:

- 1 - قول أشهب أن المدية بالغاصب فإن عدم أخذت من الموهوب ولا يرجع شيء.
- 2 - وقول بأن المدية بالغاصب أنصف. فإن تعذر أخذها منه<sup>(4)</sup> أخذت من الموهوب، ويرجع بم غرم على الغاصب.
- 3 - وقول بأن المدية بالموهوب ((له)) فإن تعذر أحدها منه، أخذت من الغاصب ولا يرجع على الموهوب ((له)) شيء<sup>(5)</sup>.
- 4 - وقول بأن البداية بالموهوب ((له)) فإن تعذر أخذ القيمة منه، أخذت من الغاصب ويرجع بها الغاصب على الموهوب ((له)).
- 5 - وقول بالتخيير، وهو قول أشهب وابن المراز.

((قل)) اللخمي: إذ كان المصوب ثوباً فوهبه الغاصب فببسه الموهوب له "فأبلاه"<sup>(6)</sup>

فإن خلت قيمته في هذه الحالات الثلاث. يوم لغصب والهبه واللبس، وكانت قيمته يوم الغصب عشرة وهي أعلى<sup>(7)</sup> لقيم. غرم الغاصب تلك القيمة وصحت الهبة ولا تبعة على الموهوب له، وإن كانت القيمة يوم الهبة اثني عشر وأراد صاحبه أن يأخذ لغصب بقيمته يوم الهبة لم يكن له ذلك على قول ابن القاسم في المدونة، وذلك له على قوله في المدبأطية، إذا قتل العبد وكانت قيمته يوم القتل أكثر. لأن القتل تعدى أن وكذلك لهبة وتسليمه إلى الموهوب تعدى أن<sup>(8)</sup> فله أن يأخذ بسك القيمة وتقضي الهبة.

وإن كانت قيمته يوم اللباس خمسة عشر كان لصاحبه أن يأخذ تلك القيمة قولاً واحداً.

<sup>(1)</sup> في س. رجع.

<sup>(2)</sup> كتاب لكر، الدور من مدونة لثيبس ص 3/499.

<sup>(3)</sup> في س. الغيبة

<sup>(4)</sup> ما جاء في اسطر دلكا من سعد في س.

<sup>(5)</sup> فأبلاه، سقط في س.

<sup>(6)</sup> في س. معنى.

<sup>(7)</sup> ما بين القوسين: سقط في ع.

وهذا هو الأصل في كل من عصب سبعة فاستحقها رجل وقد استهلكه غير الغاصب من مشتري أو موهوب له، إن للمغصوب منه أن يأخذ قيمة ذلك من استهلكه يوم استهلكه<sup>(1)</sup>، قال: فإن كان الغاصب ألواهب معسرا للمستحق أن يأخذ الملاس بقيمة الثوب يوم لبسه، قال: واختلف إذا كان ألواهب موسرا وذكر ثلاثة لأقوال المتقدمة به عليه.

ومن المذونة قال بن القاسم: ولو أعده الغاصب هذه الثياب فليسب بسب سقطت عليه جميع ينتقض على الغاصب إن كان مضافا وإن كان عتدا، رجع على المستعير، ولا يرجع للمستعير بما عده من نفس الثوب<sup>(2)</sup> على المعسر ومن المذونة قال أستاذنا وسيدنا أبو كان معبر غاصبا فليس له أن يضمنه<sup>(3)</sup> الثقب، وإنما له أن يضمنه أحميغ، ولا شيء له على مستعير، وإن كان للغاصب عدي بيع ثوب في نفسه وأتبع المستعير بالأخذ من ثوبه لنفسه أو ما نفس له<sup>(4)</sup> إلا أن يكون بعد كان لغاصب ما وثق به من المستعير، ثم زال المال، فلا يضمن مستعير شيئا، يريد ولا تبعه على الغاصب بالنسبة، وإن كان المستحق أخذ ثوب وما نقصه النفس من مستعير<sup>(5)</sup>، فذلك له من غصبه والغاصب يملأه، لأن النفس له يجب على الغاصب فكون له نصيب مستعير حتى لا يجه تبيع غصب المستعير.

#### مسألة<sup>(7)</sup> (في استرداد ما نقص من شيء لمغصوب)

قال بن القاسم: وأما إن كثر منه الثوب فليسه ليهما ينتقصه، فله أن يأخذ ثوبه من اللابس، ويضمنه ما نقصه للنفس، له للمكثري الرجوع على الغاصب بجميع لكره، ويضمنه كالمشتري، ومن كتاب العارية من كتاب محمد، قال بن القاسم: ولو كانت دابة فأكرها الغاصب فعطت تحت المكثري، فلا شيء على المكثري لرب الدابة، وينزع الغاصب بتبينها، إلا أن يكون ما وثق في شيء فعله المكثري<sup>(8)</sup> بيا، بخلاف ما أكله المشتري

<sup>(1)</sup> في من استهلكه

<sup>(2)</sup> الثوب، سقط مفعول، مع كتاب بعض من سورة بكرى، من 7/86.

<sup>(3)</sup> في من ضمنه

<sup>(4)</sup> في من نفس الثوب

<sup>(5)</sup> ما بين القوسين سقط في

<sup>(6)</sup> في من يملأه

<sup>(7)</sup> في من مفعول

<sup>(8)</sup> في من المكثري

وليسه حتى أبلاه، هذا يعرفه المشتري مستحقه، ويرجع بالثمن على بائعه وهو الغاصب<sup>(1)</sup>، قال ابن الموار: وهذه ماله، وقد روى ابن القاسم عن مالك فيمن واجر عبدا ولم يعلم أنه عبد، أن يبلغ له كتاب إثني بد فعطيت، إنه ضامن، مثل<sup>(2)</sup> أن يتلف المشتري لنفسه ما<sup>(3)</sup> اشتراه، إن استحقه أن يضمنه، قال ابن الموار: وفرق ابن القاسم بين العبد والدابة ليس أكرها فعطيت، وبه بيننا نرى، كدنه لو لم يركبها ويعد بها<sup>(4)</sup> مع غيره إلى بعض الثوب، قال ابن الموار: هذا هو، وفيهما الضمان، ابن يونس.

وليس يضمنه أن لغيره لا تكن أن يضمن متاعه لفسده، فلما لم يضمن له شبهه المستأجر له الموهوب في عهد الغاصب، أنه رجع عليه، ومكثري الدابة من الغاصب يجزئ رجع على الغاصب رجع عنه، فله أن يرجع على المكثري، ولو لم يوجد الغاصب لأمكن أن يرجع على المكثري، وتكون كسبالة العبد، ويضمن المكثري كمن ركب دابة إنسان بغيره<sup>(5)</sup> فله أن يهلك تحتها<sup>(6)</sup>، فإن قيل المكثري كالمشتري، وهو يقول في المشتري فبها هب مناعه: أن للمستحق أن يرجع إن شاء عليه أو على الغاصب، قيل: إنما ذلك فيب هبك ففعل بنفسه<sup>(7)</sup> كضمانه أكله أو ثوب لبسه فالدابة، أو عبد قتله، ومكثري الدابة له تهنيت لغصبه<sup>(8)</sup> إنما هلك تحتها بأمر من الله تعالى، ولو حمل ما نعض في مثله فعطيت مثل ذلك أو بعد قتلها لوجب أن يرجع عليه إن شاء أو على الغاصب، وهو في هذا كالمشتري إن ركبها فبها هبك بأمر من الله تعالى لم يضمن، وإن هلك بسبب فعله ضمن، فهذه أمور متفرقة، ومالك أعلم من غيره وبالله لتوفيق.

فيل لأن الموار فقد قال مالك في المشتري يهدم دار أنه لا يضمن، قال: قد قال في قصعة الثوب أنه ضامن، قال ابن الموار: صواب كنه، والفرق أن الدار بقدر على إعدادتها ولا يهدم على إعادة الثوب، ولذلك كسر الحلي كهدم الدار، إنه ليس بمثل، وقاطع الثوب كذبح الشاة وكاسر العصب، وكذلك بعثه للعلام إذا هلك فيه فهو أثله<sup>(9)</sup> وكذلك واكب

<sup>(1)</sup> في من غصبه

<sup>(2)</sup> في من يضمنه

<sup>(3)</sup> في من يضمنه

<sup>(4)</sup> في من يضمنه

<sup>(5)</sup> في من يضمنه

<sup>(6)</sup> تحتها سقط في

<sup>(7)</sup> في من يضمنه

<sup>(8)</sup> في من يضمنه

<sup>(9)</sup> في من يضمنه



الدية والبائع به فتهدت في ذلك، ابن يونس. وهذه مسائل أما أتبع البص فيها إذ لم أجد خلافاً، ولو قال قائل إن هدم الدار وبيع التلة<sup>(1)</sup> وكسر الخلي وركوب الدبة وبعث العبد سواً، لم أعيبه ولكن قبساً، لأن هذا كله مال<sup>(2)</sup> قد تبين أنه لغيره، والعبد والمخل في أموال الناس سواً، وهدم الدار أو هدم من ذبح لشاة إذا لا تعد الدار إلى سا كذب عليه إلا بثقل قيمته صحيحة وكثر، وقد سترى بثمان<sup>(3)</sup> الشاة مذبحاً متلياً حية فلم يدخل عليه كبير ضرر، وأما قوله هدم يعود إلى ما كان عليه، وهذه لا تعود، ضعيف.

#### فرع (في دعوى العصب)

ومن دعي عليه غصب كان حكمه في تعدد ليمين ولعقوبة راجعة إلى حال المدعى عليه، فإن كان معروفاً بالخير والمصالح، سوجب المدعى حلف المدعى عليه<sup>(4)</sup> وإن لم يكن معروفاً بذلك وسأل حله لم يعتد المدعى ولم يحلف المدعى عليه فإن كان من شبهه ذلك وليس معروفاً به، حلف ولم يعتد المدعى، فإن سكر، حلف المدعى واستحق وإن كان معروفاً بالعدوي<sup>(5)</sup> والغصب، حلف وحلف وحسن، فإن قاذى على الجحود، ثل، قال بعض الأشباح: وفائدة سجنه وتهديده وحسنه لغيره يخرج عين ما غصب إن كان معروفاً بعينه، وأما ما لا يعرف بعينه فلا فائدة في تهديده، إذ لو أخرج بالتهديد ما لا يعرف بعينه لم يؤخذ منه حتى يقر بما.

قال أبو حسن اللخمي، واختلف إذا اعترف بعد التهديد عبر ثلاثة أقوال:

(1)، فقليل: لا يؤخذ بإقراره، عني المدعى فيه، أو لم يعبه لأنه مكره<sup>(6)</sup>

(2)، وقيل إن عيّن أخذ به وإن لم يعين لم يؤخذ بإقراره.

(3)، وقال سحنون: يؤخذ بإقراره، وله يفرق بين المعين وغيره.

قال ولا يعرف ذلك إلا من شئ به ربه لقنائة ومن شئ بهمهم. وقد مضى توجه

ذلك في صدر هذا المجموع<sup>(1)</sup> فأنشأ عن إعادته وبالله التوفيق.

#### فرع (( في الدعوى على من عُرِفَ بالغصب ))

ومن ادعى عبداً في يده من هو معروف بالعصب وقيل، غصبه لم يصدق، وحلف الآخر ويرى، وإن أثبت المدعى إنه ملكه، وقال للمدعى عليه: باعه مني، كان القول قول المالك مع يمينه، ويتزعه ولا بضره المحرز، ولا الاستغلال، محضرته، وإن اعترف المدعى بالبائع وقال: أكرهني على البيع، وكان بمن يكره، أو قال بعته خوف منه، وهو بمن يخاف منه<sup>(2)</sup>، وله قهرة، قيل قول البائع مع يمينه، وإن عاينته البينة "قد"<sup>(3)</sup> قبض الثمن، وقال البائع استرجعته، أو قال كنت دفعته إليه سرا ثم دفعه إليّ علانية، وشهد<sup>(4)</sup> له لم يقبل قوله، وقيل<sup>(5)</sup> هذا قول ابن القاسم في العتبية.

وقال سحنون: فإن بنى هذا المشتري أو غرس أو أغتزل، كانت العلة<sup>(6)</sup> له وقيمة ما بنى وغرس قائم، لأن ختلافهما شبهة، بخلاف من شهد عليه بالغصب، وإمكان أن يكون البائع كان راغب في البيع، ولو شهدت البينة أنه أكرهه<sup>(7)</sup> على البيع، لأعطى قيمته منقوضاً وأغرم العلة، وإن أقام المدعى شاهدين بالملك ولم يشهدا بالغصب، لم يكن للمالك إلى أخذه سبيل إلا أن يحلف أنه ما باع ولا وهب.

ون أحدث<sup>(8)</sup> بالعبد عيب من غير سبب المدعى عليه الغصب، حلف أنه ما غصب ويرى، فإن نكل حلف الآخر وضمنه، وسواء كان العيب على قول ابن القاسم قليلاً أو كثيراً، لأن نكوله وبين المالك شئت عليه حكم الغصب، فإن كان العيب من سبب المدعى عليه، والعيب كثيراً، كان للمالك أن يضمه بإياه بعد يمينه: أنه ما باع ولا وهب، لأن هذا الوجه يستوي فيه لغاصب وغيره، وإن كان العيب يسير حلف المدعى عليه، إنه ما غصب، وحلف لآخر أنه ما باع، وأخذ العبد وقيمة العيب، فإن نكل حلف المدعى: إنه غصبه،

(1) راجع من: 127، 280 من هذا الكتاب.

(2) منه: سقط في ع.

(3) قد: سقط في ع.

(4) في س وأشهدت

(5) في ع: وحل

(6) في س: الغلات.

(7) في ع: كرهه

(8) في ع: حدث.

(1) شاة سقط في س

(2) في س: ما قال

(3) في ع: بثقل

(4) ما يرى في س، سقط في ع.

(5) في ع: بالباعي

(6) في س: مكره

وضمنه على قول ابن القاسم.

وفي سماع عيسى من كتاب الاستحقاق، في رجل ادعى لعبد أو لداية قبل الرجل، ويرغم إنّه أودع<sup>(1)</sup> إياه ويكره أن يكون يعرف تحت ما طيب، فيخاصمه، فيموت العبد أو لداية قبل أن يستحقها صاحبها، ثم يستحقها، فقال: أجادد ضامن<sup>(2)</sup> لقسمنا، لأنه حين جحدت صر صامتاً قال، وكذلك امرؤ واحد به يستحق صاحب، وقد نكحت أو سرقت أو قرت بعد جحد، إن الجادد ضامن لنفسه يوم جحدته وليس يوم يقضى غايه إن ثبت ذلك عليه أو دعة أو يعصب القاصب<sup>(3)</sup> بره عصبه ولم دعة يوم جحدته.

(القول) أبو رشيد: هذا من عيسى ما قال، إذا ادعى سبب العصب أو الإجماع، فذكر ذلك له صاحب الأدية، فأدعى لبيبه بما ادعاه من العصب أو الإجماع أو قدر سبب على نفسه، به صاس ولم يدع فيهما، ولم يدع أحد من عصب فيها غضب ولا إجماع، فثبتت له البيه قبل له ولم يثبت غضب ولا إجماع له يلزمه صامتاً، فثقل، ولم ادعى عصب الغصب أو الإجماع، فذكر، ثم ماتت، فأدعى ثبينة بعد موت أبي له، ولم تقم ثبينة على الغصب أو الإجماع، فخرج ذلك على قولين وبالله التوفيق.

((مسألة المرأة تدعى الإكراه))

وقد أحق في مذونة بصل دعوى العصب، مسألة امرأة تدعى<sup>(5)</sup> الإكراه، فتدل سبباً، وقال مالك في امرأة ادعت لفلان<sup>(6)</sup> استكرهه<sup>(7)</sup> أو تعبت به<sup>(8)</sup> فإن كان ممن لا يتدر إليه بذلك حدث، ولم تحد عنه غيره، ولا تحد إن حامت بولد بعد هذا لما تلفت من فضيحة نفسها، قال ابن القاسم<sup>(9)</sup> وإن كان ممن يتدر إليه بذلك نظر فيه الإمام، أو لم يكن عليه حد في دمه، وعوقب بحد مقدار حاله وهيئته<sup>(10)</sup> وفي سماع أسيب، قيل لذلك:

<sup>(1)</sup> في من شرب عتب.

<sup>(2)</sup> في من غدره.

<sup>(3)</sup> عليه: صفت في من.

<sup>(4)</sup> في ع: العصب.

<sup>(5)</sup> في من يدعى، راجع كتاب العصب من المذنية، ص: 80.

<sup>(6)</sup> في ع: رجل.

<sup>(7)</sup> وتعبت به: سبب في من.

<sup>(8)</sup> ما بين التوسن: صفت في من.

<sup>(9)</sup> ما بين التوسن: صفت في من.

أرأيت الأمة الفارغة<sup>(11)</sup> تتعلق برجل تدعى أنه غصبها نفسها، أتصدق عليه بما بلغت من فضيحة نفسها بيمين أو بغير يمين؟ قال: تصدق عليه، ويكون ذلك بغير يمين، ما سمعت في ذلك أن عيبه يمين، نأرى أن تصدق بكرا كانت أو تسب إذا تشبثت به وقد بلغت من فضيحة نفسها وهي تدعى إن كانت بكرا، ولم أسمع أن عليها في ذلك يميناً.

((القول) ابن رشيد: المقصود من هذه<sup>(12)</sup> المسألة أنها إذا ادعت عمن<sup>(13)</sup> تشبث به ما دعى، فيها حد سقط، فثبت حد بحد رجل بالتفريق<sup>(14)</sup>، وحينئذ يبرأ إن ظهر به حمل بحد من من فضيحة نفسه، وكذلك الأمة الوعدة<sup>(15)</sup>.

في ابن المون: وأخبرت في وجوب لصداق لها على ثلاثة أقوال: -

أحدها: إنه يجب له وهو قول مالك<sup>(16)</sup> وربيعة: إنه لا يجب له وهو قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه في كتاب الحدود في الثقات قال: وإن كان أسير من عبيد الله من الأعراب<sup>(17)</sup> في ربه، وربيعة<sup>(18)</sup> قول ابن محسوز في الواضحة إنه يجب له الصداق إن كانت حرة ولا يجب له إن كانت أمه، وأخبرت به، ويجب لها الصداق بدعوى بما يلعب من نصيحه لنفسه من يمين أو بغير يمين ولا يصح له لا تأخذه ولا يمين<sup>(19)</sup>.

وقد خالف في أبيه وفيه عنه، في حذره الفارغة، وأما الوعدة فلا تأخذ عندنا<sup>(20)</sup> عني<sup>(21)</sup> القول بأنه يأخذ بدعوى بعد، فثبتت بالدعوى عليه، إلا بعد لسين، قال: وتحصل هذا القول في هذه مسألة باستيفاء وجوبها أبي إذا ادعت امرأة على لرجل أنه غصب<sup>(22)</sup> نفسه ولم يأت مشقة به، فإن كان الرجل معلوم بالصلاح من لا شار إليه بالفسق، حدث له حد مثلاً، كانت من أهل الضون أو لم تكن، وأخذت حد الرن إن ظهر حمل وأما إن لم يظهر به حمل، فيخرج وحرب، أخذ عظمي على قولين من الخلاف<sup>(23)</sup> فمن أقر بوجده أنه رجل ودعى أنه استرها منه أو وده امرأة ودعى أنه تزوجها، فتحد

<sup>(1)</sup> بدعوى: مذونة الفسحة - معيار القاموس ص: 176.

<sup>(2)</sup> في من: ذلك، وهذه مسائل جحد، فغيرت من كتاب العصب في مذهب ابن رشيد، ص: 29.

<sup>(3)</sup> في ع: من من.

<sup>(4)</sup> في من: سقط.

<sup>(5)</sup> في ع: حد الرجل.

<sup>(6)</sup> لمجد: (الحق الرن) محسن شاموس ص: 64.

<sup>(7)</sup> نشر نفس: أهله.

<sup>(8)</sup> في من: لا تأخذ من.

<sup>(9)</sup> في استنصب.

<sup>(10)</sup> في من: الإختلاف.

وإن كان معروف بالفسق لم يجد له حد الفذف، كنه من أهل الصون أو لم تكن، ولا حد الزنا لفسق. بل أن يظهر به حمل، ونظر الإمام في أمره فسجده ويستخير عن أمره بما سكت له منه. فإن لم سكت له في أمره شيء متخلفه فيه نكل عن الممين حفت مرة، واستحقت عنه لصادق. صادق مثله. وإن كان مجهول الحال حدث له حد الفذف إن كانت مجهولة الحال نكل أو لم تكن من أهل الصدق. وأما إن كنت من أهل الصدق<sup>(١)</sup> وإن كان مجهول الحال<sup>(٢)</sup> فسحرج وجوب حد الفذف عليها<sup>(٣)</sup> على قولين. ومختلف بدعوها على القولين<sup>(٤)</sup> لا تعد له. فإن نكل عن الممين حفت هي وإن نكل صادق منها.

وإن كان معصوم -الفاسق- ممن يليق به ذلك سقط عنه حد القذف للرجل، وحد الرنا للمرأة<sup>(١)</sup> وإن فُهر بها حمل، وحسب في وجوب الصداق لها عسى ثلاثة أقوال أحدها: إنه حب، ولتأني به لا حب في روبة عيسى في كتاب الحدود. قال: ولو كان مثل عبيد الله بن الأرقم في زمانه، ولثالث: فهو من مُحشِنين في الواضحة إنه يجب لها الصداق إن كانت حرة، ولا يجب بها إن كنت أمة، واحتلف إذ وجب لها الصداق بدعائها<sup>(٢)</sup>، فبلغت من فضيحة نفسها هل يمين أو غير يمين؟ وأُصح ألا تأخذها إلا بيمين.

١٠٠٠

ما من نفوس من مدعى

(3) ما هي لغوات سمطية؟

(4) می و مجهول

ليس من عمن اهل بيتي

(١٦) فخذ سبطاً واحداً

۲۵

۸۶

لکھنؤ میں بدعنوانی کے خلاف

مسألة ( (في شهادة السنهود على الثريب) )

فأجاب رسي بالله عنه. لا يجوز شهادة الشهود على التترتب والتضمن، وإنما يجوز على القطع والتحقيق ومعرفة لا تغاليل فتسنزل لسة حتى تشهد على ما سقط عليه ولا شك فيه، فإن أكره أن يكون استعمل أكثر مما تشهد<sup>(١٧)</sup> به عليه أشهود وحلف على ذلك في مقتضى الحق بالله لا يله إلا هو، ويكون له ما أفتى في عبارة الضيعة ولقسم عليها فما<sup>(١٨)</sup> عليه من الغنة، وكذلك ما أده إلى لسطن من الخراج إن كان حنف واجباً وإلا فلا والله الموفق للصواب معززه.

۱۲) ما بین لغو و ساقط شکی نیست

يقتضون من رسله من 2000، ولاحد من رسله لم يبق في دمشق، فبدأ الرصد السليبي ضد فرق سبيهم،  
بحسب ما ذكره الشيخ في ذكرها ابن رسله في بعض

عبد مکر: لا حکم الا للی ذکرها اس رسد ہی معلوم

محمد بن محمد بن محمد

۴۰۰

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

“لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ”

337

١٠٠

٨

لی: ۱۰۰

## فصل ((في بعض أحكام المعاملة بين المسلمين وأهل الكتب والحريين))

ولندقق بهذا المجموع فصلا يخص بعض الأحكام في المعاملات بين أهل الكتب  
سنتم أو مع المسلمين، ومعاملة الحريين إذا أسلم<sup>(1)</sup> أو أحدهم وقد كن تعسلا على  
ما لا يجوز العقد عليه في الإسلام. وحكم التعامل بين مسلمة ولأحد الحريين، وحكم  
مساكن من<sup>(2)</sup> مسلمين ومعاملتهم، فذلك وله مؤلف

(القسام الأول في المعاملة داخل دار الإسلام)<sup>(3)</sup>

إذا أسلم واحد من أهل الكتاب تعسلا ليل الإسلام لا يجوز التعامل عليه بعد  
الإسلام. فلا حل ذلك من حسن سداد.

أحدهم أن يسلم إليه دينار في دينارين، وثلاثة: أن يسلم به دينار في درهم و  
درهم في دينار، والثلاثة: أن يسلم به دينار أو درهم، والرابعة: أن يسلم به دينار  
في دينار أو دينار، وخامسة: أن يتصره خسر أو خنزيرا<sup>(4)</sup> فيسكن جميعه أو أحدهم.

فأما المسألة الأولى: وهي أن يسلم إليه دينار في دينارين من أسلم جميعه أو أسلم  
الذي دفع<sup>(5)</sup> الدينار، فليس للمسلم إلا ديناره، الذي دفع له<sup>(6)</sup>، لقول الله تعالى: (وَمَنْ يُضَيِّقْ  
فَتَكُنْ مِمَّنْ أَمْوَالُكُمْ لَا تَحْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)<sup>(7)</sup> ولا خلاف في هذا أعلمه، وأما إن أسلم  
لمسلمة إليه، فنقال ما كنت في المدونة: لا أدري، وأضف: إن فضيت برد الدينار أن أضلم  
أنفسي، وله في كتاب ابن الموز أن يغرم الدينارين<sup>(8)</sup> إلى النصراني، ومنه لابن القاسم  
في سمع عيسى من كتاب التجارة إلى أرض الحرب خلاف قوله في المدونة أنه يُضَيِّقُ  
عنه يرد الدينار كذا لو أسلم حسعا.

ما زاد القديس سلف في س

في ٤ أخبار مع، وهو خريف، والمقصود: أن يكون على البحر الذي يوصفه مالك صاعدا

أصعب هذا السؤال لأن أصول الفقه بعد حدث عن تقدمه في دار الحرب ويقتضيه بالنسبة، الثاني أنظر ص 209

في س حزمير

في ٤ أسلم

في س ليس له، وأما

الأمية 278 من مدونة سقره

في س الدينار

وأما ((المسألة الثانية))، وهي<sup>(1)</sup> إن أسلم إليه دينارا في دراهم أو دراهم في  
دينار، فإن أسلم جميعا رد أسلم ديناره الذي قبض منه أو دراهمه، وكذلك إن أسلم  
أحدهما على مذهب بن القاسم في المدونة، وم على مذهب مالك: فإن أسلم المسلم  
تتأخذ الداهم من النصفين أسلم إليه فيبتدع به للمسلم دينارا فإن فضل فضل رد على  
النصفين، فإن لم يكن سبب سبب يسع<sup>(2)</sup> له به ما بلغ ولم يكن على النصراني أكثر<sup>(3)</sup>  
من ذلك، أما إن أسلم نفسه إليه فسد<sup>(4)</sup> الداهم حتى عسبه لنصراني على رواية  
عيسى عن بن القاسم، وفي كتاب بن الموز أثبت نظير المسألة التي توفى حسب مالك  
رحمه الله.

وما ((المسألة الثالثة))، وهي أن يسلم إليه دينار في دينار أو خنزير فإن أسلم  
جميعه أو أسلم أسلم إليه فيه يرد إليه ديناره وكذلك إن أسلم النصف على مذهب بن  
القاسم في المدونة، أما ما كنت فتاقت فيها وقل لا أدري خالف أن أضلم نفسي إن قضيت  
عليه يرد الدينار ونفيه حسره و حزمير<sup>(5)</sup> وفي كتاب بن الموز أن أخسر تؤخذ من  
النصراني دينار في سبب، وثلاثة في سبب عيسى من كتاب التجارة إلى أرض الحرب.

وأما المسألة الرابعة: وهي أن يسلم منه خسرا دينارا أو دراهم فالتمن ثابت على  
النتيجة في كل حال أسلم جميعه أو أحدهم في قول أشهب ومخزومي<sup>(7)</sup> وعلى ذلك يأتي  
قول غير ابن القاسم في كتاب النكاح الثالث من المدونة، وقيل: إنه يبطل التمن عنه إذا  
أسلم أو أسلم الساع وهو فدا بن أبي حازم<sup>(8)</sup> وابن دينار، وعليه يأتي قول ابن القاسم  
في ((كتاب)) النكاح ثلث من المدونة، وأما إن أسلم المبتاع فعليه أن يؤدي التمن إلى

(1) في ٤ حزمير

(2) في ٤ سبب

(3) في ٤ حزمير (مكة)

(4) في ٤ حزمير

(5) في ٤ أسلم

(6) كتاب التجارة إلى أرض العدو، سورة بكرير ص 3/287

(7) نظير يقرش لأعلام

(8) سفر يقرش لأعلام



تكسر على البائع، والبيعي: إنها تكسر على المتاع، والثالث: لفرق في ذلك بين أن يكون البائع قد قبض الثمن أو لم يقبضه "منه أحد" <sup>(1)</sup>، وما إن كان لبائع مسلم فليس في ذلك إلا قولان أحدهما: إنها تكسر على البائع، والثاني إنها تكسر على المتاع، ولا فرق في ذلك بين أن يكون لبائع قبض الثمن أو لم يقبضه <sup>(2)</sup>، وما إن لم يعتبر على ذلك حتى تستملك المستري الحضر فإن كان مسلماً اشتراه من مسلم، تصدق بالمس قبض له عليه بزيادة واحدة، وإن كان مسلم اشتراه من غير مسلم، تصدق بالمس إن كان له يقبضه بزيادة، وإن كان منه قبضته على اختلاف بين أبي القاسم ومالك، وإن كان نصرانياً، يسرى من مسلمة قبل أن يبعده من الحضر وتكسر على البائع وتقتل سبع، ويستند الحسن من فقهائنا إلى ما كان له يقبضه، ويرد إليه إن كان من غيره، وليس له لا يرد منه ويستند به أبو لهو، وتصل أن البيع يفسى وتقتل بالثمن على من كان قصصاً، لم يقبض، رده، إذا كانت الحضر مكسلاً.

أما إن كان جوف سواء كان المتاع مسلماً أو نصرانياً، ففسى البيع وتقتل بالمس نفيس، وإن قبض، وإن كان البائع مسلماً أو نصرانياً <sup>(3)</sup>، يفسد في إن كان له من نفسه بقتل، وإن كان قد قصصه على خلاف، فسدت جميع أموال في هذا المسألة، والله سبحانه شوقني إلى شرحه له <sup>(4)</sup>.

#### ((حكم المعاملة بين المسلم والحربي))

وأما حكم المعاملة بين مسلم والحربي، فلا يخفى ذلك من تسمين، أحدهما، أن يكون ذلك في بلاد المسلمين إذ قدموا إليه بأمان، والثاني: أن يكون ذلك في بلاد الحرب، فإن كان لأول، وهو إذ قدم أهل الحرب ببلاد المسلمين بأمان، فسعفتهم حينئذ جائرة، يدل على ذلك ما روى عنه الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: يسأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ جاءه رجل مشعراً طويلاً <sup>(5)</sup>، فغنى نسوفاً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يَبْعَا، مَعْظَمُهُ هُجْرَةٌ؟) فقال: لَا بَلْ يَبْعَا، فَشَرَّيْ عَلَيْهِ

<sup>(1)</sup> منه أحد: سقط في س.

<sup>(2)</sup> ما بين القوسين: سقط في س.

<sup>(3)</sup> ما بين القوسين: سقط في س.

<sup>(4)</sup> لا شريك له: سقط في س.

<sup>(5)</sup> في س: رجل مشعور مدعش.

السلام شدة <sup>(1)</sup>، يؤت البحري رحمة الله على هذا الحديث باب البيع والشراء مع المشركين وأهل الحرب، فإذا تمت "جوز" <sup>(2)</sup>، المعاملة، فلا يجوز أن يباع منهم شيء يستعينون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو حديد أو نحاس، لأنهم يعملون منه الطبول، ولا شيء مما يتربصون به في القتال، أو يكره فيه يهدى للمسلمين، ولا ما يتخذون منه الرأيات من حرير وغيره.

أما من حبيب في أهل الحرب، وأهل الغلب، فيقترون من حمل السلاح، حرير وأصمير وسحاس، والأده، والخل، والبيدال، والخمير، والغرير، والأخرج، ولزيت، ولقطن، والشمع، والدم، والبروح، والميد، والسيف، والنفوس، والنفوس، من القمح، والتمر، يوزن في أنفذه، في من أسدله، إذا كان يوزن شعيرة، من شكن منه.

أما لخصي، فأما الحرير، لصف والكند، والملاس <sup>(3)</sup>، فلا أمر فيه خفيف، فلب: وليس يجوز كالمسوق لأشبه شغل من الرأيات والأغلام، ولبيد، ردها كبير، فلا يباع منهم بحد، وكذا بق حكم البحريين والفقهاء من أهل الإسلام، فلا يباع منهم كل ما قد تقوى منه شيء على أحد المسلمين من سلاح وكراع وغير ذلك مما له فيه تقوية على حربته، أو دمه ونسبه، وحكم بيع أنفذه، كحكم بيعه لأهل الحرب، ممنوع من شراء القمح في السائد، حيث لا يجرى من شكن منه سبب منع، وأما التمر، فلا يباع لهم في شدة ولا رخاء، لأنهم يعملونه إلى حيوانهم <sup>(4)</sup>، وبه يتقوون على الغارات، وبعدم البيع <sup>(5)</sup>، تضعف قوتهم وتكسر شوكتهم، لأن أذاهم فرساناً شديداً وأعظم من أذاهم على أرجحهم، بالأمر لبيد المتعدي <sup>(6)</sup>.

وقد منع أهل المذهب ستجار الخوفاً من بيع فيها الغصيات، لأنها معونة على ما لا يحل "ويأخذ الأجرة لك لا يحل" <sup>(7)</sup>، لسد ذمته، وكذلك من يبيع فيها السيف، والرمح، وغير ذلك من آلات الحرب، وكذلك العال الذي يسم في قوائم الخيل <sup>(8)</sup>، ولبغال،

<sup>(1)</sup> أخرجه إمام، البحري في صحيحه، جيد شديداً، س. 26.

<sup>(2)</sup> حوار: سقط في س.

<sup>(3)</sup> ملابس: سقط في س.

<sup>(4)</sup> في س: تقوية له.

<sup>(5)</sup> في س: حيوانهم.

<sup>(6)</sup> في س: ويعد.

<sup>(7)</sup> وردت هذه الحجة في مسند أبي سعيد، في س: صحيح.

<sup>(8)</sup> ما بين القوسين: سقط في س.

<sup>(9)</sup> في س: إنشاء الخيل.

لأن الغالب اليوم والمعهود من يشتريها لا يريد بها إلا أذى المسلمين. قال أبو الحسن اللخمي: وينصّب بالكراء، إذ لم يعلم ذلك حتى انقضت المدة، كالذي يكرى حانوته من بيع فيها الخمر.

قال أبو إسحاق التوسلي<sup>(١)</sup>: فإذا بيع<sup>(٢)</sup> شيء من هذه الأشياء من لا يجوز بيعها له، فإن لبيع يفتش<sup>(٣)</sup> وتُرد إلى مالكها، فإن تعذر ذلك لم حكم لئس؛ ثلاثة أقوال.

(١)، ففعل يفتش بمجموعه، وهذه بناء على أن البيع لم ينعقد ولم يصدق محلاً باليمن، حيث أخذ من غير عتق، وبملاحظة<sup>(٤)</sup> إلى تعليل المنفعة المحرمة واعتفاء حكمها لها.

(٢) والبي أن يصدق بالزاد على فيمنع لو بيعت لمن يجوز بيعها له، وهذا بناء على تبعية<sup>(٥)</sup> مدفع وعدم التعليل، وهذا أيضاً أحد الأصول في مسألة السنينة حمل فيها خمر.

(٣)، ولنا، عدم التصديق، وهذا بناء على تعليل المنفعة والله أعلم<sup>(٦)</sup>. ولا يجوز أن يباع من أهل الحرب العبد النصراني لأنه يكون ذليلاً على المسلمين وغوره عليهم، قال اللخمي: وهو في النساء أخف، وجائز أن يفتش بينهم المستسلمون بالعهد النصراني ويأمن ولد المسلم النصرانية، قال ابن أبي زبد: على ألا يصرحوه، وبذلك على الشرط أيضاً لا يفتش قاله سحنون.

فأما مدفع ميم بالخمر والخزير، فقال أشهب في العتبية: لا يجوز لأنه لا محل<sup>(٧)</sup> الدخول في قفلة من الخمر بمعية، وأجاز ذلك سحنون، وقال: لأني ضرورة، وقد روى عن ابن لقاسم أن ذلك أحب من الخيل والسلاح، يريد لما على المسلمين من الضرر<sup>(٨)</sup> في فدائهم بالخيل والسلاح، وانفق على حوز مدفعهم ما ينزبون به في عيادهم وكذا نسهم. وإن كان قد خُتِن في مدعتهم بذلك في غير القداء على قولين. ففى مدفع من القاسم

<sup>(١)</sup> غير مبرس الأعلام.

<sup>(٢)</sup> في من، مع.

<sup>(٣)</sup> يفتش.

<sup>(٤)</sup> في ع: غير واضحة.

<sup>(٥)</sup> في ع: تعليل.

<sup>(٦)</sup> والله أعلم سحنون في ع.

<sup>(٧)</sup> في ع: لا يجوز.

<sup>(٨)</sup> في من: الضرر، ياء.

في كتاب الجهاد تخفيف ذلك، وحكى ابن مزين<sup>(١)</sup> عن أصعب أن ذلك لا يجوز. وأما الخيل والسلاح إذا لم يقبلوا في الفداء غير ذلك، فلا بأس أن يفدوا بها.

فإن ابن حبيب: مثل الرجل والرجلين والنساء بعد الشيء، وأما الشيء، لكثير الذي تكون فيه لقوه لطايرة في العدد الكثير، فلا يجوز وأجاز ذلك سحنون إذا لم يرج فدائهم بالمال، وذلك إذ<sup>(٢)</sup> كان لأسير في بلادهم وأما من قدموا به بأمن، فلا فداء منهم بالسلاح، فإن أبو لا ذلك أخذ منهم بالقسوة قهر، ولم يتركوا يرجعون به إلى بلادهم، قال ذلك ابن حبيب في الواضحة.

وختلف في هذا الأصل على قول: أحده: أن لهم أن يرجعوا<sup>(٣)</sup> بهم إلى أحوالهم، وهو الذي يأتي على قول من القاسم في لعبد يسلم تحب به الحرس إذا قدم بأمن<sup>(٤)</sup>، فقال: لا يباح عتقهم من أسلم<sup>(٥)</sup> من عبيدهم، وسركون إلى الرجوع بهم إلى بلادهم، وقد اختلف الروايات عنه في هذا، في العتبية فقيل: ليس لهم الرجوع بهم، وقيل لهم ذلك في المذكور<sup>(٦)</sup> دون الإثبات، وقال ابن القاسم في كتاب محمد: لا ينعى<sup>(٧)</sup> من الرجوع بهم ويركن<sup>(٨)</sup> به، لم ينعوا من وطنهم، وقال عبد الملك<sup>(٩)</sup>، يعطى في كل مسلم أوفر قيمة وخرج منهم.

والقول بأنهم يععون من الرجوع بهم ويؤخذون منهم بالقيمة إن امتنعوا عن فداهم أحسن، لأن مالكا قال في العتبية: يجب على المسلمين فداء أسأراهم بما قدروا عليه وكيفما قدروا عليه، حكف عليهم أن يفتلونهم<sup>(١٠)</sup> حتى يستنفذهم منهم. أن له يقدروا على فدائهم إلا كان م ملكون فذلك عليهم، يريد أن القتال لاستنقاذهم<sup>(١١)</sup>، وحب لقول الله تبارك ونعالى: ( وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمُسْتَظْهِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا )

<sup>(١)</sup> غير مبرس الأعلام.

<sup>(٢)</sup> في من: ب.

<sup>(٣)</sup> في ع: بهم أن يرجعوا.

<sup>(٤)</sup> بغير، مدفع في من.

<sup>(٥)</sup> من أسلم سلف في ع.

<sup>(٦)</sup> في ع: لا تترك.

<sup>(٧)</sup> في ع: لا ينعى.

<sup>(٨)</sup> هو ابن الحاشون.

<sup>(٩)</sup> في ع: يقدرون.

<sup>(١٠)</sup> في ع: لا ينفذ.

قال ابن حبيب: سمعت أهل العلم يقولون: يجب ذلك على الإمام والعامة، وهو  
مستحسن في الخاصة، وأرى أن يبدأ قال الأسير<sup>(١)</sup> فإن لم يكن نبييت، المال، فإن لم يكن  
أزكى من غيره إلى هذا، من ذلك شيء مستحسن من المذهب فإن لم يكن  
شعبي مستحسن شيء غير الأول، إذا كان ما ينبغي به الاستدراك فليجوز أن يكون  
يسبقه غيره: حسب<sup>١</sup> فإذا كان حسب من جميع النعمان والأمران من بعدهم،  
فكيف يشكركم إلى أحسنهم رأيه أنه

وكتب لنفسه حديثاً من قوله صلى الله عليه وآله وسلم رضي الله عنه أن محبوباً من  
الصحابة عن مسند أبيه شقيقاً له وهو الأنس بن مالك لا يخرج من بيت<sup>(١)</sup> حتى يفتك  
بالمعج الذي في صاحبه أو يفقه ما بأوصاف به من صاحب أن يؤخذ منه في  
التفسير بلاكثر من الثمن الذي اشتراه أو من قيمة الذي يساوي على ما يعرف  
حاله في بلد، ويرجي أن يشتكه به<sup>(٢)</sup> لا فيضنه التي يساوي عسى وجه دون أن  
بحاله وما يعرف من لغته، لأن للعلم يشترط لذلك فيرفع به قيمتهم  
اعلم<sup>(٣)</sup>.

[illegible]

<sup>11</sup> 'امتنون پاشي، انداز عليه، محار لعموم، ص 171. وقد ورد في السورۃ المتفرد وهو 'اصبح،

(۱) فی ما صریحہ

(4) فی ۱۰۰ یوحکمہ

۱۲۹۰

<sup>6</sup> ما بين التوسين: سقط في س.

71. ب مع أنفوس. سقط في ٢.

هنا من القوسين "سقف" لي س.

مسجد میں سقہ فی من



لهم، وما أتيت من الناس في شيء، مما وجدوا بأيديهم أنه له وملكه أخذه السرية الخرجة من طلبطة بعد الهدنة، فُضي له به، وبالله التوفيق<sup>(1)</sup>.

ولا خلاف في عدم لكرائه في لاقتداء منهم بالدننير والدراهم المنقوشة إذا لم يقبلوا غيرها، ويختلف في مباحثهم بها في عمر الفداء، وكره مالك رحمه الله معاملتهم بها لم فيها اسم لله تعالى. قال ابن كنفه: تمسها اليهودي والنصراني واحضن قدي، وحديثا لم يعجب ذلك أحد من أهل العلم علمته، وروى عن ابن القاسم حذوته، وقد كتب النبي، صلى الله عليه وسلم: بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب إلى بعض ملك الروم.

قال النخعي: واختلف في الكذب بعلو على النصراني، فصعد ابن القاسم وأجاز ابن كنفه، وأباح مالك لا مستنجأ بلفظاته اسم لله تعالى، ونبه ابن القاسم، فعلى قول مالك في الحثام، يبيع الدراهم. وعلى قوله في الدراهم يمنع الحثام<sup>(2)</sup>، قال والمنع حسن الحديث نس فاء: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل حلالاً فرغ خذقه<sup>(3)</sup>، ولقول مالك: سبحة: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ كُنْزٌ فَلَا تَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)<sup>(4)</sup>، وروى سبحة أن الكافر يحس لما كان لا يغتسل من خباية ولا به بية لاغتسل<sup>(5)</sup>، فمسجد حرمه ولاست حرمه الله تعالى.

#### فرع<sup>(6)</sup> ((أففى لتعامل مع أهل الحرب وأهل الذمة والمستأمنين))

يجوز له أن يشتري منهم أولادهم ومهات أولادهم إذا لم تكن بيننا وبينهم هدنة تمنعت من ذلك، وأما ما قدموا به من أموال المسلمين حذوه<sup>(7)</sup> في أو أن حربهم<sup>(8)</sup>، فقال في المدونة: لا أحب شراء ذلك منهم، وقد محمد بن الموز: لا بأس بشراء ذلك فإن كان

صاحبه كان له أخذه بالنفس، قال: وشرى العبد المسلم منهم فقص من تركه إذا عوده والأمة عندي أكد منه.

فمعاملة أهل الذمة والمستأمنين جائزة على ما قدمناه، وإن كانوا مسيحيون أحمر وخنذير ويعملون بالرب كما قال سبحة: «وَحَدَّثَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ»<sup>(1)</sup> لأن الله تعالى قد أباح أخذ الجزية، وقد عده ما يتعلون وما يأتون وما يدرون<sup>(2)</sup>، ولأنهم لو أسسوا قبل لهم ما بأيديهم من الرب ونس الخنزير والخمر، لقول الله تعالى: «فَمَنْ حَارَّ مَوْطِئَةً مِنْ رَأْسِهِ فَنُفِثَ فِيهَا فَا سَلَفَ»<sup>(3)</sup>، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ»<sup>(4)</sup>.

لا أن مالك رحمه الله كره أن يبيع الرحمن من الذمة سبعة دننير أو دراهم يعلم أنه حذاه في حمر وخنزير، ولم ير بأساً بأخذ ذلك في دين له عليه، وهذا عن طريق لشدة ولوع، وأب في سبب دم يوحيه لسفر فهو جائز، لأنه ماله وماله، لا يصح لنا برعه من يده، ولو أسلم عليه لساع له ملكه، ولم يكن عليه أن سحى عن شيء منه، ذلك، إذا بيع بذلك دينار لحمر من دس، وأب ابن سبحة به من سبحة فهو سب، لأن محبون يرى أن يصدق به على المساكين، وإن قبضه، خلاف ذلك لقاسم، فعلى قول سحنون لا يجوز أن يبيعه بذلك الدينار سب إذا علم أنه سب للخمر التي سب من مسلم، إلا على تأويل ضعيف وهو أن لسنار لا يعين للمساكين على مذهب من يرى أن يعين لا تتعين.

وأما القسم لثاني: وهو إذا كان التعامل بين لمسلم والحربي في بلاد الحرب، وهذا، لقسم يستلزم الكلام على مسألة التجارة إلى أرض الحرب

#### ((التجارة إلى أرض الحرب))

قال الإمام أبو الوليد بن رشد رحمه الله: خروج<sup>(1)</sup> إلى بلاد الحرب لتجارة في البر

<sup>(1)</sup> السؤال منقول من فتاوى ابن رشد حريب، أما لأخذه فهي قد توسع وقد وردت مختصرة في فتاوى - لسر لث

ص 1424

<sup>(2)</sup> الحثام سقط في س

<sup>(3)</sup> أخرجه أبو دود والنسائي وابن ماجه، رجع كورد لسه ص 160

<sup>(4)</sup> الآية 28 سورة التوبة

<sup>(5)</sup> ما بين القوسين سقط في س

<sup>(6)</sup> في ع مسألة بدلاً من فرع وقد أخذه مؤلف من مذهب ابن رشد كذب، شعيرة إلى أرض الحرب، واختلفت الآثار في هي فصول في كتاب المقدمات، انظر ص 156-157 ح 2

<sup>(7)</sup> في س أعادوه

<sup>(8)</sup> في س حزينهم.

<sup>(1)</sup> الآية 60، سورة النساء

<sup>(2)</sup> في ج وما يرون

<sup>(3)</sup> الآية 28 سورة التوبة

<sup>(4)</sup> أخرجه ابن عدي والنسائي من حديث أبي هريرة وهو حديث ضعيف، أخرجه الشيخ الصغير بسند صحيح، في 62، في سبحة: «وَحَدَّثَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ»

<sup>(5)</sup> في ع، في ج، ومقدمه فقد نطق ببول من كتاب المقدمات لابن رشد، ص 157، ح 2



بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جَهْدٌ وَنَيْهٌ، هَذَا اسْتَفْرُغْتُمْ فَانْقَرُوا<sup>(1)</sup>، أَي لَا يَبْسُئُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَلَا غَيْرِهِمْ هَجْرَةً بَعْدَ الْفَتْحِ، فَكَانَ بِذَلِكَ دَرَجَةٌ مِنْ هَاجِرٍ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَيَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى بِأَسْمَائِهِمْ وَيُلْحَقَ حِمْلَتُهُمْ، لِأَنَّهُ فَرَسَ الْهَيْمَةَ نَدًى سَقَطَ، بَلِ الْهَجْرَةُ<sup>(2)</sup>، لَا زَمَةَ بِمِيقَةٍ إِلَى يَوْمِ الْفَتْحِ، بَرَحَاصُوحَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(3)</sup>، سَمِيَ مِنْ سَلَمِهِ يَدُو لِكُفْرِهِ لَا لِقِسْمِهِ، فَكَانَ مِنْهُ مِثْلُ مَنْ قَضَى عَلَيْهِ أَحْكَامُهُمْ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّ مَرِيءًا مَنْ كُنَّ مُسْلِمًا يُقْسِمُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ<sup>(4)</sup>، لَا أَلَّ أَنْ هَدَى لِهَيْمَتِهِ لَا تَحْرَمَ عَلَى الْفَاحِشِ الرَّحِيمِ إِلَى مَطْنِهِ، إِنْ عَدَّ دَارَ بَدَنٍ وَاسْلَاةً، كَتَبَ حَرَمَ عَمِّي الْفَاحِشِ مِنْ أَمْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَرْجُوهُ إِلَى مَكَّةَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَهُ لَهُمْ مِنَ التَّغْلِي فِي ذَلِكَ<sup>(5)</sup>.

(أَحْكَامُ بِإِقَامَةِ بَدَارِ الْخَرْبِ وَالسَّفَرِ إِلَيْهَا)

فَإِذَا وَجَدَ بِالْكَتَابِ وَالسُّنَنِ وَرِجَاحَ أَمَّةٍ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ بَدَارَ الْحَرْبِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ نِيَّةُ أَهْلِ أَرْضِ هَيْمَتِهِ وَبَدَارَ مُسْلِمِينَ، وَلَا يَتَوَيَّرُ بَيْنَ مُشْرِكِينَ، وَنَيْبِهِ بَيْنَ هَيْمَتِهِ لِسَلَاةٍ يَجْرِي عَمِيهِ أَحْكَامُهُمْ، فَكَيْفَ يَدْعُو أَحَدًا لِدُخُولِ إِلَى بِلَادِهِمْ حَيْثُ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهُمْ فِي تَجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا؟ وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي عَمِّي أَنْ يَسْكُنَ أَحَدٌ بَيْلَهُ بِسَبَبِ نِيَّتِهِمَا السُّلْبِ، فَكَيْفَ يَبْلُدُ كَثِيرٌ فِيهِمَا بِالرَّحْمَنِ وَعَدَّ فِيهِ مِنْ دُونِهِ لِأَوْثَنِ، لَا تَسْتَفِرُّ نَفْسُ أَحَدٍ عَمِّي هَذَا، إِلَّا وَهُوَ مُسْلِمٌ سَوَاءٌ مَرِيضٌ الْإِيمَانِ<sup>(6)</sup>، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُخُولُ أَرْضِ الشُّرِكِ لِلتَّجَارَةِ وَلَا غَيْرِهَا، إِلَّا لِمُدَّةٍ مُسْلِمٍ، هَذَا دَخَلَهَا لِعَبْرِ ذَلِكَ طَائِفَةٍ غَسَرَ مَكْرَهُ، كَانَ<sup>(7)</sup> ذَلِكَ حَرْجَةً فِيهِ، تَسْقُطُ إِهْمَتُهُ وَسَهْدَتُهُ، فَالَّذِي ذَلِكَ سَحَنُونَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ قَوْلَهُ<sup>(8)</sup> عَلَيَّ لَتَفْسِيرٍ لَهَا فِي كِتَابِ لَوْلَا، وَخَوَارِجُ مِنَ الْمُدُونَةِ، مِنْ إِحَارَةِ شَهَادَتِهِمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ

(1) أَخَذَهُ الْحَدِيثُ، ص 204، وَفَاهُ، سَمِ 31487، وَجَمَعَ دُخُولُ فِي الْأَشْرَافِ 312، ص 189.

(2) فِي مِثْلِ الْقَوْلِ.

(3) عَمِّي مِثْلُ وَاجِبٍ.

(4) رَوَاهُ وَدَّ وَالْبَرْقُودِيُّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ، أَخْبَرَ أَنَّكَ<sup>(1)</sup>، وَجَمَعَ دُخُولُ فِي الْأَشْرَافِ 312، ص 179، وَخَدِثَ صَدَقَةُ الْأَنْبَاءِ، رَجَعَ سَلَفُهُ لِحَدِيثِ تَضَحُّجِ الْأَنْبَاءِ، مُحَمَّدٌ دَخَلَ سَبِيلَ الْإِيمَانِ، ص 230، 2 سَرَاكُتْ لِسَلَامِي-دَمَشَقِ.

(5) مَا يَنْبَغِي سَلَفُ فِي عَمِّي وَجَدَ، نِي كَاتِبَ مَعْدَاتِ الشَّيْءِ بَلَّتْ مَعَهُ، سَلَامَةً، سَبِي دَخَلَ، لَمْ يَكُنْ، ص 156.

(6) وَجَوَى أَمَقِّمَ، مَعْنَى الْقَائِمِ، ص 81.

(7) فِي عَمِّي: إِسْلَامًا.

(8) فِي عَمِّي: مَكْرَهُهُ.

(9) فِي عَمِّي: كَلَامَهُ.

يَكُونُوا لَمْ يَدْخُلُوا إِلَى بَدَنِ الشُّرِكِ طَائِعِينَ، وَإِنَّمَا وَدَّتْهُمُ الرِّجَالُ إِلَيْهِمْ، وَهُمْ يَرِيدُونَ غَيْرَهَا، وَإِنْ كَانَ يَكُونُ عَلَى أَنْتَهُمْ دَخَلُوا<sup>(1)</sup> طَائِعِينَ، فَلَعَلَّهُ بِمَا أَحَارَ شَهَادَتَهُمْ عَنْ أَنْ تَبَيَّنُوا وَطَهَّرَ صِلَاتِهِمْ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ، فَيَتَأَوَّلُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ عَدَّ أَنْ تَجُوزَ شَهَادَةُ مَنْ سَافَرَ إِلَى أَرْضِ حَرْبٍ لِلتَّجَارَةِ، وَطَلَبَ الدَّمَا، وَهُوَ عَارِفٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ، وَأَنَّ أَحْكَامَ الشُّرِكِ يَجْرِي عَلَيْهِمْ وَبَدَارَ عَمِّي مِنْ هَذَا<sup>(2)</sup>، يَحْرَجُ لِنَظَرِهِ وَتَسْقُطُ شَهَادَتُهُ، فَيُؤْجِبُ عَمِّي وَلَا<sup>(3)</sup> مُسْلِمِينَ، يَنْتَعِمُونَ<sup>(4)</sup>، مِنْ الدُّخُولِ إِلَى بِلَادِ الْحَرْبِ لَتَتَجَارَةً، وَيَضَعُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي لُطْفِ السُّلْبِ حَلِ تَنْتَعِمُونَ<sup>(5)</sup>، مِنْ أَرْضِ ذَلِكَ، حَتَّى لَا يَحْدُ أَحَدُ السُّبُوبِ إِلَى ذَلِكَ، لَا سَمَاءً إِنْ خَشِيَ أَنْ يَحْتَمِلَ بِسَبَبِهِ مَا لَا يَحِلُّ بِبَيْعِهِ لَهُمْ، نَمَّا هُوَ قُوَّةٌ عَلَى أَحَدِ الْإِسْلَامِ لاسْتَعْنَتَهُمْ بِهِ فِي حَرَمِهِمْ<sup>(6)</sup>، وَحُكْمُ بِلَادِ الْخَوَارِجِ بِبَائِقِينَ<sup>(7)</sup>، يَدْعُوهُمْ، لِدَاعِيهِمْ إِلَى بَدْعَتِهِمْ حُكْمُ بِلَادِ الْحَرْبِ، عَلَى حُجُومٍ حَصْلَتُهُ لَمْ تَبَيَّنْ مِنْ إِهَانَتِهِمْ لِمَنْ مَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَاحْتِقَارِهِمْ لَهُمْ، وَجَرَى حُكْمُهُمْ عَلَيْهِمْ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُقَامُ فِيهَا وَلِدُخُولِ إِلَيْهَا، وَحَالَتُهُ حَذَرُ وَاللَّهُ عَالِمٌ.

وَفِيهِ بَرٌّ خَسَنٌ بِحَسَنِ السَّفَرِ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ عَمِّي ثَلَاثَةُ أَشْهُاءَ:

(1) مَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَنْ سَافَرَ إِلَيْهِمْ كُفْرُهُ<sup>(1)</sup>، عَلَى فَعْلٍ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْفَرِ إِلَيْهِمْ، أَوْ لِأَحَدِهِمْ أَوْ عَلَى سَبَبِ لَحْمٍ أَوْ الرِّثَا، فَدَيْنٌ كَانَ يَلُومُ شَيْءًا، مِنْ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>، لَمْ يَحْزَ سَفَرُهُ إِلَيْهِ.

(2) وَنَ كَانَ لَا كُفْرَهُ عَلَى شَيْءٍ، مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ بَنَاهُ ذَلَّةً وَصَفَارًا<sup>(3)</sup>، لَمْ يَجِرْ أَيْضًا، الْأَوَّلُ أَشَدُّ، وَهُوَ فِي كُلِّهِ مُسْتَجِرٌ أَيْ مَحْرَجٌ<sup>(4)</sup>.

(3) وَنَ كَانَ سَفَرُهُ إِلَيْهِمْ كَسَفَرِهِ إِلَى أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، إِذَا تَوَخَّاهُ مَعْدُومٌ عَلَى مَا سَأَلَنِي

(1) فِي عَمِّي: الْفَرِيضُ، سَطَوِي عَمِّي.

(2) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي.

(3) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي.

(4) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي.

(5) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي.

(6) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي، أَرْضُ الْحَرْبِ مِنْ مَقْدَمِ عَمِّي، مِنْ عَمِّي: 154، وَ 2.

(7) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي، بَائِقٌ وَفَاهُ وَدَابَّ، عَمِّي: الْفَضَّاحُ، ص 68.

(8) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي.

(9) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي، سَطَوِي عَمِّي.

(10) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي، وَفَاهُ.

(11) فِي مِثْلِ عَمِّي: عَمِّي، سَطَوِي عَمِّي.





الحسن اللخمي عقب هذا الكلام: قد تغير أمر الناس اليوم، وكسر العمل بالربا من غير النصارى، فإذا كان ذلك كذلك، وكان رجلان يعملان بالربا أحدهما مسلم والآخر نصراني، كان له الصرف من النصراني أخف، لأنه غير مخاطب بتحريم الربا على الصحيح من الشريعة<sup>(1)</sup> ولأنه لم أسلم لحل له ما في يديه، كان ذلك من ربا أو من خسر، ولم يأت منه له محل له من نفعه، وهذا هو ما أشار إليه الطبري رحمه الله تعالى. فليس على كل واحد أخف من معاملة المزيبي، لأن المزيبي إذا كان له محل له من نفعه أرى في ذلك روجح عليه رده إلى صاحبه، أو لصدقة به عنه إن لم يعرفه.

قال أصح رحمه الله في مال المزيبي وعصره: ليس له نصيب ولا يملك ولا يجوز أن يبيع ولا يشتري ولا يبايع فيه ولا يعامل فيه، فإن عاقبه فيه أحد وأبى أنه يخرج منه ويتصل به، ولا يبيع إلا بما يبيع من استعرق ماله خروجه جازاً، رد عليه<sup>(2)</sup> بالنفقة وله حصة من ربحه وحصة من ماله فلا يجوز لأقربائه أن يستعرقوا ماله من ماله، فلا يجوز له نفسه معروف<sup>(3)</sup> بأهل الدين.

((حكمه ميراث أموال مستغرفي الذمة)).

وأبى الميراث فلا يطيب المال المحرم للتوارث هذا هو الصحيح لدي عبه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وقد روى عن بعض من تقدم أن الميراث يطيب للتوارث<sup>(4)</sup> وليس ذلك بصحيح، والمروى عنه ذلك: ابن شهاب<sup>(5)</sup> الزهري<sup>(6)</sup> والحسن البصري<sup>(7)</sup> فروى عن ابن شهاب<sup>(8)</sup> أنه قال فيمن كان على عمل وكان يأخذ الرشوة والقبول والحسر وتضمن

<sup>(1)</sup> قال ابن القوي: سقط في س.

<sup>(2)</sup> في س: ما به من مال.

<sup>(3)</sup> في س: راجع.

<sup>(4)</sup> في س: راجع له.

<sup>(5)</sup> سئل لميراث أن خسر يوم محترم ثياب مستغرفي الذمة انشأ به إلى أنه سكر لاسدلاً عليه في سوجه، انظر في (95).

<sup>(6)</sup> في س: في ثور.

<sup>(7)</sup> انظر فخر الإسلام.

<sup>(8)</sup> انظر فخر الإسلام.

<sup>(9)</sup> في س: سقط في س.

كنت أكثر تجارتها الربا، إن ما ترك من المال ساذغ لورثتهما بميراثهم الذي فرض الله لهم، علموا ببحث كسبه<sup>(1)</sup> أو جهلوه وثم الظلم على جالبه، وروى عن الحسن أنه دخل على عبد الله بن الأحنف<sup>(2)</sup> بعوده في موضعه، فجعل عبد الله يصوب النظر إلى صندوق في بيته، فقال له: يا أبا سعيد هذه مائة ألف لم أؤد منها زكاة ولم أصل بها رحمة، فقال: خسر لولده بعد موته: أتأب هذا المال فلا يكن عليك وباءاً<sup>(3)</sup> أتأب صفواً من كان له جموع هذات، من يحل جمعه ومن حق منعه.

من حجه من ذهب إلى هذا القول، أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لما ولي، أعطى سائر الناس ما في قبيله من أمراء الخوارج للثغرات، وغيرهم ممن استحق العطاء، لأن ذلك لعين قد صدرت منسوبة على حاله<sup>(4)</sup> في الذمة، وهذا لا حجة فيه، لأن عمر بن عبد العزيز لما ولي، أدى ما عليه من مظالم في بيت المال، وقد كانوا يجنون الخلال والفساد، وقد قل سجن من اعسسه: إن كان سجن الأموال بالأمر المستقيم، والثنى كثر ينسب منه لعل في كثير، وقد تقدم هذا مستوفى<sup>(5)</sup>.

قال الله تعالى رحمه الله: من سئل عن قول ابن شهاب والحسن: ما أرى أن يثبت هذا غصب، ولم يكف ثمر الثمرين يرد على هذا القول، لأن الله سبحانه يقول: (من بعد حجه مبصرى) رُدَّيْنِ<sup>(6)</sup> ولا خلاف أن كل من صار إليه مال غيره بغير وجه ساذغ<sup>(7)</sup> إما بغصب أو عداً أو ربا، أو وجه لا يجوز له أخذه به، إنه دين عليه، لقوله تعالى: (وَلَا تَكُونُوا مِثْلَهُ بَيْنَكُمْ بَالِغِينَ)<sup>(8)</sup> وقد قال في الربا: (وَأِنْ تَيْبُمْ فَلَكُمْ زُؤُوسٌ مِثْلَكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)<sup>(9)</sup> فما كان دين على من هو ببعد لم يكن وارثه أحق به من أهل الدين لأن الدين واجب من ميراث بالكتاب والسنة والإجماع، فلا يجعل لفظة رضى

<sup>(1)</sup> في س: بحث كسبه.

<sup>(2)</sup> انظر فخر الإسلام.

<sup>(3)</sup> في س: قد يكن ربا، والنفسه سكر. يكمل في هذه الأبواب، ص 2/145، وفي كتاب الخلال والمحرم - فخر الدين - ص 281-282.

<sup>(4)</sup> في س: منسوب على حاله.

<sup>(5)</sup> سئل سئل أن شرح الحكماء، ص 270-271، وبذكره من منقول من تولى من رشد، انظر في س: ص 640-641.

<sup>(6)</sup> الآية 12 من سورة البقرة.

<sup>(7)</sup> في س: بغير وجه.

<sup>(8)</sup> سورة البقرة، الآية 187.

<sup>(9)</sup> سورة البقرة 278.

بها<sup>1</sup> قالها ولم يتدبر أصلاً تنقذ لأهلها، ولا خلاف أن هذا يستلزم طولاً<sup>2</sup> في حياته لأعدى عليه من ظلمه بشيء، أو أرب عليه، فليس مرتبه بالذي يستطع ذلك عن<sup>3</sup> ماله، ولا كسره ما عليه من التبعات، وإن كان أهل تلك التبعات لا يعرفون لكسره ثم يمنع ما كان منه من ذلك لورثته، ومن كذب هذه سلسلة وأسس من إحصاء أتباهه فله ثوب كالتقصير في أسس من محض ما يهبه ورثته، وإنما قلنا، وكسبيل ما من لا يعرف له ما<sup>4</sup>

قال أبو البراء بن ربه: فإن كان ذلك هذا بهل فتر، ففقد ما كان لهم من بعده على سبيل التصديق من غير التبعات، لا شيء سبيل ميراث عن ميراثهم، وقد قيل أن ورثته إن كانوا ممن ينفعهم مسلمون، ويعني عنهم في وجه من الوجهة التي يجب أن يرزقوا عليهم من سبل المال ما كان لهم من بعده، لا يستفاد المسلمون بهم على مدح من يرى حكمه حال حكم النبي - لا حكم الصدقة، والقياس على هذا القول أن ما زود على سبيل الميراث لأنه إذا وى حكمه حكمه أنفى، فقد سقطت عن التبعات منه للجهل بهم، وإذا سقط عنهم منه، وجب أن يكون ميراثاً لورثته وليس كذلك في سقطت لورثة للجهل بعددهم<sup>5</sup> كان ميراثاً لولائي بما لا<sup>6</sup> ولو لم سقطت حق أهل التبعات منه للجهل بهم لوجب أن يتصدق به عنهم، وهو القول الآخر والله اعلم.

### فصل (في تصرف التائب في الأموال التي حصل عليها من الحرام وما يبقى له)

فصل لمدى رحمه الله تعالى، فكيف سبل من أراد التوبة مما بيده من الأموال الحرام؟ قال: إن اكتسب من دنا فلرد على من ربا عليه ما ربا به عليه، ويطلبه ربه، لكن حبراً، فإن سب من حرده فليصدق بذلك عنه، وإن أخذ بقله، فلفعل كذلك في

<sup>1</sup> أي من حضرة الله

<sup>2</sup> أي في ما لو ضل

<sup>3</sup> أي من المؤمنين، سعد في ح

<sup>4</sup> أي ورد في هذه المسألة منه مؤلف عن كتاب الأموال، ودوى من 162

<sup>5</sup> غير معروف، قد عرفت من فتاوى برية، سفيان بن عيينة، سفيان بن عيينة، 163

<sup>6</sup> أي من المؤمنين، سعد في ح

أمر من ظلمه به، قيل له، فإن التيس عليه الأمر فم تدر كم الخلال من الحرام مما بيده، كيف صنع؟ وهل يجزيه جبر، من ماله يتصدق به؟ قل: ما إن يكون بحري كل من هذه حالت، جز، معلوم مما بيده يتصدق به فلا وجه لهذا، ولكن يحرق قدر ما بيده من الذي يجب عليه رده، حتى لا يشك أن ما بقي قد علس له، فيجهد من ذلك الذي رآل عن رده إلى من شرب من ظلمه، أو أرب عليه، فطعت ما بقي من شيء له، فإن شرب من وجوده فصدق به عنه

قيل له<sup>1</sup>، فكيف تكون بونه من احتساب الخصال يذمته، وعنه أنه يجب عليه من ذلك ما لا يقبل أداه لكسره<sup>2</sup>، متى خور شهده ويضرب إلى العدالة؟ قال: بونه أن يرى ما بيده، وما إلى المسكين، أو إلى ما فيه صلاح، فليس، حتى لا يبقى منه إلا أقل ما يحزه في الصلاة من اللبس، وهو ما يسره من سرته إلى ركبته، وقوب يومه، لأنه لدى يجب له أن يأخذ من ما شربه إذا اضطر إليه، وإن كره ذلك من واحد منه، فربى هاها للفلس<sup>3</sup> في قول، لأن الفلس له تصرف إليه أموال الناس فلا يشك، بل هم الذين صبروه إليه فسرك له في قول ما يواريه، وما هو حيثما لاسه وأبو عبيد<sup>4</sup> يرى لا يشك للفلس إلا أقل ما تجزي به الصلاة، وما هو ما يواريه من سرته إلى ركبته، ثم كل ما وقع بيد هذا شيء، أخرجه عن يده، ولم يمسك منه إلا ما ذكرت، حتى يعلم هو ومن علم حاله أنه قد أدى ما عليه، ومن أصاب من الأثيب، المكروه من الأموال سر، فله أن يخرجها عن سره سر، وأما ما ظهر منه وعنه الناس، فلا يزيل الخرج عنه فيه إلا لا تشهد<sup>5</sup> ناداً، ما عليه، وما قدر أن يتحلل منه، ووجد ذلك من أخيه عن طيب نفس منهم من غير خوف، ولم يكن أصله رشوة في حكمه ولا في منع حق عن<sup>6</sup> أهله، ولا حلوان كاهن، ولا مهر بغي، ولا إجارة بمعنى ولا ناحة، وما كان من عتدا، أو من فتحليل منه يخرجها من اسمه<sup>7</sup>.

انظر قوله، أنه كل ما وقع بيد هذا شيء، أخرجه عن سره ولم يمسك منه إلا ما ذكرت، حتى يعلم هو ومن علم حاله أنه قد أدى ما عليه، فإن ظهر كلامه هذا فليفتنى

<sup>1</sup> كلاء لا زال مصلاً به، وقد نقل مؤلف هذين المستفتين من كتاب الأموال من 162 163

<sup>2</sup> أي بغير خوف من وضع نفس شخصه للغير، وقد ذكر الشافعي في هذه التوبة تحت، ما 171 من 170، سفيان السجستاني

<sup>3</sup> أي ح، أو سفيان، وقد ورد في كتاب الأموال، أبو عبيد - انظر فهرس الأعلام

<sup>4</sup> أي من الأثيب

<sup>5</sup> أي من علي

<sup>6</sup> انتهى كلامه الدودي راجع الأموال من 164، ويوجد ما أدى فتوى مشبهة في معنى، من 11، 16.





منه على نفسه وعلى غيره، ويؤدي منه ما يجب عليه من كفارات وركاء لفظاً، إذ ليس عليه لتصديق بجمعه وحج، كما قال الذي يعدي فيه وأخذ من عمر حله، وإنما يستحب له ذلك، هذا الذي يأتي في ذلك على منساج قول مالك رحمه الله تعالى، وما من عيب، قول النبي صلى الله عليه وسلم، في الصدقة، «عسائها ستة مائة من صاعها وإلا فستأكلها بها»<sup>(1)</sup>.

وأما ما يعطيه إحداهما من الصدقة والبركة والعروض والحسنات من الأجر، لحلال التي حاربوا لئلا يفسدوا، بله أن يأخذوا، إذا كان الذي يعطيه منهم غير مستغرق لدمه في غيره من شياطين نعم أن يسهل من المال بقدر<sup>(2)</sup> ما عليه من التبايعات مثل ما يعطيه فأكثر، وأما ما كان منهم مستغرق لدمه بقدر<sup>(3)</sup> ما عليه من التبايعات والعلاقات فلا ينبغي أن يأخذ من غيره، إذا أورد للتبعية الاستبراء لديه إذا قد خلت أهل لعنه في ذلك فهو من استتبعات البري قبل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (من مكي التفتيح استبرأ نبيه وعرضه)<sup>(4)</sup> وأخذ للذخيرة والبركة منه كره له من حده لعروض من نعم أبي حارب إليهم<sup>(5)</sup> بوج، حارب من شراء وميراث، أو ما صار إليهم<sup>(6)</sup> بغير وجه حارب، فلا يحل له أخذ منهم بوجه من الوجوه، فإن فعل، كان ذلك بمنزلة<sup>(7)</sup> الذخيرة والبركة المعنوية من غيرها، إذا تدفقت نهبها تضمن بالغبية عليها، وبأستحار أخذ منهم من ذلك على لوجه المذكور، كان له أن يعصدق به قسم عيبه من التبايعات.

وأما من أخذ من ماله فله أن يأخذ من تركه المفروضة إذا كان مضروباً بالدين، لقول الله عز وجل: (والغارمين) وما يستلزم أن يأخذ منه ما اعتقده الإمام بوجه الاجتهاد والنظر، وإن كان له مال ولم يكن عليه دين وبالله التوفيق.

فما وقف السائل على هذا جواب، عقب سؤال ثان عن بعض قصوره، بأن قال أنه

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري في 1 (المسلم 1016) وسواء كتب بضمه أو فتوحه، ص 64.

<sup>(2)</sup> في من فعل بعد.

<sup>(3)</sup> في من بعد عيبه.

<sup>(4)</sup> من حيث حرم من إخراج من سنة بوجده.

<sup>(5)</sup> في ع: به.

<sup>(6)</sup> في ع: إليه.

<sup>(7)</sup> في ع: منه.

<sup>(8)</sup> في ع: كان ذلك بغيره ومكره في من أجاز.

<sup>(9)</sup> وأما في لامة 60 من سورة البقرة.

وقفت وصل الله توفيقك وقضى عن الجميع حقوقك على جوابك الكريم وعلى قولك فيه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(1)</sup> في اللقطة: (عزفها سنة) وقد حلفي على عزت الله - وجه لدليل من ذلك، فلك الفضل في بيان ما أشرت إليه من ذلك ما جاور منسكور، إن شاء الله تعالى؟

جواب، أدام الله توفيقه، على ذلك بأن قال: وقفت - وفكك الله ويربي - على ما سنهت عنه، وأردت الوقوف عليه من موضع الدليل من الحديث الذي ذكرناه على صحة ما أجت في السؤل الواقع ببض هذا لكذب، وموضع لدليل منه هو أن النبي صلى الله عليه وسلم، قد أباح للفقير اللقطة إذا عرفت سنة فلم يأخذ صاحبها، أن يستغنيها ولم يأخذ أن تصدق بها<sup>(2)</sup> عنه، على ما حصل عليه أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم: (مأكل بها) إذا قد جاء ذلك نص حلياً في غير هذا الحديث، إلا أن من أهل العلم من كره له أكلها غيب كان أو فقيراً، ومنهم من كره له إذا كان غيب، ومنهم من كره له أكلها إذا كان فقيراً<sup>(3)</sup> مخافة أن تأتي صاحبها في شيء من ذلك كله.

فحصل الإجماع من العلماء على إباحة أكلها وسقوط وجوب التصديق بها إذا لم يخش ريباً وبها وأمر من ذلك، وإذا حاز ذلك في اللقطة مع أن صاحبها لو جاء، لكان له حق في عينها، كان أخرى أن يجوز ذلك في هذا المال الذي كتبه بوجه جائز، من عله تبايعات لمن لا يعرفه، إذا لو جاء، أو جاء أحد منهم لم يكن له حق في عينه لنسبوت حقوقهم قبل في دمه، وعلى هذا المعنى قال مالك رحمه الله تعالى في رواية أشهب عنه في كتاب الجهاد من العنينة: من عسرف من الغزو إلى بلده فوجد في كعب<sup>(4)</sup> خطوط شترها في لغم صليب ذهب زنته سبعون مثقالاً، به لا بأس عليه فيه، إذ قد رجع إلى بلده وتفرق أهل<sup>(5)</sup> الجيش إلى بلادهم وهو لا يعرفهم، فلهما قلت إن جوابي على منساج قول مالك<sup>(6)</sup> لأن من تعين له حق في عين هذا لصليب في ذمة واحدة<sup>(7)</sup> إن أهله<sup>(8)</sup> جساعة لا يعرفهم.

<sup>(1)</sup> في ع: النبي صلى الله عليه وسلم.

<sup>(2)</sup> في من: تصدق.

<sup>(3)</sup> ما بين القوسين سقط في ع.

<sup>(4)</sup> في من: كعب، وكتب العرب جمع كعب، مصدر القوس، ص 520.

<sup>(5)</sup> هل: سقط في ع.

<sup>(6)</sup> في من: حولي نظير تم التخص عنهم من لاسخ.

<sup>(7)</sup> في من: وفي دمه: حدة.

<sup>(8)</sup> في من: لجأت.

كما أن الشباغات والظلمات التي على هذا الرجل لصاعة<sup>(1)</sup> لا يعرفهم، فاسوبا في هذا المعنى، بل هذا في الجواز أخرى، من أجل أن أصحاب الشباغات لو قدموا أو قدم أحد منهم، لم يبعين له حق إلا في ذمته لا في عين ما بيده من هذا المال الذي قد اكتسبه بوجه جائز، بخلاف الصليب الذي قل فيه مالك ما قال، وبخلاف اللقطة التي جاء الحدث فيها من الناس، على أنه عس ومنهم، بأجرة أكلها للفقير.

أخبر القاس في ذلك أن نقول: إن هذا المال الذي عند الذي عليه شباغات صار له وجه جائز، قد من من أن يملكه فيه أحد من أهل شباغته إلا يعرفهم، سجد له أن ربحه<sup>(2)</sup> ولم يحجب عليه المصطفى به إلا استجبت، أصل ذلك قول لبي صلى الله عليه وسلم له وجه ينتظر إذا منع أحد<sup>(3)</sup> الذي عليه شباغات وأما أن تأتي لك شباغات اشتد ثقلها، وقول مالك راجع الصليب الذي قد من أن يأتي<sup>(4)</sup> ضابطه لمعرفهم وجهه لا تأني عندك فيه، بيد أن ما سأل عنه مشروحه محتمل، عيب طرحه وبناه على ما رغبه ليسكن ينسب إلى أن ما حوتل عليه فمما سألني عنه يوفى على المخرجه فيه: إذا لم يأتين ذلك مني ولكن ليضمين قلمي، والمالك المرسك لك ولك برحمته<sup>(5)</sup>.

فأنت ترى قوله في صدر الجواب: فقد بلغ الغاية التي عليه في أتوية، وتنتهي إلى أنبوبة المني يجب منه بعد اكتساب بعد ذلك من المال، وفاداه بوجه جائز، فيه ركن منه على نفسه وعياله ويؤدي منه ما يجب عليه من الكفارات وزكاة الفطر، إذ ليس عليه التصديق بجمعيه ربح، كمال الذي تعدى فيه وأخذه من غير حله، وإذا يستحب له ذلك، فيجعل خراج ما بيده مما اكتسبه بعد نزوعه ما كان بيده قبل تويته مستحب لا وجب، ووصفه بأنه<sup>(6)</sup> بلغ الغاية في التوية وانتهى إلى النهاية فيجب، وذلك كله خلاف ظاهر قول لداودي رحمه الله تعالى.

وقد كان شريك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزوي، أقره له ربي بركته.

<sup>(1)</sup> في س: كله  
<sup>(2)</sup> في س: ربح  
<sup>(3)</sup> في س: حدث وفي نادر من ربح (قد بلغ الذي عليه بيت)  
<sup>(4)</sup> في س: تأتي سبع في ع  
<sup>(5)</sup> في س: على ما  
<sup>(6)</sup> رواية 256 من سورة بقره  
<sup>(7)</sup> ينتهي كلام أبي رباح، فادري أني رباح، في: 2/1008/946  
<sup>(8)</sup> في ع: يرد.

وصل إلي في بعض رحلاته<sup>(1)</sup> ووقع معه<sup>(2)</sup> مناظرة ومذاكرة في هذه المسألة بنفسها، وكان حبيبها ما ذهب إليه ابن رشد رحمه الله، وطال البحث فيها إلى أن وقع الاتفاق بيني وبينه -أيقاه الله- على استحسان قول ابن رشد رحمه الله تعالى وصح<sup>(3)</sup> قوله: وإنه جار على أوصل مالك حسما من<sup>(4)</sup> ذلك في مسألة الصليب عند<sup>(5)</sup> لكلام عليها إن شاء الله تعالى لأحد من أهل العلم، الأصحاب عليها فتشعروا به وستموا صحتة، وتولدوه.

<sup>(1)</sup> (مناظرة مفتوحة من بعض فقهاء بحبه)

كان ماخوذ من مباحث الأصحاب المرم من صنف الفقهاء والمراقبين، من كان الأصحاب يذكرون عليهم أسياء بركيون، من مخالطة الأجنبيات من السور السور، ومن عدم سدق<sup>(1)</sup> لزوجه، وتكلموا لمخالطة من ليس لهم منى محرم من الرجل، ومثل ماخوذ من نسبة باخرنة، ويبيعهم منهم ما لا يحل بيعه كالليل والسلاح واللعنم ولا سيما شعير ليد له منه من ثمنه وعنف<sup>(2)</sup> ختمهم، ومثل يقاتلهم للثب يد توب عندهم على ما هو عليه، وشركاءه يحسم ما بيده من حلال والخراء<sup>(3)</sup> ولا بأمرونه ينزع شيء من ذلك، وإن كان مستغرقا لدمه بالجماع، ومثل تعاطيهم للشركات<sup>(4)</sup> الفاسدة في مزوجة أو مسافات، ومثل إعانة ثمنهم للعسل الظلمة على ما يريدون من ظلم وحصر<sup>(5)</sup> بلاد وقطع شجر ورحلت أدى بالمسلمين، ومثل استعرقهم من الظلمة الأشيب، مفضوية والاستبداء لهم ما هو حرام، العين أو ناسي عنه أو متولد، أو غير ذلك مما يكثر تعداده ويضول تفصيله وتبيينه.

فلما سمع هؤلاء بكون الأصحاب إلي هذه الفتوى واعتقادهم إياها، أخذوا في إشاعة

<sup>(1)</sup> في س: ربح  
<sup>(2)</sup> في ع: وقع  
<sup>(3)</sup> في س: وتصحيح  
<sup>(4)</sup> في س: يد  
<sup>(5)</sup> في ع: هذا  
<sup>(6)</sup> في س: سرب  
<sup>(7)</sup> في س: دعوة  
<sup>(8)</sup> في س: حلال، وحرام  
<sup>(9)</sup> في س: شركات

<sup>(10)</sup> فخر والاحمد المصنف والمحرر من سرب وغيره، محتر فخر، في: 142

ما يتوش عليهم، فكتبوا إلي بعض شيوخ العصر بيجية عمرها لله بدعوة لإسلام، وموهوا عليه واخترعوا أشياء، وأظهروا لإنكار لما أخذ به، لأصحاب من الفتوى المشار إليها، فأحبهم الشيخ المذكور بما يوافق غرضهم لما أودعوه عنده من الأقوال الكاذبة. ونفدالي في جوابه إلى أن قال: «إن هذه»<sup>(1)</sup> الفتوى مخالفة للإجماع، فاستد نكيره في ذلك، فبلغني قوله وجوبه وسمع بذلك أيضا شيخنا أبو عبد الله محمد المذكور، أعزه لله وأبقى بركته، فسمعت نكيره على نسخ المکتوب إليه الذي صرح بذكر<sup>(2)</sup> هذه الفتوى. ولما بلغ ذلك الأصحاب أتوا إلي وأخبروني بذلك، ويقول هذا الشيخ المنكر لهم الحكم، وبدعاه الإجماع، فاستخرجت لهم من كتاب المحربين من البيان والتحصيل شرح العنينة<sup>(3)</sup> ومن المتقدمات من كتب المحربين<sup>(4)</sup> ومن لزولي<sup>(5)</sup> شرح الرسالة، ما نقض ما ادعاه من الإجماع، ويظله، وذلك أن هؤلاء الثلاثة قد قبلوا، أن المذهب ختلاف قيم تسقطه لزومة من المحارب من الأحكام على أربعة أقول: -

(1) أي هذه: إن التوبة لا تسقط عنه إلا حد الحربة ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق لله وحقوق الناس

(2) أي في ذلك: إن التوبة تسقط عنه حد الحربة وجميع حقوق الله من الزنا والقطع في السرقة وشرب الخمر وما أشبه ذلك. ولا تسقط ما سوى ذلك من الدم، ولا أموال.

(3) والثالث: إن التوبة تسقط عنه حد الحربة وجميع حقوق الله عز وجل وما أخذ من الأموال إلا أن يوجد من ذلك شيء قائم بعبه<sup>(6)</sup> لم يتلفه، فيرد إلى هذه ولا تسقط عنه الدم، فيكون مطلوب به، وهذه رواية لوليد بن مسلم<sup>(7)</sup> عن مالك.

(1) ما بين قوسين: سقط في ع

(2) في ع: مكر

(3) اسم الكتاب: البيان، بتحصيله في مستخرجة من التوجيه والعبيل لابن رشد، ومستخرجة هي العنينة لأبي عبد الله محمد بن أحمد عبد العزيز الشافعي.

(4) لابن رشد: حد.

(5) في ع: الروي، وصحاح الروي، أي: شرح فخر الأعلام.

(6) في ع: يعني.

(7) شرح فخر الأعلام

(4) والرابع: إن توبه سقط عنه جميع ما قبلها من حقوق الله تعالى، وتسقط الدماء والأموال، ولا يسبق بني، من ذلك إلا أن يوحد شيء من ذلك قائم بعينه فيرد إلى هذه.<sup>(1)</sup>

فلما استخرجت بهم هذه الروايات، وأرفقتهم عليها، وبأن لهم بطلان هذا الإجماع المدعى، لأن حكمهم أو حكمهم كان قبل توبته سقطت الحربة، فلما بان لهم ذلك، أمرتهم بأشئ إلى يحاربوا لكي يحتجموا<sup>(2)</sup> مع من يفت من الفقهاء والأشباح، وأن يطعنوا التسع المنكر لفتوى من ردد في إبراز ما ادعاه من الإجماع، ففعلوا ووصلوا إلى بيجية عمره الله، واجتمعوا مع من<sup>(3)</sup> يفت من الفقهاء والصلحاء، وتحدثوا معهم في المسألة فكلهم وافق ابن رشد، واعتترف بصحة قوله وجليل قدره حتى أن بعضهم قال فيما بلغني عنه: كيف يحل أن نترك قول ابن رشد رحمه الله مع تعصيم لأشباح له، وتسميسهم له بملك الأصغر، ونزول مثلنا نحن في عصرنا هذا مع قصورنا وعجزنا عن الحقوق سرحة من مصى؟

وكتبوا إلى بذلك<sup>(4)</sup> كتابا من الفقهاء والصلحاء، حتى أن بعضهم قال في كتاب له: «وَقُلْ لِحَقِّ مَنْ دَنَكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ»<sup>(5)</sup> وعند ورود لأصحاب على المشاحة المشار إليهم (بها) وطهر لهم منها ما زدهم يقين، وبصر<sup>(6)</sup> لقول السبع المنكر عليه وطهره بالإجماع الذي ادعاه، فلم يجد ورجع<sup>(7)</sup> عنه إلى أن لا اعتبار غير ما ذهب إليه ابن رشد، وكان من حملة أصحاب<sup>(8)</sup> الشيخ المنكر إليه رجل من صنف الطلبة يقال له: محمد بن أصغ<sup>(9)</sup> فوصل إلى شيخنا أبي عبد الله الراوي المذكور، وقال له: قال الشيخ المازع: لم حارب على التائب - عندي - إذا تاب أن يخرج عن جميع ما بيده من الحرام، وأما ما بيده من حلال فلا يجب عليه لتصدق به، وإذا استحب له ذلك، فإذا لم

(1) نفس الأحكام ذكرها الوليد في كتاب أحلال وأحرار ص 231

(2) في ع: يجتمعون

(3) في ع: بين

(4) ساق سقط في ع.

(5) الآية 29 سورة بكة

(6) في ع: وبصر.

(7) في ع: ورجعوا

(8) صاحب سقط في ع

(9) شرح فخر الأعلام

يخرجه فليتجر به، وبما كسب<sup>(1)</sup> بعد ذلك، فإذا خف الموت دفعه إلى الفقراء والمساكين، فإن الشرع جعلهم عند الأيأس<sup>(2)</sup> كأصحاب التباغات.

قال شيخنا أبو عبد الله الزواوي: فلما أخبرني ابن أصيبغ بقوله قلت له: قل للفقيه المنقول "عنه: الواجب على مستغرق الذمة"<sup>(3)</sup> فسمعا بيده من المال عند الثوبة وحبوب الإخراج<sup>(4)</sup> ولا يحل له أن يمسكه فأخبره بذلك، ثم عاد<sup>(5)</sup> إليّ وقال لي: قل للفقيه: هو كما اكتسبه بعد ذلك من المال؟ قال شيخنا أبو عبد الله الزواوي: فقلت له: حينئذ الفرق بينه وبين إن ما بيده من المال<sup>(6)</sup> قبل توبته، الشرع أوجب عليه إخراجها، وأخذه من يده، دفع<sup>(7)</sup> لمز له عليه تباعا، فصار حقهم متعلق به لكونه تمتع من أداه ما وجب عليه مع أن هذا المال، إن كان من معاملة، إما تجارة أو غيرها، فالشرع حرم عليه هذه المعاملة، لأجل<sup>(8)</sup> أرباب التباغات وحرم عليه إمساكه، فإذا تاب صارت توبته بعد ما تعلق بيده من المال حق لأرباب التباغات، فصار كعين<sup>(9)</sup> الحرام، مع أنه لا يتحقق توبته، لأن الإخراج ولا يتوزع من كل ما بيده، وما ما اكتسبه بعد ذلك فهو مال لم يجره عليه الشرع كسأله ولا محاولة ما ينشأ عنه، فلذلك قلنا<sup>(10)</sup> أنه لا يجب انصافه به في استحبابا، ولست قال الإمام أبو الوليد: ذلك كاللغة.

قال: فلما كان من نقد عاد إليّ<sup>(11)</sup> ابن أصيبغ<sup>(12)</sup> وقال لي: قال الفقيه: الفرق بين اللقطة وهذا، هو أن اللقطة صارت إليه بوجه جائز، والذي في ذمته صار إليه بوجه غير جائز، فمذلك أباح المشرع لواجد اللقطة أخذها وأكبتها، بخلاف هذا، قال: فقلت له: هذا الذي فرق به غير صحيح، فإن التشبيه إن وقع في المال المكتسب بعد السوية، فإنه<sup>(12)</sup> صار

<sup>(1)</sup> هو من اكتسب

<sup>(2)</sup> في ع: ليس،

<sup>(3)</sup> ما بين القوسين: سقط في ع وللزواوي فتوى بهذا الشأن في نوازل ماؤونة - المصدر السابق - ورقة رقم 33 لوحة ثلثي انظر المحقق الثاني

<sup>(4)</sup> في س: إجماعه. إذا كان مستغرقا، وقد تكرر

<sup>(5)</sup> في ع: ثم جاء.

<sup>(6)</sup> في ع: لخلال

<sup>(7)</sup> في ع: وأخرج من يده، ودفع.

<sup>(8)</sup> في ع: لأن جمل.

<sup>(9)</sup> في ع: عين.

<sup>(10)</sup> قلنا: سقط في ع.

<sup>(11)</sup> ابن أصيبغ: سقط في ع.

<sup>(12)</sup> في: وثنا.

إليه بوجه جائز، وأرباب التباغات لم يتعلق لهم حق بعينه، فهو أضعف من اللقطة، فإنه رغب حقه<sup>(1)</sup> متعلق بعينها إذ عده، وإن هذه التفرقة لا تصح إلا لو قلنا أن المال الخلال الذي بيده عند السوية لا يجب عليه إخراجها، ونحن نقول بوجوب الإخراج، ثم إن هذا منه تدفق<sup>(2)</sup> لأنه يقول بوجوب الأداء، ويبيح التأخير. لأنه لا يحل لمن كان مالا وعلمه دين حال وأهل الدين مطالبون له، إما بألفسته وإما بطلب عندهم، التأخير والمطالبة إليّ أن يحسني<sup>(3)</sup> الموت<sup>(4)</sup> (لأن فضل نفسي صمد) كما قال عليه السلام<sup>(5)</sup>.

فقال عليّ ابن أصيبغ، ثم عاد إليّ بعد ذلك فقال لي: قال الفقيه: ليس التباغات في ذمته؟ ومن في ذمته شيء، كيف يسقط عنه؟ قال: فقلت له: نحن نقول: يسقط عنه لطلب والإخراج إذا جعل أهل التباغات شرط أن يكون ملتزما معتقدا إذا علمتهم، وعلم ورثتهم أو علم من له حق غيبته<sup>(6)</sup> أداه ما علمه من ذكر، فإذا لم يجد أحدا وجهه، سقط عنه الإخراج، لأنه إن جرح بمصدق كثير ناظر عليه إذا وجدوا، وإخراج ما لا يحريم بقية على تقدير النجوة، لأن يكون واجب، لأن لو أوجبت ذلك عليه، لكانت توجب عليه عراستين، وذلك باطل فيها<sup>(7)</sup> فلما إن الإخراج لا يجب إذا لم يعلم أهل تباغته، فقل ابن أصيبغ: قال الفقيه: من عصرت ذمته بشيء، لا بد أن يخرجها، قال: قلت له: نعم. إذا علم أهل التباغات، لأنه حينئذ يكون قادر على إراء ذمته<sup>(8)</sup> ولأ فلا، قال ابن أصيبغ<sup>(9)</sup> قال الفقيه: ما نعرف إلا لإخراج يجب قبل الموت، قال: قلت له: إذ يجب التعجيل، وأنت لا تقول به، فإن الدين إذا كان حالا ومالكة موجود وطلبه، يحرم على المدين أن يؤخر بالطلب<sup>(10)</sup> لأن التأخير مظل والمطل اغني<sup>(11)</sup> طم، كما قال عليه السلام.

إلى هه. انتهى الكلام الواقع بين شيخنا أبي عبد الله الزواوي أعزه الله. وبين الشيخ لمشار إليه. كتب إليّ بذلك، شيخنا أبو عبد الله مع الأصحاب الواردين عليه بسبب هذه المسألة، وحدثنني بها متفنية عند وصوله إليّ في رحلته الثانية، وكان أيضا كتب إليّ بمسألة الصليب المستشهد بها حسنا وقعت في أصل العتبية وفي البين والتحصيل. وهذا نص:

سئل مالك عن الرجل يشتري الجارية في مقام الروم، فإذا أنصرف بها وجد معها

<sup>(1)</sup> في س: لأن اللقطة له

<sup>(2)</sup> أخرجه البخاري 2/36، مسلم 1/171

<sup>(3)</sup> في ع: فقلت.

<sup>(4)</sup> ما بين القوسين: سقط في ع.

<sup>(5)</sup> في س: وأما.

الحلي؟ فقال: لا أرى "ما كان من هذا يسيرا بأش من القرصين وشبههم، فأما ما كان منه كثيراً له بال فلا أرى <sup>(1)</sup> ذلك، فقبل إنهم أيضاً روى بأرض الروم <sup>(2)</sup> كعب لحيوط<sup>3</sup> وم أشبههم بالدرهم ونحوه، فإذا انصرف الرجل إلى بلده، واحتاج إلى تلك الخيوط<sup>3</sup> ففسحه ووجد فيه صليب من الذهب تكون فيه سبعون مثقالاً من الذهب <sup>(4)</sup>؛ فقال: أروا ألا يكون بذلك بأش، كيف صنع منه وقد شرفوا؟ وصار إلى سده وهؤلاء ما عبد بالشاء ما يدري ما يصنع به <sup>(5)</sup>.

(مفسر ابن رشد حول مسألة من شترى شيئاً فوجده فيه ثمن آخر ذي قيمة)

قال الإمام أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى: فلو فيه يجد من الحلي مع جارية نسي شترها في المقسم <sup>(6)</sup>؛ وأما ما كان منه كثيراً له بال فلا رى ذلك يريد وإن كان شبه أن يكون من لباسها وهبتها، خلاف فخر ما في رسم إن خرجت من سماع عيسى من كتاب التجارة إلى أرض الحرب، وهذا هو الصحيح، إذ إذا يضح أن يكون لستشترى ما يكون من هبتها أو لباس وإن كان كثير إذ كان ذلك عليها حين البيع، فعلمه لبايع، وأما ما أخفته عنه فلم يعلم به فهو له، بين هذا ما في سماع ابن القاسم من كتاب جامع العيوب <sup>(6)</sup>.

وقوله: فإذا انصرف بها: يريد إلى رحله لا إلى بلده، بدلس فوله في مسألة لصليب بعدها، أروا ألا يكون بذلك بأش إذا رجع إلى بلده، ووجه فوله: أروا ألا يكون بذلك بأش هو أنه لم تحكه <sup>(7)</sup> ثمنه ذلك على الحيت لافراقه، وكان قد حصل عنده بأمر جاز لا عن غلول، صار حكمه حكم النقطة بعد التعريف والإيمان من وجده صاحبها في جواز أكلها فلتقطها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (فستأكلها)، لأن مالك إنما كره أكلها بعد

<sup>(1)</sup> ما بين القرصين سقط في س

<sup>(2)</sup> في ع بأرض الروم

<sup>(3)</sup> ما في لقوسين: سقط في ع

<sup>(4)</sup> من الذهب سقط في ع

<sup>(5)</sup> في ع: المنس

<sup>(6)</sup> في ع: الجبرع، والصحيح ما نثته، انظر كتاب جامع العيوب من المدونة الكبرى ص 3، 214

<sup>(7)</sup> في س: لا له تحكه

التعريف مخالفة أن يأتي <sup>(1)</sup> صاحبها فيجده عديماً لا شيء عنده <sup>(2)</sup> ولو علم أنه لا يجد صاحبها أبداً لما كره له كذا، واقتراق الجيش في هذه المسألة كالأس من وجود صاحب للقطعة، وهذا في الأربعة الخمس لوجبة للجيش، وأما الخمس فواجب عليه أن يضعه في مواضع الخمس، ولو كان قد غل سبعين مثقالاً، ثم تاب بعد اقتراق الجيش لوجب عليه أن يتصدق به، ولا جاز له أن يأكل منها شيئاً <sup>(3)</sup> على ما مضى في رسم من حلف بطلاق امرأته من سماع ابن القاسم، ونص ذلك.

يسئل مالك عن الرجل يغفل <sup>(4)</sup> في أرض العدو ثم يعود ويرد ما غل، أترى عليه إن يعاقب؟ قال: ما سمعت فيه شيئاً، ولو فعل ذلك به لكان أهلاً لذلك، قال ابن القاسم: إذا جاء تائب لم أر عليه أدباً، قال سحنون: كالمترد والراجع عن لشهادة يشهد بها عند الحكم، قال الإمام أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى: معنى هذه المسألة عندي إذا تاب قبل القسم ورد ما غل في المعان، فحينئذ يسقط عنه لادب عند ابن القاسم وسحنون كالمترد والراجع عن الشهادة شهيد بها <sup>(5)</sup> عند الحاكم قبل الحكم، وقول مالك: لو فعل ذلك به لكان لذلك أهلاً، وهو مثل ما في كتاب السرقة من المدونة: في التهمة يرجع عن شهادته شهيد بها قبل الحكم، ويدعى الزعم والتب ولا يبين صدق فوله <sup>(6)</sup>.

وأما لو تاب بعد القسم واقتراق الجيش لما سقط عنه لأدب عند جميعهم، علي قولهم في لشاهد يرجع عن شهادته بعد الحكم بها، لأن اقتراق الجيش في معنى نفوذ الحكم، بل هو أشد، إذ قد يقدر أن يغرم للمحكوم عليه ما أُلّف "عليه" بسمه دته ولا يقدر أن يوصل <sup>(8)</sup> إلى الجيش بعد افتراقه ما وجب لكل واحد منهم من المال الذي غل، قال مالك في كتاب بين الموار: ولو ظهر <sup>(9)</sup> عليه قبل أن يتوب، "دب" وتصدق به إن اقتراق الجيش،

<sup>(1)</sup> في ع: أن يحيى

<sup>(2)</sup> في ع: له

<sup>(3)</sup> في س: كل شيء منه

<sup>(4)</sup> وغفل فلاناً بمعنى في الغفوة، ومخبر القاموس: 459 وهو ما يحذفه أحد لغزاً من العبارة، ولم يحصر إلى أمير الجيش يدخله في نفسه، راجع جامع الأصول لأبي الأثر، ص: 353

<sup>(5)</sup> في س: رجع لها

<sup>(6)</sup> كتاب السرقة من المدونة الكبرى ص: 1، 121

<sup>(7)</sup> غل سقط في ع

<sup>(8)</sup> في ع: بدلس

<sup>(9)</sup> في س: طمع

وإن لم يفتقر رد ذلك إلى المغام، وقال الليث: إن لم يعرف<sup>(١)</sup>، لجيش جعل خمسة في بيت المال وتصدق بما بقي، وقال عبد الملك وأصبح: وسهمه فيه قائم كيف كان، وبالله التوفيق.

قال شيخنا أبو عبد الله عقيب هذه المسألة: نقلت مسألة الصليب كيف وقعت في الآراء<sup>(٢)</sup>، وهما البين والتحصيل، لأن الإجماع ابن رشد جعل مسألة الصليب أصلاً ما انتهى به ونفسه في مسألة التائب وجعلها رضى الله عنه أصلاً ثالثاً، وتارة مسألة الحارثية إذا كان معيب على كثير له بالحيث قال: لا أرى ذلك، إن معنى المسألة أن تسترى انصرف إلى رغبة لا لبغية، معناه لو انصرف إلى بقاء ما كان عليه رأس مسند بين ذلك في المسألة المذكورة وتضمن أيضاً ما حصل فيه الإنسان على سبيل البعد، فإذا تباين ما انتهى به، بخلاف إذا كان حصل له بوجه جائز وقد مضى بين ذلك فلا تستحق أن يعيد الله لرواوي أعزاه الله تعالى وأبقي بركته في آخر هذه المسألة التي كتب بي رضى الله عنه وإن كنت لك نص هذه المسألة<sup>(٣)</sup> لتزداد بنفساً وصبراً، زادك الله حياءً إلى خير الله، انتهى كلامه سبحانه رضى الله عنه<sup>(٤)</sup>.

(تصرف التائب في أمواله المحرومة، قد تخصص علينا من غير الحراية)

قلت: ولائب لا يخلو من قسمين: إما أن يكون قبل توبته من متعاضى الحرمة أم لا، فإن كان من متعاضى الحرمة فقد قدم أن العبد قد احتلفوا فيما تسقط عنه التوبة من الأحكام على أربعة أقوال كما وقع ذكرها وبناها<sup>(٥)</sup>، وإن كان من لا متعاضى، يعنى الحرمة، وإن متعاضى الأمر من غير حلها فلا يخلو ذلك من قسمين: إما أن يكون ما بيده من المال

<sup>(١)</sup> في ع: لم يفتقر

<sup>(٢)</sup> الآراء: اسم يجمع على مدونة الكرى لبيانها، راجع تحرير الكلام في مسائل الأئمة لعبد الله بن ٣٦

<sup>(٣)</sup> في س: كذا أول

<sup>(٤)</sup> في ع: ما حصل

<sup>(٥)</sup> في س: لا يستغفر

<sup>(٦)</sup> في س: لا يخلو

<sup>(٧)</sup> إلى خير مسند في س

<sup>(٨)</sup> في ع: رجمه الله تعالى

<sup>(٩)</sup> راجع ص: 324

تصير إليه بالعد، والظلم ولربما أو بغير ذلك من الرشاوي وحلوان الكاهن ومهر البغي وما في معناه.

(فإن كان القسيم الأول: وهو العدة، والظلم والربا)<sup>(١)</sup>.

فمما خلفت الأشياخ المتقدمون من أهل المذهب في وجوب التصديق بيمينه ما بيده من حلال أو حرام مما كان من توبته، وإنما وقع الاختلاف فيما اكتسبه بعد التوبة، هل رجع عليه بتصديق بيمينه ما بيده<sup>(٢)</sup> أو يسحب حسناً وقع التوبة على ذلك، وهذا إما أن يكون إذا كان ما بيده قد استغرق ما بيده وأهل تبعاته غير معلومين، وأما إن كانوا معلومين هم أو ورثتهم أو من له عليهم حق، فلا بد من الأداء على وجه الوجوب، ولا يخفى في هذا<sup>(٣)</sup> وكذلك يجب على التائب عتق العبد، إذ وجد أهل تبعاته أو ورثتهم أو من له عليهم حق<sup>(٤)</sup> وإن كان الذي عليه من التبعات لا يستغرق ما بيده فلا يجب عليه التصديق بيمينه ما بيده، وإنما يجب عليه تصديق ما قبل لتبعات من إلا.

وإذا تاب هذا التائب وخرج عما بيده لأجل استغفره واجهل بأهل تبعاته من عتق ذلك لإمام أو نائب أو جماعة مسلمين عند التعذر، ودفع ذلك إليهم على وجه القضاء، وأحبرهم بقصته<sup>(٥)</sup> وحنوا على أهل التبعات حتى أبسوا من معرفتهم، أو معرفة ورثتهم، أو من له عليهم<sup>(٦)</sup> حق، وتصدقوا به عنهم<sup>(٧)</sup> ثم جازوا بعد ذلك، فلا شيء لهم على التائب، وليس لهم إلا لأجر والصدقة، وكذلك لا مطالبة لهم عليه في الدار الآخرة<sup>(٨)</sup> البتة، التائب<sup>(٩)</sup> والله أعلم.

وأما إن تصدى به بنفسه فلا تبرأ ذمته بكل وجه، لأن أهل تبعاته يكونون عليه بخيار إذا أتوا<sup>(١٠)</sup> في التائب، وكذلك أيضاً في الدار الآخرة، إما أن يأخذوا الأجر

<sup>(١)</sup> في س: لا يدين بيمينه

<sup>(٢)</sup> في س: به

<sup>(٣)</sup> في ع: ذلك

<sup>(٤)</sup> في س: عليه دين

<sup>(٥)</sup> في ع: يقتضيه

<sup>(٦)</sup> في ع: منه

<sup>(٧)</sup> في ع: يمين

<sup>(٨)</sup> في ع: تائب: سقط في ع

<sup>(٩)</sup> في س: حذوا

والصدقة ورضو به، والا يبتغو ذمته، وهذا القسم تبرأ الذمة فيه بالتحليل من أهل التباعد أو من ورثتهم.

**وأما القسم الثاني:** وهو إذا كان ما في الذمة قد ترتب من رشوة أو حلوان كاهن أو مهر يغي أو ما في معنى ذلك<sup>(1)</sup> فلا بد من التصديق به على كل حال، علم ربه أو جهل، ولا يصح فيه تحليل، ولا تبرأ ذمته إلا بإخراجه، والتصديق به، فهذا تخصيص القول في حكم التائب ولله الموفق برحمته.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن الناس إذا جاوزوا لسراط يوم القيامة وقضوا حتى ينصف بعضهم من بعض<sup>(2)</sup> وقد صلى الله عليه وسلم: (مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فَلْيَنْحَلِّلْ مِنْهَا قَبْلَ يَوْمِ لَا دِينَارَ فِيهِ وَلَا دِرْهَمَ)<sup>(3)</sup> وقال: (لَطْلُمُ ظُلُمَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)<sup>(4)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم: (أَيَعَزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْنَمٍ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ تَضَعْتُ بَعْضِي عَلَى النَّاسِ)<sup>(5)</sup>.

واختلف العلماء في التحليل، فكان ابن المسيب<sup>(6)</sup> لا يحلل أحد من عرض ولا مال، وكان سليمان بن يسار<sup>(7)</sup> يحلل من العرض وماله، ويرى<sup>(8)</sup> مالك التحلل من المال دون العرض، قال بعض العلماء: والأعمال كلها السيئة تعود فيما نزل له<sup>(9)</sup> بين العبد وبين الله سبحانه، إما أن يأخذ المظلوم من حسنة الظالم، أو يلقي عليه من سيئاته، أو يعفو عنه، ويرضي الله تعالى المظلوم ويعفو عن الظالم المسلم، ثم يرجع أمر العبد إلى الله تعالى؛ وقال بعض العلماء: إن من ظلم وأخذ له مال فإما له ثواب ما احتبس عنه إلى

<sup>(1)</sup> يهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفس لكتب ومهر يغي وحلوان كاهن، من لأبى للشركسي، ص 238، وقال أبو عمر بن عبد البر: (اللفظ هي إرائة ومهرها ما أخذ من زناها، وحلوان وهو ما مضى بكسر على كنهاته وهو في كلام العرب لرشوة وعصبة) انتهى، ص 8/298.

<sup>(2)</sup> أخرجه البخاري، ص: 2/66، ومسلم، مسنده، وابن ماجه، وابن أحمد، جمع فجاج كنوز الله - ص: 265.

<sup>(3)</sup> أخرجه البخاري، ص: 2/67.

<sup>(4)</sup> أخرجه البخاري، ص: 2/67، ومسلم، ص: 9-6.

<sup>(5)</sup> الحديث ذكره ابن حجر العسقلاني في الإيضاح تحت رقم 672، ص: 12.

<sup>(6)</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>(7)</sup> انظر فهرس الأعلام.

<sup>(8)</sup> في سنن أبي داود.

<sup>(9)</sup> هكذا في المسحوقين ولا جود لها في كتب الامور.

موته، ثم يرجع الثواب إلى ورثته، ثم كذلك إلى المأل يصير بعد لوازم، وهذا صحيح في النظر.

وعلى هذا القول يأتي<sup>(1)</sup> إن مات لظالم في المال قبل التنصل من ظلمه، وله ترك سئاً، أو ترك ما لم يعلم وارثه فيه بظنم له تنقل تباعد المظلوم إلى ورثته لأنه لم يبق<sup>(2)</sup> للظالم ما يستوجب ورثة المظلوم، وإذا كان على المظلوم تباعد في المال لم يورث ماله من التباعد، لأن بعد أن يوفى ما عليه، لأن الذي عليه من الدين أحق بماله من الدين الذي له من ثروته<sup>(3)</sup> وقد أحصى له تعالى ذلك وعلمه، وعلم من يصير إليه<sup>(5)</sup>.

قال يحيى بن محمد بن الوليد التستلي غفر لله نفسه: هذا ثناء ما وعدن من الكلاء في حكم أموال الظلمة والمستعرفين ولتعمل فيها ربه جهده لاستطاعة، ومن الله أسأل التوفيق للإقبال على امتداد مأموراته، واجتنب محظوراته، وأن يلهيها ما يفري من أجره وثوابه، وباعداً من محظرة وعقده إنه معمم كريم ولحسم الكتاب بالصلاة على سيدنا ومولانا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كنسراً، ولحمد لله رب العالمين.

#### خاتمة النسخ في نسخة الخزنة لعامة بالربط

وكمل نسخته عند الضحى من اليوم الرابع والعشرون لشهر ربيع الأول لشريف عام ستة وسبعين وثمانمائة على يد كاتبه لنفسه ثم لم يث، لله تعالى من بعده، أنقر عبد الله إلى غفوه وغفرانه: عبيد لله وابن عبده أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد...<sup>(6)</sup> حتم الله تعالى له بالإسلام، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين بمئة وكرمه لا رب غيره ولا معبود سواه، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كنسراً<sup>(7)</sup>.

<sup>(1)</sup> يأتي سطر في

<sup>(2)</sup> في ح سب

<sup>(3)</sup> في ح سب

<sup>(4)</sup> ما بين ثروته سطر في ح

<sup>(5)</sup> ما جاء في تسجيل منه المؤلف من كتاب الاموال - المصدر السابق - ص: 166-167.

<sup>(6)</sup> لفت كتب شريفة جمعة غير واضح سراً.

<sup>(7)</sup> صفحة رقم 206 من المخطوط، ع

خاتمة الناسخ في نسخة خزنة الاسكوريال

ولنختتم لكتاب بالسلامة عليه، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً، ولحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. كمل رحمه الله وحسن عونه علي بن أبي حمزة الفقير إلى رحمه مولاه العتيق به غفر له محمد بن محمد، ابن إبراهيم، الوائلي، خميني، غفر الله له ولآله ولجميع المسلمين ومن دعى لهم بالرحمة وحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وسلم وأمه المصطفى، واحمد لله رب العالمين. آمين

١- انه يحذر الله من ان يكتسب لنفسه النسي، فليبق القسم الذي سكون من  
الصدق (في فهارس الكتب) ١

القسم الثالث

## الملاحق والفهارس

۱۰۰ گونہ

أولاً: الملاحق

المحقق الأول: استند إلى عملي المؤلف في نسخة الإسكوريال

المحقق الثاني: فتوى الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهري التونسي حيا، للتعامل مع مستعزب الدنيا بدمه، ومصرف في ربه إذا تب

المحقق الثالث: هو شيخ الخلف أبي عبد الله، ثم أبو حمزة نصر بن مسلم عن أبيه في مائة إذا ناب  
لله تعالى.

المحقق الرابع: سوى قضى الخصمه مدعى إبراهيم البيرسى حول مستغفر الدمة بالخرام، إذ رُدَّ السوية بالأحكام الخمسة بأمر إليه.

المحقق الخامس: منظومة مغسوى الذمة والفرد، من النصوص والمادة للعلامة محمد نال بن حمزة، قال: من مؤلفات

ثبایا : لفه رس

الفهرس الأول: الآيات لفهرسة الواردة في الكتاب و لملاحق

لشهرس الثماني: لأحاديث لبويه لشربه الوارد في الكتاب والملاحق

لشهرس الثالث: شهرس، الأندلس

الفهرس الرابع: الكتب والمؤلفات المذكورة في الكتب

الشهرس الخامس: الأهدس، المدن، والطونف.

التحريش السادس : لأعلام والد حمه الخاصة به.

لفهرس السابع: الكلمات الطبعة

الفهرس الثامن: الاصطلاحات الشرعية والمسائل الفقهية

لتفهرس الناصع: المصااار والمراجع سى اسخام فى اأناأق الكأاب والأاااسة الأااسة به

الفهرس العتبر: فهرس عدم لجمع لموضوعات سى وودت فى الكتاب بأقسامه اثلاثة.



لمسحق الأول

استدراك على المؤلف في نسخة الاسكوريال

حمد لله كبير . وقتت على تصيف لفتيه الخطيب أبي عبد الله بن السجستاني  
 ، سعه في حكم أموال المستغنيين ، فوجدت تصيف أبي ركرا بن محمد بن الأثرني قد  
 احتصر منه فصول الاستنبه والاستغراق ولورع . وقد أخل منه بسواب له يتعترض  
 باختصاره . فمنها : الفصل لدى خمليه كتبه وصه

### تكملة ثنية لبب الورع

وهي إذ كان لمكلف مال ممنوع بعضه نُصِبَ من بعض في الحل، ولبعض منه حلال، والبعض مكروه أو حرم، وليس في كل ماله فضل على حاجته، فهل الأفضل أن يخص نفسه دون من يعوله بالأطيب، أو لمهم من ضرورات نفسه دون غير المهم أم لا؟، الصحيح القول بالخصيص، ودليله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من إذنه في علف كسبه الحماة للصحيح، بعد أن كان روعع في ذلك مرات، وهو يمنع منه رأساً<sup>(3)</sup> فإذا بقى حذره، فاحتصاص نفسه بالطَّيِّبِ أولى من سائر من يعوله، ومن تلزمه نفقته أولى من لا تلزمه نفقته، والكبير أولى من الصغار، إلا أن يكونَ الكبير ممن لا تلزمه نفقته، والصغير ممن تلزمه نفقته، أو يكونَ الكبير ممن يعلم بذلك ورضى به عمن لا يعلمه أولى، وأحرر شياله أولى من أرتبائهم، ومن يعقل أولى من لا يعقل، وما يؤكل لحمه أولى من بركبه، ثم صحبات نسبه أولى من غير مهنته، كآجرة لحماة والحمام والدس وس الخطب، ومن نسب

١٥٦ نقد الاسماء من خمسة موضوعات الكتاب وقد تشكك من معرفته كونه حيث جاء بعد خاتمة صاحب المرجع في مقصوده  
بأن كتابه غلال الخمر، لا من المصنف وإنما يؤيد حيث اقتضى أن التشكيك ليس أو دعه، فليس له أن يفتق منه مقصود.

[illegible]

ذلك، ثم صوته أولى من كسوته وكسوته التي يصلى بها أولى من التي يمتنعها بشغفه وتصرفه. ثم ما تبقى أولى مما ينهب سرقة، وهكذا يكون النظر في كل ما يكون، كذا وتتم اختصاصات الإنسان وملازمه، ولا يخفى علينا كيف لا يخفى أن في بعض هذه الاختصاصات، بعض ورع، ونسأل الله تعالى أن يجعل من المسلمين الورعين الخائفين لربهم غافق، ومغفرة بمنه وكرمه هذا.

### (الكلمة لباب الشبهات) (أو الفرق بين الرسوة والهدية)<sup>(1)</sup>

وقد ألفت كلمة لباب الشبهات وهي الفرق بين الرسوة والهدية، مع أن كل واحد منهما عن رضا وإحسان لا عن اضطرار<sup>(2)</sup>، وعلم أن ما سأل من الأسئلة لا يحلو أن يبدل بأدله، لعرض أهل في الدار الآخرة، أو لعرض عاجل في الدنيا، والذي يكون لغرض عاجل لا يحلو أن يكون ليل مال أو صحة أو محبة، والمنفعة أما أن تكون من المعطى أو من نفسه فبها حكمة فاضلة.

القول: ما كان لغرض فيه نوب لاحقة، لا يجوز إباحة أن يكره المعطى محتاجاً، وإنما هو سرف أو صالح فالمعطى لهدية بوجه مأجور، والمعطى لشيء من هذه الوجوه، إن كان على خلاف ما طمعه المعطى فلا يجوز له أخذه، وإن كان على ما طمعه فسجوز له ما يعطى للدين والصلح، فلا يجوز إلا مع الحاجة لذلك، إذ الدين لا يقدر إلا لله، والحاجة له الأخذ مطلق من الحلال إذا أمكنه.

القول: ما قصد به المحبة وجلب من المهدى إليه لا لغرض معين، ووجه مقصود سأل بسببه، فهذا قصد لأخذ<sup>(3)</sup>.

القول: ما يعطى على وجه ثواب من المعطى فهذا حذر بشرط الوفاء بالثواب، الرجع، أن تكون المنفعة من المعطى نفسه، فهذا يطرأ المصلحة المقصودة، فمن كانت حرام كالسعي في أدنى أو حرم أو ظلم إنسان، وبأنه ذلك من المحرمات فلا يجوز ذلك للمعطى ولا للأخذ، وإن كان حراماً كرفع ظلم لم يقدر عليه من غير مشقة أو شهادة متعينة عليه، فيحرم عليه ما أخذه، فبها هي الرسوة التي لا شك في تحريمها، وإن كان

<sup>(1)</sup> ما جاء في هذه الكلمة مفسر في نفسه من كتب جيب، علوم الدين لغزالي، ص 154-156 لمحمد الثاني وقد تقدم منه  
<sup>(2)</sup> لم يعقل رشده لولده في كتاب الحلال وغيره، نظر 141 وما بعده  
<sup>(3)</sup> في سطر كسوت ص 10 وذهب تصحيح سطر  
<sup>(4)</sup> عني سطر: واللاحظ بطلانه وار

مباح لا وجبا ولا حراماً ولا يخلو أيضاً أن يكون فيه مؤنة وتعيب أم لا، فإن كان فيه تعيب، وهو يجب لو عرف حار الاستسجار عليه، فما تأخذ حلالاً مهماً وفا بالغرض المقصود، وهي تجري مجرى المجعلة، كقوله بلغ قصيتي إلى السلطان ولك كذا، وهو محتاج في ذلك إلى تكلف وسط كلام وحجج، فذلك جعل كس تأخذ الوكيل بالخصوصية من يد القاضي، إلا أن يكون السلطان قد هداه لذلك، وحسن له حراية عليها، فلا يجوز ذلك، لأن ذلك واجب، فإن كان ذلك مقصوده تحصل بكلمته وحده ولا مؤنة عليه في ذلك، ولا خروج عن هيئته ومعتاده، كقوليه للبر لا تغلق دونه باب للسلطان، فلا يجوز له أيضاً، لأنه إن كان ذلك مما يكره للسلطان فلا يجوز به، وإن كان مما سأل فيه، لكن البواب منعه فذلك واجب عليه، وكذلك كل في معناه من الحكمة مع السلطان وورثاته وخدايمه، ويقرب من هذا أخذ الطبيب لعوض<sup>(1)</sup> على كلمة واحدة بيه على دواء، منفرد بمعرفته، فلا يجوز أخذ لعوض عليه، لأن لاخذها إنما هو على مجرد العلم من غير تعب وتكلف، وعلى دفع المنع من المسلم، من غير تعب ولا تكلف، وكل ذلك واجب عليه، ولما أخذ عليه حرام، والمعطى إذا علم أنه يبدل ذلك منه ببعض، فسجوز له وهو من باب الفداء، أما إذا حادق في الصناعات الذي يفل تعبه في شيء، وتكثر مفعله، فهذا يجزى من الجائزين، لأنه لا بد من مثل هذا، إلا بعد التعب لكثير ولحرقه المكورة، والمتصرف فيه مال، ولا يلزم في الامور ما يلزم في الأنفس، ولا يلزم هذا لصانع صلاح مال لغيره، أما لو كان بحيث يرى من جهة صنعته أن مال شخص متلف، وهو يجب يزول تلفه بكلمة وحدة أو كلمتين من غير مباشرة يد، لوجب عليه أن يرد عليه، وهو بحسب ما بطرأ على متملكه من ضرر يتلفه، وأما إن لم يزل تلفه لا يعمل يده، فلا يلزمه ذلك لأن التعسف في الصعوبة يؤثر بخفف العمل وتحقيق لإسائه، فلا يلزمه وإن كان سبب إليه.

الخامس: أن تكون المنفعة بسبب المعطى، فتستعمل<sup>(2)</sup> حاجته إلى أغراض له، ولولا ذلك لم يعطه، فلا يخلو المعطى: إما أن يكون والياً أو غيره، أو كالعالم أو ذي سرف وما شبه ذلك، فإن كان غير وال فلا شك في كراهته إن كان المقصود من ذلك التوصل إلى مباح، وإن كان المقصود من ذلك إلى محظور، فلا شك في خطره، وكذلك فيما يخوف في لا حراماً<sup>(3)</sup> إلى محظور، فإن كان والياً، ولولا تلك لولاه لم يهد إليه، لم يجز من جانب

<sup>(1)</sup> في الأصل كسوت و لغزالي  
<sup>(2)</sup> في الأصل كسوت مستعمل  
<sup>(3)</sup> هكذا كسوت في الأصل ولغزالي غير واضح، والمقصود بتحويل حاجته إلى أغراض له بحسب حسب وإن لم يتخصص عيبها، وكان لولا حاجته ومشقة لكان لا يهدى إليه، نظر جيب، علوم الدين ص 156/2، والحال والحرام ص 346



## الملحق الثاني

فتوى الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري  
التونسي حول التعامل مع مستغرق الذمة بالحرام والتصرف  
في أمواله إذا تاب<sup>(١)</sup>

الحمد لله وحده، وحده مفصلاً، حفظ سيدنا وشيخنا الإمام العالم لمحقق أبي يعقوب يوسف الأندلسي<sup>(1)</sup> أفتى الله تعالى تركته، وحفظ رصوده بمنه، ما هذا نصه:

المخصصة لله من حظ الشيخ من حسنة<sup>(2)</sup> وقعت الرغبة في بيان مسألة<sup>(4)</sup> وقعت للضرورة إليها، والمعمول فيها على تركتهم، وهي رضى الله عنك، شراء بهيمة الأتعم من أغراب زنا الذين لا يمتنعون من إغدره<sup>(3)</sup>، هل يجوز، إذا لم يتعين أن لشاة المبيعة أو ابنة معصوية أم لا يجوز؟ لأن شاة ما يأيدلهم معصوب أو نسل معصوب؟ وهل شراء الأول منهم أخف من غير، لكون الغالب فيها أنها أملاكهم، غير إنهم يغصب بعضهم بعضاً فيها؟ وهل ما غصبه بعضهم لبعض مثل ما غصبوه للزنا؟ وهل يجوز شراء ما حليوه من لضعاء المغصوب من موضع عمد؟ وهل يجوز أكل ما طبخوه من طعامهم من لحم وغيره؟ وهل يجوز مبيعهم بالباير والبرهم؟ وكيف يشتروا من أسواق المسلمين شيئاً بالدينير ولذراهم هل يجوز لمن حل بهم أم لا؟ وفي هذا المعنى الرجل المعروف بالعصب، هل يشتري منه القصة، أو قبل منها، وبإع له بأكثر منه، أم لا يفعل إلا بقدر القصة، لأن ماله مستحق لبيت مال الفقراء، وإذا تباعد من هؤلاء ويده مال لا يعلم مالكة ولا ورثته، لمن يكون هذا للفقراء، أو لست لعل؟ وهل يجوز التمسك بشيء منه

وحدث فيه إحصاءه على تسعة حربة لهده المارد. وبنه يغتفر. ردة لعدة أنها من موسى الكاظم، وهي للإمام نبي  
عند الله محمد بن سعيد سلاه. قد دس في الحروب التي كثر. من الأكتونية في تونس، ووه، يحضر بخرن الدعة  
برافض تحت ولة ١٤٨٨، من ١٩ أوجه. أبو. واسمها مروجوة. يسما على طبر. سمعت 142-144 الهجر، اسدوس  
عبد سفيان بن عبد في حوكة لأبي عبد الله محمد بن عبد السلاه. أن يسما

’رجع فیہرس الاعلام

و جمع فیہ من السلام.

أحمد ، وفي قوله عز وجل : لسؤل سؤال من خلقه نعمه فهذه موعظة وبمعبر يصح انفسد السبيل

١٣٦٠ هـ في يوم مرقوم من جملة ما كان عليه من الناس لا شغل له إلا في العزات وشبهه أمور المسافين من العزات  
وذكرت. ص ٣٢

إن كان فقير؟ جو يكمن عن هذا كله، مرغوباً في شرحه والتعرض لفصله، بيانا من جهة الفقه لا من جهة الورع.

## الجواب

وهو لأبى عبد السلام، فيما قدم عن بعض تلامذة الشيخ ابن عرفة<sup>(1)</sup> بما عساه اعلم تولى الله وعائنه<sup>(2)</sup> أن المذهب اختلف في بعض العصب وتبنيهم، من أكثر ما له حرم، ولا يعلم عيدين المغصوب منهم، هل حكمه حكم الخلس، أو حكم من أحاط لدين بماله ولم نفس، وهو ظهر القولين عندي، وهو الذي تجري عليه فروع فقهاء، فريقة من أهل القرن الخامس، فعلى هذا القول تجوز معاملتهم، إذ دفع لهم في الثمن قسمة ما أخذ منهم فأكثر من القيمة، ولا يجوز قبولاً معروفهم على ما هو معلوم عندك<sup>(3)</sup> فيمن أحاط لدين بماله، ولا فرق بين الإبن وغيره، لأنه لم يتحقق ملكه للدائع ولا يضر، ولو تحقق لما أفد، إذ لعرض<sup>(4)</sup> أنه قد أحاط الدين بماله وكذلك لا فرق بين ما غصبوه من بعضهم بعض، أو غصبوه من الرعايا، ولا أن ترجى معرفه أعدان لمغصوب منهم، فالفرق حسنة ظاهر ولا يخفى عليك<sup>(5)</sup> ويجب رفع ذلك الشيء، لمغصوب ما دم برحي معرفة مالكة، وأما الطعام الذي نقلوه غصب من مكان بعيد، فاشهر الأقوال<sup>(6)</sup> أنه يجوز شرائه منهم، لكن بشرط التوثيق لأربابه، وهذا لشرط في زماننا كلعنذر، هذا إن عرف أربابه، وما إن لم يعرفوا بأعيانهم، فيعود حكم هذا الطعام إلى حكم ما تقدم، وضح للحد كفل الطعام في جهز السراء منهم وعدم حوزة، والذره<sup>(7)</sup> التي بأيديهم كسائر ما بأيديهم<sup>(8)</sup> عسير أن يستحق أعينهم عسير، فلا بأس أن يباع لهم<sup>(9)</sup> لعروض وغرها بتلك الدراهم، على الشرط الذي ذكرناه من عسير لقيمة، وما كل طعام الذي استنوه بتلك الدراهم.

<sup>(1)</sup> راجع يهرس لأعداء.

<sup>(2)</sup> أي تولى - عارضة: (أ) جعل له فربا وصرفت منصفه، عسير ما أدى الله وبالله .. من 33

<sup>(3)</sup> أي يوزن ما يوزن - عسيره.

<sup>(4)</sup> أي نسخة أريد: يعرض، صحت من ب - عارضة.

<sup>(5)</sup> أي تولى ما يوزن عليك.

<sup>(6)</sup> أي تولى ما يوزن الأقوال.

<sup>(7)</sup> أي تولى ما يوزن - والشهود.

<sup>(8)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة من يوزن عارضة.

<sup>(9)</sup> أي في النوازل - منهم.

فحكمه ظاهر، فإن كان ضمن فقد تقدم حكمه، وإن كان غير ضمن فقد تقدمه أن حياته لا يجوز هيبته.

وما يعترف بالغصب والرب، فإن عرف مع ذلك أنه للغالب على ماله، فهو الذي تكسب عليه، وإن حكمه حكم من أحاط لدين بماله، وإن لم يكن ذلك هو الغالب على ماله، بل كان المنصوب أو الربا فل ماله، فيجوز<sup>(1)</sup> قبول معرفته ولشراءه، خلافاً لأخصيه، ومن تاب من كان الغالب على ماله ما وصفت لك، فالأصل خروج عنه لبيب المال، ومن يعمل فيه ما يعصه إمام المسلمين من صرفه في مصالحهم لأهم لأهم بحسب الحال، على أظهر القولين عسى، ومن صرف في انقراض، قولاً بعيداً<sup>(2)</sup> لأنه كلفه.

وأما، هل يجوز لهذا الثائب أن يتمسك بشيء من هذا المال لفرد؟ فلا مانع منه، إن كان متولياً لفرقة ذلك المال<sup>(3)</sup> غيره، وأغناه بغيره، وإن كان هو المتولي لفرقة، فقه ظر، وربما وجد في المذهب ما يشهد بجوازه، إذ أخذ نصيبه مع الفقراء، والذي كان يفتي به فقهاء، فريقة في القرن الخامس لمن تاب من أعرايتهم على سبيل الترخص والاستيلاف لهم على سبيل التوبة، أن يقوم لأعربي<sup>(4)</sup> جميع ما بيده من المال، وتبقى تلك القيمة عليه ديت، بعد أن يخرج منه شيئ في الحال، ثم يخرج بعد ذلك شيئاً فشيئاً، قال المازري<sup>(5)</sup>؛ القيس أن يخرجوا من جميع ما بأيديهم في الحال، ولكن عدل إلى ما ذكرناه،<sup>(6)</sup> ثم قال: وينبغي أن يزداد في تلك القيمة، لأن قسمة السلعة بالثمن المؤجل أكثر من بالثمن النقدي، فيزداد على التاب في قيمة بحسب الاحتياج.

ونقلت كلام المازري من حفظي، لقيسه على له أفله من موضوعه، فبينه جوب مسألتك<sup>(7)</sup> مختصراً مختصراً فيه على المشهور، والله يعمل جميعاً فاساً برحمة، ويلهت رحمة، ويشهد بما يعينكم الله، رحمتي لله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، ولسلامة على من يحف عليه، والرحمة والبركة، انتهى.

<sup>(1)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(2)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(3)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(4)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(5)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(6)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

<sup>(7)</sup> أي تولى ما يوزن - عارضة.

## الملحق الثالث

### فتوى شيخ المؤلف أبي عبد الله الزواوي حول تصرف مستغرق الذمة في ماله إذا تاب لله تعالى<sup>١٤</sup>

وسئل سيدي أبو عبد الله الزواوي عن رجل مستولٍ على قبيلة وغيرها، وطالت يده عليهم، يقدم لأزواج الحارثة وخرج الحيل<sup>١٥</sup> وزكاه، لمشيئة وغير ذلك مما جرت به العادة عند ثبوت من الخطيئة<sup>١٦</sup> وما جرى مجراها، واستمر على ذلك أعواماً، يعطي ويهب ويصدق وينفق في مصالحه ومصالح من يتولى عليه، رعيته وسائر وطنه ومن ولاده، ليكف به الأعداء العديّة والفنّ لأشعة، ثم إن رجل المذكور أراد التخلص مما حصل بيده، والرجوع إلى الله وإثابة إليه، ولم يقدر على رد ما أخذ من الأموال، لخروج أكثرها عنه، فيما ذكر، لجهله ببعض أربابها، أو لعدم علمه بمقدار ما تحصل بيده منها، وقصور ما بيده (الصالح)<sup>١٧</sup> ستيفاء ما أخذ منها، لأن الجهة التي غرم أهلها، وأخذ منها محصورة معلومة على الحملة دون تفصيل، وكذلك ما غصبه، ما يلزمه لأن ما بقي بيده ((لا يكفي))<sup>١٨</sup>؟ وهل يسقط عنه حكم ما تصدق به منها أو أوقعه في محله كما يجب؟ وكيف الحكم فيما أخذه من الركة التي تلزم رُباب الموائس، الذين يغلبون على لظن أنهم ((لم يخرجوها مرة أخرى))<sup>١٩</sup> ويكتفون بما أخذه المذكور منهم فيها؟ وما حكم ما اشتراه من هذا المال من ربيع وعقير وحيد وسرار قد صرن أو بعضهن<sup>٢٠</sup> من أمهات الأولاد؟ وما حكم ما أخذه من زوج حارثة في مواضع محبسة، حبسها بعض الملوك على نوع من أنواع ليركه كمدارس والزوايا؟ وهل يعين عليه صدقة هذا المال أو بعضه؟ وهل يحتسبها فيما يبي به بعض القناطر أخرى فيها المبدد قصد لأرفاق للمسلمين؟ وما يشرّخه وأعوانه

<sup>١٤</sup> نقتل هذه الفتوى من كتاب مدرّج في كتابه في سائر مواضع مصادرنا، مختصرة، ورقة رقم ٦٣ ٦٤

<sup>١٥</sup> لعب، خرج لصلال، الكلمة غير واضحة في الأصل

<sup>١٦</sup> في الأصل: خطبت

<sup>١٧</sup> ليكنه غير واضحة في الأصل ولذلك كتبه لتي، بعد

<sup>١٨</sup> لمجد ليكنه لا يتكلم، معنى وفي الأصل لا يوجد شيء

<sup>١٩</sup> فتم في الأصل وما يجي النعمين أسسه بناءً معنى

<sup>٢٠</sup> في الأصل بعض



## الملحق الرابع

### فتوى قاضي الجماعة بفاس سيدي إبراهيم اليزناسي حول مستغرق الذمة بالحرام إذا أراد التوبة والأحكام الخاصة بأمواله<sup>1</sup>

وسئل قاضي الجماعة بفاس سيدي إبراهيم اليزناسي<sup>2</sup> عن رجل من جبهة العرب،  
أراد التوبة، ولأنه إلى الله تعالى، وبه سرال كثيرة، وأكثره غصب وظلم، وصحب ما  
اكتسبه من خراج أرض كنت بيده من قبل السلطان، وهو جيبها كما تجبى بيد سلطان،  
وذكر أيضاً هذا الرجل أنه قام هرج<sup>3</sup> ونهب في بلاده بعض السنين، فنهض بعض أهل  
البلاد بموضع منعوا منه أنفسهم وأولادهم وأموالهم، فطال عليهم الوقت، فسمع بهم هذا  
الرجل لمعرفته بعضهم ببعض، فأنزلهم من الحصن على الأمن، فلما فارقوا حصنهم، صال<sup>4</sup>  
عليهم وغدرهم، وأخذهم بمن معه من أهل الظلم والفساد، حتى لم يبق عليهم من أموالهم  
شيئا، وذكر أيضاً هذا الرجل أن بعض المفسدين من العرب، صار على بلاد هذا الرجل  
ليأخذ أموالهم، فتغلب عليهم المصل عليهم، فأخذ من أموال الصائدين عليهم أخذاً بليغا،  
فهل رضى الله عنك- يكون ضامنا لجميع ما أخذ من أهل الحصن أولا؟ (أو) ما أخذه  
لنفسه وجنده، وما وهبه لأولاده وخدامه هل يضمنه أم لا؟ وهل يرد على أربابه المغرقيين  
إن وحدوا، أو على ورثتهم إن عديموا؟ وهل يجب عليه أن يسترجع من أولاده البالغين  
وخدامه، ما أعطاهم من مال أهل الحصن أم لا؟ وما العمل في صدقات نسائه إن أعطاهن  
من هذا المال هل يجزيه أم لا؟ وما الحكم في مجبى الأرض التي بيده من قبل السلطان،  
هل هو سائغ له ويمسكه لنفسه، أو يخرج جميع ما بيده حلاله وحرامه؟ وهل يسوغ أن يبقى  
لنفسه شيئا من هذا المال أو ما سقيم به أوده؟ وهل يراعي قدره ومنزلته، لأنه ليس من

<sup>1</sup> جاء هذا النص في الدور مكتوب في نوارات مروية، ورقة رقم 34، مع ملاحظة أن حوت هذه المسألة فقط ورد في المعبر  
لبناتريسي، ص 59-60، الجزء السادس.

<sup>2</sup> انظر فهرس الأسلام.

<sup>3</sup> هرج ليس بفرح، وقع في فتنة واختلاط، قبل مخاض، قاموس ص 637.

<sup>4</sup> صال سطر واسطال؛ مختار القاموس، ص 365.





## 354

الفرق ظاهر من وجوه كثيرة، من أجلها <sup>(١)</sup> أن فرضة الحج واجبة على المستطيع وكون <sup>(٢)</sup> ذي الهيئة في مثبه واجبا مخالف لعدمه مستطيع أو لا؟ خلاف في شهادة، ولا يوجد من يشترط ضمن يستحق من يده مالا، كونه يخرج عن عادته، بل نجد أن من يقول باستنجاه فيب عليه من الدين، وهو قول الإمام <sup>(٣)</sup> أحمد بن حنبل، بعد أن كان لحكمه في سائر الإسلام متروكاً لم تسح، وإنما ما دفع هذا المسب من صحونه للمعتدين، فأخذه ثابته في شيء منه إذا ثبت أن جسدنا من المحاربين جهاد <sup>(٤)</sup> ولا خلاف عند أهل السنة في حصول هذه التخصيص مع قطع أو عجز <sup>(٥)</sup> إذ ورد من الثمال مع كل من زحف من الولاء <sup>(٦)</sup> وما شذوا، فثبت عن مالك: أن قتال مغيب الكس اعطيه أجر من قتال اليوم وبالله التوفيق

يعرض نفسه عن مقتدرين  
 يا أيها الجاهل أنت مريد  
 دون اعتقاد أنه مريد  
 قد فعلت حلالا عمن قبل  
 وبسبب وارث له بسبب  
 لأنهم مقتدرين قبل  
 من أحد الذم بقتل  
 لباني في باب لم  
 والسعلماء سمعوا  
 وحكموا أعطى  
 ليس لهم بذلك الاستبداد  
 إن علم لعدد مع  
 بل يحل لأحد  
 لكن بقتل  
 وغاصب أعطاك بعض  
 عليك عند مطلق  
 ولم يفت وحسب  
 بقتل  
 مكتوب  
 بقتل

11 محضوط رقم ٦٦٦٦ ماعيد وعلى البحث علمي : ان كسوف  
12 بقية برحسته ، انظر ص ٥٨١ .  
13 بقية برحسته ، انظر ص ٥٨١ .  
14 بقية برحسته ، انظر ص ٥٨١ .







# ١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة (١)

| رقم الآية | رقم الصفحة  | الآية   | المعنى   |
|-----------|-------------|---|----------|
| 171       | 78          | يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَآتُوا زَكَاةً مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمُ الرَّاسِخُونَ   | المعنى   |
| 187       | 34 35       | وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ حُجُوبًا وَمَنْ يُفْعَلْ بِهِ ذَلِكَ فَلَا تَكُونُوا لَهُمْ عَاقِبَةً  | '        |
| 259       | 322         | (قَالَ لَهُ لَمْ يُؤْمِنْ قَدْ بَيَّنَّا الْكِتَابَ عَلَيْكَ بِالْبَيِّنَاتِ) (الَّذِينَ يَكُونُونَ لِلرَّبِّ لَا غُرْمَ لَهُمْ لَأَنَّهُمْ يَخْلَوْنَ بِهِ)  | '        |
| 274       | 83          | سَاحِقَةَ السَّيْفِ   | '        |
| 305       | 312         | (فَمَنْ حَادَّ مَوْثِقَهُ مِنْ رَبِّهِ فَتَنَّهُ فَمَنْ سَفِهَ)   | '        |
| 311       |             | (وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)  | '        |
| 277       | 311-312-313 | (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنِّي أَنُفِثُ مِنْهُ لَكُمْ رِزْقًا فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الرِّبَا جُنُودُ اللَّهِ طَائِفَتَانِ مِائَتَانِ تَلْفَحُ وَتَلْفَحُ لَهُمْ جُنُودٌ غَيْرُهَا يَأْتِيكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ بِنَا يُغْنِيكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ)                                  | '        |
| 278       | 312 315     | (وَأَخْرَجُوا مِنْهَا بَنَاتًا)   | آل عمران |
| 7         | 97          | (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ حُجُوبًا وَمَنْ يُفْعَلْ بِهِ ذَلِكَ فَلَا تَكُونُوا لَهُمْ عَاقِبَةً)   | النساء   |
| 10        | 83          | (مَنْ بَعْدَ وَصِيِّهِ بِنَا أَوْ ذَرِيقًا)   | '        |
| 11        | 315 316     | (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ)   | '        |
| 74        | 302         | (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّكُمْ أَنْتُمْ قُلُوبُكُمْ فَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنِّي أَنُفِثُ مِنْهُ لَكُمْ رِزْقًا فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الرِّبَا جُنُودُ اللَّهِ طَائِفَتَانِ مِائَتَانِ تَلْفَحُ وَتَلْفَحُ لَهُمْ جُنُودٌ غَيْرُهَا يَأْتِيكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ بِنَا يُغْنِيكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ وَاللَّهُ يَبْذُلُهُمْ وَبِنَا يُغْنِيكُمْ) | '        |
| 96        | 307         | (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...)  | '        |
| 97        | 307         | (وَأَخْرَجَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُبِّإُ عَنْهُمْ أَوَّاهًا وَبَدْرًا مُنَافِقًا)  | '        |
| 160       | 34 5        | يَبْطُلُونَ   | '        |

رَبِّتِ الْوَدَّاعَ الْكَرِيمَةَ عَلَى حَسَبِ رِزْقِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَتَمَّ خِطْبُهَا قَامَ لِسُورَةِ عَلَى سَبْعِ مِصْحَفٍ لِشَرِيفِ بَرَوَانَةِ الْإِمَامِ قَانُونَ عَلَى مَا خُتِرَ عَادَظَ أَبُو عَمْرٍاءَ، مَقْشُوعٌ فِي الْمَدِينَةِ السَّنَةِ 1989

## 2 - فهرس الاحاديث النبوية الشريفة

| الحديث  | رقم الصفحة <sup>1</sup> |
|---|-------------------------|
| بَيْعًا أَوْ عَصِيَّةً أَمْ هَبَةً.   | 299                     |
| إِذَا بَعِثَ نَفْلٌ لَا خَلَاةَ   | 85                      |
| أُرْسِلَتْ قُرْدًا  | 311                     |
| طَبَّ طَعْمُكَ تُسْتَجِيبُ دَعْوَتَكَ   | 79                      |
| أَلَا إِنَّ كُلَّ رِيٍّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مُوَضَّعٌ وَأُولُو دِمَائِهِ يُوضَعُونَ رِجَالُهُمْ رِجَالًا | 312                     |
| أَلَا جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَبَيْتِ أُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيكَ هَدْيُكَ                                    | 340                     |
| الْبُرِّ مَا أَطْمَأْنَنْتُ بِهِ لِنَفْسِي وَالْإِيمَانِ مَا حَتَّ فِي الصَّدْرِ                                | 92                      |
| الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْبَيْتُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ  | 279                     |
| الْحَلَالُ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ...                                       | 320 97 78               |
| الْخَرْجُ بِالضَّمَانِ  | 254-253                 |
| لَدَيَّ أَحْسَنُ مَثَالٍ مِنْ دُنِّي فُرْصَتُهُ   | 50                      |
| الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ إِلَّا هَذَا وَهَذَا  | 84                      |
| الظُّلْمُ ظَلَمَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  | 332                     |
| الْعَبْدَةُ عَسْرَةٌ أَجْرَاءُ تَسْعَةُ أَجْرَاءٍ مَهْدٌ فِي طَلَبِ الْحَلَالِ                                  | 79                      |
| الْوَرَعُ إِذَا دَخَلَ لِقَابُكَ انْتَرَحَ وَانْفَضَّ   | 348                     |
| الْوَرَعُ سَدُّ الْعَمَلِ   | 87                      |
| لَوْ رَجَعَ هَذَا مِلَّةً لَأَمَرَ  | 88                      |
| أَمَّا الْوَرَعُ فَأَبَى أَنْ يَسْجَى أَوْ أُحَاسِبَهُمْ  | 87                      |
| أَنَّ ظَهْرَ أَمْرِكَ فَقَدْ كَانَ عَلَيْنَا قَائِدٌ نُسْكُ   | 313                     |
| إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءٍ وَجَعَاءٌ مِثْلُ طَعْمٍ  | 135                     |

<sup>1</sup> بعض النسخة قد ورد فيها الحديث كما ملأ من غيره من النسخ.

|  |    |         |
|--|----|---------|
| وَتَعَدُّوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقُرْبَى وَلَا تَعَاوُوا عَلَى الْإِيمَانِ        | 3  | 272-130 |
| وَالْعَدْوَى   | 79 | 120 84  |
| (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)                                |    |         |
| (لَوْلَا يَنْهَاهُمْ لَوْلَا يُبَايِعُونَ وَالْأَحِبُّ عَنْ قَوْلِهِ الْإِيمَانُ | 65 | 83      |
| وَأَكْبَهُمْ لَسَحَتْ)   | 81 | 170     |
| (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ)                              | 97 | 31      |
| (فَجَزَاءٌ مِمَّنْ قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ)  | 73 | 306     |
| (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَلَمْ يُبَايِعُوا مَا لَكُمْ                              | 28 | 306 304 |
| مِنْ وَلَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ)                                | 66 | 320     |
| (إِنَّمَا لِلْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ لِخُرَابِهِمْ      | 29 | 325     |
| عَامَهُمْ هَذَا)   | 99 | 57      |
| (وَلَعَدِمْ)   | 77 | 203     |
| (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ نَزَلَ فِي                                       | 52 | 76      |
| فَيْبُورٍ وَمِنْ شَاءَ قَلْبِكُمْ)   | 39 | 13-83   |
| (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)                            | 39 | 87      |
| (إِذْ نَفَقْنَا فِيهِ غُحْمَ الْقُورِ)   |    |         |
| (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ لَطِيَّاتٍ وَعَمَلُوا صَالِحًا)             |    |         |
| (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ)                       |    |         |
| (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى)            |    |         |

|                         |   |
|-------------------------|---|
| 114                     | لو علمتُ أنها ليست من الصدقة لأكلتها                        |
| 255 253-187 183-173 168 | ليس لعرق ظالم حق...   |
| 307                     | مضت الهجرة إلى أهلها  |
| 327                     | مقتل العتي ظلم  |
| 87                      | ملائك لدين لورع   |
| 253                     | من أحب أوطان مسلمة فهي له وليس لعرق ظالم حق                 |
| 134                     | من أعنى شفقاً من مذبذبه فعليه خلاصه                         |
| 312 305                 | من أسلم على شيء فهو له                                      |
| 84                      | من أحب ما لا من ماله فوصل به رحماً...                       |
| 84                      | من اكتسب ماله من حرام فتصدق به...                           |
| 79                      | من أكل الحلال ربيعاً يوماً...                               |
| 79                      | من أسمى دين من طلب الحلال...                                |
| 352                     | من آمن رجلاً على دمه فقله فإنه يحمل لواء غدر يوم القيامة... |
| 89                      | من حسن إسلام المرأة تركها ما لا يعنيه                       |
| 188                     | من زرع أرض قوم بغير إذنهم فليس له في لزوع وله مفرقه...      |
| 85                      | من غشنا فليس منا  |
| 79                      | من سعى على عياله من حله .. ومن طلب لذت حلالاً...            |
| 268-266                 | من تاء فليقتض...  |
| 348                     | من فتح له باب من الخير فليقرب...                            |
| 272                     | من كثر سواد القوم فهو منهم...                               |
| 332                     | من كان عنده مظلمة فلينجس منها قبل يوم ..                    |
| 88                      | من لقي الله ورعا أعياه الله ثواب الإسلام كله...             |
| 88                      | من لم يكن له ورع يقصده عن معصية الله ..                     |
| 84                      | من لم يبال من أين أكسب ..                                   |
| 144                     | هدايا لأمرء غلول...   |
| 92                      | هلك المتطعون...   |
| 144-114                 | هي لك أو لأخيك أو للذئب... من حديث للنقطة.                  |
| 322 320                 |   |

|                |  |
|----------------|--|
| 308            | أنا بريء من كل مسلم يقيم مع المشركين                             |
| 84-83          | إن لله حرم التجرد في الخمر                                       |
| 353            | إن مسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة...                                |
| 352            | إن الناس إذا جاوزوا لشرائط سنة العيامة أوفقوا.                   |
| 266            | إن الشهنة ليست بأحل من الخنة                                     |
| 84             | إن لله ملك على بيت المقدس ..                                     |
| 268            | نحوها ثم ألق فلانها في دمها                                      |
| 22             | نصر أخاك ظمناً ومظلوماً...                                       |
| 33             | نعمير أحدكم إن يكون كذبي صمغ                                     |
| 348            | نكح رجل أفلس فأدرك البائع ..                                     |
| 273            | خير لك أن لا تأخذ من أحد شيء...                                  |
| 89             | سأني على الناس زمان يأكلون فيه الربا.                            |
| 188            | سئل السد ما أحدث حتى تذهب  |
| 33             | سأرت أمكم كلوا كمو   |
| 322 320 44-114 | نسألك بها من حديث النقطة   |
| 20             | نفس قُتلت من جمعة الإسلام فهو خير قتل ..                         |
| 236            | كل ذات رحم فولدها بمنزلتها                                       |
| 84             | نكح لحم نبت على سحت فتد أولى بها                                 |
| 87             | نكح ورت نكح أعية الناس   |
| 97             | لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على لآخر...                   |
| 37 36          | لا ضرر ولا ضرار  |
| 115            | لا تؤرثوا وما تركناه صدقة  |
| 253 154        | لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه                          |
| 307            | لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية                                 |
| 89             | لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يترك ما لا بأس به مخافة ما به بأس |
| 307            | لا يقيم من مع أحد بمكة بعد قضاء نسكه فوق ثلاث                    |
| 85             | لعن الله أكل الربا   |
| 30             | لعن الله الراشي والمرتسى   |
| 214            | لعن الله ليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوه واكلوا أموالها           |



### 3 . فهرس الآثار<sup>1</sup>

#### رقم الصفحة

#### الآثار

- 135 'أرسل رسول الله صلعم' القصعة الصحيحة إلى بنت النبي أرسلتها...  
 137 'دن لنبي صلعم' في علف كسبه لخدم المصاح بعد أن كان روجع فيه "  
 266 'أصاب الدس حجة شديدة في بعض مغزي لرسول صلى الله عليه وسلم.'  
 210 'أمر النبي صلعم' يقتل الكلاب...  
 97 'أمر لنبي صلعم' سودة بالاحجاب من بين وليدة زينة...  
 236 'إن لنبي صلعم' جعل حكم لأولاد حكم لأمهات...  
 135 'إن رسول الله صلعم' كان عند بعض نسائه...  
 140 "سأل رسول الله صلعم" عن لبن قدم إليه فذكر أنه من ثمة...  
 119 صرف لنبي صلعم' الخمس لرجل واحد في ذلك من مصلحة...  
 204 203 'قصي الرسول صلعم' أن على أهل الحواشي حفظها بالتهنير...  
 267 'فضي الرسول صلعم' في اثنين غرة عند أو وليدة...  
 304 'كان النبي صلعم' إذا دخل الخلا، نزع حائه...  
 302 'كتب لرسول صلعم' بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب إلى بعض ملك الروم...  
 85 'نهى النبي صلعم' عن العير والغش والخديعة...  
 187 'نهى النبي صلعم' عن بيع التمار قبل يدو صلاحها...  
 182 'نهى لنبي صلعم' عن نمن الكلب ومنه العى وحلوا لكرهن...  
 'بن رجلا فاد لعيسى عليه لسلامة يا روح الله: اخبرني بأفضل العبدية؟ قال:  
 80 'نظر حيزك من أمن هو. ثم سأله مرارا فلم يزده عسى ذلك...  
 116 'أحد عمر بن الخطاب وصي' من شنه بعض الريح الذي ريحه...  
 'إذا وضع رجل م يده من حرم فقد بسم الله. قال الله فلانكته. العود...'

<sup>1</sup> تضمن هذه الآثار ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ما نسخ عنه السلام وكثير الصحاح وسماهات وهو مراد عن هذا  
 لشمس





٥٠ فهرس البلدان والأماكن والطوائف والأهالي

|                |                     |
|----------------|---------------------|
| 327            | زمن لورد            |
| 34.4, 345, 141 | تربية               |
| 103            | من الحجاز           |
| 307            | من سنة              |
| 7(3            | من القرن            |
| 314            | من القرن الحادي عشر |
| 13.            | أهل المغرب          |
| 323            | بجاية               |
| 312            | من                  |
| 125            | بغداد               |
| 160            | لبنان               |
| 84             | من القدس            |
| 14.            | من                  |
| 299            | من                  |
| 90             | من عصر              |
| 130            | من                  |
| 309            | من                  |
| 30             | من                  |
| 257            | من                  |
| 265            | من                  |
| 59             | من                  |
| 328            | من                  |

١٠ - مقتدر مدرس علمی و دینی بکثرت ، با خصلت مضی ، لا یستثنی احدی امری و احوالی

|  |                   |
|--|-------------------|
| 57   | کتاب بن یونس      |
| 217  | کتاب انہیب        |
| 2  | کتاب نقاشی سنسری  |
|  | کتاب نقاشی        |
| 51   | کتاب القراء       |
| 181-182  | کتاب محمد بن سعید |
| 73-75-78-176   | سنسری             |
| 14-21-23-27-30-36-37-77-78-161-163-164-165-169   | ابجد سوشہ         |
| 37   | محفوظ بن حاجب     |
| 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-97 |                   |

## 6 - فهرس تراجم الأعلام<sup>1</sup>

اسم العلم كما ورد بالكتاب ترجمته باختصار الصفحة الوارد بها

إبراهيم بن أحمد إبراهيم بن أحمد بن محمد الأغلب،  
من أمراء الأغلبية في إفريقيا، إقامه في القيروان،  
تولى الحكم سنة 261 هـ ثم انتقل إلى تونس سنة 281 هـ  
حدثت عدة ثورات في أيامه فقمعها وأمن الناس في عهده،  
مولده سنة 237=852م، ووفاته سنة 369=902م، شجره لنور  
ص 10 / 1 والأعلام ص 22 / ..

إبراهيم النخعي إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمران  
لنخعي من مذبح، من أكابر التابعين صلاحاً وصدقاً  
ورواية وحفظاً للحدث، وهو من أهل الكوفة، مات مختلف  
من الحجاج، مولده سنة 40 هـ - 666م ووفاته سنة 96 هـ  
815م، الأعلام ص 17 / ..

إبراهيم الزناتمي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد  
لله لبزاتمي، فاضل عارفة فاضل ومفتي، له فتاوى  
كثيرة نقل الوائسري في معياره جملة منها، توفي سنة 791،  
شجرة النور عدد 57 ص 1/ 799، ونسل الأئمة ح 8، ص  
5، وألف سنة من لوفات ص 152.

<sup>1</sup> تم ترتيب الفهرس حسب الأعلام كما ذكرها المؤلف حسب أن من عرفت، ولا يسجل لأعلام التي ورد ذكرها في  
بعضها بل يقتصر على التي لها إخراج لفظ.

الصالحون  
الصحراء  
الصفين  
طليطلة  
طنجة  
عذر  
الفقهاء لسبعة  
الفتوح  
قرطبة  
القيروان  
الكوفة  
لدارس  
لمدينة  
لمدنيون  
لمرايطون  
المصريون  
مكة  
323  
343  
351  
303 3 9  
354  
156  
206  
219  
303 209  
227 221-195-194-156-149-125  
85  
347  
304  
193  
323-319-318  
375  
303 3 7

|                |   |            |   |
|----------------|---|------------|---|
| ابن أبي حنزة   | عبد الغوير بن أبي حنزة، واسم أبي حنزة سلمة بن دينار لأعرج وكان من أصحاب الإمام مالك ولد سنة 107 وتوفي سنة 185 شجرة النور عدد 2 ص 1/19.  | ابن الحبيب | أبو عمر حنبل الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن موسى المعروف بابن الحبيب صاحب المختصر في الفقه، ولد سنة 176 هـ، ومات بالأسكندرية في سنة 246 هـ، شجرة النور عدد 629 ص 1/17. ينظر السامي ص 2/281.   |
| ابن أبي الزناد | عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي البجلي المديني، أبو محمد، من حفاظ الحديث، كان ببغداد في عمله، وبى خراج سنة 174 هـ، فمات ببغداد سنة 181 هـ، توفي في سنة 174 هـ، لأعلام ص 4/89.   | ابن حنبل   | أبو عبد الله محمد بن حنبل بن أسد الحنظلي النيراني ثم الأندلسي، فقيه حنظلي ثقة به جماعة، وله تأليف حسنة متعددة، ويقال له مائة ديوان، وحل من الفيرقان سنة 246 هـ، واستوطن بها توفي سنة 241 هـ، شجرة النور عدد 248 ص 1/19.   |
| ابن أبي راسد   | أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي راسد، (226-200 هـ) قرطبي له تأليف متعددة منها تفسير القرآن العتيق والمغرب في اختصار الحديث، ومنتخب في الأحكام، وشعر موشى سنة 224 هـ وتوفي في سنة 231 هـ، شجرة النور عدد 232 ص 1/151.   | ابن حبيب   | أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي لقرطبي، (105-108 هـ) 150-135 هـ، تولى إمارة الأندلس في الفقه، سمع مطرف وبن الماحسون وغيره، ألف كتاب الوصحة توفي سنة 238 هـ، شجرة النور عدد 203 ص 1/71. 203-204-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000. |
| ابن إسحاق      | أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن سائر، نشأ في المدينة، وبها ولد سنة 86 هـ، ألف كتاب المعاني في سيرة الرسول عليه السلام، ذكر ابن النديم به مصنفون علمه عبد الرحمن بن أبي راسد، توفي في سنة 150 هـ، أو 152 هـ، منحة الإسلام لأمجد أمين ص 2/38 ط 5، الفهرست لابن النديم، ص 181. | ابن حنبل   | أبو عباس أحمد بن محمد بن أسد بن حنبل بن أسد الحنظلي النيراني ثم الأندلسي، فقيه حنظلي ثقة به جماعة، وله تأليف حسنة متعددة، ويقال له مائة ديوان، وحل من الفيرقان سنة 246 هـ، واستوطن بها توفي سنة 241 هـ، شجرة النور عدد 248 ص 1/19.  |
| ابن بتيه       | أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن مخلد، فقيه أندلسي من قرطبة، كان ثبت محدث ذكرا لمسلم والنوارى وأبو حنبل، مديون في لأحكام، ولد سنة 140 هـ، توفي سنة 232 هـ، عدله المغرب العربي، عند الراهب بن منصور رقم 921، ص 2/226، المطبعة الميمنية، (ربط 1989).                 | ابن حنبل   | أبو عبد الله محمد بن حنبل بن أسد الحنظلي النيراني ثم الأندلسي، فقيه حنظلي ثقة به جماعة، وله تأليف حسنة متعددة، ويقال له مائة ديوان، وحل من الفيرقان سنة 246 هـ، واستوطن بها توفي سنة 241 هـ، شجرة النور عدد 248 ص 1/19.   |

|   |  |   |
|---|--|---|
| ابن سيرين   | محمد بن سيرين البصري الأنصاري - ولادته: أبو بكر، إمام وفقه في عهد الدين، دعي من أشرف لكتاب له كتاب تعبیر الرؤيا، مولده سنة 33 هـ - 653م. وفاته سنة 110 هـ - 729م. الأعلام ص 24/1 والتبليغ لابن عبد البر ص 3/369.                                 | 8   |
| ابن شهاب  | أبو بكر بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي أحد أعلام الفقه، المحدثين لمدينة، روى عنه الإمام مالك. مات سنة 125 هـ. شجرة النور عدد 3 ص 16/1.  | 356 313-268 267   |
| ابن شماس =  | أبو محمد   |   |
| ابن عباس  | عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم 84-86-276 بن عم الرسول عليه السلام. له صحبة ورواية أحاديث كثيرة، ولد سنة 3 ق هـ - 619م وتوفي سنة 68 هـ - 687م. الإصابة رقم 4781 ص 1-330، الاستيعاب ص 2/350 الأعلام ص 1/225.                               | 276-86 84   |
| ابن عبد السلام  | أبو عبد الله محمد بن عبد السلام البصري التوسي قاضي الجماعة بدمشق، له شرح على مختصر ابن الجوزي ومؤلفات أخرى. ولد في سنة 676-677 هـ وتوفي سنة 749-748 هـ. شجرة النور عدد 70 ص 1/210 والأعلام ص 7/77 وألف منه من المؤلفات ص 81، وفكر السامي ص 5/54. | 343   |
| ابن عبدوس   | أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبيد، من أصحاب سنن له تأليف منها كتاب المجموعة كتاب شرح المدونة ركعت التفسير وغيره. توفي سنة 260 هـ. شجرة النور عدد 92 ص 1/70.   | 130-120 273 260   |
| ابن العربي  | القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بـ ابن العربي الأنصاري. له مؤلفات كثيرة منها أحكام   | 300 300   |
| القرن، ولد سنة 404 هـ وتوفي بالقرب من فاس سنة 543 هـ. شجرة النور، عدد 103 ص 1/136.  |  |   |
| أبو عبد الله محمد بن الشيخ صالح محمد بن عرفة البصري، له تأليف كثيرة أشهرها محضره في الفقه مولده سنة 716 هـ وتوفي في حمادي لثانية سنة 803 هـ. شجرة النور عدد 817 ص 1/227، نسب لأصحابه بعد رقم 977 ص 493، ألفت سنة من المؤلفات ص 88.  | ابن عرفة   | 943   |
| عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرنبي العدوي، صحابي جليل روى عن النبي عدة أحاديث، ولد سنة 10 ق هـ - 613 هـ ومات سنة 73 هـ - 692م. الإصابة رقم 4814 ص 2/347، والاستيعاب ص 1/341 والأعلام ص 4/746.  | ابن عمر  | 276-270-89  |
| أبو محمد عبد الله بن عمر بن عثمان الرعيثي القهري، بي قاضي إفريقية وفقيه المشهور بالعلم والصلاح. روى عن مالك ورفع ذكره في المدونة، دخل الشام والعراق، في طلب العلم ولادته هرون الرشيد قضاة إفريقية جمع ما سمعه من إمام مالك في كتاب ديار ابن عثمان مولده سنة 178 هـ - 794، وتوفي سنة 19 هـ - 806 هـ. شجرة النور عدد 35 ص 1/162، الأعلام ص 4/247. | ابن عثمان  | 197   |
| أبو عبد الله عبد الرحمن بن الحسن العتقي صاحب مالك عشرين سنة روى عنه إماموه وعنه أخذ سنن وغيره. توفي سنة 91 هـ. شجرة النور عدد 21 ص 1/98، والفهرست لابن النديم ص 283 143-141 139 148 149 150 154-155 157-160 161-162 163-165 166 168-171 172-174 175-176 177-178 180-186.  | ابن العباس   | 106-100-102 128 126-111 137 136 148 149 150 154-155 157-160 161-162 163-165 166 168-171 172-174 175-176 177-178 180-186 |

185-188-190-191-192 194-195-196-199-200  
201-204-205-206-207-208-209-210-211-212  
213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

فداني بغداد، هو الحسين بن أحمد بن محمد بن  
معروف بن نصر الأبهري السمرقاني، له كتاب  
في مسائل الخلاف، توفي سنة ٢٢٥ هـ شجرة النور  
عدد ٢٢٥ ص ١/٢

هو عمر عثمان بن كاهة مولى عثمان بن عفان  
من فقهاء المدينة توفي سنة ٢٢٥ هـ تركت آثاره  
ص 22/21 ج 3.

أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن  
الحسن القرشي مفتي مدينة منته بابه والإمام  
كانت فيه ثقة كاهة بن حبيب وسجنون، توفي  
سنة 22٠ هـ شجرة النور عدد 11 ص 1/56  
216-220-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

القاضي هو زكريا يحيى بن زكريا بن مزين  
لقرطبي، له تأليف حسن منها تفسير الموطأ وكتاب  
المستقصية، توفي سنة 25٦ هـ شجرة النور  
عدد 111 ص 1/5

ابن مسلمة

"لعله أبو عبد الله محمد بن مسلمة  
ابن هشام، أفقه فقهاء المدينة بعد مالك، أخذ عن مالك وغيره،  
وله كتب، توفي سنة ٢0١ هـ شجرة النور عدد 11 ص 1/٩6

أبى المسيب

سعيد بن مسيب بن حنبل بن أبي وهب المخزومي  
لقبى سيد الشعيب واحد الفقهاء تسعة بالمدينة حبيب بين  
حديث والفتنة والرواية، ركن حفظ الحديث لأحكام  
عمر بن الخطاب، ولد سنة ٢٠١ هـ - 634م وتوفي بالمدينة سنة  
٢٠٩ هـ - 713م الأعلام ص 1/55.

ابن المواز

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم لاسكندري  
المعروف بابن المواز، مؤلف موزيه ولد في  
رحب سنة 180 هـ وتوفي بمصر سنة 28٠ هـ شجرة  
النور عدد ٢٢ ص 1/68.  
216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

بن نافع

أبو عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم المعروف  
بالصانع روى عن مالك وثقة به سمع منه سجنون، توفي بالمدينة سنة  
186 هـ تركت الآثار ص 30، 128، 1/3، وشجرة النور عدد 4 ص 1/٦٦.

ابن هشام

القاضي أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام  
الأزدى صاحب كتاب مفيد لحكام فيما يفرض لهم من نوازل  
الأحكام توفي سنة 606، كشف الطنون ص 2/177.

ابن وليدة رمعة

هو نزي اختصم سألته سعد بن أبي وقاص وعبد بن  
رمعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص  
به بعد رمعة وأمر سودة المؤمنين أن تحتجب  
منه، القصة أوردها ابن عبد البر في التمهيد ص  
٢٧٧ وما بعده.



أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي 111-129-353  
أنبت لاس في فقه الإمام مالك روى عن رعمانة عاله.  
له مولود حسنة عظيمة النفع. ولد في ذي القعدة سنة 125 هـ 744م  
ومات في مصر سنة 97 هـ 813م، شجرة النور عدد 25 ص 1/78  
الأعلام ص 289/4.

أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس 148-155-157  
تسمي الصقلي، ألف كتاب في لفروض وكتاب  
حافلا للمدونة أضاف إليها غيره من الأمهات  
عليه اعتماد طلبه لعلم توفي في ربيع الأول  
سنة 451 هـ، يونس شجرة النور عدد 94 ص 1.1/1  
190-192-193-194-200-219-220-223-224-225  
236-237-262-274-276-281-285-362

أبو إسحاق التونسي إبراهيم بن حسن بن إسحاق التونسي، له  
شروح وتعليق على كتاب ابن الموز والمدينة، توفي سنة 145  
هـ شجرة النور عدد 189 ص 1/108 والفكر لسمي 2/207.

أبو بكر الصديق أول خلف، لرشد بن رضى الله عنه. 11-90.

أبو بكر بن الخهم لقاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن الخهم يعرف بن  
لوران المروزي، ألف كتاب حمله في مذهب مالك،  
ومات سنة 379 هـ، شجرة النور عدد 135 ص 1/78.

أبو بكر عبد الرحمان لعنه أبو بكر أحمد بن عبد الرحمان الخولاني  
القيروني شيخ فقيه، وقته تفقه بأبن أبي زيد وأبي  
الحسن التائسي وعنه أخذ بعض العلماء توفي في سنة 43 هـ  
شجرة النور عدد 276 ص 1/107 والفكر لسمي ص 2/208.

أبو الحسن  
الدخسي

علي بن محمد الربيعي المعروف بالحمي القيرواني. 140-143-147  
تفقه بأبن محرز والسبوري والتونسي، وبه تفقه  
حماة، له تعليق على للمدونة صمد النبصره.  
توفي بصفاقس سنة 418 هـ شجرة النور عدد 26 ص 1.0-1.1  
ص 117/1. 172-173-174-176-178-183-186-200  
208-209-215-224-234-236-239  
282-283-284-297-298-302-303-311-312

أبو الحسن الدينوري زهد، تاريخ الحضارة آدم مينز ص 188

أبو حفص عمر بن عبد الواحد الحنفي، تولى ولاية إفريقية  
سنة 87 هـ إلى 70 هـ شجرة النور، ص 1.45-2/.

أبو حمزة الساعدي لصحابي المشهور سمى عبد الرحمان بن سعد،  
وقيل عبد الرحمن بن عمر بن سعد، وقيل المنذر،  
روى عن النبي عليه السلام عدة أحاديث، شهد أحدا  
وما بعده، توفي في آخر خلافة معاوية أو في خلافة  
يزيد، الإصابة رقم 303 ص 1/46.

أبو حنيفة نعمان بن ثابت بن زوي وهو من أهل كاس  
كر من التميميين، لقي عدة من الصحابة، وكان  
من ثوريين الزاهدن، وإليه بسبب لمذهب الحنفي  
ولد سنة 8 هـ توفي سنة 156 هـ وله سبعون سنة، ودفن  
ببغداد، الفهرست لابن النديم ص 284، شجرة النور ص 28-27/.

أبو داود سليمان بن الأسعد بن إسحاق بن بشير الأردني  
السجستاني أبو داود، إمام أهل الحديث في زمانه، أصله من  
سجستان، توفي بالبصرة، له كتاب السنن وغيره، ولد سنة  
202 = 817م، وتوفي سنة 256 = 889م، الأعلام ص 182/3

- أبو الطاهر تميم  
363  
الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين والي غرندلة ولي سنة 501 هـ بعد أن كان أمير على المغرب من قبل أخيه، قد أول معركة ضد البصاري وانصر عليهم سنة 502 هـ - 1105. لاستقصاء البصاري. ص 2/61 ومذكرات من التراث المغربي مجموعة من الأمتعة، ص 2/114.
- أبو لغائية  
55  
بريحي ربيع عضخري مهران، تيمى سنة، روى أحداث مرسية عن الصحابة مات سنة 93 هـ للإصابة رقم 838 ص 4/104.
- أبو عبد الله بن الشيخ  
100  
ورد ذكره في الاستدراك على المؤلف و نسب إليه كتاب خاص بسفره في لمة، ولم أعتد له على ترجمة في المصدر التي تمكنت من الاطلاع عليها
- أبو عبد الله التستري  
267  
الفاضل أبو عبد الله محمد بن أحمد التستري، الفقيه الجامع، ألف كتاب في فضائل أهل المدينة وكتاب في مناقب مالك توفي سنة 945 هـ شجرة النور عدد 140 ص 1/79.
- أبو عبد الله الأزوي  
142 113 110 06  
عالم حجة وفقهه المشهور وهو شيخ أبي زكريا لشبلي مؤلف كتاب لتقسيم ولتبيين في حكم سوال المستعرفين، قدمت نبذة عن حياته 322-324-326-346 في القسم الأول، استخلصتها من بعض المصادر ولم أجد ترجمة كاملة لحبته
- أبو عبد الله الصقلي  
126-135  
أبو عبد الله محمد بن أبي الفرج الدرزي المعروف بالدكي الصقلي له عدة مؤلفات وصل إلى مشرق وسكن صهيون وبها توفي، ولد بصقلية سنة 477 هـ ومات بصهيون سنة 516 هـ، شجرة النور عدد 363 ص 1/ 25.

- أبو الدرداء  
89  
عومر بن عامر ويقال ابن قيس بن زيد بن ثعلبة بن كعب أبو الدرداء الأنصاري شهد الخندق وما بعدها، وكان أحد العلماء الحكماء الفضلاء، روى عن الرسول عليه السلام، توفي في خلافة عثمان بعد أن ولاد معدية قف، دمشق سنة 3 هـ لاستيعاب ص 1/ 2.
- أبو الدرداء  
313  
أبو علي سنة بن عثمان بن إبراهيم الأسدي البصري، مؤلف كتاب النظر شرح به أمرته، توفي بالسكرية سنة 901 هـ، شجرة النور عدد 360 ص 1/25.
- أبو سعيد  
128  
حلب بن عبد المعروف بابن أبي هشام، أحد عمه، عصره وأعلمهم يذهب مالك قرأ على حماد بن بصر، فضائه جملة، مولده سنة 29 هـ توفي سنة 33 هـ شجرة النور عدد 226 ص 1/56.
- أبو سعيد الخدري  
270  
سعد بن مالك بن عيسى بن ثعلبة بن الأبحر الأنصاري خزرجي مشهور بكنيته، غز بعد أحد وروى عن الرسول عليه السلام أكثر من لأحداث مات سنة 74 هـ، لإصابة رقم 3196 ص 3/35، واستيعاب ص 2/ 27.
- أبو شمس  
103  
لم أعتد على ترجمة له.
- أبو مصطفى  
332  
عليه بن زيد من بني حارثة، وفي رواية أخرى إنه غير مسمى ولا منسوب، لإصابة رقم 672 ص 1/10.
- أبو الطاهر بن بشير  
100  
أبو الطاهر بن عبد الصمد بن بشير التنجي المهدوي، له عدة مؤلفات منها كتاب المحاصر الذي كمله سنة 106 هـ، شجرة النور عدد 361 ص 1/10.

أبو عبد الله المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر شميمي 949-966-969  
لمازري، أحد أئمة الفقه المالكي أخذ عن اللخمي  
وغيره وعنه أخذ كبير من الفقهاء، له عدة مؤلفات.  
توفي سنة 336 هـ بالهندية، شجرة النور عدد 37، ص  
127/1 والفكر السامي ص 127/1.

أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي  
الفهري، مشهور بكنيته وكان إسلامه قبل دخول  
الرسول عليه السلام دار بن الأرقم فهو أحد العشرة  
المبشرين بالجنة وأمين الأمة. مات بالبناء سنة 18 هـ،  
لأبيه رقم 4400 ص 2/2.

أبو عبيد الإمام الحافظ لحجده أبو عبيد القاسم بن سلام  
بن مسكين بن زيد، المتوفى سنة 224 هـ مؤلف كتب  
الأمور وعرب الحديث ومعاني القرآن، صار قاصب  
بطرطوس، فهرست بن النديم، ص 106.

أبو عمر بن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد  
البر النمري القرطبي، فقيه بكثير من العلماء وله  
عدة مؤلفات، منها كتاب الاستيعاب والتمهيد وشرح  
الموطأ وغيره، وله في سنة 368 هـ توفي بشطبة  
في ربيع الثاني سنة 463، شجرة النور عدد 397، ص  
119/1 أو ترتيب المدارك ص 127.

أبو الفرج البغدادي القاضي أبو الفرج عمر بن محمد البستي البغدادي.  
فقيه بالقاضي بسامعي، ألف كتاب الحادي في مذهب  
مالك والنسب في أصول الفقه توفي سنة 291، شجرة النور  
عدد 136 ص 127/1.

أبو الفضل عبيد بن الفضل عبيد بن موسى بن عبد  
ليحيى، البستي أخذ عن الكثير من العلماء، وعنه  
أخذ العديد من الفقهاء، له عدة مؤلفات مشهورة منها  
كتاب الشفاء ومسارح الأتور وترتيب المدارك وغيره،  
ولد سنة 76 هـ - 108 هـ، توفي في مراکش، في جمادى  
الأخرة سنة 544 هـ - 4 ام، شجرة النور عدد 41 ص 140/1  
الفكر السامي ص 223، 224/2، 282 لأعلام 6/.

أبو القاسم عبيد الخالق بن عبد الوارث السيوري، د 104-105-105  
أخذ عن أبي بكر بن عبد الوارث وغيره وعنه أخذ  
عبد الحميد لصانع واللحمي وغيرهما، له تعليق على  
لمدونة توفي بالقيروان سنة 460 هـ شجرة النور عدد  
323 ص 116/1، ترتيب المدارك ص 65، 66/8.

أبو محمد بن أبي زيد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي  
القيرواني، إمام المالكية في وفاته له تليف  
مشهورة منها لرماله والوادر وغيرها توفي سنة  
386 هـ، شجرة النور عدد 227 ص 126/1، الفهرست  
لابن النديم ص 283/284 267-261-262-275-274-31.

أبو محمد الزواوي من علماء سجاية وهو ولد شيخ المؤلف قدمت بيده  
عنه في القسم الأول من الدراسة، وأسمه بالكامل:  
بو محمد عبد الله بن يحيى الزواوي

أبو محمد نجم بن شمس أبو محمد عبد الله بن عبد بن شمس الجذامي  
السعدي، ألف الجواهر السنية في مذهب عالمه شاذلية،  
توفي بمصاط محمد في سبيل الله سنة 610، شجرة  
النور عدد 9 ص 65، 37.

أبو محمد عبد الحميد الصائغ عبد الحميد بن محمد القزويني المعروف  
 بن لصائغ تفقه يابى محرز وأبى إسحاق والسيوري  
 وغيرهم، وبه تفقه المروزي وغيره له تعليل على المذاهب  
 توفي سنة 480 هـ شجرة النور عدد 127 ص 1/17  
 وترتيب المذكور ص 8/107

أبو محمد عبد الحميد بن عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي،  
 الفقيه المالكي أخذ عن الأثيري وابن النضر وغيرهم  
 جلي القضاة في بغداد ومصر، له تأليف كثيرة توفي  
 سنة 422 هـ شجرة النور عدد 76 ص 1/103

بن المنصعب أبو منصور حماد بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي  
 الفقيه الحنابلة، له إمامة، سمع من محبوب وأحمد بن عبد الله  
 ومروضا، وعنه أخذ جماعة من الفقهاء، مولده سنة  
 280 هـ وتوفي بالقيروان سنة 290 هـ شجرة النور  
 عدد 99 ص 7/73

أبو الوليد الباجي نقيب أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف النخعي،  
 الفقيه حافظ أخذ عن أبي الأصم وغيره، رحل  
 إلى سمرقند سنة 426 هـ وأقام بمكة وغد تفقه به  
 جماعة من الفقهاء، صنف عدة كتب منها منسقى وشرح موجزاً  
 والتعديل، السجيع وغيره، مولده سنة 103 هـ وتوفي سنة  
 474 هـ شجرة النور عدد 341 مكرر 1/120

أبو الوليد بن رشد 'الجد' أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد  
 المالكي القرطبي، زعيم فقهاء وقته بالأندلس  
 وقاضي الجماعة بقرطبة روى عن والده  
 لعلي، وأخذ عنه كثيراً من الفقهاء له عدة  
 1128-1144 1144-1145

مؤلفات منها: البيان والتحصيل وكتاب المقدمات وله  
 مسائل عديدة جمعت في كتاب فتاوى ابن رشد،  
 192-195-196  
 أحمد بن عبد الشلي في هذا الكتاب كثيراً  
 ونقل بعض من مسائله، مولده سنة 450 هـ = 1058 م  
 203-204-205  
 وفاته سنة 520 هـ = 1126 م، شجرة النور عدد 376 ص 1/129  
 لأعلام ص 6/21

266-271-273-276-278-279-280-282-283-284-285-286-287-288-289  
 291-304-314-321-323-325-326-327-352

أبو الوليد بن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي  
 الوليد بن رشد الشهير بالحفيد، قدس الحامدة أخذ  
 عن أبيه وغيره درس الفقه والأصول وعلم الكلام وكان  
 يفرغ إليه في الطب له تأليف عديدة منها بداية المجتهد  
 والكتابات في الطب مولده سنة 520 هـ وتوفي سنة 595 هـ  
 شجرة النور عدد 439 ص 1/17

أبو هريرة لدوس صاحب رسول الله عليه السلام، ودوس  
 هو بن عثمان بن عبد الله بن وهاب بن كعب بن الحارث، هناك  
 اختلاف في اسم أبيه، يقال كان اسمه في الجاهلية عبد شمس  
 وكنيته أبو الأسود فسماه لرسول الله عليه السلام عبد الله وكناه أبا  
 هريرة، روى أحاديث كثيرة عن الرسول عليه السلام  
 مات سنة 57 هـ، لإصابة رقم 190، ص 4/202  
 لاسيعاب ص 4/202

أبو يعقوب يوسف الأندلسي، لم أعثر على ترجمة له في المصادر  
 التي طلعت عليها 743

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حصة، كان حافظ  
 للحديث ثم صاحب كتاب حثيفة نعم عليه الرازي،  
 311-312

ولى قضاء - بعداده إلى أن مات سنة 187 في خلافة  
الرشيد، له عدة مؤلفات الفهرست لاس القديم ص 280.

أحمد بن حنبل  
أحمد بن محمد بن حنبل أبو سعيد الله لشيخ بني  
الوائس إمام المذهب الحنبل وأحد الأئمة الأربعة، أصله من  
مرو، ولد ببغداد عساً منكراً على ضرب لعلم وسافر إلى عدة  
بلدان وصنف عدة كتب، ازداد في سنة 164 هـ = 780 م وتوفي  
سنة 241 هـ = 855 م، الأعلام ص 42. / وفهرست بن السبب ص 320،  
وشجرة النور ص 1/78.

إسحاق بن راهويه  
إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي النخعي المروزي  
أبو يعقوب بن راهويه عالم حسان في عصره، أحد كبار  
الحفاظ، أخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم  
والترمذي والنسائي، ستوطن نيسابور وبها توفي، ولد  
في 161 هـ - 778 م وتوفي في سنة 238 هـ = 853 م،  
الأعلام ص 284 / وفهرست بن القديم ص 321.

إسماعيل القاضي  
أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق مشهور بالعلم  
والفضل والعدالة كان علامة في جميع الفنون، أخذ عن  
علماء وعنه أحد الكثر، له تأليف منها تهذيب الموطأ  
وكتب الفرائض وكتب المبسوط في الفقه وغيرها، مولده  
سنة 200 هـ وتوفي سنة 284 هـ، شجرة النور عدد 99 ص 1/65.

أشهب  
أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العمري  
المصري، انتهت إليه رئاسة الفقه في مصر بعد موت بن  
القاسم مولده سنة 140 هـ وتوفي بمصر سنة 204 هـ، شجرة  
النور عدد 98 ص 5 /  
126-162 137-138 147-148 149-150 151-152 153-154 155-156 157-158 159-160 161-162 163-164 165-166 167-168 169-170 171-172 173-174 175-176 177-178 179-180 181-182 183-184 185-186 187-188 189-190 191-192 193-194 195-196 197-198 199-200 201-202 203-204 205-206 207-208 209-210 211-212 213-214 215-216 217-218 219-220 221-222 223-224 225-226 227-228 229-230 231-232 233-234 235-236 237-238 239-240 241-242 243-244 245-246 247-248 249-250 251-252 253-254 255-256 257-258 259-260 261-262 263-264 265-266 267-268 269-270 271-272 273-274 275-276 277-278 279-280 281-282 283-284 285-286 287-288 289-290 291-292 293-294 295-296 297-298 299-300 301-302 303-304 305-306 307-308 309-310 311-312 313-314 315-316 317-318 319-320 321-322 323-324 325-326 327-328 329-330 331-332 333-334 335-336 337-338 339-340 341-342 343-344 345-346 347-348 349-350 351-352 353-354 355-356 357-358 359-360 361-362 363-364 365-366 367-368 369-370 371-372 373-374 375-376 377-378 379-380 381-382 383-384 385-386 387-388 389-390 391-392 393-394 395-396 397-398 399-400 401-402 403-404 405-406 407-408 409-410 411-412 413-414 415-416 417-418 419-420 421-422 423-424 425-426 427-428 429-430 431-432 433-434 435-436 437-438 439-440 441-442 443-444 445-446 447-448 449-450 451-452 453-454 455-456 457-458 459-460 461-462 463-464 465-466 467-468 469-470 471-472 473-474 475-476 477-478 479-480 481-482 483-484 485-486 487-488 489-490 491-492 493-494 495-496 497-498 499-500 501-502 503-504 505-506 507-508 509-510 511-512 513-514 515-516 517-518 519-520 521-522 523-524 525-526 527-528 529-530 531-532 533-534 535-536 537-538 539-540 541-542 543-544 545-546 547-548 549-550 551-552 553-554 555-556 557-558 559-560 561-562 563-564 565-566 567-568 569-570 571-572 573-574 575-576 577-578 579-580 581-582 583-584 585-586 587-588 589-590 591-592 593-594 595-596 597-598 599-600 601-602 603-604 605-606 607-608 609-610 611-612 613-614 615-616 617-618 619-620 621-622 623-624 625-626 627-628 629-630 631-632 633-634 635-636 637-638 639-640 641-642 643-644 645-646 647-648 649-650 651-652 653-654 655-656 657-658 659-660 661-662 663-664 665-666 667-668 669-670 671-672 673-674 675-676 677-678 679-680 681-682 683-684 685-686 687-688 689-690 691-692 693-694 695-696 697-698 699-700 701-702 703-704 705-706 707-708 709-710 711-712 713-714 715-716 717-718 719-720 721-722 723-724 725-726 727-728 729-730 731-732 733-734 735-736 737-738 739-740 741-742 743-744 745-746 747-748 749-750 751-752 753-754 755-756 757-758 759-760 761-762 763-764 765-766 767-768 769-770 771-772 773-774 775-776 777-778 779-780 781-782 783-784 785-786 787-788 789-790 791-792 793-794 795-796 797-798 799-800 801-802 803-804 805-806 807-808 809-810 811-812 813-814 815-816 817-818 819-820 821-822 823-824 825-826 827-828 829-830 831-832 833-834 835-836 837-838 839-840 841-842 843-844 845-846 847-848 849-850 851-852 853-854 855-856 857-858 859-860 861-862 863-864 865-866 867-868 869-870 871-872 873-874 875-876 877-878 879-880 881-882 883-884 885-886 887-888 889-890 891-892 893-894 895-896 897-898 899-900 901-902 903-904 905-906 907-908 909-910 911-912 913-914 915-916 917-918 919-920 921-922 923-924 925-926 927-928 929-930 931-932 933-934 935-936 937-938 939-940 941-942 943-944 945-946 947-948 949-950 951-952 953-954 955-956 957-958 959-960 961-962 963-964 965-966 967-968 969-970 971-972 973-974 975-976 977-978 979-980 981-982 983-984 985-986 987-988 989-990 991-992 993-994 995-996 997-998 999-1000

196-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

إصبيغ  
أبو عبد الله صبيغ بن الفرج بن سعيد بن نافع،  
صاحب ابن القاسم وأشهب وبه تفقه ابن الموار وغيره  
له تأليف في المذهب منها سماعه من بن لقاسم  
توفي بمصر سنة 225 هـ - 840 م، شجرة النور عدد 98 ص 1/66  
والأعلام ص 1/336. 136-137 138-139 140-141 142-143 144-145 146-147 148-149 150-151 152-153 154-155 156-157 158-159 160-161 162-163 164-165 166-167 168-169 170-171 172-173 174-175 176-177 178-179 180-181 182-183 184-185 186-187 188-189 190-191 192-193 194-195 196-197 198-199 200-201 202-203 204-205 206-207 208-209 210-211 212-213 214-215 216-217 218-219 220-221 222-223 224-225 226-227 228-229 230-231 232-233 234-235 236-237 238-239 240-241 242-243 244-245 246-247 248-249 250-251 252-253 254-255 256-257 258-259 260-261 262-263 264-265 266-267 268-269 270-271 272-273 274-275 276-277 278-279 280-281 282-283 284-285 286-287 288-289 290-291 292-293 294-295 296-297 298-299 300-301 302-303 304-305 306-307 308-309 310-311 312-313 314-315 316-317 318-319 320-321 322-323 324-325 326-327 328-329 330-331 332-333 334-335 336-337 338-339 340-341 342-343 344-345 346-347 348-349 350-351 352-353 354-355 356-357 358-359 360-361 362-363 364-365 366-367 368-369 370-371 372-373 374-375 376-377 378-379 380-381 382-383 384-385 386-387 388-389 390-391 392-393 394-395 396-397 398-399 400-401 402-403 404-405 406-407 408-409 410-411 412-413 414-415 416-417 418-419 420-421 422-423 424-425 426-427 428-429 430-431 432-433 434-435 436-437 438-439 440-441 442-443 444-445 446-447 448-449 450-451 452-453 454-455 456-457 458-459 460-461 462-463 464-465 466-467 468-469 470-471 472-473 474-475 476-477 478-479 480-481 482-483 484-485 486-487 488-489 490-491 492-493 494-495 496-497 498-499 500-501 502-503 504-505 506-507 508-509 510-511 512-513 514-515 516-517 518-519 520-521 522-523 524-525 526-527 528-529 530-531 532-533 534-535 536-537 538-539 540-541 542-543 544-545 546-547 548-549 550-551 552-553 554-555 556-557 558-559 560-561 562-563 564-565 566-567 568-569 570-571 572-573 574-575 576-577 578-579 580-581 582-583 584-585 586-587 588-589 590-591 592-593 594-595 596-597 598-599 600-601 602-603 604-605 606-607 608-609 610-611 612-613 614-615 616-617 618-619 620-621 622-623 624-625 626-627 628-629 630-631 632-633 634-635 636-637 638-639 640-641 642-643 644-645 646-647 648-649 650-651 652-653 654-655 656-657 658-659 660-661 662-663 664-665 666-667 668-669 670-671 672-673 674-675 676-677 678-679 680-681 682-683 684-685 686-687 688-689 690-691 692-693 694-695 696-697 698-699 700-701 702-703 704-705 706-707 708-709 710-711 712-713 714-715 716-717 718-719 720-721 722-723 724-725 726-727 728-729 730-731 732-733 734-735 736-737 738-739 740-741 742-743 744-745 746-747 748-749 750-751 752-753 754-755 756-757 758-759 760-761 762-763 764-765 766-767 768-769 770-771 772-773 774-775 776-777 778-779 780-781 782-783 784-785 786-787 788-789 790-791 792-793 794-795 796-797 798-799 800-801 802-803 804-805 806-807 808-809 810-811 812-813 814-815 816-817 818-819 820-821 822-823 824-825 826-827 828-829 830-831 832-833 834-835 836-837 838-839 840-841 842-843 844-845 846-847 848-849 850-851 852-853 854-855 856-857 858-859 860-861 862-863 864-865 866-867 868-869 870-871 872-873 874-875 876-877 878-879 880-881 882-883 884-885 886-887 888-889 890-891 892-893 894-895 896-897 898-899 900-901 902-903 904-905 906-907 908-909 910-911 912-913 914-915 916-917 918-919 920-921 922-923 924-925 926-927 928-929 930-931 932-933 934-935 936-937 938-939 940-941 942-943 944-945 946-947 948-949 950-951 952-953 954-955 956-957 958-959 960-961 962-963 964-965 966-967 968-969 970-971 972-973 974-975 976-977 978-979 980-981 982-983 984-985 986-987 988-989 990-991 992-993 994-995 996-997 998-999 1000-1001

أنس بن مالك  
بن مسنم البخاري الخزرجي الأنصاري أبو عامر  
أو أبو حمزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه روى  
عنه رجال الحديث 2286 حديثاً، مولده بالمدينة وأسلم صغير، وبعد  
قبض النبي رحل إلى دمشق ثم البصرة وفيها مات، وهو آخر من  
مات بالبصرة من لصحة، ولد في سنة 10 هـ = 612 م وتوفي سنة 23  
هـ = 712 م، الأعلام ص 1/365 وشجرة النور ص 44.

البخاري  
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،  
احفظ الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب  
الجامع الصحيح، وله مولفات أخرى ولد في بخارى  
سنة 194 هـ = 810 م، ومات سنة 256 هـ = 870 م، الأعلام ص 6/158.

لبر بن عازب  
بن الحارث الخزرجي أبو عمارة، أسلم صغيراً وعاش مع  
لرسول عليه السلام 12 غزوة وولد في الخليفة عثمان وولد  
عنى لبري، روى له البخاري ومسنم 305 (أحدديث)، توفي سنة  
71 هـ = 690 م، الأعلام ص 2/14، الإصابة رقم 618 ص 1/112.

الحسن رضي الله عنه الحسن بن علي بن أبي طالب من عند المطلب سبط  
رسول الله عليه السلام ورياحته ولد في صنف شهر رمضان  
سنة 3 من الهجرة روى عن أبي عبد الله السلام أحاديث تروى  
سنة 10 هـ و 11 هـ في حياته وفيه 117 ص 1/3-8

الحسن البصري حسن بن يسار البصري أبو سعيد، تابعي كان إمام أهل  
البصرة وحر الأمة في زمانه، وهو أحد الفقهاء،  
ولد بالمدينة سنة 521 هـ = 112 هـ، سكن البصرة، وتوفي  
سنة 110 هـ = 728 هـ، لأغلاء ص 1/42

الحسين بن أبي الحسن لم يوفق في العثور على ترجمة له خاصة وإن اسمه  
مستبعد مع كثرة من الأغلاء.

حكيم بن حزام بن حماد بن أسد بن عبد العزى ابن أخي خديجة  
زوج النبي عليه السلام ولد قبل عام الفيل ثلاث  
عشرة سنة ومات سنة 64 أو 65 هـ الإصابة  
رقم 806 ص 1/49

دأود لفهري بن عيسى بن حلف الأسدي أبو سليمان، أحد  
لائمة المجتهدين في الإسلام نسب إليه صنف لفهري،  
له عم مصنف، ولد بالكوفة سنة 20 هـ = 810 هـ وتوفي  
بعدد سنة 270 هـ = 884 هـ، لأغلاء ص 3/8

الدودي أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، الأسدي  
الضرائسي للشمسي، عاش حياته العلمية في 108-116-123-124  
ص 131-130-129-125-124-123-122-121-120-119-118-117-116-115-114-113-112-111-110-109-108-107-106-105-104-103-102-101-100-99-98-97-96-95-94-93-92-91-90-89-88-87-86-85-84-83-82-81-80-79-78-77-76-75-74-73-72-71-70-69-68-67-66-65-64-63-62-61-60-59-58-57-56-55-54-53-52-51-50-49-48-47-46-45-44-43-42-41-40-39-38-37-36-35-34-33-32-31-30-29-28-27-26-25-24-23-22-21-20-19-18-17-16-15-14-13-12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1  
بزال محفوظ، منها لثامي في شرح لموض وكذب  
الأسئلة والأجوبة في الفقه وكتب الأموال، توفي  
321-322

بشر الحافى أبو نصر بشر بن لحارث بن علي بن عبد الرحمن المروزي  
المعروف بالحافى من كبار الصحاحين له في الزهد والورع  
حسان، وهو من ثقات رجال الحديث سكن بغداد وتوفي بها،  
ولد سنة 51 هـ = 767 هـ وتوفي 227 هـ = 842 هـ، لأغلاء ص 1/29  
وفهرست بن النعمان ص 11 هـ حلية الأولياء، ترجمه وفيه 139  
ص 1/31

الترمذي محمد بن تميم بن حمزة السلمي البوعلى الترمذي من  
أهل ترمذ ومن أئمة علماء الحديث وحفظه تلميذ علي  
الحارثي وفيه ترجمة إلى خواص وأحجوز، له تصانيف في  
الحديث، ولد سنة 209 هـ = 821 هـ وتوفي سنة 280 هـ = 893 هـ،  
ص 7/213

جبال بن صنف بن عمرو الأنصاري لذري، له صحبة، كتب عنه  
أروى بنت ربيعة بن عبد مطلب، مات في خلافة عثمان  
رضي الله عنه الاستيعاب لابن عبد البر، ص 1/296

الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عتيق، قائد داعية بني  
وختلج، ولد ونشأ بالصفاء ثم انتقل إلى لواء، قدمه  
عبد الملك أمر عسكري وأمره بقتال عبد الله بن الربيع،  
ولاه مكة والمدينة ثم عرق، قال عنه بن عبد البر لا  
ذكر خير لسوء سيرته وإفراطه في الظلم، ولد سنة  
40 هـ = 660 هـ وتوفي سنة 95 هـ = 714 هـ، الأغلاء  
ص 2/176-177

الحجاج بن علاط بن خالد بن مرة بن هلال السبيعي ته الفهري يكنى أبا  
كلاب، قدمه علي رضي الله عنه للسلام وهو بخير فأسلمه  
سكن المدينة الإصابة رقم 622، ص 1/113

سلمان بن يسار أبو أيوب مولى ميمونة أم المؤمنين، أحد الفقهاء،  
السبعة بالمدينة، ولد في خلافة عثمان بن عفان رضي  
الله عنه عام 34 هـ - 654م، وتوفي سنة 107 = 125م، الأعلام  
ص 201، السهيد لابن عبد البر ص 9/121.

سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشية، أم المؤمنين  
وهي أول امرأة تزوجها الرسول عليه السلام بعد خديجة  
ماتت سنة 54 هـ، الإصابة رقم 606 ص 4/338،  
الاستيعاب ص 4/323.

الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس من ولد شافع بن لسانب  
أس عبيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف، أحد  
الأئمة الأربعة، له عدة مؤلفات، وإليه ينسب المذهب  
الشافعي ولد بغزة سنة 150 هـ وتوفي بمصر سنة 204 هـ،  
الفهرست لابن النديم ص 294، شجرة النور ص 1/28.

الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، فقيه  
أنشئت إليه رئاسة الحنفية بمصر ولد ونشأ في ضاح من صعيد  
مصر وتعلم على مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا ورحل إلى الشام،  
له عدة مؤلفات، ولد في سنة 230 هـ وتوفي في القاهرة سنة 321  
م، الأعلام ص 1/197، الفهرست لابن النديم ص 292.

الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد الغرني الفهري المعروف  
بـ"رسالة الطرطوشي" صاحب أول لوليد الباحي وأحد  
عنه وسع من كثيرين وعنه أخذ العديد من الفقهاء،  
له العديد من المؤلفات ولد سنة 451 هـ وتوفي  
بـ"لاسكندرية" سنة 520 هـ شجرة النور عدد 360 ص 1/174.

طوس أبو عبد الرحمن طوس بن كيسان الحولاني، نعي،  
343-360

يتمسك سنة 402 هـ = 1011م، شجرة النور عدد 293  
ص 1/110، ترتيب المتأثرات ص 7/102.

الزرويني القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحق الشهير  
بالصغير فهد عنه تقييد على التهذيب وينسب له شرح  
على الرسالة، وله عدة فتاوى، توفي سنة 719 هـ وعمره  
نحو المائة والعشرين عاما، شجرة النور عدد 757 ص  
1/215، الفكر السامي، ص 2/237.

زيد بن ثابت بن الصحاح الأنصاري الخزرجي، صحابي شهيد أحد  
وكتب لوجي وروى عنه جماعة من الصحابة وصحابة الله  
عليهم، وهو أحد أصحاب الفتوى، مات سنة 52 أو 55 هـ  
الإصابة رقم 2880 ص 1/561.

مسحونون أبو سعيد عبد السلام مسحونون بن سعيد بن حبيب  
التنوخي لقبرواتي، روي المدونة عن أس القاسم، انتهت  
إليه رئاسة العلم بالمغرب، وكان رفيع القدر ولي لفسح  
بالقروان سنة 234 هـ، ولد في رمضان سنة 160 = 777 م،  
وتوفي سنة 240 = 854م، شجرة النور عدد 80 ص 45-46  
لأعلام ص 1/12، 154-155-156-16-165-166-173-175-176-  
181-182-183-187-192-193-195-196-207-208-209-210-212-216-217-222-228-238-  
240-241-242-243-245-269-271-282-283-287-288-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000

سعد بن أبي وقاص مالك بن أحيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي، سابع  
سبعة في إسلامه أسلم وهو بن سبع عشرة سنة، وهو أحد  
لدين جعل بينهم عمر الشورى، مات سنة 55 أو 58 هـ، الإصابة  
رقم 3194 ص 1/53، والاستيعاب ص 2/18.

روى 'أحدث عن بعض الصحابة. توفي سنة 10 هـ الأعلام  
ص 1/224

عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أم ماضين 1/198-199  
ولدت بعد البعثة بأربع سنين تزوجت النبي صلى الله عليه  
وسلم وهي بنت ست وثلث سبع، ودخل بها وهي بنت سبع روى  
أحدث كثيرة عن الرسول عليه السلام، توفيت سنة 18 هـ  
الإصابة رقم 704/ج 4، الاستيعاب ص 336/،

لعباس بن عبد المطلب من هشام بن عبد مناف القرشي الهاشمي عم رسول  
الله عليه السلام ولد قبل الرسول بستين، وكان معه  
في الجاهلية السفاهة والعمارة وحضر بيعة العترة مع  
الأحبار، وشهد براء مع المشركين سكرها فأسروا نفسه  
ثم هجر قبل الفتح، مات سنة 32 هـ، الإصابة  
رقم 1507 ص 2/221.

عبد الرحمن بن أبي بكر عبد الرحمن بن عبد الله بن عمار بن  
لصديق، فدق، فقال له أبو عبيد، شهد براء وأحداه  
كافر، ثم سلم وروى عن النبي عليه السلام أحدث، مات  
سنة 52 هـ، الإصابة ص 3/، الاستيعاب ص 1/224

عبد الله بن أبي واسمه عقيقة بن خالد بن خازم من هوازن، له  
أولاد، وله صحبة وروى أحدث مشهورة، الإصابة رقم  
1555 ص 1/224

عبد الله بن الأزرق لم أجد له ترجمة ويصوب به مثل في لشر ذكر في  
رواه عيسى في كتاب الحدود عن أبي القاسم، ونقلها  
ابن رشد في كتاب العصب، في المقدمات ص 2/50  
ثم نقلها لشلي في هذا الكتاب.

عبد الله بن الأختام له 'عمر على ترجمة وفد في قصة الحسن البصري  
لهي حاء عوده، مات مرضه، روى ابن رشد في مثلته  
ونقله النسائي هذا انظر لدوي ابن رشد ص 1/640،  
والقصة المذكورة في حله لأول، وكتب الحلال وأحرم  
لويلدي ص 206.

عبد الله بن عبد بن محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الفقيه  
الحافظ، حجة انتهت إليه رئاسة الفقه بمصر بعد  
أنتهت. روى عن مالك الموطأ وله تأليف كثيرة،  
ولد بمصر 155 هـ وتوفي سنة 214 هـ شجرة النور  
عدد 37 ص 1/59.

عندي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن امرؤ القيس، أسلم في سنة  
تسع وفيل سنة عشر وكان صواباً قبل ذلك، وثبت على  
سلامه في الردة، شهد فتح العراق ثم سكن الكوفة وشهد  
صفين مع علي كرم الله وجهه، ومات بعد السنين روى  
أحدث عن الرسول عليه السلام، الإصابة رقم 5479-5468.

عنه 'أخ سعد بن رباح لمحمي الحسل، ورد ذكره في  
حديث لولد لفرش وللعاهر الحاجر الذي أخرجه  
مالك عن أبي شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة،  
انظر التمهيد ص 8/178.

عز الدين بن عبد العزير بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسين  
السمي شيخ الإسلام وأحد لائمة لأعلام، إمام عصره بلا  
مدافعة ولد سنة 578 هـ وتوفي سنة 660 هـ له مواقف  
عظيمة وتأليف كثيرة، له ترجمة صيد في طبقات  
الشافعية الكبرى للإمام السبكي ص 5/80.



الفضيل بن عبيد بن أبي علي الفضيل بن عباس، من كبار إلهاد، ذكر أبو  
عبيد سيرته والكثير من أقواله في الحلية ولم يذكر تاريخ  
مولده أو وافته، انظر ترجمته رقم 379 ص 84/8

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس العراقي  
الإمام العلامة الحافظ الفقيه المصري المولود والنسب  
والوفاء، ألف العديد من الكتب، منها الذخيرة والفروق  
والأجوبة الفارقة وغيرها توفي في سنة 684 هـ - 1285 م، سحرة  
النور عدد 727 ص 1/188، الأعلام ص 1/90.

بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، أبو الحارث  
إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً أصله من خرسان  
ومولده في قفشدندة ووفاته في القاهرة، خاضه كثيرة وله  
تصانيف، ولد سنة 84/113 م وتوفي سنة 175=791، الأعلام ص 115/1.

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي  
عاصم الأصمعي، إمام دار الهجرة وحنابلة الأئمة  
الأربعة عند أهل السنة وإليه ينسب المذهب  
المالكي، صنف عدة كتب أشهرها الموطأ، ولد  
سنة 3 هـ - 71 م وتوفي بالمدينة سنة 79 هـ - 95 م، 100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-1042-1043-1044-1045-1046-1047-1048-1049-1050-1051-1052-1053-1054-1055-1056-1057-1058-1059-1060-1061-1062-1063-1064-1065-1066-1067-1068-1069-1070-1071-1072-1073-1074-1075-1076-1077-1078-1079-1080-1081-1082-1083-1084-1085-1086-1087-1088-1089-1090-1091-1092-1093-1094-1095-1096-1097-1098-1099-1100-1101-1102-1103-1104-1105-1106-1107-1108-1109-1110-1111-1112-1113-1114-1115-1116-1117-1118-1119-1120-1121-1122-1123-1124-1125-1126-1127-1128-1129-1130-1131-1132-1133-1134-1135-1136-1137-1138-1139-1140-1141-1142-1143-1144-1145-1146-1147-1148-1149-1150-1151-1152-1153-1154-1155-1156-1157-1158-1159-1160-1161-1162-1163-1164-1165-1166-1167-1168-1169-1170-1171-1172-1173-1174-1175-1176-1177-1178-1179-1180-1181-1182-1183-1184-1185-1186-1187-1188-1189-1190-1191-1192-1193-1194-1195-1196-1197-1198-1199-1200-1201-1202-1203-1204-1205-1206-1207-1208-1209-1210-1211-1212-1213-1214-1215-1216-1217-1218-1219-1220-1221-1222-1223-1224-1225-1226-1227-1228-1229-1230-1231-1232-1233-1234-1235-1236-1237-1238-1239-1240-1241-1242-1243-1244-1245-1246-1247-1248-1249-1250-1251-1252-1253-1254-1255-1256-1257-1258-1259-1260-1261-1262-1263-1264-1265-1266-1267-1268-1269-1270-1271-1272-1273-1274-1275-1276-1277-1278-1279-1280-1281-1282-1283-1284-1285-1286-1287-1288-1289-1290-1291-1292-1293-1294-1295-1296-1297-1298-1299-1300-1301-1302-1303-1304-1305-1306-1307-1308-1309-1310-1311-1312-1313-1314-1315-1316-1317-1318-1319-1320-1321-1322-1323-1324-1325-1326-1327-1328-1329-1330-1331-1332-1333-1334-1335-1336-1337-1338-1339-1340-1341-1342-1343-1344-1345-1346-1347-1348-1349-1350-1351-1352-1353-1354-1355-1356-1357-1358-1359-1360-1361-1362-1363-1364-1365-1366-1367-1368-1369-1370-1371-1372-1373-1374-1375-1376-1377-1378-1379-1380-1381-1382-1383-1384-1385-1386-1387-1388-1389-1390-1391-1392-1393-1394-1395-1396-1397-1398-1399-1400-1401-1402-1403-1404-1405-1406-1407-1408-1409-1410-1411-1412-1413-1414-1415-1416-1417-1418-1419-1420-1421-1422-1423-1424-1425-1426-1427-1428-1429-1430-1431-1432-1433-1434-1435-1436-1437-1438-1439-1440-1441-1442-1443-1444-1445-1446-1447-1448-1449-1450-1451-1452-1453-1454-1455-1456-1457-1458-1459-1460-1461-1462-1463-1464-1465-1466-1467-1468-1469-1470-1471-1472-1473-1474-1475-1476-1477-1478-1479-1480-1481-1482-1483-1484-1485-1486-1487-1488-1489-1490-1491-1492-1493-1494-1495-1496-1497-1498-1499-1500-1501-1502-1503-1504-1505-1506-1507-1508-1509-1510-1511-1512-1513-1514-1515-1516-1517-1518-1519-1520-1521-1522-1523-1524-1525-1526-1527-1528-1529-1530-1531-1532-1533-1534-1535-1536-1537-1538-1539-1540-1541-1542-1543-1544-1545-1546-1547-1548-1549-1550-1551-1552-1553-1554-1555-1556-1557-1558-1559-1560-1561-1562-1563-1564-1565-1566-1567-1568-1569-1570-1571-1572-1573-1574-1575-1576-1577-1578-1579-1580-1581-1582-1583-1584-1585-1586-1587-1588-1589-1590-1591-1592-1593-1594-1595-1596-1597-1598-1599-1600-1601-1602-1603-1604-1605-1606-1607-1608-1609-1610-1611-1612-1613-1614-1615-1616-1617-1618-1619-1620-1621-1622-1623-1624-1625-1626-1627-1628-1629-1630-1631-1632-1633-1634-1635-1636-1637-1638-1639-1640-1641-1642-1643-1644-1645-1646-1647-1648-1649-1650-1651-1652-1653-1654-1655-1656-1657-1658-1659-1660-1661-1662-1663-1664-1665-1666-1667-1668-1669-1670-1671-1672-1673-1674-1675-1676-1677-1678-1679-1680-1681-1682-1683-1684-1685-1686-1687-1688-1689-1690-1691-1692-1693-1694-1695-1696-1697-1698-1699-1700-1701-1702-1703-1704-1705-1706-1707-1708-1709-1710-1711-1712-1713-1714-1715-1716-1717-1718-1719-1720-1721-1722-1723-1724-1725-1726-1727-1728-1729-1730-1731-1732-1733-1734-1735-1736-1737-1738-1739-1740-1741-1742-1743-1744-1745-1746-1747-1748-1749-1750-1751-1752-1753-1754-1755-1756-1757-1758-1759-1760-1761-1762-1763-1764-1765-1766-1767-1768-1769-1770-1771-1772-1773-1774-1775-1776-1777-1778-1779-1780-1781-1782-1783-1784-1785-1786-1787-1788-1789-1790-1791-1792-1793-1794-1795-1796-1797-1798-1799-1800-1801-1802-1803-1804-1805-1806-1807-1808-1809-1810-1811-1812-1813-1814-1815-1816-1817-1818-1819-1820-1821-1822-1823-1824-1825-1826-1827-1828-1829-1830-1831-1832-1833-1834-1835-1836-1837-1838-1839-1840-1841-1842-1843-1844-1845-1846-1847-1848-1849-1850-1851-1852-1853-1854-1855-1856-1857-1858-1859-1860-1861-1862-1863-1864-1865-1866-1867-1868-1869-1870-1871-1872-1873-1874-1875-1876-1877-1878-1879-1880-1881-1882-1883-1884-1885-1886-1887-1888-1889-1890-1891-1892-1893-1894-1895-1896-1897-1898-1899-1900-1901-1902-1903-1904-1905-1906-1907-1908-1909-1910-1911-1912-1913-1914-1915-1916-1917-1918-1919-1920-1921-1922-1923-1924-1925-1926-1927-1928-1929-1930-1931-1932-1933-1934-1935-1936-1937-1938-1939-1940-1941-1942-1943-1944-1945-1946-1947-1948-1949-1950-1951-1952-1953-1954-1955-1956-1957-1958-1959-1960-1961-1962-1963-1964-1965-1966-1967-1968-1969-1970-1971-1972-1973-1974-1975-1976-1977-1978-1979-1980-1981-1982-1983-1984-1985-1986-1987-1988-1989-1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023-2024-2025-2026-2027-2028-2029-2030-2031-2032-2033-2034-2035-2036-2037-2038-2039-2040-2041-2042-2043-2044-2045-2046-2047-2048-2049-2050-2051-2052-2053-2054-2055-2056-2057-2058-2059-2060-2061-2062-2063-2064-2065-2066-2067-2068-2069-2070-2071-2072-2073-2074-2075-2076-2077-2078-2079-2080-2081-2082-2083-2084-2085-2086-2087-2088-2089-2090-2091-2092-2093-2094-2095-2096-2097-2098-2099-2100-2101-2102-2103-2104-2105-2106-2107-2108-2109-2110-2111-2112-2113-2114-2115-2116-2117-2118-2119-2120-2121-2122-2123-2124-2125-2126-2127-2128-2129-2130-2131-2132-2133-2134-2135-2136-2137-2138-2139-2140-2141-2142-2143-2144-2145-2146-2147-2148-2149-2150-2151-2152-2153-2154-2155-2156-2157-2158-2159-2160-2161-2162-2163-2164-2165-2166-2167-2168-2169-2170-2171-2172-2173-2174-2175-2176-2177-2178-2179-2180-2181-2182-2183-2184-2185-2186-2187-2188-2189-2190-2191-2192-2193-2194-2195-2196-2197-2198-2199-2200-2201-2202-2203-2204-2205-2206-2207-2208-2209-2210-2211-2212-2213-2214-2215-2216-2217-2218-2219-2220-2221-2222-2223-2224-2225-2226-2227-2228-2229-2230-2231-2232-2233-2234-2235-2236-2237-2238-2239-2240-2241-2242-2243-2244-2245-2246-2247-2248-2249-2250-2251-2252-2253-2254-2255-2256-2257-2258-2259-2260-2261-2262-2263-2264-2265-2266-2267-2268-2269-2270-2271-2272-2273-2274-2275-2276-2277-2278-2279-2280-2281-2282-2283-2284-2285-2286-2287-2288-2289-2290-2291-2292-2293-2294-2295-2296-2297-2298-2299-2300-2301-2302-2303-2304-2305-2306-2307-2308-2309-2310-2311-2312-2313-2314-2315-2316-2317-2318-2319-2320-2321-2322-2323-2324-2325-2326-2327-2328-2329-2330-2331-2332-2333-2334-2335-2336-2337-2338-2339-2340-2341-2342-2343-2344-2345-2346-2347-2348-2349-2350-2351-2352-2353-2354-2355-2356-2357-2358-2359-2360-2361-2362-2363-2364-2365-2366-2367-2368-2369-2370-2371-2372-2373-2374-2375-2376-2377-2378-2379-2380-2381-2382-2383-2384-2385-2386-2387-2388-2389-2390-2391-2392-2393-2394-2395-2396-2397-2398-2399-2400-2401-2402-2403-2404-2405-2406-2407-2408-2409-2410-2411-2412-2413-2414-2415-2416-2417-2418-2419-2420-2421-2422-2423-2424-2425-2426-2427-2428-2429-2430-2431-2432-2433-2434-2435-2436-2437-2438-2439-2440-2441-2442-2443-2444-2445-2446-2447-2448-2449-2450-2451-2452-2453-2454-2455-2456-2457-2458-2459-2460-2461-2462-2463-2464-2465-2466-2467-2468-2469-2470-2471-2472-2473-2474-2475-2476-2477-2478-2479-2480-2481-2482-2483-2484-2485-2486-2487-2488-2489-2490-2491-2492-2493-2494-2495-2496-2497-2498-2499-2500-2501-2502-2503-2504-2505-2506-2507-2508-2509-2510-2511-2512-2513-2514-2515-2516-2517-2518-2519-2520-2521-2522-2523-2524-2525-2526-2527-2528-2529-2530-2531-2532-2533-2534-2535-2536-2537-2538-2539-2540-2541-2542-2543-2544-2545-2546-2547-2548-2549-2550-2551-2552-2553-2554-2555-2556-2557-2558-2559-2560-2561-2562-2563-2564-2565-2566-2567-2568-2569-2570-2571-2572-2573-2574-2575-2576-2577-2578-2579-2580-2581-2582-2583-2584-2585-2586-2587-2588-2589-2590-2591-2592-2593-2594-2595-2596-2597-2598-2599-2600-2601-2602-2603-2604-2605-2606-2607-2608-2609-2610-2611-2612-2613-2614-2615-2616-2617-2618-2619-2620-2621-2622-2623-2624-2625-2626-2627-2628-2629-2630-2631-2632-2633-2634-2635-2636-2637-2638-2639-2640-2641-2642-2643-2644-2645-2646-2647-2648-2649-2650-2651-2652-2653-2654-2655-2656-2657-2658

|                |   |          |   |
|----------------|---|----------|---|
| 275            | لعنه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، فقيه محدث سبقت إسنه رئاسة السابعة بالعرق، مولده بمرو ، قد ساعد كثير أئمة وله تصانيف، توفي بمصر سنة 300 هـ - 555 م. لأعلام ص 22.   | المروزي  | في سنة 256 = 870 م، سجرة النور عدد 8، ص 1/470،<br>الأعلام ص 76/7.   |
| 3              | عبد بن الحجاج بن مسلم الشيبيري النيسابوري، حافظ من سنة المحدثين ولد بنيسابور ورحل إلى الحجاز ومصر، أشهر كتبه صحيح مسلم، وله مؤلفات أخرى، ولد سنة 231 هـ - 20 م وتوفي بظاهر نيسابور سنة 260 هـ - 95 م. لأعلام ص 17 - 18. | مسلم     | له جد له ترجمه وقد ذكر بسبيل أنه من مشايخ لطفة وقد فقه بفنل الخور بن سبيح المؤلف الرواهي والشيخ الذي ذكر فتوى ابن رشد في مدسة بحانة. نشر ص 4.   |
| 164 163-160 59 | أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي المدني، روى عن جماعة منهم مالك بن نفعه توفي سنة 220 هـ، سجرة النور عدد 14 / ص 1/63.   | مطرف     | محمد بن سعيد بن سببر بن شراحيل معافري الأندلسي، قاضي من أهل باحة ولي القضاء في قرطبة في أيام الحكم بن هشام، كان صلب في الفتنة له أخبار في ذلك وضرب ابنه بعدله، توفي بقرطبة سنة 158 - 813 م، الأعلام ص 7/7، تاريخ قضاء الأندلس لسناهي ص 97، سجرة النور عدد 14 ص 1/63.                            |
| 282            | من أبي سفيان صحر بن حرب بن أمية بن عبد شمس لقرشي لأموي ولد قبل البعثة بخمس سنين وقيل سبع، أسلم بعد أحدبية وكنم إسلامه حتى ظهره عام الفتح، ولده عسر لندم، مات في رجب سنة 60 هـ، لإصابه رقم 9368 ص 433/63.                | معاوية   | لم أوفق في العثور على ترجمه له خاصة وأن اسمه متشابه مع كثير من الأعلام.   |
| 275            | سافع مولى ابن عمر بن عبد الله بن فافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، الإمام الحافظ من سادات لدعين، روى عنه الإمام مالك، مات سنة 117 أو 120 هـ سجرة النور عدد 14 ص 1/48.   | المختار  | من سي عبيد بن مسعود الثقفي أبو إسحاق من الزعماء الشافريين على بني أمية وهو من أهل الطائف، شاع في الدس أنه دعى النبوة لهذا لقب بالكذاب في بعض المصادر، مولده 1 هـ - 622 م ووفاته سنة 87 هـ - 678 م، لأعلام ص 8/70، كذب منافق الإمام مالك للشيخ عيسى بن مسعود الرزوي مضموع مع مدونة الكفر ص 61/7. |
| 128            | أبو زكريا يحيى بن يحيى بن يحيى بن حكيم النخعي النيسابوري، لإمام العلامة قرأ على مالك الموطأ ولازمه،   | المخزومي | لخيرة بن عبد الرحمن المخزومي الإمام الفقيه أحد من دارت عليه الفتوى في المدينة بعد مالك، ولد سنة 134 هـ وتوفي 88 هـ سجرة النور عدد 9 ص 1/98.   |

7 - فهرس الكلمات الصعبة (1)

| الصفحة لوردة بها | الكلمة        |
|------------------|---------------|
| 1731             | أبارير        |
| 1871             | إبيار         |
| 2550             | الأيق-العبد   |
| 139              | الأردب        |
| 303              | اعرف          |
| 1831 (184)       | امتليج        |
| 3091             | لياني البانقة |
| 1291             | بيل الشبي     |
| 116              | بيله له       |
| 182              | سقى النحل     |
| 196              | تراب الصواغين |
| 91               | المنصعون      |
| 191              | التوى         |
| 162              | التوى         |
| 111              | إلحاح         |
| 184-185-186      | الحانق        |
| 191-192-193      | حداني الشيب   |
| 170-171          | حداني المذهب  |
| 170-171          | برم الحماقي   |
| 191              | حفس           |
| 171-172          | سبون الكاهن   |

\* تفسير: كنداني موهل الكوف، ورايدان الشوايح، شراي، مفعلة، بني موجد، تفسير الكلمة

وعنه البحري ومسلم وغيرهم توفي سنة 26، شجرة النور  
عدد 23 ص 65/..

الوليد  
بن يريم بن عبد الملك بن موه ن، من ملوث بني أنية  
بالنداء، تولى خلافة سنة 175 هـ مولده سنة 88 = 767م  
ووفاته سنة 126 = 144 هـ، الأعلام ص 144/5.

الوليد بن مسلم  
أبو العباس الوليد بن مسلم بن السائب الدمشقي روى عن  
مال أموها وكثيراً من المسائل والحدث، خرج عنه لبحاري  
ومسلم، ولد سنة 119 هـ وتوفي سنة 199 هـ، شجرة النور عدد  
22 ص 58/1.

يحيى  
أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي  
رئيس علماء الأندلس سمع خطأ من مالك روى عنه  
234 هـ، شجرة النور عدد 46 ص 63/1.

يحيى بن عمر  
أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكنايني  
الأندلسي القروني سمع من سحنون وبه فقه وبغره له  
مصنفات كثيرة منها: حيدر منسخره وكتاب في صمد  
السن وكتاب لمراة وغيرها مولده بالأندلس سنة 125 هـ  
وتوفي سنة 289 هـ سويته، شجرة النور عدد 67 ص 73/1

|               |                |     |
|---------------|----------------|-----|
| 159-160       | قاره           | ب   |
| (291)         | الفريضة        |     |
| (188)         | القبي من الإبل | ن   |
| (80)          | النصر          |     |
| (225)         | النفس          |     |
| (256)         | قذيفة          |     |
| (371)         | كيب عزل        | ب   |
| (269)         | لكف دس         |     |
| (129)         | المكس          | هـ  |
| (213)         | مقصر           |     |
| 330 (317)     | مهر ليفي       |     |
| (238)         | موصحة          |     |
| (280)         | نثرة           | ن   |
| (280)         | النسج          |     |
| (351)         | النجع          |     |
| (269)         | النبروز        |     |
| (351)         | هروح           | هـ  |
| (161)         | لوختن          | و - |
| (182)         | ودى النخل      |     |
| (291)         | الوشدة         |     |
| 146 (169)     | بحاصص          | ي - |
| 183-182 - 180 | يلت            |     |

|                     |          |     |
|---------------------|----------|-----|
| (207)               | لمرص     | حـ  |
| (340)               | الخلوق   |     |
| (84)                | الدقة    | د   |
| (251)               | الميرة   |     |
| (269)               | لموامد   |     |
| (233)               | دائد     | ذ   |
| (203)               | مذودد    |     |
| (78)                | لمربع    | ز   |
| (345)               | لمركس    |     |
| (106)               | زيب      | س - |
| (269)               | المرافات |     |
| (236) (237)         | أمرقت    |     |
| (216) (263)         | الزنى    |     |
| (140) (7)           | لسمراء   | س   |
| (232)               | السرفد   | ش   |
| (159)               | لنسين    |     |
| (351)               | صل       | ص - |
| (256)               | الصاوى   |     |
| (139) (140) 224-225 | الصبرة   |     |
| (283)               | طراً     | ط - |
| (132)               | الطنهر   | ط - |
| (206)               | عتم      | ع - |
| (259)               | العحف    |     |
| (196)               | لعرضة    |     |
| (218)               | المعري   |     |
| (218) (221)         | المعري   |     |
| (80)                | عشم      | ع - |
| (144) (227)         | الغبول   |     |

### 3 - فهرس الاصطلاحات الشرعية والمسائل الفقهية<sup>(1)</sup>

| المصطلح الشرعي أو الفقهى              | رقم الصفحة الوارد بها                         |
|---------------------------------------|---|
| امتنع بسلطانه                         | 119   |
| أموال بيت المال ومصرفها               | 113-114-144-146-267-315                       |
| التبغات                               | 81-99-101-107-108-109 ... 116-122-123-271-316 |
| التحجير                               | 1-2-103                                       |
| التحصيل أو التحيل من مال الغير        | 184-259-261-317-331                           |
| لنوب من العاصب                        | 143-144-145                                   |
| حكم أقسام السفر إلى بلاد الحرب        | 309   |
| حكم المال الحرم الفى أو الصدقة؟       | 113-116-314                                   |
| حكم المكس                             | 129   |
| حولة الأموات                          | 117-148-154-225                               |
| الحظ والعقد في تعيين أموال الدين سواء | 242-243-248                                   |
| بيع المكس                             | 129   |
| الربوة                                | 272-274-279-283-286                           |
| عزم الجوارح أرة الضيق                 | 319-326                                       |
| لحق بين النفس ومسعرن الذمة            | 317   |
| فيسر عن فى أرض العدو ثم تب            | 37  |
| المكتسب المال                         | 66  |
| ما تستقطب الثروة عن محاروب            | 374   |

(1) - كتاب بحث اصطلاحات شرعية، يكتنفه لحن مائل على إسكافى تشبيهة بما لم يقع ذكره فى هذا من  
العلماء والفقهاء، ومنه لحن دمج الموطأ، واستتم للكتاب بلفظ ربه حبيب أو هذا خبر عن لسان سبعة  
من أصحابه.

(i) فهرس بأهم المصادر والمراجع

رقبة  
مسلسل

1  
أولاً: القرآن الكريم

2  
ثانياً: الحديث الشريف

3  
الشيخ أحمد بن حنبل في أحاديث الرسول، تأليف الشيخ منصور علي  
أصنف طبع مصر 1359 هـ، 1934.

4  
حكمة لأحمد بن حنبل، للإمام أبي العلي محمد بن عبد الرحمن  
المبارك كقوي 1353/1383 هـ ضبطه ورجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان  
بشير، نشر محمد الكشي، المدسة لمؤسسة.

5  
الشيخ أبي حنبل في الحديث الشريف، للإمام حافظ زكي الدين عبد  
العظيم بن عبد القوي المنزلي 650 هـ، ضبطه وأحاديثه وعلق عليه مصطفى  
محمد عمارة مكتبة البابي الحلبي مصر 1954م.

6  
لتسديد لما في المطأ من المعاني والأسيد، للإمام يوسف بن عبد الله بن  
عبد البر لسري القرطبي طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.  
1399 هـ 1979.

7  
جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، در إحياء التراث العربي  
سروت، ط2 / 1961.

<sup>1</sup> مقتصر الفهرس على المصادر التي تمت مساعدته - أكثر من مرة وهو امتعني أسماء الكتب بحسب أولئك الخريف.

|                   |                                  |
|-------------------|----------------------------------|
| 315 271 269-267   | ما دخل بيت المال بالأمر المستقيم |
| 111               | معضى عرام                        |
| 313 263 111       | مسان الخلف                       |
| 31 261 3 11 27    | المسعين، مسعور، مسعور، مسعور     |
| 3 26 27 1 3 11 27 | مستقيم                           |
| 1 26 27           | مستقيم                           |
| 97                | مستقيم                           |
| 3 26 27 1 3 11 27 | مستقيم                           |
| 31 261 3 11 27    | مستقيم                           |
| 312 301           | مستقيم                           |
| 1 27              | مستقيم                           |
| 88                | مستقيم                           |
| 86                | مستقيم                           |
| 85                | مستقيم                           |
| 84                | مستقيم                           |
| 83                | مستقيم                           |
| 82                | مستقيم                           |
| 81                | مستقيم                           |
| 80                | مستقيم                           |
| 79                | مستقيم                           |
| 78                | مستقيم                           |
| 77                | مستقيم                           |
| 76                | مستقيم                           |
| 75                | مستقيم                           |
| 74                | مستقيم                           |
| 73                | مستقيم                           |
| 72                | مستقيم                           |
| 71                | مستقيم                           |
| 70                | مستقيم                           |
| 69                | مستقيم                           |
| 68                | مستقيم                           |
| 67                | مستقيم                           |
| 66                | مستقيم                           |
| 65                | مستقيم                           |
| 64                | مستقيم                           |
| 63                | مستقيم                           |
| 62                | مستقيم                           |
| 61                | مستقيم                           |
| 60                | مستقيم                           |
| 59                | مستقيم                           |
| 58                | مستقيم                           |
| 57                | مستقيم                           |
| 56                | مستقيم                           |
| 55                | مستقيم                           |
| 54                | مستقيم                           |
| 53                | مستقيم                           |
| 52                | مستقيم                           |
| 51                | مستقيم                           |
| 50                | مستقيم                           |
| 49                | مستقيم                           |
| 48                | مستقيم                           |
| 47                | مستقيم                           |
| 46                | مستقيم                           |
| 45                | مستقيم                           |
| 44                | مستقيم                           |
| 43                | مستقيم                           |
| 42                | مستقيم                           |
| 41                | مستقيم                           |
| 40                | مستقيم                           |
| 39                | مستقيم                           |
| 38                | مستقيم                           |
| 37                | مستقيم                           |
| 36                | مستقيم                           |
| 35                | مستقيم                           |
| 34                | مستقيم                           |
| 33                | مستقيم                           |
| 32                | مستقيم                           |
| 31                | مستقيم                           |
| 30                | مستقيم                           |
| 29                | مستقيم                           |
| 28                | مستقيم                           |
| 27                | مستقيم                           |
| 26                | مستقيم                           |
| 25                | مستقيم                           |
| 24                | مستقيم                           |
| 23                | مستقيم                           |
| 22                | مستقيم                           |
| 21                | مستقيم                           |
| 20                | مستقيم                           |
| 19                | مستقيم                           |
| 18                | مستقيم                           |
| 17                | مستقيم                           |
| 16                | مستقيم                           |
| 15                | مستقيم                           |
| 14                | مستقيم                           |
| 13                | مستقيم                           |
| 12                | مستقيم                           |
| 11                | مستقيم                           |
| 10                | مستقيم                           |
| 9                 | مستقيم                           |
| 8                 | مستقيم                           |
| 7                 | مستقيم                           |
| 6                 | مستقيم                           |
| 5                 | مستقيم                           |
| 4                 | مستقيم                           |
| 3                 | مستقيم                           |
| 2                 | مستقيم                           |
| 1                 | مستقيم                           |

- 7 الجامع لصغير في أحداث السير النذر، جلال الدين السيوطي ت. 1. هـ، دار الكتب العلمية ط.
- 8 سلسلة لأحدثات التصيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية دمشق.
- 9 سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية دمشق، ط 1/1، 1400.
- 10 سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن جبراه التميمي السمرقندي الدرهمي ت 299 هـ، دار الفكر، القاهرة، 1358 هـ 8/1400.
- 11 صحيح لبحري الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل لبحري حنفي دار الفكر، بيروت.
- 12 صحيح مسلم الإمام أبو حنيفة مسلم بن الحجاج القشيري، للسيد بوري، (206/261 هـ) دار الفكر، 983، بيروت.
- 13 محضر مقاصد حسنة في بيان كثر من الأحاديث المنتشرة على الألسنة للزرقاني تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصبيح
- 14 مستدرک علی لصحیحین للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الفكر، بيروت.
- 15 مشكاة المصابيح، أبي الحسن محمد بن عبد الله الخطيب العمري الشيرازي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني منشورات المكتبة الإسلامية، دمشق، 1380/1961.
- 16 مفتاح كنوز السنة، محمد نوادة عبد الباقى الدكتور، أبي حسن، صبيح لاهور 1977.
- 17 نيل الأوطار من أحداث سنة، الأخير شرح منقلى لأخبار، محمد بن علي بن محمد لشوكي، 1265 هـ دار الخيل بيروت، 1973.
- نالت: الفقه الإسلامي
- 18 إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد محمد بن محمد لغزالي، دار المعرفة، بيروت 1986.
- 19 الحلال والحرام، لأبي الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، دراسة وتحقيق الأستاذ عبد الرحمن لعمراني الإدريسي، نشر وزارة الأوقاف، المملكة المغربية 1411، 1990.
- 20 الأمل للإمام أبي سفيان أحمد بن نصر الداودي ت 402 هـ، تقديم وتحقيق رحب محمد سالم شحادة، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط.
- 21 بديه المجتهد ونهاية المقتصد، لإمام محمد بن رشد القرطبي الحفيد (520-595 هـ) دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت 1986.
- 22 لمرر لمكتوبة في نوزل مازونة، لأبي زكريا الحفيلي، ت 883 هـ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 883 د.
- 23 الرسالة، لأبي زكريا الحفيلي، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ.
- 24 عدة البروق في جمع ما في المذهب من المجموع والفروع، لأبي العباس أحمد ابن يحيى الونسري دراسة وتحقيق الأستاذ حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، ص 1/14010، 1990، بيروت.
- 25 فدوى ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي الجزء 1، 2، 3 هـ تكملة وتحقيق وجمع وتعليق الدكتور احتار بن الطاهر لتيني، دار الغرب الإسلامي، 1987.
- 26 الهدية الكبرى، للإمام مالك بن أنس الإمام سخون عن الإمام ابن التمام مطبوع في مكتب مخدمات بن رشد، دار الفكر بيروت، 1398 هـ 1978.
- 27 مدخل حكمة في سبائك الأحكام، لفاطمة حياض وولد، محمد، تقديم وتحقيق وعيسى، الأستاذ الدكتور محمد بن ترقية عظم أكرمته مسلكه المغربية، دار الغرب الإسلامي ط 1، 1979.
- 28 المعبر معبر والجامع معبر عن سادى هل إنوينة والأندلس والمغرب، لأبي عباس أحمد بن يحيى الونسري ت 14 هـ، شرحه حسنة من الفقهاء، بشارف الأستاذ الدكتور محمد حجي ط/وزارة الأوقاف بالمغرب.
- 29 المفردات المستعارة، لبيار بن قتيبة رسوب مؤبده من الأحكام لشرعيات ونحصيلات الحكومات لأمنيات مسائلها المشكلات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الحدث 1) ت 521 هـ، تحقيق الأستاذ سعيد حسد عراب، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 108، 1988.

- ملخص الأحكام الشرعية على المذهب المالكية. الأستاذ محمد  
محمد عمر. المحامي لسري بنغازي مطبعة عيسى البابي الحلبي،  
مصر، 1967.
١٠٠. إن معتبر الزمة والفد من خصوصه المدة، منظومة شعيرة، محمد بن  
بن حمد قال، مخطوط، بعينه، العالي للبحث العلمي، نواكشوط تحت اسم  
... .
١٠١. التوقيع، للإمام شمس الدين علي بن إسماعيل الصنهاجي لأبنائي مذكرات  
١٠٢. هـ. تحقيق الدكتور، مبروك ممدود، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت،  
ط ١، ١٩٨٠م.

#### رابعاً: القانون والفقه المقارن

١٠٣. حكم الالتزام، المدخل في النظرية العامة للالتزام، الدكتور، أم، سنان  
دار النهضة العربية بيروت، ١٩٦٩.
١٠٤. شرح قانون المدني الليبي، حقوق لعينة الأصلية والتبعية، للدكتور علي  
علي سليمان، منشورات جامعة بنغازي، بدون تاريخ.
١٠٥. الفقه الإسلامي في نوبة الجديد، المدخل لفقهي لعام، الجزء الثاني،  
الأستاذ مصطفى أحمد الزرق، ط ٧، دمشق، 1383 هـ، 1963.
١٠٦. مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الغربي، الأستاذ  
الدكتور عبد الرزاق السنهوري، منشورات سنة 1953، 1954، 5 أجزاء، ط  
مصر، 1967.
١٠٧. مذكرة الأراضي في ليبيا في العهد القديم والعهد العثماني، للدكتور محمد  
عبد الجود محمد، مطبوعات جامعة القاهرة فرع الخرطوم، 1974.

#### خامساً: التاريخ والتراجم

١٠٨. لأثر لأندلسية لياقية في سبائب ولبرغال، دراسة تاريخية أثرية، محمد  
عبد الوهيد عثمان، ط 2، القاهرة 1961م.
١٠٩. لاستنبط لأخبار دول المغرب الأقصى، الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد

- الناصر، تحقيق وتعليق ولدي مؤلف، الأستاذ جعفر النصري، والأستاذ  
محمد النصري، دار الكتاب، لدار البيضاء، 1954.
١. الأسبيعة في معرفة الأصحاب، لأبي عبد البر النعماني القرطبي، ط 463 هـ،  
مكتبة شمس ممدود لقيعة الأولى، ١٩٨٠.
٢١. إحصاءة في تيسر لصحبه، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،  
ط ٨٩٥ هـ، مبعده جديدة بالفرنس، مكتبة شمس ممدود
٢٢. لأعلام، ديموس برحه لأشهر الرجال والسما، خير الدين الزركلي، ط ٢  
لث سنة من توفيت في ثلاثة كتب، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد حجي،  
الرباط 1396 - 197٦.
٢٣. يوضح لمكون في ليد علي كشت الطنون، لإسماعيل باشا البغدادي،  
السيوط، ١٩٥١.
٢٤. حذوة الأساس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي  
مكتبي ط ٢، منشور للطبعة والورقة - الرباط - 1974.
٢٥. حبة لالاء، طبقت لأخيه للحفاظ في نعم أحمد بن عبد الله  
لأصهاني لمؤلفي ١٩٨٠ هـ، دار الكتب العربي، بيروت، ط 3،  
1400 هـ/1980م.
٢٦. درة لجمال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد لشهير بان  
القاضي، (١٦٥-١٦٦ هـ)، تحقيق محمد لأحمد أبو لنور، دار  
الثروت القاهرة، والمكتبة العتيقة بونس.
٢٧. شجرة لنور لزكية في مبعث مالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار  
الكتاب العربي بيروت.
٢٨. لفكر السامي في تاريخ لفكر الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي  
التعليق لفسى (1291، 1376)، تحقيق محمد نصر الدين الألباني، منشورات  
لمكتب الإسلامي دمشق ط ١١، 1380 هـ، 196١.
٢٩. نفح لطيب من عصي لأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ، دار صادر  
بيروت، 1968.
٣٠. بيل لألتراح تطريز الديح، لأحمد باب لتبكتي، (1036/963 هـ) [إشراف  
وتقديم لأساذ عبد الحميد الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،  
طرابلس، ط 1989م.



## فهرس شامل لجميع موضوعات الكتاب بأقسامه الثلاثة

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| تقديم: يقيم معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان السويدي<br>سيرة لواء المنظمة الإسلامية لتربية والعلم والثقافة | ١          |
| الانتاجية   | ٢          |
| سيرة وتقديم   | ١٠         |
| الإهداء   | ١١         |
| عن  | ٢          |
| تهد   | ١٢         |
| القسم الأول: مقدمه التحقيق  | ١          |
| ١. الفصل الأول: المؤلف وكتابه وعصره وتبويحه   | ١٥         |
| ٢. اسم الكتاب وتسميته مؤلفه   | ٢٥         |
| ٣. مؤلف الكتاب  | ٢٥         |
| ٤. سيرة المؤلف  | ٢٥         |
| ٥. بر عهده الله محمد الزواوي  | ٢٦         |
| ٦. ابن محمد عبيد الله بن يحيى الزواوي   | ٢٦         |
| ٧. مصادر الكتاب   | ٢٦         |
| ٨. عصر المؤلف وحياته  | ٢٦         |
| ٩. نفس السيرة: منتج المؤلف من الكتاب  | ٢٦         |

## سادس: انفعه

|    |  |
|----|--|
| ٥٢ | جمهوره لنعفه، لاس درسد، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدى البصري المتوفى سنة ٢١١ هـ ١١١١ م صدر بيروت سنة ١٣٥١ هـ.   |
| ٥٣ | مختار لقدموس، مرتب على طريقة محمدر الصالح والمصباح المبهر، الأستاذ المرحوم الشيخ المصنف أحمد الزاوي بطرابلس الدر العربية بكتاب، ليبيا تونس، ط ١/٢٧٧. |
| ٥٤ | لسان لعرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن مطهر الإفريقي الحصري (ت ١١١١ هـ) در صدر بيروت ١٣٥٢ م طبع                                       |

|     |  |
|-----|--|
| 83  | الباب الثاني: في الحرام  |
| 83  | الفصل الأول: في مقدمته   |
| 86  | الفصل الثاني: في أحصاف الحرام  |
| 86  | الفصل الثالث: في درجاته  |
| 87  | الباب الثالث: في الورع   |
| 87  | المبحث الأول: في حقيقته  |
| 88  | المبحث الثاني: في درجات الورع  |
| 91  | المبحث الثالث: فيما يظن من الورع وليس منه  |
| 93  | فصل: أمر الله موجه إلى جمیع الخوارج  |
| 95  | الباب الرابع: في المشتبهات   |
| 97  | فصل: في أقسام المشتبه  |
| 99  | السور الأول: لأموال التي لم تكن عين حرام ولا متولدة عنه أو ناشئة بسببه           |
| 99  | الفصل الأول: في حكم هذا المال ومصارفه  |
| 100 | الفصل الثاني: في معاوضتهم ولتعامل معهم فيما يأبدهم من هذا المال على وجه المعاوضة |
| 102 | التوجيه  |
| 105 | فرع: في الشراء من مغترق الذمة  |
| 106 | مسألة: في شراء الأموال التي لا يدفع عنها الزكاة                                  |
| 107 | فرع: في شراء الصدقات والعشور   |
| 107 | فرع: في غتصاب مغترق الذمة والتعامل معه بكفالة                                    |

|    |   |
|----|---|
| 11 | أولاً: منهج المؤلف في تقسيمه لمواضيع الكتاب                   |
| 43 | ثانياً: مثال لكيفية نقل المؤلف لبعض المسائل                   |
| 1  | ثالث: كيفية طرحه للنصائح فقهية                                |
| 45 | رابعاً: القسمة العلمية للكتاب                                 |
| 7  | الفصل الثالث: الممنوع، المباح، المتع في تحقيق الكتاب          |
| 7  | أولاً: لسبح لبي مع الاعتماد عليها في التحقيق                  |
| 7  | ثانياً: لمنهج ختبع في التحقيق والمصادر التي تمت الاستعانة بها |
| 11 | ثالثاً: الأسس التي لم تجعل الكتاب معروفاً ومتمم ولا           |
| 11 | رابعاً: إضافة بعض ملاحق للكتاب                                |
| 6  | مناذج من صور المخطوطات التي تم تحقيقها                        |
| 77 | القسم الثاني: لكتاب   |
| 79 | الباب الأول: في الحلال  |
| 79 | الفصل الأول: في فصيحة طلب الحلال                              |
| 80 | الفصل الثاني: في أصناف كحل الحلال                             |
| 80 | القسم الأول: في أصول الحلال                                   |
| 81 | القسم الثاني: في وجوه نيل المحلات وحواشي                      |
| 82 | الفصل الثالث: في درجات الحلال                                 |

|  |  |
|--|--|
| عنده (( ربعة فروع ))   |  |
| ١٢١ فصل: أقسام المسحقين للبيعات  |  |
| ١٢٢ القسم الأول: أن يكون مستحقه معيناً حاضراً أو غائباً وليس عليه تبعات          |  |
| ١٢٣ القسم الثاني: إذا كان المسحق عليه تبعات                                      |  |
| ١٢٤ فصل: قسم أودع لديه مال لمعتق الزمة   |  |
| ١٢٥ فروع: تتعلق بالإكراه في دفع الأموال وتسحق من ذلك                             |  |
| ١٢٦ الفرع الأول: فيمن اشترى مال بعد التهمة                                       |  |
| ١٢٧ الفرع الثاني: في بيع المبيع  |  |
| ١٢٨ الفرع الثالث: في إسداد ما دفع عن الغير من عده                                |  |
| ١٢٩ الفرع الرابع: فيمن قدر أن يتخلص من غيره                                      |  |
| ١٣٠ الفرع الثاني: في الحكم بين العصب والمعصوب منه وما يتعلق بذلك من معاملة وغيره |  |
| ١٣١ الفصل الأول في الضمان  |  |
| ١٣٢ الركن الأول: ما المرحب للضمان؟   |  |
| ١٣٣ الركن الثاني: ما فيه الضمان؟   |  |
| ١٣٤ الركن الثالث: بماذا ينسب المعصوب؟  |  |
| ١٣٥ الفصل الثاني: في كيفية الحكم في المعصوب                                      |  |
| ١٣٦ المادة الأولى: وهي إذا كان قسم لم يغير ولم يستثن                             |  |
| ١٣٧ المادة الثانية: أن يكون قد نقل   |  |
| ١٣٨ المادة الأولى: إذا كان المعصوب ضعفاً   |  |
| ١٣٩ فروع: سبعة سنن المعصوب: ثلاثة فروع   |  |
| ١٤٠ مسألة: يتعلق بعدم وجود مثل المعصوب   |  |
| ١٤١ برهان: في كيفية فصل الشئ المعصوب   |  |
| ١٤٢ فروع الأولى: فصل المعصوب من قبل بعد الاتفاق على القيمة                       |  |

|   |  |
|---|--|
| ١٤٣ الفصل الثالث: في وصاهاهم وحياتهم وعقبتهم وصدايقهم وحيات                           |  |
| ١٤٤ بواب ذلك مال عندهم أو لا  |  |
| ١٤٥ الفرع الأول: في وصاهاهم   |  |
| ١٤٦ الفرع الثاني: في حياتهم   |  |
| ١٤٧ الفرع الثالث: في عقبتهم   |  |
| ١٤٨ الفرع الرابع: في وراثته ذلك مال عندهم   |  |
| ١٤٩ الفرع الخامس: في صديقتهم وحياتهم  |  |
| ١٥٠ فروع مرتبة: عدم رد صرف مستغنى للزمة ولا يحكمه القاضي                              |  |
| ١٥١ فصل: في معاملة متعاضد الخوا إذا لم تستغنى دمه                                     |  |
| ١٥٢ النوع الثاني: في الأموال التي يدينها إذا كانت عين حرم أو متولدة عنه أو نشئة بسببه |  |
| ١٥٣ الضرف الأول: في حكم هذا المال ومصارفه   |  |
| ١٥٤ المسألة الأولى: في مصارفه إذا تاب   |  |
| ١٥٥ فروع: الفرع الأول: في قسط الحق بالذات من مستغنى لدية                              |  |
| ١٥٦ فروع الثاني: التصدق مال مستغنى لدية   |  |
| ١٥٧ فروع الثالث: إعطاء المال لأهل المعصية   |  |
| ١٥٨ فروع الرابع: إعطاء مال لمضغ ثم نسى  |  |
| ١٥٩ الفرع الخامس: إعطاء مال لنس   |  |
| ١٦٠ الفرع السادس: إعطاء مال لفقير ثم صار غنياً  |  |
| ١٦١ فروع السابع: حوار أحد مال من قبل الدين  |  |
| ١٦٢ فروع الثامن: صرف مال في التهمة العامة   |  |
| ١٦٣ المسألة الثانية: وهي في حكم مال العصب ومن في معده إذا لم تنسب ومنع سببانه         |  |
| ١٦٤ فروع: تتعلق ضمان المشتك للشئ المعصوب إذا طرأ                                      |  |

14. لفرع التالى. إذا عصب فى شدة ثم صار فى رخا .  
 111 مسأله فى جواز لشتر من الغصين وقطاع الطرق عند الضرورة  
 112 سؤال موجه لاجن رشد حول الأموال المغصوبة  
 113 جواب ابن رشد حول الأموال المغصوبة  
 146 تعمير المؤلف على رأى شيخه  
 47 عميق المؤلف على رأى والد شيخه  
 48 الوجه الثانى من الحالة الثالثة: وهو إذا كان المغصوب عرض  
 50 فرع فى نقل الشئ المغصوب  
 153 فرع فى قيمة نقل الألباء عن طريق الخطأ  
 151 أوجه الثالث: من الحالة لثالثة: وهو إذا كان المغصوب حيا  
 152 الحالة الثالثة: وهى إذا تغير المغصوب  
 152 القسم الأول: وهو إذا كان التغيير من فعل الله تعالى  
 155 قسم لى: إذا كان التعير من فعل حبيب

- نفس مسأله سعدى يحتج عن الغصب  
 57  
 58 الوجه الأول: لتلف ليسير لم يضر الغرض المقصود منه  
 59 الوجه الثانى: بلاف يسير يضر الغرض المقصود منه  
 160 أوجه الثالث: إذا كانت الجذبة كثيرة ولم تبطل عرض  
 المقصود منه  
 59 الوجه الرابع: إذا كانت الجذبة كثيرة ونُسبت  
 65 مسألة فى تعدي عمى الحيوانات  
 163 القسم الثالث: وهو إذا كان التغيير بفعل الغاصب  
 الفصل الأول أن يكون التغيير غير صفة أحدثت فى المغصوب  
 166 فرع فى تصرف فى الأشياء للمغصوبة  
 الفصل الثانى: إذا كان التغيير بصفة أحدثها الغاصب فى المغصوب  
 67  
 67 النوع الأول إذا صغره

- 168 فرع: فى تصرف المشتري فى الشئ المغصوب  
 169 فرع: فى تحديد وقت لضمين  
 169 النوع الثانى: وهو الخطأ  
 169 نوع: فى ضمان النفس بعد الخطأ  
 170 النوع الثالث: إذا عصب عزلا فنسيجه  
 172 فرع: فى قيمة نسج الشئ المغصوب  
 173 النوع الرابع: لو عصب خشبة ففقدتها أو ب أو تويت  
 73 فرع: فى تغير الشئ المغصوب  
 174 فرع فى دفع قيمة صفة الشئ المغصوب  
 177 النوع الخامس: لو عصب قاعة فساها أو خشيها أو حجر فبنى عليها  
 178 نوع سادس: لو عصب ثوب فطحنه دقيقا أو سويقا  
 179 النوع صغيره تتعلق بمسألة غصب الحبوب وتغيرها (سبعة فروع)  
 182 النوع السابع: لو عصب ودبا صغارا من الخل  
 النوع الأول: غصبها وهى نائمة فاقتلعها  
 182  
 183 فرع يتعلق بغصب لأشجار  
 183 الفرع الأول: فى أخذ شجر أغير وعرضه  
 185 الفرع الثانى: فى عرس الشجر المغصوب من قبل المشتري حسن  
 النية  
 185 القسم لى: إذا عصب وهى مقلوعة فعرضها فى أرضه  
 لدغ الدمن إذا كانت أرضا فزرعها الغاصب  
 186 فروع تتعلق بالعرض فى لأرض مغصوبة (أربعة فروع)  
 186 النوع التاسع: إذا أحدث فى لأرض المغصوبة بناء أو غرسا أو حفرا  
 مسألة: تتعلق بالناء فى أرض الغير  
 189 فصل: فى مستحق نصف الأرض بعد لبناء عليها  
 191 مسألة: فى الكراء بالغرس  
 194 فرع: فى من عصب دارا فهدمها تم استحقتها رجل  
 196

|     |   |
|-----|---|
| 218 | السؤال الأول: إذا كانت المنفعة لم تستوف                                       |
| 218 | المسألة الأولى: إذا كانت المنفعة مملوكة بعارية                                |
| 218 | المسألة الثانية: إذا كانت المنفعة مملوكة بإجارة                               |
| 219 | فرع: فيمن يتحمل قيمة الكراء مدة الغصب؟  |
| 220 | فرع: في الرجوع بقيمة الكراء خلال مدة الغصب                                    |
| 222 | فرع: إذا كان المغصوب دابة غصبت في السفر                                       |
| 222 | فرع: لو كان المستأجر عبداً ثم غصب بعد عقد الإجارة                             |
| 228 | فصل: في تعطيل المنفعة من قبل الغاصب   |
| 231 | فصل: في انهزام الدار المكتورة (ثلاثة أقسام)                                   |
| 233 | فرع: في إصلاح الدار من قيمة الكراء  |
| 233 | السؤال الثاني: إذا كان الغصب بعد استيفاء المنفعة                              |
| 333 | فصل: في اغتصاب الأمانة  |
| 235 | فصل: في اغتصاب الشيء المشلول عن الشيء المغصوب                                 |
| 235 | المسألة الأولى: إذا كانت الولادة من جنس الأهل وذلك خاص بالحيوان (أربعة أسئلة) |
| 242 | فرع: في قيمة الشيء المغصوب إذا قتل  |
| 243 | فرع: فيمن يدفع قيمة ضمان الغصب في هذه الحالة؟                                 |
| 244 | فرع: إذا أخذت القيمة من الغاصب لا يرجع على المشتري                            |
| 244 | فرع: إذا أخذ القيمة من القاتل هل يرجع على الغاصب؟                             |
| 245 | فصل: في فعل المشتري فيما اشترى من الشيء المغصوب (سبعة أوجه)                   |

|     |   |
|-----|---|
| 196 | النوع العاشر: إذا غصب حبة فزرعه في أرضه                     |
| 198 | النوع الحادي عشر: إذا غصب عبداً أو بقراً فحرث بأولئك العبيد |
| 199 | النوع الثاني عشر: لو غصب ما صاد به                          |
| 199 | النوع الثالث عشر: لو غصب شاة فذبحها                         |
| 200 | النوع الرابع عشر: إذا غصب جلوداً فدبغها                     |
| 200 | القسم الأول: إذا كانت مذكاة                                 |
| 201 | القسم الثاني: إذا كانت الجلود غير مذكاة                     |
| 201 | فروع: الفرع الأول: من غصب جلد ميتة غير مدبوغ                |
| 202 | فرع: في جلود السباع   |
| 202 | الفرع الثاني: في إفساد الماشية للزرع                        |
| 206 | فرعان: يتعلقان بضمان ما أفسدته المواشي                      |
| 206 | مسألتان: تتعلقان بضمان ما أفسدته المواشي                    |
| 207 | فصل: في الأضرار الناجمة عن الطيور الداجنة                   |
| 208 | الفرع الثالث: في حكم ما لا يجوز بيعه                        |
| 209 | الفرع الرابع: فيمن غصب خمرأ                                 |
| 209 | الوجه الأول: أن يكون المغصوب منه مسلماً                     |
| 209 | مسألة: من غصب عصيراً فصار خلا                               |
| 209 | فرع: فيمن غصب عصيراً فصار خمرأ                              |
| 209 | الوجه الثاني: أن يكون المغصوب منه ذمياً                     |
| 210 | الفرع الخامس: حكم من غصب كلب ماشية أو صيد أو زرع            |
| 211 | النوع الخامس عشر: في غصب الطعام وخلطه بغيره                 |
| 216 | مسألة: في حكم اختلاط الخل بالخمر                            |
| 216 | النوع السادس عشر: إذا غصب أمة فغاب عليها                    |
| 217 | فصل: في اغتصاب ملكية المنفعة                                |

|     |   |
|-----|---|
| 289 | فرع: في الدعوى على من عُرف بالغصب.                                  |
| 290 | مسألة: المرأة تدعي الإكراه.   |
| 293 | مسألة: في شهادة الشهود على التقريب                                  |
| 294 | فصل: في بعض أحكام المعاملة بين المسلمين وأهل الكتاب والحريين        |
| 294 | القسم الأول: في المعاملة داخل دار الإسلام (خمس مسائل)               |
| 296 | حكم المعاملة بين المسلم والذمي                                      |
| 298 | حكم المعاملة بين المسلم والحربي                                     |
| 302 | مسألة: في الأسير يراد افشكاكه بعلج أبي صاحبه أن يبيعه...            |
| 303 | مسألة: في ما اعترف المسلمون من أموالهم بأيدي النصارى                |
| 304 | فرع: في التعامل مع أهل الحرب وأهل الذمة والمستأمنين                 |
| 305 | القسم الثاني: إذا كان التعامل بين المسلم والحربي في بلاد الحرب      |
| 305 | التجارة إلى أرض الحرب   |
| 308 | حكم الإقامة بدار الحرب والسير إليها                                 |
| 311 | حكم التعامل مع المراهين من المسلمين                                 |
| 314 | حكم ميراث أموال مستغفر في الذمة                                     |
| 316 | فصل: في تصرف النائب في الأموال التي حصل عليها من الحرام وما يبقى له |
| 318 | سؤال موجه إلى ابن رشد عن تاب عن الحرام وكيف يتصرف في ماله؟          |
| 319 | جواب ابن رشد حول المسألة  |
| 323 | - مناقشة الفتوى من بعض فقهاء بجاية                                  |
| 328 | - تفسير ابن رشد حول مسألة من اشترى شيئا فوجد فيه شيئا آخر ذا قيمة   |

|     |  |
|-----|--|
| 253 | المسألة الثانية: إذا كان الولد من غير جنس الأصل كولد الشمار          |
| 253 | الفرع الأول: في حكم الشمار هل هي للغاصب أم لا؟                       |
| 254 | الفرع الثاني: هل للغاصب أجر ما سقي وعالج؟                            |
| 257 | فرع مرتب: في نفقة الشيء المغصوب من قبل الغاصب                        |
| 257 | الفرع الثالث: هل الصوف واللبن والزبد مثل الشمار أم لا؟               |
| 258 | الفرع الرابع: هل منافع الدواب والعيبد والدور والأرضين كالشمار أم لا؟ |
| 261 | فصل جامع لفروع مختلفة من معنى ما تقدم                                |
| 261 | فرع: في اغتصاب الأراضي والدور من قبل السلطان                         |
| 263 | مسألة: في ظالم أسكن معلما في دار رجل ليعلم فيها ولده                 |
| 263 | فرع: في ضمن من ساعد اللص والغاصب أو سبب في ضياع مال الغير            |
| 265 | مسألة: من أسند جرة زيت أو زق خل إلى باب رجل                          |
| 266 | فرع: في أكل النبهة   |
| 268 | فرع: فيمن صحب حدثا وكان يأخذ عليه دراهم في الفساد                    |
| 268 | فرع: في الملاعب التي تصنع في أعياد النيروز                           |
| 269 | فرع: في أكل طعام السلاطين وقبول جوائزهم                              |
| 273 | فرع: من اشترى سلعة حلالا بمال حرام هل تشتري منه أم لا؟               |
| 274 | فرع: إذا غصب عرضا فباعه بعرض آخر                                     |
| 274 | فرع: لو باع الغاصب العرض الذي اغتصبه بدنانير أو دراهم...             |
| 275 | فرع: في عدم التعامل مع غاصب المال أو قبول هديته أو أكل طعامه         |
| 275 | فرع: فيمن تجر بالوديعة أو مال اليتيم لصالح نفسه                      |
| 276 | فرع: في عدم حل ربح الغاصب بالمال                                     |
| 278 | فرع: فيمن غصب أو انتهب صرة   |
| 279 | فرع: مسؤولية المحاربين واللصوص التضامنية                             |
| 280 | فرع: في الإنذار بالغصب   |
| 283 | فرع: فيمن غصب شيئا ثم وهبه لآخر                                      |
| 286 | مسألة: في استرداد ما نقص من الشيء المغصوب                            |
| 288 | فرع: في دعوى الغصب.  |

|     |   |
|-----|---|
| 330 | - تصرف الثائب في أمواله الحرام إذا تحصل عليها من غير الحراية  |
| 330 | - القسم الأول: العداء والظلم والرب  |
| 331 | - القسم الثاني: الرشوة وحلوان الكاهن ومهر البغي   |
| 333 | خاتمة الكتاب  |
| 335 | القسم الثالث: الملاحق والفهارس  |
| 337 | - الملحق الأول: استدراك على المؤلف في نسخة الاسكوريال   |
| 337 | تكملة ثانية لباب الورع  |
| 338 | تكملة ثانية لباب الشبهات، أو الفرق بين الرشوة والهدية   |
| 343 | - الملحق الثاني: فتوى الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي حول التعامل مع مستغرق الذمة بالحرام والتصرف في أمواله إذا تاب. |
| 347 | - الملحق الثالث: فتوى شيخ المؤلف أبي عبد الله الزواوي حول تصرف مستغرق الذمة في ماله إذا تاب لله تعالى.                                      |
| 351 | - الملحق الرابع: فتوى قاضي الجماعة بفاس سيدي إبراهيم الزيناسي حول مستغرق الذمة بالحرام إذا أراد التوبة.                                     |
| 355 | - الملحق الخامس: منظومة مغترق الذمة والفداء من اللصوص والمداراة، للعلامة محمد فاضل بن أحمد دوقل من علماء موريطانيا                          |
| 363 | الفهرس الأول: الآيات القرآنية الواردة في الكتاب والملاحق  |
| 365 | الفهرس الثاني: الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الكتاب والملاحق  |
| 369 | الفهرس الثالث: الآثار   |
| 373 | الفهرس الرابع: الكتب والمؤلفات المذكورة في الكتاب   |
| 375 | الفهرس الخامس: البلدان والأماكن والضوايف والأهالي.  |
| 377 | الفهرس السادس: الأعلام والترجمة الخاصة بهم.   |
| 405 | الفهرس السابع: الكلمات الصعبة   |
| 409 | الفهرس الثامن: الاصطلاحات الشرعية والمسائل الفقهية  |
| 411 | الفهرس التاسع: المصادر والمراجع المستخدمة في التحقيق  |
| 417 | الفهرس العاشر: المواضيع التي وردت في الكتاب بأقسامه الثلاثة   |

رقم الإيداع القانوني :

و د م ك 7-003-26-9981

1993/391 - الخزنة العامة - الرباط

تصميم وتصنيف



27 حي ابن سينا . الشقة 1 ☎ 771030 الفاكس : 779755

الطباعة : مطبعة البيت

زنقة لويزا . باب لعلو . الرباط

الهاتف : 72.54.20 . الفاكس : 70.34.70